جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

آفاق التنمية في الجزائر من خلال فكر مالك بن نبي

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات محلية وإقليمية

من إعداد الطالب
محمد ملاح

تحت إشراف.
أ.د.ناجية حمدي

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	الرتبة:	الجامعة:	الصفة:
د. بلهواري كريمة	أستاذ محاضر أ	جامعة مولود معمري تيزي وزو	رئيسة
أ.د. حمدي ناجية	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري تيزي وزو	مشرفة ومقررة
د. بلخضر كريمة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	ممتحنة
د. لعرابي كريمة	أستاذ محاضر أ	جامعة مولود معمري تيزي وزو	ممتحنة
د. ابركان فؤاد	أستاذ محاضر أ	جامعة مولود معمري تيزي وزو	ممتحنا
د. تيغيلت فرحات سميرة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	ممتحنة

السنة الجامعية: 2023-2024

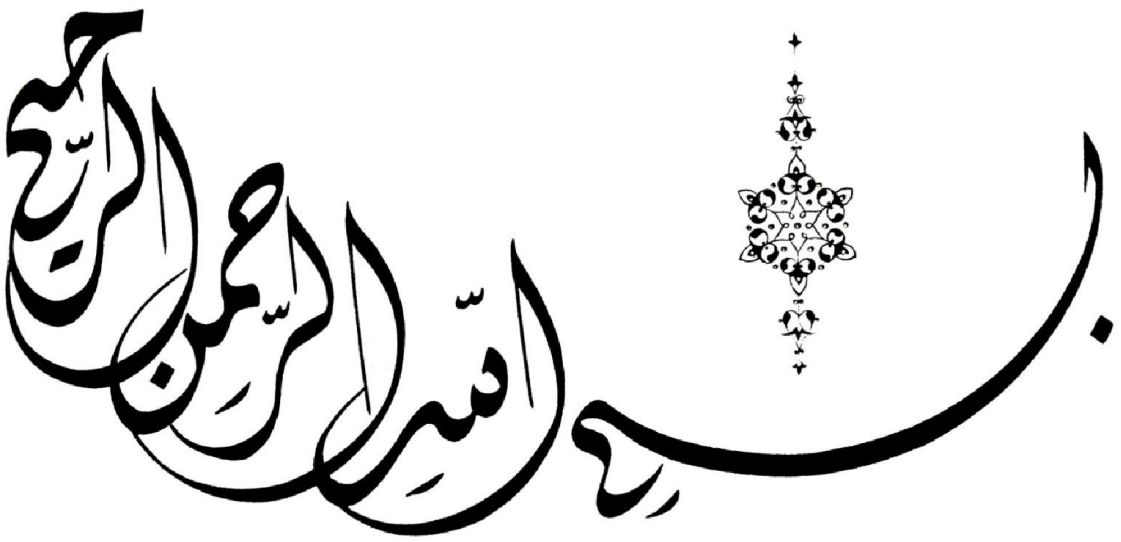

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ ﴾

- الرّعد، آية 11 -

شكر وعرفان

الحمد لله سبحانه وتعالي حمدا كثيرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه.

وله الشكر شكرا يكافئ نعمته ويوافي فضله، والحمد لله أن وفقنا لإتمام هذا العمل، ونسأله أن يكون خالصا له متقبلا.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذتي المشرفة البروفيسور ناجية حمدي، التي تفضلت بالإشراف على بحثي هذا، وعلى صبرها وتوجيهاتها لي، وأدعو الله أن تكون في ميزان حسناتها.

والشكر موصول إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو، وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة البروفيسور نبيلة بن يوسف التي كانت سندا لنا طوال مسار التكوين، وإلى كل من ساهم من قريب او من بعيد في إتمام هذا العمل.

أتوجه بشكري وتقديري للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتشريفي بقراءة ومناقشة هذا العمل.

إهداء.

إلى أعز وأغلى ما في الوجود، إلى من ذللت لي دعواتهما الصعاب والداي العزيزين أطال الله عمرهما ورزقهما الصحة والعافية.

إلى نفسي التي حاربت وتعثرت... سقطت ونهضت... قاومت وإجتهدت.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى جميع الأصدقاء والأحباب.

إلى الطلبة والباحثين عن العلم والمعرفة

إلى هؤلاء جميعا أهدى حصاد جهدي وثمرة عملي.

مقدمة

شكل موضوع التنمية الهاجس الأكبر للدول حديثة الاستقلال، هذا ما يعكس رغبتها في الخروج من التخلف الذي عاشته أثناء التواجد الاستعماري الذي ترك اقتصاد هشا وضعيفا في مواجهة تحديات عديدة، فانساقت هذه الدول إلى التجارب الرائدة محاولة إستنساخ تجاربها وتجسيدها للخروج من التخلف، وقد إحتلت التنمية سلم الأولويات، ورسمت لها العديد من السياسات، كما خصصت لها موارد لتحقيقها لما تقدمه من أهمية للشعوب.

ظهرت مجموعة من النظريات الاقتصادية التي كانت تسعى لوضع استراتيجيات لمعالجة الإختلالات التي تعاني منها دول العالم الثالث للخروج من دائرة التخلف، فبعد الاستقلال السياسي، وجدت دول العالم الثالث نفسها في فخ الاستعمار الاقتصادي وتكريس التبعية، فكانت معظم النظريات التي تناولت ظاهرة التنمية الاقتصادية نتيجة فكر غربي، إستهدفت أساسا حل مشاكل مجتمعاتهم مثل الرأسمالية والاشتراكية، فكانت هذه المدارس والأفكار تعمل على تقديم خطط للنهوض التنموي، ومعالجة التحديات التي تعيق عملية التنمية، فارتبطت التنمية بقطبين أساسين هما:دول المركز، التي تسعى للمحافظة على مكتسباتها، وارثها الاستعماري، ودول المحور التي تريد التخلص من حالة التخلف والتبعية التي أفرزتها الظاهرة الاستعمارية.

كان إنسياق صناع القرار والمفكرين في دول العالم الثالث والعالم الإسلامي نحو المفاضلة بين نموذجين تنمويين مطروحين في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، هذه الفترة التي عرفت صراعا إيديولوجيا فكريا سعى كل قطب لجذب أتباع له ضمن السياق الاقتصادي، وقد كان هذا التوجه للبحث عن تحقيق التقدم والتطور واستنهاض إقتصادها المتخلف، فعوض البحث عن نظريات جديدة تتماشى وواقع هذه الدول وثقافاتها وإمكانياتها فقد سايرت النماذج الغربية في محاولة منها لتقليدها لتحقيق الرفاه والتقدم لشعوبها.

على عكس توجه صناع القرار والمفكرين المسلمين نحو الإستيراد الفكري كان توجه مالك بن نبي إلى تحليل وتفكيك أسباب التخلف في العالم الإسلامي، فلم يكتفي مالك بن نبي بتقليد ما أنتجه الفكر الغربي، فكان توجهه نحو تقديم علاج لطبيعة الإختلالات التي مست العالم الإسلامي منذ عصر ما بعد الموحدين، وتقديم تصور منبثق من خصوصية المجتمع الإسلامي محاولا تجاوز التكديس والتقليد السائد، فكان يطرح مجموعة من الأفكار نابعة من خصوصية البلدان، وقد ركز في عملية البناء على عملية التجديد في الفكر،السلوك، نمط العيش، وسائل العمل بما يحقق النهوض الحضاري، ولمعرفة

الشروط الضرورية لبناء إستراتيجية مختلفة كان تركيزه منصبا حول تحليل مشكلات الحضارة، فحالة الوهن الحضاري تستلزم إعادة التفكير في المشاريع الحضارية دون تجزئتها، فالتخلف لايقترن بالمشكلات الإقتصادية فقط، لذا ينبغي صياغة مشروع حضاري يستوفي الشروط الأساسية للإقلاع الحضاري نابع من خصوصياتنا الفكرية والثقافية، يستهدف الإنسان كنعصر فعال في عملية البناء، كما يجب التخطيط أيضا في إطار شامل لأن مشكلة التخلف تمس كل المجالات ولاتقتصر على الجانب الإقتصادي فقط.

إن تحقيق التنمية كان التحدي الأكبر الذي واجه مختلف الدول بعد المرحلة الاستعمارية ومنها الجزائر التي سعت إلى مسايرة الوضع والخروج من التخلف، وقد كان ذلك بوضع استراتيجيات وخطط تنموية، فقد حضيت التنمية باهتمام في الخطابات السياسية في فترة السبعينيات، فكانت بدايات العمل بأسلوب التخطيط، حاولت من خلاله تجسيد تنمية والخروج من دائرة التخلف ما يؤدي إلى الإقلاع التنموي، لكن مع بروز الأزمة الاقتصادية كان لزاما مباشرة الإصلاحات الاقتصادية فانتقلت الجزائر لتبني النموذج الليبرالي بعد 1989 في محاولة لتجاوز التحديات التي لم يستطع النموذج السابق تجاوزها، فكانت البداية بمرحلة انتقالية تلتها برامج من 2001 إلى 2023 سعت من خلالها الجزائر إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

1. إبراز الفكر التنموي لمالك بن نبي والتعمق فيه، ومحاولة الاستفادة من طرحه في معالجة مشكلات الحضارة، وتجسيدها على واقع التنمية في الجزائر، وهذا مايحقق مراعاة لخصائص وإمكانيات هذا البلد بما يتماشى مع ثقافته ومتطلباته.
2. تتبع مسار الإستراتيجية التنموية المنتهجة في الجزائر التي إنطلقت مع تبني المخططات التنموية سنة 1967 إلى غاية 1989، وكذا المرحلة الثانية التي عرفت التحول نحو النموذج التنموي الليبرالي من بداية 1990 إلى غاية 2023، والكشف عن مواطن القوة والضعف في التجربتين التنمويتين التي سارت فيهما الجزائر، فمعرفة الخلل تعتبر المفتاح الرئيسي في معرفة ومعالجة الإختلالات في الإقتصاد الوطني، وطرح النموذج التنموي لمالك بن نبي كبديل تنموي.

أهداف الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة إلى طرح التصورات التي قدمها مالك بن نبي، وكذا معرفة المسار التنموي الذي سايرته الجزائر منذ الاستقلال، ومعرفة أهم الإختلالات والعراقيل التي كانت سبب في تعثر مسار التنمية.
2. قراءة التجربة التنموية في الجزائر من زاوية مختلفة لما تم دراسته من قبل الباحثين المشتغلين والمهتمين بالتنمية.
3. تحليل واقع التخلف وتفكيكه، وإعادة بناء الاقتصاد الجزائري والمجتمع وكل المكونات بما يوافق الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري.
4. تقديم الطرح التنموي لمالك بن نبي كبديل للنهوض بالاقتصاد الجزائري الهش المعتمد أساساً على الريع البترولي، ومحاولة وضع أُطر قد تكفل تحقيق التوازن للاقتصاد الجزائري وهذا على ضوء أفكار مالك بن نبي.

مبررات إختيار موضوع الدراسة:

أولاً: الأسباب الذاتية:

1. اختيار موضوع متعلق بمسار التنمية في الجزائر وربطها بفكر مالك بن هو من باب الاستفادة والعمل على بلورة رؤية إستراتيجية للخروج من التخلف، ومعالجة الإختلالات التي وقع فيها الاقتصاد الجزائري، فتناول المفكر بن نبي يساعد على إثارة ما تم إغفاله وتناسيه أثناء عمليات التخطيط للسياسات التنموية، واستشراف النهضة مرتبط بالواقع وفهمه، هذا ما يحفز على تطوير برامج تتوافق وسياق تجسيدها.
2. الرغبة في معالجة المواضيع المتعلقة بالجزائر، ومواضيع الفكر الإسلامي، وكذا نقص الدراسات في هذا الجانب، فاختيار هذا الموضوع مرده أساسا إلى الرغبة في دراسة فكر مالك بن نبي، وربطه بواقع الاقتصاد الجزائري لمعرفة أسباب عرقلة مسار التنمية.

ثانياً: الأسباب علمية:

1. الانطلاق من الواقع والبحث عن الجوانب السلبية والايجابية في مسار تطبيق الإستراتيجية التنموية في الجزائر، فمن خلالها نعمل على حل المشاكل التي تصادفنا ومحاولة إيجاد حلول لها، فهذا الواقع يتمثل في حالتنا في الوضع السيّئ للاقتصاد الجزائري والذي كان محفز إلى دراسة الموضوع بغية تشخيص أسباب هذا التخلف الاقتصادي ومحاولة وضع تصورات لسبل النهوض بهذه الاقتصاديات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، حاولنا تسليط الضوء على الفكر الإسلامي المهمَّش من خلال دراسة فكر مالك بن نبي، لكونه لم ينل ما يستحقه من اهتمام ودراسة ولا من تطبيق، في ظل الاعتماد الكلي على النظريات والأفكار الغربية.
2. العمل على تجاوز هذه النظريات يلزمنا أن تنبع من خصوصيات هذه المجتمعات والثقافة السائدة بها، وهذا نفسه ما ذهب إليه مالك بن نبي في علاجه لمشاكل العالم الإسلامي حيث اتخذ من الشريعة الإسلامية مرجعية لأفكاره ومقارباته، فالمشروع الحضاري لمالك بن نبي حاول من خلاله تغيير ضع العالم الإسلامي.

الدراسات السابقة:

لقد سبق لتناول جوانب من هذا الموضوع مجموعة من الباحثين، نذكر منهم:

1) الطاهر سعود، في كتابه المعنون "**التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي**"[1] والذي إضافة إلى تناوله جوانب عدة من فكر مالك بن نبي، تناول أيضا تحليلا لفكر مالك بن نبي المتعلق بالتخلف والتنمية متناولا أسباب التخلف ومقومات التنمية في منظور بن نبي، إلا أن هذه الدراسة بقيت نظرية بحتة إذ أن الباحث لم يشر إلى مدى إمكانية تطبيق أفكار بن نبي، وما سنقدمه في دراستنا هو إدراجنا للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مع نقدها إنطلاقا من فكر مالك بن نبي، وأيضا تقديم تصور للجانب التنموي في الجزائر.
2) ميلود زنكري وإسماعيل مومني في كتابهما "**الأبعاد الحضارية والفنية للنظرية الاقتصادية في فكر مالك بن نبي**"[2]، تطرق الباحثان إلى جوانب من فكر مالك بن نبي الاقتصادي فضلا عن ذكرهما

[1] الطاهر سعود، **التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي**، (بيروت: دار الهادي لطباعة والنشر والتوزيع، 2006).

[2] ميلود زنكري وإسماعيل مومني، **الأبعاد الحضارية والفنية للنظرية الاقتصادية في فكر مالك بن نبي**، (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2010).

لمختلف مراحل حياته ومؤلفاته مركزا على كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد"، لكن لم يهتم الباحثان بالتنمية والتنمية الاقتصادية عند بن نبي كما لم يشيرا إلى فكر بن نبي الاقتصادي مقارنة له بالنظريات الغربية والإسلامية، وما سنضيفه في دراستنا هو تقديم الجانب التطبيقي في التنمية وتجاوز الجوانب النظرية.

3) عمران بودقزدام، في **كتابه "التجديد في المشروع الحضاري عند مالك بن نبي"**[1]، تناولت هذه الدراسة المشروع الحضاري بصفة كلية، لكن هذه الدراسة لم تتجاوز الأطر النظرية، أو البحث عن اقتراحات أو إضافات في عملية تحليل الحضارة، فكانت دراسته بصفة عامة عن طبيعة المشروع الحضاري، وما سنضيفه في دراستنا هو تناولنا للمشروع الحضاري الكلي، وتركيزنا على الجانب الاقتصادي، هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة تطبيق أفكار مالك بن نبي على واقع التنمية في الجزائر.

4) الدكتور محمد العبدة، في كتابه المعنون "**مالك بن نبي مفكر اجتماعي ورائد إصلاحي**" والذي إضافة إلى تناوله جوانب عدة من فكر مالك بن نبي، تناول أيضا تحليلا لفكر مالك بن نبي المتعلق بالتغيير والنهوض بالحضارة متناولا المشاكل الداخلية المعيقة لعملية التنمية، وكذا الأخطار الخارجية المهددة لها، إضافة إلى السبل التي وضعها مالك بن نبي للنهوض بالحضارة وما يصاحبه من نهوض في مختلف الجوانب أهمها الجانب الاقتصادي، فقد ركز دراسته على الجانب الاقتصادي، وأيضا كانت دراسته مخصصة لفكر مالك بن نبي، أما دراستنا فسنتناول الإطار النظري في الفكر الغربي وتقديم المشروع النهضوي لمالك بن نبي ككل، ومحاولة تحليل مشاريع التنمية في الجزائر إنطلاقا من فكر مالك بن نبي

5) الأستاذ العابد ميهوب، في دراسة تحت عنوان "**مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي**"[2] والذي تناول وجهات نظر مالك بن نبي فيما يخص موضوع التنمية بجميع فروعها، مشيرا إلى نظرة بن نبي إلى التنمية الاقتصادية وكذا التخلف الاقتصادي الذي يعرفه العالم العربي، كما تناول المقومات التي وضعها مالك بن نبي للنهوض بالاقتصاد وكذا لتحقيق تنمية شامل، ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو تناول المشروع النهضوي الحضاري بطريقة نمطية، وعدم تركيز الدراسات حول الجانب الإقتصادي وخاصة في الجزائر، فبقيت تهتم بالتنظير، ومحاولة الفهم دون

[1] عمران بودقزدام، **التجديد في المشروع الحضاري عند مالك بن نبي** (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2015).

[2] العابد ميهوب، مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي،**مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 2، المجلد01 ،جوان 2012.

وجود دراسات تعمل على وضع لبنات لتجسيد فكر مالك بن نبي، وسنحاول من خلال دراستنا أن نتطرق إلى المشروع الكلي لمالك بن نبي، وهذا لكون المشروع الحضاري تكاملي.

الإشكالية:

ينبه مالك بن نبي إلى أن البحث عن حلول للازمات يكون من خلال التغيير المعتمد على الذات، فكان ضد التوجهات الجاهزة، وهذا كونها لا تقدم حلولا بقدر ما تزيد من تفاقمها، وقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال نماذج تنموية للخروج من التخلف الذي خلفته الظاهرة الاستعمارية، لكن تلك التجارب لم تقدم الإضافة المرجوة منها، فبقي المسار التنموي في الجزائر يتأرجح دون الوصول لتحقيق تنمية فعلية، ما أنتج تنمية هشة، وهذا ما يدفع إلى البحث عن الإختلالات في تلك السياسات، ومنه نطرح الإشكالية التالية؟

كيف يمكن الإستفادة من المنظور التنموي لمالك بن نبي لتحقيق تنمية فعلية في الجزائر؟

الحدود المكانية والزمانية:

بالنسبة للدراسة المتعلقة حول موضوع أفاق التنمية في الجزائر يمكن تحديد الحدود المكانية والزمني كما يلي:

أولا: الحدود المكانية: تشمل الدراسة الجزائر مع التركيز حول مجال التنمية الإقتصادية

ثانيا: الحدود الزمنية: دراسة التنمية الإقتصادية في الفترة الزمنية الممتدة من 1962 إلى غاية 2023.

التساؤلات الفرعية:

1) ما هي أهم النظريات التي تناولت التنمية الاقتصادية؟
2) ماهي المنطلقات المنهجية والفكرية التي إستند عليها مالك بن نبي في مشروعه الحضاري؟
3) ما هي أسباب التخلف ومقومات التنمية من منظور مالك بن نبي؟
4) ما هي دوافع ومحددات الخيارات التنموية في الجزائر في الفترتين الإشتراكية والليبرالية؟
5) كيف يمكن تحليل وتفسير مؤشرات التنمية خلال الفترة (1962-2023) إستنادا إلى العناصر التنموية التي حددها مالك بن نبي؟

فرضيات الدراسة:

1. كلما كانت النماذج التنموية متوافقة مع الخصوصية الحضارية، كلما أسهم ذلك في فعاليتها.
2. تغييب الجانب الفكري في عملية التنمية أدى إلى توطيد علاقة التبعية والتخلف في الجزائر.
3. يرتبط العجز التنموي في الجزائر بفشل النخب الحاكمة في ترتيب الأولويات التنموية كما حددها مالك بن نبي.
4. حل أزمة التنمية في الجزائر متعلق بحل علاقة الدولة بالمجتمع وريعية الدولة.
5. يشكل فكر بن نبي مشروعا لإصلاح إقتصادي بإمكانه الدفع بالمسار التنموي في الجزائر.

مناهج الدراسة:

سنوظف في دراستنا هذه المناهج التالية:

1) **المنهج الوصفي:** المنهج الوصفي هو استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى، ولا يقف المنهج الوصفي عند حدود وصف الظاهرة، بل يذهب إلى ابعد من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم بقصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر بتلك الظاهرة،[1] وسيتم توظيفه في التعامل مع التراث الفكري للنظريات الإقتصادية وتحليلها، كما سيتم توظيفه في وصف واقع الاقتصاد الجزائري ومعرفة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى بلوغ ما هو عليه.
2) **المنهج الإحصائي:** نظرا للطابع الاقتصادي للموضوع واعتماده في كثير من الأحيان على لغة الأرقام، سيتم توظيف هذا المنهج وذلك من اجل دراسة طبيعة الاقتصاد الجزائري ومستويات التنمية فيه.

الاقترابات:

اقتراب الاقتصاد السياسي: يعتبر من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم السياسية والظواهر السياسية، فيعمل على الربط بين الظواهر الاقتصادية والسياسية، ويجعل من الظاهرة السياسية تابعة للظاهرة الاقتصادية، فينطلق من تأثير العوامل الاقتصادية في الجوانب المختلفة

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، (عمان: دار دجلة، 2008)، ص.97.

للظاهرة السياسية[1]، وتم توظيف هذا الاقتراب لمعرفة تأثير الريع النفطي على مسار السياسات التنموية في الجزائر.

إقتراب النخبة: يعتبر إقتراب النخبة من أكثر الإقترابات إستعمالا لوصف وتحليل الأقلية الحاكمة على أغلبية السكان، كما تعددت المفاهيم التي يعبر بها عن مفهوم النخبة في أدبيات علم السياسة وأنظمة الحكم؛ وأصبحت هناك مفاهيم أخرى تعبر عن نفس المدلول مثل الطبقة الحاكمة، الطبقة السياسية، أو النخبة وبالتالي فإن مفهوم النخبة يشير إلى أقلية من الأفراد وجدت من أجل خدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة؛[2] وتم استخدام هذا الإقتراب في دراستنا من أجل معرفة طبيعة تشكل النخب في الجزائر، وكيفية تأثيرها على المسار التنموي في الجزائر من خلال تبني تصور النخبة الفائزة في المسار التنموي والعمل على إبراز توجهاتها.

إقتراب التبعية: يعتبر إقتراب التبعية أو ما أطلق عليه نظرية التبعية من بين الإقترابات المستخدمة لتفسير وفهم مختلف الظواهر السياسية كما أنه يستخدم كمدخل لدراسة السلوك السياسي الخارجي للدولة باعتباره يعتمد على مؤشرات عديدة، جاء هذا الإقتراب لتفسير حالة تخلف العالم الثالث، وتفسر طبيعة التفاعلات على المستوى الدولي، وقد تم إستخدام هذا الإقتراب لتتبع التخلف في العالم الثالث والعالم الإسلامي بصفة خاصة[3]، كما تم الإستعانة بهذا الإقتراب بما يتوافق وفكر مالك بن نبي الذي وضح من خلاله أسباب التخلف وربطه بالقابلية للإستعمار الذي تعمل التبعية من خلاله على إبقاء الوضع على ما هو عليه لتبقى دول المحور مسيطرة على دول المحيط على المستوى الدولي.

إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع: هو إقتراب يهتم بدراسة طبيعة التجاذبات بين الدولة والمجتمع، فهناك علاقة منافسة وصراع بين تنظيم الدولة، وهيكل المجتمع لبسط السيطرة والنفوذ، فالدولة تسعي لتكريس الهيمنة على المجتمع[4]، من خلال هذه الدراسة سنعمل على إدراج هذا الإقتراب لمعرفة طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر، فمسار التنمية كما يطرحه بن نبي يركز على الإنطلاق من المجتمع، وطبيعة هذا الإقتراب يسعي لتفسير العلاقة فهل كانت السياسات

---

[1] محمد ناصر عارف **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002) ، ص.316.

[2] **المرجع نفسه**، ص. ص.224.231.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات**(الجزائر:1997)، ص.190.

[4] ال**مرجع نفسه**، ص.217. 218.

المنتهجة تراعي المجتمع، أم أن هيمنة الدولة على المجتمع قد أغفل من خلالها المجتمع والسعي إلى عملية الضبط المجتمعي وتكريس السياسات التي تتبناها الدولة.

الاقتراب النسقي: هو إقتراب يهتم بدراسة نسق التغيرات المتفاعلة فيما بينها، إرتبط بدافيد إستون، يرى أن التفاعلات تدرس في إطار تفاعلي بين الإقتصادي والسياسي،[1] وسيتم توظيف هذا الإقتراب لمعرفة طبيعة التجاذبات السياسية في الجزائر وتاثيراتها في مخرجات التنمية في الجزائر، وذلك بتتبع المسار التاريخي والسياسي للنخب وطبيعة تفاعلاتها داخل هيكل النظام السياسي في الجزائر.

تقسيم الدراسة:

انطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع، تعتمد الدراسة على أربعة فصول، انطلاقا من مقدمة عامة فيها إشكالية الدراسة وفرضياتها، فضلا عن أسباب إختيار هذا الموضوع وأهميته.

ففي **الفصل الأول المعنون بالإطار المفاهيمي والنظري للتنمية الاقتصادية والتخلف**، تناولنا المفاهيم الأساسية للدراسة من خلال؛ المبحث الأول: مفهوم التخلف، والذي يندرج ضمنه ثلاثة مطالب، تناولنا مفهوم التخلف، والسيرورة التاريخية التي أدت إلى تشكيله، وإبراز أهم خصائص التي تميز المجتمع المتخلف، وتناولنا أهم التفسيرات النظرية المقدمة للتخلف، أما المبحث الثاني، فخصصناه لدراسة المقاربة النظرية للتنمية، الذي تم من خلاله رصد لأهم التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية الإقتصادية مع تتبع وسيرورة تطور مفهوم التنمية لإعطاء أهم الفوارق بين المفاهيم المتصلة بالتنمية الاقتصادية، ثم إنتقلنا للحديث عن أهم المداخل النظرية التي إعتنت بالتنمية الإقتصادية، فإنطلقنا من النظريات الكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة في التنمية،أما المبحث الثالث، فقد خصص للحديث عن التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي، فالمطلب الأول، تم الحديث عن مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، وتبيان أهم خصائصها أما المطلب الثاني، فالحديث هنا عن أركان الاقتصاد في المذهب الاقتصادي الإسلامي، ثم التطرق إلى مقومات المنهج التنموي إنطلاقا من الاستخلاف وعمارة الأرض، والحديث عن الحرية الاقتصادية، أما المطلب الثالث، فخصص للحديث عن إشكالية تطبيق المنهج التنموي الإسلامي وأغلب ما يعاب عليه وما منع تحقيقها لتنمية اقتصادية فعلية في الكثير من الدول، وكذا التطرق إلى النظرة الإسلامية لموضوع التنمية.

[1] محمد ناصر عارف، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص. 262. 263.

أما الفصل الثاني: المعنون ب التنمية والتخلف في فكر مالك بن نبي، فتم التطرق في المبحث الأول إلى قضية المسار بالنسبة لمالك بن نبي، فكان في شكل مدخل إلى فكر مالك بن نبي الحضاري ونظرته إلى الحضارة ومقوماتها، مع إشارة إلى أهم أسباب التراجع الحضاري في العالم الإسلامي، فمعرفة أسباب التراجع الحضاري هي أولى الطرق للخروج من التخلف.

فالبداية في المبحث الأول كانت كمدخل لفكر مالك بن نبي، وكان تحت عنوان مالك بن نبي القضية والمسار، وهذا لمعرفة شخصيته والظروف التي أدت إلى تشكيل فكره، فالمطلب الأول، كان تحت عنوان مالك بن نبي وظروف تشكيل شخصيته، وهذا لاستيعاب منظومته الفكرية، فتم الحديث عن مراحل حياته، وهذا نظرا لأن المؤثرات البيئية كانت كعامل ساعد في بلورة فكره،أما المطلب الثاني، فكان للحديث عن المؤثرات الداخلية، انطلاقا من المحيط الأسرى والتعليمي، وأيضا الاستعمار، كلها كانت بمثابة منبهات ساهمت في تشكيل وعيه، أما فيما يخص المطلب الثالث، فخصص للمؤثرات الخارجية، ففترة سفره وإحتكاكه بالحضارة الغربية ساهمت في معرفته للحضارة الغربية عن كثب، أما المطلب الرابع، فخصص للحديث عن أهم المؤلفات التي أنتجه مالك بن نبي.

أما المبحث الثاني، التخلف والتراجع الحضاري من منظور مالك بن نبي، تم التطرق إلى أسباب التخلف، هنا الحديث عن الأسباب الداخلية المتمثلة حسب مالك بن نبي بالقابلية للاستعمار، وأيضا التطرق إلى الأسباب الخارجية المتمثلة في الاستعمار، لننتقل إلى المطلب الثاني، مشكلة الأفكار والتخلف الحضاري من منظور مالك بن نبي، فتم التطرق إلى عالم الأفكار والأمراض التي تصيبه، وكيف يؤثر التراجع الفكري على الجانب الحضاري، أما المطلب الثالث، فكان للحديث عن التراجع الحضاري على مستوى المجتمع ، مع إبراز أهم مظاهر التراجع الحضاري مستوى المجتمع، أما المطلب الرابع، فكان للجانب السياسي، وهو بناء فوقي خاص بالسلطة، وذكر أهم مظاهر المرض على المستوى السياسي وكيف أثر على الجانب الحضاري.

أما المبحث الثالث: فالحديث هنا عن المشروع النهضوي لمالك بن نبي، هذا المشروع الذي صاغه في إطار متكامل، بحيث تم تناول في المطلب الأول، الحضارة من منظور مالك بن نبي، كيف ينظر لها، وما هي أهم الركائز التي تؤدي إلى بروز الحضارة، وأيضا أهم مراحل الحضارة، أما المطلب الثاني، المشروع التنموي المجتمعي الحضاري من منظور مالك بن نبي، تم التطرق إلى أهم أركان المشروع على مستوى البناء الثقافي الذي يعتبر كركيزة أساسية في السير نحو تحقيق الترابط الاجتماعي والعمل

على تكوين شبكة علاقات اجتماعية مترابطة، وأيضا التطرق إلى الجانب السياسي وهذا لوجود علاقة تفاعلية بين المجتمع والسلطة،أما المطلب الثالث، فتم التطرق إلى التنمية الاقتصادية من منظور مالك بن نبي، والتي ترتكز على عوامل داخلية وخارجية حتى تتمكن من تحقيق النهوض والإقلاع الحضاري، أما المطلب الرابع، فتم التطرق إلى أهم الفروق التي تميز النموذج التنموي الاقتصادي مع المدارس الاقتصادية.

أما الفصل الثالث: فكان تحت عنوان تحليل ونقد التجربة الإشتراكية في الجزائر(1962-1989) من خلال فكر مال بن نبي، وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تتدرج ضمن كل مبحث ثلاث مطالب، فتناولنا في المبحث الأول، الإرث الإستعماري وعلاقته بالتخلف غداة الإستقلال،إنطلقنا من السياسات التي طبقها الإستعمار الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على الوضع في الجزائر بعد الإستقلال على مختلف المستويات، لننهي المبحث بتحليل دور الإستعمار من منطلق مالك بن نبي، ثم إنتقلنا للحديث عن الإستراتيجية التنموية التي تبنتها الجزائر، والظروف التي تم فيها تطبيق النهج التنموي، من خلال الحديث عن دور النخبة في إقرار هذا التوجه، لنصل في نهاية المطلب لتوظيف الأدوات التحليلية في تفسير وتحليل طبيعة التوجه التنموي في الجزائر، اما فيما يتعلق بالجانب الإقتصادي فقد تناولنا الخطط التي تبنتها الجزائر من 1962 الى 1989، وتم تحليلها وتتبع هذا المسار من خلال فكر مالك بن نبي.

أما الفصل الرابع، فكان تحت عنوان تحليل ونقد التنمية في الجزائر في ظل الإقتصاد الحر وفق الرهان التنموي لمالك بن نبي من 1990الى 2023، فتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول تحليل ظروف إنتقال الجزائر إلى الإقتصاد الحر، وكان ذلك من خلال العودة إلى مخلفات السياسة الإشتراكية، ومن ثم الإنتقال للحديث عن دور النخبة في الجزائر في توجيه وصياغة النموذج الجديد وربطه بالقابلية للإستعمار التي تطرق لها مالك بن نبي، وتقديم الحلول من خلال فكر مالك بن نبي لعودة النخبة للقيام بدورها في المسار التنموي، وفي المطلب الثالث، تناولنا العوامل الخارجية التي أدت بالجزائر لإنتقال إلى نموذج الإقتصاد الحر، وأبرزنا دور صندوق النقد الدولي، وأيضا انهيار الإتحاد السوفياتي وبروز سياق دولي جديد، فالعوامل الخارجية تعتبر كعوامل ضغط لتبني النموذج الجديد والتي تعتبر كإستعمار جديد ومن خلاله ربطنا فكرة الإستعمار التي طرحها مالك بن نبي لتفسير الإستعمار الجديد.

في المبحث الثاني تم التطرق إلى الإستراتيجية التنموية في الجزائر وموقع الإنسان فيها وذلك للموقع المهم الذي كان يحضي به في المعادلة الحضارية لمالك بن نبي، فكانت الانطلاقة من المرحلة الانتقالية مع بداية التسعينات حتى بداية الألفية الجديدة، أما المبحث الثاني فخصص للبرامج التي سطرتها الحكومة الجزائرية في إطار سعيها لتحقيق النهوض التنموي، وفي المطلب الثالث تم الحديث عن التنمية الإنسانية وموقع الإنسان فيها، والسبل عودة الفاعلية لعنصر الإنسان في الجزائر من خلال المنظور التنموي لمالك بن نبي.

في المبحث الثالث، خصص لتحليل الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية، من خلال تحليل أداء القطاعات الاقتصادية(القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي)، ومن ثم نقدها من منظور فكر مالك بن نبي، ثم الحديث عن أفاق التنمية في الجزائر وسبل تحقيق الإقلاع التنموي وتحقيق الفاعلية للقطاعات الإقتصادية على المستوى الأولويات الداخلية المشكلة لعملية التنمية بالاستناد إلى المرجعية الفكرية لمالك بن نبي.

في المبحث الرابع، فتم التطرق إلى التجارة الخارجية الجزائرية ورهان التكامل الإقتصادي، فتم تحليل مكانة التكامل والاندماج الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية من منظور مالك بن نبي، وأيضا تحليل الميزان التجاري وربطه بمعادلة الإنتاج والاستهلاك عند مالك بن نبي، كما خصص للحديث عن الأولويات الخارجية المساهمة في تحقيق التنمية في الجزائر من منظور مالك بن نبي، وذلك بتحقيق التكامل في إطار كومنولث إسلامي، مع التركيز أيضا حسن استغلال المواد الأولية التي تتمتع بها الجزائر كمواد خام عوض تصديرها وإعادة استيرادها بمبالغ ضخمة.

وفي الأخير أنتهت الدراسة بخاتمة وإستنتاجات حول الموضوع، مع تقديم إقتراحات وتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية الإقتصادية والتخلف.

تمهيد:

إحتل موضوع التنمية الاقتصادية حيزا كبيرا من الاهتمام، فبعد الحرب العالمية الثانية ونيل بلدان إفريقيا وآسيا استقلالها، سعت هذه الدول للخروج من دائرة التخلف والفقر والحرمان الذي عاشته في كنف الدول الاستعمارية، لكن كونها خرجت لتوها من المرحلة الإستعمارية باقتصاديات ضعيفة، فقر وأمية جعلها غير قادرة على التكفل بحاجيات مواطنيها وتطوير اقتصادياتها وتحقيق التنمية.

لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، وهذا نتيجة للتعقيدات التي تكتنفها، ففكرة التنمية في المجتمع الغربي الصناعي أنتجت لنا عدة نظريات تعتبر حسبهم الطريق الأوحد للخروج من التخلف والدخول إلى بوابة التنمية، تمثلت في مدرستين مهمتين على الساحة الدولية وهما المدرسة الرأسمالية والمدرسة الاشتراكية، فقد حاولت كل منهما فرض تصورها ورؤيتها للتنمية الاقتصادية، كما حاولتا استمالت الجزء الأكبر من الدول النامية إلى صفها وهذا طبعا في إطار الحرب الباردة.

أما فيما يخص العالم العربي، فقد كانت هناك محاولات لصياغة فكر تنموي إسلامي بعد أن غيب لفترة كبيرة من الزمن نتيجة عدة عوامل لعل من أهمها الاستعمار، ليستمر هذا التغييب حتى فترة ما بعد الاستعمار حيث عرف بروز عدة اتجاهات فكرية في مجال التنمية الاقتصادية .

سنحاول في هذا الفصل الإحاطة بالمفاهيم المختلفة للتنمية الاقتصادية والمفاهيم المتصلة بها وعليه سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالأتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتخلف

المبحث الثاني:المقاربة النظرية للتنمية الإقتصادية

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتخلف.

منذ نشأة الإنسانية وتشكل الأمم والحضارات كانت غايتها البحث عن مقومات الحياة الكريمة، وفي سعيها لتحقيق ذلك يمكن أن تتعثر فتنتج لنا ما اصطلح عليه بالتخلف، كما يمكن أن تستغل كل مابين أيديها لتنتج لنا تنمية، لذا فإن الإهتمام الكبير الذي حظيت به التنمية الإقتصادية من قبل المنظرين الإقتصاديين في الدول المتقدمة وكذا المتخلفة أفرز اختلافا كبيرا في هذا المفهوم، وكذا المفاهيم المتصلة به كالتخلف الإقتصادي، والنمو الإقتصادي، هذا ما يدفع بالباحث في هذا الموضوع إلى الاجتهاد لصياغة تعريف جامع لهذه المفاهيم، بعيدا عن تأثير الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية، وكذا الرؤى والأهداف السياسية.

المطلب الأول: مفهوم التخلف

إن الحديث عن نمو أو تنمية اقتصادية هو بالضرورة حديث عن خروج من دائرة التخلف الاقتصادي، والذي طالما أعتبر من أكبر المشاكل التي صاحبت دول العالم الثالث بعد التحرر نظرا للتخلف التي كانت تتميز بها أبنيتها الاقتصادية، وفي هذا المطلب سوف نتتبع تاريخانية المفهوم، ومحاولة الإحاطة به.

أولاً: تاريخية التخلف.

إن الحديث عن ظاهرة التخلف كمشكلة إنسانية تعيشها شعوب ما أصطلح عليه بدول العالم الثالث أو الدول المتخلفة، لا يكون دقيقا إذ لم نعد إلى تاريخية المفهوم لنكتشف من خلالها تبلور مصطلح التخلف، فقد إستعمل في ظل المفاهيم المستجدة، وأصبح يمثل ميزة تتصف بها شعوب معينة و صفة لصيقة بها،[1] فالعالم يشكل وحدة مترابطة، فما يحدث في جزء منه لابد وأن يؤثر على الأجزاء الأخرى، كما إن العملية التي تحدث في جزء معين وفي مرحلة تاريخية معينة هي نتيجة لفعل القوانين الموضوعية للتطور الإجتماعي[2].

يعتبر التخلف عن علاقة إستغلالية؛ فقد كانت المجتمعات الإفريقية والأسيوية تنمو بشكل مستقل؛ حتى سيطرت عليها الرأسمالية سيطرة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك عن طريق التبعية، وترجع هذه

[1] الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.30.

[2] طلال بابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986)، ص.30.

العلاقة إلى أواخر القرن 15 ميلادي، فقد ساهمت إفريقيا في تطور أوروبا بالقدر الذي أسهمت به أوروبا في تخلف بلدان العالم الثالث، ويرجع ذلك إلى إستغلال الأوروبيون الممرات المائية في العالم،[1] وتمكنها من تحويل أجزاء عديدة من إفريقيا وأسيا إلى مناطق تابعة اقتصاديا، وبداية ظهور الحركات الإستعمارية، بالتالي أصبحت تشكل امتدادا للسوق الرأسمالية الأوروبية[2].

ثانياً: مفهوم التخلف الإقتصادي

التخلف اصطلاحا: يطلق على الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد مقارنة بالدول الصناعية، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، إنتشار الأمراض، الأمية والجهل، وإنخفاض متوسط حياة الأفراد[3].

من خلال هذا التعريف نلاحظ تركيزه على الجانب الإقتصادي، وإغفاله للعوامل الأخرى المشكلة للتخلف، فبالعودة إلى الإقتصاديون فلم يتفقوا على وضع تعريف جامع لهذا المفهوم؛ ولذلك سنقوم بإعطاء مجموعة من التعاريف مقسمة بين تعاريف المفكرين الغربيين والعرب، لنخرج بتعريف يكون جامع لكل منهما.

1. عند المفكرين الغربيين:

يرى "**بوشنان**" **Buchanan** إن التخلف الاقتصادي هو نشاط إقتصادي متعثر، يتمثل في إنخفاض مستويات الإستهلاك والرخاء، مع وجود العوامل الكامنة التي يمكن أن تؤدي إلى التقدم والإزدهار".

أما **كوزرنيتس Simon smith kuznets**" فيرى أن:"التخلف يعني عدم الإستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها إستخدام الطرق الفنية والتقنية الحديثة، وذلك بسبب مقاومة المؤسسات الإجتماعية لهذا الإستخدام، وأيضا عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان"[4].

فالتخلف الإقتصادي حسب كوزرنيتس يحمل ثلاثة دلائل هي:[1]

---

[1] صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية** (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1992)، ص.39.

2 والتر أحمد القصير، تر: رودني، **أوروبا والتخلف في إفريقيا** (الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص.97.

[3] علي بن محمد الجمعة، **معجم المصطلحات الإقتصادية والإسلامية** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2000)،ص.174.

[4] إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية نظريات نماذج إستراتيجيات** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2001)، ص.4.

1. التخلف يعني عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة، وهذا بسبب المقاومة من طرف المؤسسات الاجتماعية.
2. التخلف يعني ضعف الأداء الاقتصادي مقارنة بالدول المتقدمة.
3. التخلف وحالة الفقر راجع إلى عدم قدرة الدولة على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية لمعظم السكان.

ويذهب **أوسكار لانجه "Oskar lange** في تعريف للتخلف الاقتصادي بربطه لوجود خلل بين عملية التكوين وقوة العمل، وعدم استنادها إلى أحدث الطرق الفنية".

من خلال ما قدمه المفكرين الغربيين نلاحظ أن **بوشنان" Buchanan** يربط التخلف بنقص الاستهلاك وعدم الاستغلال الأمثل للموارد، أما كوزرنيتس **Simon smith kuznets**، فربطه بعدم الاستعانة بالوسائل الحديثة لتطوير عمليات الإنتاج، التركيز على الجانب المادي، أما "**أوسكار لانجه Oskar lange** فربطه بعدم كفاية رأس المال مع المورد البشري، وجود خلل.

فالتخلف إذا يقاس بمعايير متعددة، فلا يمكن أن نربط التخلف بالمظاهر المادية فقط، فمعيار الدخل لا يقدم الجوانب الكلية للتخلف، وهو ما ركز عليه الفكر الحديث فينظر « **Duddly seers**، إلى التخلف انه ذو أبعاد متعددة، هي الفقر، البطالة، وعدم المساواة بين الأفراد، والخروج من عملية التخلف يمر من خلال تخفيض المظاهر السلبية السابقة[2].

2. عند المفكرين العرب:

يرى **محمود يونس محمد وآخرون:** أن تعاريف الغربيين للتخلف الإقتصادي تتجه لإعتباره مرحلة واجهتها كل الدول المتقدمة في مرحلة سابقة من تقدمها، بالتالي على الدول النامية أن تتبع نفس النهج والعمل على تهيئة المناخ لآليات جهاز الثمن، واليد الخفية، وهو ما يقودها إلى مصاف الدول المتقدمة[3].

---

[1] منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشرين**،(الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع 2016)، ص.190.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية** (القاهرة: منشورات جامعة الإسكندرية 2002)، ص.11.

[3] إسماعيل محمد بن قانة **مرجع سابق الذكر**، ص.6.

كما **يشير الدكتور عبد الوهاب الكيالي** في الموسوعة السياسية إلى أن التخلف هو "ظاهرة إقصادية حضارية تشمل في إنخفاض مستوى المعيشة، وضعف البناء على المستوى الثقافي والبنى الفوقية، بالتالي فالدول التخلفة تتميز بضعف الدخل الفردي وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة، وإنخفاض الإنتاجية ونسبة الإدخار، وضعف مستويات التعليم والعناية الصحية".

كما تطرق أيضا إلى التخلف الإقتصادي، الذي ربطه بانخفاض مستوى الدخل الفردي، والذي ينعكس على المستولى المعيشي، وإنتشار الأمية[1].

3. المفهوم الإسلامي للتخلف الاقتصادي:

ينظر إلى التخلف على أنه تراخي عن العمل، والسعي في طلب الرزق وعمارة الأرض، فالله قد أعطى للإنسان الثروات وطالبه بعمارة الأرض[2]، فإذا لم يفعل مبدأ العمارة فهو إيذان بأن المجتمع متخلف، ويظهر ذلك حسب المفهوم الإسلامي في النقاط التالية:

- ✓ وجود الموارد الطبيعية الملائمة.
- ✓ وجود الجهد البشري الفعال الذي يتعامل مع تلك الموارد ويحولها إلى منتجات نافعة.
- ✓ وجود القيم التي تضمن التفاعل المستمر بين الجهد البشري والموارد.

إن وجود تلك العناصر مجتمعة توحي بوجود تقدم في المجتمع، ونقصان أحد العناصر تدل على أن المجتمع يعتبر متخلفا، ومما سبق نخلص إلى أن الإسلام ربط المشكلة بالإنسان وبما هو عليه من قيم، أي المشكلة بجذورها الثقافية والاجتماعية العميقة، مع عدم تجاهل عنصر المال وعنصر النشاط الاقتصادي للإنسان أي العنصر المادي[3].

فالتخلف من خلال ما أوردناه سابقا في المفهوم الإسلامي مرتبط بفكرة عمارة الأرض، هذا المفهوم الذي يترابط أيضا مع الغاية من وجود الإنسان، وهي الخلافة، فإذا تعثرت عملية العمارة فهذا يرجع إلى الإنسان وعدم قيامه بمهامه هذا ما يؤدى إلى عدم الإستغلال الأمثل للموارد مما يوقعنا في دوامة التخلف

---

[1] عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية**، الجزء 01، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1987)، ص.703.704.

[2] فاروق خالد الحسنات، **الإعلام والتنمية المعاصرة**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص.11.

[3] فاروق خالد الحسنات، **مرجع سابق الذكر**، ص. 120،121.

4. التعريف الإجرائي للتخلف:

التخلف هو إنعكاس لتعثر المسار التنموي، فهو ظاهرة مركبة، تتمثل في إنخفاض مستويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مجتمع معين مقارنة بمجتمعات أخرى، ويستند إلى مجموعة من المؤشرات التي تعتبر التخلف الإقتصادي أهم مظهر يمكن من خلاله الحكم على تعثر الفعل التنموي، وهذا جراء البطء في عمليات التنمية التي تقود إلى انخفاض مستوى المعيشة النسبي، وما ينتج عنه من ضعف في المستويات والبني التحتية، فهو بهذا يشمل جانبين؛ فيكون إما نتاجا لقلة الموارد، أو نتاج عن سوء إستغلال هذه الموارد إن وجدت، وهذا ما يحدث إهمال للموارد أو إستخدام جزئي، كما أن التخلف يرتبط ببيئة متخلفة إجتماعيا وحضاريا.[1]

إذن فالتخلف هو نتاج إقتصادي متعثر، يتمثل في إنخفاض مستويات الإستهلاك والرفاه مع توافر كل العوامل التي تقود إلى التقدم"[2]، هذا ما يحدث تشويه لعملية التنمية، فقد إستعملت عدة تسميات تدل في معناها على التخلف أو الفقر في الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة حول التنمية منها:

- ✓ الدول المتخلفة في سنوات 1960.
- ✓ دول في طريق النمو سنة 1970.
- ✓ والدول النامية في سنوات الثمانينات.

كما إستعملت تسميات مثل دول العالم الثالث كنقيض لتسميات مثل الدول الصناعية، الدول المتطورة، أو دول العالم الأول، **وقام البنك العالمي بتصنيف لهذه الدول :**

- ✓ الدول المصنعة حديثا، (تشمل بعض دول أسيا وجنوب اوروبا).
- ✓ الدول التي تسير وفق منظور الدول الصناعية،(ماليزيا، الصين، الهند).
- ✓ الدول الأقل تقدما، تعيش على المساعدات الدولية[3].

---

[1] مصطفى عبد السلام، إشكالية العلاقة بين الفقر والتخلف الاقتصادي، **مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي في المملكة العربية السعودية**،العدد 235، 2007، ص. 18.

[2] محمد يسعد ليلي،**السوسيولوجيا المعاصرة لدراسة التنمية والتخلف:** الجزائر نموذجا، **مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية**، المجلد3، العدد 5، 2015، ص. 219.

[3] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم لسياسية، جامعة الجزائر3 ، 2011.2012.)، ص.65.

عند بداية الدراسات حول اقتصاديات التنمية كان الحديث عن وجود فجوة واسعة، شملت أغنياء أوروبا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، اليابان، بينما شملت الدول الفقيرة، أسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية،[1]

فالتخلف إذا هو سيرورة لعملية تاريخية قادتها إلى التبعية، يستخدم لوصف حالة الركود على مستوى الدولة، هذا الركود يأخذ عدة مجالات، ففي الحديث عن التخلف ضمن السياق الاقتصادي والاجتماعي يشير إلى حالة تأخر الدولة مقارنة بالدول المتقدمة، ويكون ذل من خلال عدة مؤشرات، فللإحاطة بمفهوم التخلف يجب دراسته بشكل كلي وعدم تجزئته كما كانت إنطلاقات التي فسرت ظاهرة التخلف وربطته بالجانب الاقتصادي، فالتخلف مشكلة معقدة ومتعددة الأوجه.

المطلب الثاني: مؤشرات التخلف

إن التخلف هو نتيجة تراكمات عديدة، وللتمييز بين البلدان المتقدمة والمتخلفة لابد من معرفة أهم المؤشرات التي من خلالها نعمل على تشخيص حالة التخلف، يكون ذلك من خلال اللجوء إلى المعايير المعتمدة، فالدول المتخلفة تشترك في سمات عديدة التي من خلالها نطلق عليها الدول المتخلفة، ويمكن إيجاز أهم خصائص الدول المتخلفة فيما يلي:

1. مؤشرات اقتصادية:

تتجلى سمات الدول المتخلفة في المجال الاقتصادي فيما يلي :

- ✓ إنخفاض الدخل القومي وسوء توزيعه مما ينعكس على الدخل الفردي؛ بالتالي قلة المدخرات مما ينعكس على عملية تراكم المال وإدخاله في العمليات الاستثمارية.[2]
- ✓ فضعف الإنتاجية والادخار.
- ✓ إرتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي[3].
- ✓ ضعف حجم السوق، مما يؤدي إلى قصور الطلب المحلي، وعدم إستيعاب الطاقة القصوى للإنتاج.

---

[1] واين نافزيجر، تر: محمد شاهين، **التنمية الاقتصادية**، (القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة والتوزيع، 2018.)، ص.41.

[2] جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية** (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص.71.

[3] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية** (القاهرة : دار الوفاء دنيا للطباعة ،2008)، ص. 23.

- ✓ الازدواجية الإقتصادية، في المراحل الأولى للتنمية تكون فروقات في مستوى التكنولوجيا بين القطاعات أو الأقاليم ما ينعكس على درجة التطور فيما بينها، فيؤدي إلى وجود فجوة بين مستويات التكنولوجيا بين القطاع الفلاحي وبين القطاع الصناعي النقدي، فينعكس ذلك على دخل الفرد بين أقاليم البلد الواحد، فالقطاع المتقدم يتوسع[1].
- ✓ مؤشر الدخل، فإذا كان منخفضا فسيحرم من الحصول على تعليم جيد، وتوفير خدمات صحية[2].

2. مؤشرات ديمغرافي :

يتميز بوجود معدلات مرتفعة للولادة، وإرتفاع معدلات الوفيات لدى الأطفال، وانخفاض متوسط العمر المتوقع للفرد وغيرها،[3] وهذا بسبب إنخفاض المستوى الغذائي وإنتشار أمراض سوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي،[4] فكلما أنخفض متوسط عمر الفرد، كلما دل ذلك على تخلف البلاد إقتصاديا، باعتبار أن طول العمر يعكس الحالة العامة للبلاد من ناحية مستويات التغذية[5] ومن مظاهر التخلف الاقتصادي أيضا نجد إرتفاع معدلات البطالة، وعدم كفاية الموارد الطبيعية وحتى وإن وجدت فإن إستغلالها لا يكون بالمستوى المطلوب، وتعتبر الموارد الأولية الخام معظم صادراتها، كما أن أسواقها ضيقة داخليا وخارجيا[6].

فالمقاييس المرتبطة بالديموغرافيا إذا تتمثل في:

- ✓ إرتفاع معدل الوفيات.
- ✓ إنخفاض نسبة الوفيات.
- ✓ ارتفاع نسبة وفيات الأطفال.
- ✓ التزايد السكاني.

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات** (عمان: دار وائل للنشر و التوزيع ، 2007)، ص.154.

[2] نبيل راغب، **علم النقد السياسي** (القاهرة : المكتبة الاكاديمية،2014).ص.73.

[3] محمد عبد المولى، **العالم الثالث ونمو التخلف** (الدار العربية للكتاب ليبيا –تونس، 1982)، ص. 34.

[4] جمال حلاوة وعلي صالح، **مرجع سابق الذكر**. 71.

[5] كامل بكري، **التنمية الإقتصادية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1986)، ص.12.

[6] جمال حلاوة وعلى صالح، **مرجع سابق الذكر**، ص.71.

كما ترتبط أيضا بالمشكلة الغذائية وذلك من خلال بروز سوء التغذية، والتي تؤدي الى انخفاض انتاجية العامل.[1]

3. مؤشرات اجتماعية:

يعاني المجتمع المتخلف من نقص الكوادر العلمية والمهارات الفنية، وهذا نتيجة لتفشي الأمية وتخلف التعليم، كما يظهر في المجتمع المتخلف تباين كبير في مستوى الخدمات بين المناطق الحضرية والريفية، فيكبر حجم الطبقة الدنيا ويصغر حجم كل من الطبقة المتوسطة والطبقة العليا[2].

إنَ أكبر العوائق التي تواجه عملية التنمية هي طبيعة التفاوت الإجتماعي، الإقتصادي والسياسي بين فئات الشعب خاصة في دول العالم الثالث،وكيفية توزيع الثروة، ومدى تحقيق العدالة الإجتماعية،[3] ومن العوائق نجد:

أ. التزايد السكاني:

حيث يرى الكثير من الإقتصاديين أنَ التزايد السكاني المتدفق في الدول النامية يتبع الزيادات في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ففي بعض إقتصاديات الدول المتخلفة يؤدي إرتفاع الدخل ولو بشكل نسبي إلى إنفجار سكاني، هذا ما يؤدي إلى عودة مستويات المعيشة إلى ما كانت عليه سابقا[4]، كما ترتفع أيضا نسبة صغار السن، وتنخفض نسبة من هم في سن العمل، هذا ما يؤدي إلى إرتفاع نسبة المستهلكين في المجتمع وإنخفاض نسبة المنتجين[5].

ب. ريادة الأعمال:

إنَ مفهوم المنظم والتنظيم طوره الإقتصادي الألماني **شومبيتر Schumpeter**، فالمنظم هو الشخص الذي يستخدم الإكتشافات الفنية أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل علمي، فيحول

---

[1] شبل بدرا، **قضايا تربوية ومجتمعية** (القاهرة: الدار المصرية،2007)، ص.98.

[2] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص.22.

[3] طلعت محمد السروجي وآخرون، **التنمية الإجتماعية المثال و الواقع**(القاهرة: نشر وتوزيع الكتب الجامعية، 2001)، ص.459.

[4] محمد عبد العزيز عجيمية ومحمد علي الليبي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها** (القاهرة: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2004)، ص ص.110.111.

[5] عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الإقتصادي** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د س ن)، ص.63.

الإختراع إلى إبتكار، وبذلك يؤثر على مسار التنمية[1]، فالمنظم هو الشخص الذي يملك التصور والإدراك الكافي ليرى إمكانية تحقيق الربح من خلال الابتكار[2].

البلدان النامية تفتقر إلى المنظم الريادي، وذلك بسبب العوامل العديدة مثل صغر حجم السوق، تدني مستوى رأس المال، تخلف التكنولوجيا وفتح المهارات،[3] وهذه الأخيرة إن وجدت فإنَها تصطدم بواقع مرير وهو أسلوب التعيين الذي تعتمده هذه الدول الذي يعتمد على الوساطة، العشائرية، الطائفية ويهمل القدرات و الكفاءات مما يؤدي في النهاية إلى عدد كبير من العاملين مقابل إنتاج قليل[4].

صعوبة التأقلم في المرحلة التي يمر بها المجتمع النامي، خاصة في مرحلة الإنتقال في مجتمع يمتاز بركود إقتصادي إلى مجتمع نامي إقتصاديا[5].

4. مؤشرات سياسية:

تتجلى مؤشرات التخلف في الجانب السياسي في النقاط التالية:

- ✓ عدم القدرة على إقامة إطار سياسي واجتماعي مناسب للتقدم.
- ✓ عدم التمكن من إقامة مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية والمشاركة في القرار، وإتصال بين القمة والقاعدة[6].
- ✓ وجود إستبداد سياسي[7].

هناك مجموعة من العراقيل السياسية سنعمل على تقسيمها على المستوى الداخلي والخارجي وهي:

أ. عوائق سياسية على المستوى الداخلي

- ✓ **غياب الإستقرار السياسي:** يعتبر العامل السياسي عاملا مهما في عملية التنمية؛ لكن في الدول النامية يقودنا إلى الحديث بشكل أساسي عن عدم توفر الإستقرار السياسي ووجود

---

[1] محمد القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 156.

[2] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** (عمان: دار الكرمل، ط2،1997)، ص .60.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 156.

[4] عربي محمد عريقات، **مرجع سابق الذكر**، ص.60.

[5] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية المفاهيم،الأسس،التنظيم** (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص .30.

[6] جمال حلاوة علي صالح، **مرجع سابق الذكر**، ص.72.

[7] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص.22.

اضطرابات سياسية،[1] بالتالي يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة، فإنعدام الاستقرار السياسي يؤدي إلى ضعف الاستثمار المحلي والاجنبي[2].

بالتالي فإنَ عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الملائم الذي يستلزم وجود إستقرار سياسي بما يسمح تنفيذ مخططات التنمية.[3]

- ✓ **الفساد السياسي،** إنتشار الفساد يعيق تطبيق سياسات التنمية الإقتصادية والاجتماعية[4].
- ✓ غياب القيادات السياسية الواعية التي تتحمل كل المسؤولية لتحقيق التنمية.
- ✓ ضعف المؤسسات القائمة في الدول النامية وإنعدام المشاركة الشعبية بصورها الصحيحة[5].

ب. عوائق سياسية على المستوى الخارجي:

التبعية السياسية: بالرغم من حصولها على الإستقلال السياسي، إلا أنَ معظم أنظمتها الدستورية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها؛ وتسير في نفس مسارها،[6] هذا ما يبقي الدول المتخلفة في إطار علاقة تبعية تبقى السيطرة للدول المتقدمة وإبطاء في عملية التنمية للدول الواقعة في مسار التنمية[7].

- ✓ **سيطرة الدول المتقدمة على الأسواق العالمية:** هذا مايجعل الدول المتخلفة عاجزة عن تسويق منتجاتها ومنافسة هذه الدول المتقدمة،[8] ما جعلها سوقا لمنتجاتها المصنعة[9].

بالتالي من خلال تتبع هذه المؤشرات يمكن أن نحدد طبيعة لدول، هل هي دول متقدمة، أو دول متخلفة، فكلما إنتشرت هذه المظاهر بكثرة، كلما كان الحكم على الدول أنها متخلفة، بالتالي تبرز عدة مشكلات والتي نذكرها في الجزء التالي.

---

[1] حربي محمد عريقات، **مرجع سابق الذكر**، ص.59.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص. 158.157.

[3] سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2013/2012)، ص.ص.32،33.

[4] صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية** (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1994)، ص. 32.

[5] موسى اللوزي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 45.

[6] سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

[7] أسامة عبد الرحمان، **تنمية الشخص وإدارة التنمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.49.

[8] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **مرجع سابق الذكر**، ص.12.

[9] سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

رابعا: نتائج التخلف.

ينتج عن استفحال التخلف داخل البلد التبعية على جميع المستويات، ويرجع ذلك إلى التعثر الذي يعرقل المسار التنموي ويعمل على إبقاء الوضع الإقتصادي على نفس الوتيرة، ويظهر ذلك من خلال:

1. التبعية التجارية:

تعاظم الاستيراد وتراجع التصدير، وتعاظم العجز التجاري للدول المتخلفة التي تخضع للدول الصناعية

2. التبعية المالية:

الإعتماد على القروض والمساعدات الدولية وفتح الأبواب للاستثمار الأجنبي ما يؤدي إلى استنزاف الموارد المحلية.

3. التبعية التكنولوجية:

من خلال الإعتماد على التكنولوجية المستوردة من دول المركز الرأسمالية، فلا يمكن تطوير الإنتاج المحلي إلا بالاعتماد على التكنولوجيا، بالإضافة إلى الميزانيات الكبرى التي تضعها السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة على البحث العلمي وانعكاساتها على عملية التطور في تلك البلدان.

4. التبعية الغذائية:

تراجع الإنتاج الزراعي وبخاصة إنتاج المواد الغذائية، والإعتماد على الإستيراد من دول المركز.

5. التبعية العسكرية:

تزايد إستيراد الأسلحة المتطورة؛ التي غالبا ما يصعب على أبناء البلدان التابعة استيعابها، والاعتماد في استخدامها على الخبرة الأجنبية، بالتالي تحكم الدولة الموردة للسلاح كيفية إستخدامه مما ينعكس على التحكم في القرارات الأساسية المتعلقة بالسلم والحرب.

6. التبعية الثقافية:

من خلال الترويج لثقافة المنتمين في المركز الرأسمالي، ونشر ثقافة أنماط السلوك الإستهلاكي، لتضمن إستمرارية التبعية وعرقلة الثقافة الوطنية المستقلة.

7. التبعية السياسية:

سيطرة الطبقات والفئات الاجتماعية، التي ترتبط مصالحها أكثر بنظام التبعية وفقدان الدول التابعة القدرة على اتخاذ قرار وطني مستقل[1].

لذلك يوصي أصحاب نظرية التبعية بالأتي:

- ✓ تحطيم كل علاقة للعالم الثالث مع المتروبوليس الرأسمالي.
- ✓ يجب تطوير سياسة للتضامن الدولي بين بلدان العالم الثالث، وهذا من أجل تحقيق المساعدة المتبادلة وبناء قاعدة صناعية فعالة ومستقلة في الجنوب[2].
- ✓ القضاء على هيمنة الفئات المحلية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي والتي تعمل كوكلاء له[3].

بالتالي فإن التخلف من المفردات الشائعة في الأدبيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية المعاصرة فهو يشكل نقطة إلتقاء للعلوم الإجتماعية، والذي يعتبر المدخل الرئيسي لدراسة التنمية.[4]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتخلف الاقتصادي.

[1] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي** (عمان: دار الشروق، 2007)، ص. ص.43.45.

[2] حسن عبد الحميد رشوان، **التنمية ثقافيا إقتصاديا سياسيا إداريا بشريا** (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.51.

[3] الطاهر سعود، **التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي**، (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2006) ص.78.

[4] إسماعيل بوقنور، التخلف السياسي في الدول العربية المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 07، جوان 2013،ص.19.

يعد التخلف ظاهرة معقدة، ففهم أسباب التخلف وتحليلها يعد من الضروريات حتى نتمكن من العمل على تخفيف الركود الذي مس دول العالم الثالث، ولفهم طبيعة التخلف نعود إلى التفسيرات التي وضعت لتفسير ظاهرة التخلف، فقد ظهرت العديد من النظريات لتفسير التخلف الاقتصادي ومعرفة أهم الأسباب التي أدت إلى ركود المجتمع والمسار التنموي، وسنحاول إبراز أهم النظريات التي فسرت التخلف.

1. الحلقة المفرغة للفقر:

صاحب الفكرة هو الإقتصادي **نيركسه NURksE** الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء مستوى التنمية منخفض، فتعتمد هذه النظرية في تفسير حالة التخلف على استخدام ما يسمى **بالسببية الدائرية Circular causatio**، في الربط بين مظاهر التخلف، فالتخلف هو نتيجة للفقر وسبب في نفس الوقت، فإنخفاض الدخل يؤدي إلى إنخفاض مستوى التغذية، ما يؤثر على المستوى الصحي، فالبدان المتخلفة حسب هذه النظرية تتميز بمستوى إنتاجي متدني[1].

إن إنخفاض مستوى الإستثمار ينتج عن إنخفاض المدخرات ومستوى الدخل، إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الإقتصادي، هذا ما يعيق عملية التنمية[2].

ركز **نيركسه Nurkse** في تحليله على عنصر رأس المال، وإعتبره ضروريا في عملية التنمية، فانخفاضه يؤثره على الادخار، وما يؤخذ على هذه النظرية هو:

- ✓ عدم الإهتمام للدور التاريخي في نشوء التخلف، فتجاهلوا النهب الاستعماري الذي أدى إلى إفقار البلدان النامية وعمل على تشويه اقتصادياتها.
- ✓ المنهج الدائري الذي استخدمه نيركسه في التحليل هو منهج عقيم، فإذا حذفنا إحدى المقدمات لما كان للجزء الثاني وجود[3].

فنظرية الحلقات المفرغة مهدت الطريق لنظريات أخرى عملت على تجاوز النقائص التي فسرت من خلالها هذه النظرية التخلف.

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.44.

[2] **المرجع نفسه**، ص.152.

[3] عبد الزهرة فيصل يونس، **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي**،(القاهرة: أمجد للنشر والتوزيع،2016)،ص.40.

2. نظرية مراحل النمو عند روستو:

ظهرت هذه النظرية من طرف المفكر روستو لتحديد درجة النمو الإقتصادي عند الدول المتخلفة،[1] فوضع مراحل يمر بها كل مجتمع متخلف في طريقه نحو تحقيق النمو،[2] ومع نهاية الخمسينات وأوائل الستينات اعتبرت الدول المتعثرة في مجال النمو متأخرة في جوانب عديدة، وتقدمها مرهون بتوفر مجموعة من الخصائص وهو ما أقره روستو في نظريته حول النمو الاقتصادي،[3] فقد إعتبر روستو أن المجتمعات تمر أو يجب عليها المرور بخمس مراحل للوصول إلى مرحلة النمو وهي:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي:

يتميز حسب والت روستو بإنحفاض متوسط الدخل الفردي، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا، إضافة إلى تغليب الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الإقطاعي، زيادة على إنتشار التقاليد الجامدة،[4] كما يلعب نظام الأسرة والعشيرة دور رئيسي في التنظيم الإجتماعي،[5] وتسود في هذه المرحلة وسائل بدائية في الإنتاج، وعدم إستغلال الناتج الوطني لأغراض إنتاجية.

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وهي المرحلة الثانية من مراحل الإنتقال إلى النمو الإقتصادي حسب روستو، تكون فيها الدولة متخلفة إقتصاديا، لكنها تحاول النهوض بإقتصادها وتحريك مجتمعها في السير نحو الخروج من دائرة التخلف[6].

ومن مظاهر هذه المرحلة، نبذ المجتمع للوسائل القديمة في الإنتاج، وإدخال الوسائل الحديثة، إضافة إلى قيام بعض الصناعات الخفيفة، هذا كله يكون دون التخلي عن الجانب الزراعي، بالإضافة

---

[1] كامل بكري ، **التنمية الاقتصادية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986)، ص.16.

[2] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، **إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية والمنهج الإسلامي** "مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي واقع ورهانات ، معهد العلوم الإقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي غرداية 24/23 فيفيري 2011، ص.10.

[3] نبيل راغب، **مرجع سابق الذكر**، ص.74.

[4] حامد فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي طروحات تنموية للتخلف**(بيروت: دار الفكر العربي، 1990)، ص. 14.

[5] كامل بكري، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

[6] Walt Rostow, ***The stages of economic growth a non-communist manifisto,*** (Lnondon: Cambridge university press, 1960), pp.4-6.

إلى الإهتمام بإنشاء البنى التحتية نظرا لأهميتها في عملية الإنطلاق التنموي، كذلك ظهور طبقة من المفكرين يعد بعد مهم في تحقيق الظروف المناسبة لعملية التهيؤ والإنطلاق[1].

ج. مرحلة الإنطلاق:

في هذه المرحلة يتخلص المجتمع من العوائق والحواجز التي تقف في طريق النمو، فيصبح النمو حالة إعتيادية،[2] وتحدث عملية الإنطلاق بحدوث ثورة سياسية تؤثر في البناء الإجتماعي والثقافي، كما يذهب **روستو** إلى إعتبار أن التكنولوجيا عامل مهم في هذه العملية، بحيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة، وتنتشر المراكز الحضرية،[3] ويتم تمويل مرحلة الإنطلاق من قطاع الزراعة وهذا لغرض الإستثمار في التجارة والصناعة، كما يتم تطوير الصناعات التصديرية وهذا لتسهيل إستيراد رأس المال[4].

ويعتقد **روستو** أن مرحلة الانطلاق تتميز بأنها قصيرة نسبيا فتتراوح مدتها بين 20 إلى 30 سنة، يتم من خلالها تحول الإقتصاد القومي تحولا كبيرا، بالتالي يعتبرها من أصعب المراحل التي صاغها للوصول إلى تحقيق النمو، لأنها تعتبر مرحلة العمل والجهد الشاق، من أجل إرساء قواعد نهضة إقتصادية وإجتماعية.

ت. مرحلة النضوج:

تصبح الدولة متقدمة إقتصاديا وهذا لإستكمالها نمو قطاعاتها الإقتصادية من زراعة، صناعة، تجارة، وخدمات بشكل متوازن، فترفع مستوى إنتاجها المادي وتعمل على زيادة الإستثمارات، ومن مظاهر هذه المرحلة قيام العديد من الصناعات الأساسية، كصناعة الحديد والصلب، وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية وازدهار حركة التجارة الخارجية وتقدم المجتمع ونضوجه[5].

يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لإستغلال موارده الإقتصادية، بالتالي يحقق فيها نمو مستدام، وتحل أيضا القطاعات الجديدة محل القطاعات القديمة، ويرافق التغيير الهيكلي في تغيير

---

[1] كامل بكري، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص.18،17.

[2] سهير حامد، **مرجع سابق الذكر**، ص.28.

[3] فؤاد حيدر، **مرجع سابق الذكر**، ص.15.

[4] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.112.

[5] كامل بكري، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص. 19،18.

هيكلية إجتماعية ونمو سكان المدن،[1] وتتقلص نسبة العاملين في القطاع الزراعي،[2] بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي يحتل مكانة هامة على مستوى الإقتصاد العالمي[3].

ث. **مرحلة الإستهلاك الوفير:**

هي مرحلة الإستهلاك الكبير، حيث تتخصص القطاعات الإقتصادية المتقدمة بتقديم الخدمات، وصناعة السلع المستديمة، ويتم تلبية الحاجات الأساسية، ويتم التركيز على الضمان الإجتماعي، وتتميز هذه المرحلة عن سابقاتها بقوة الإنتاج،[4] والإستخدام الواسع للمركبات، وسلع الإستهلاك والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية[5].

يرى **روستو** أن المجتمعات المتخلفة يجب أن تسير وفق هذه المراحل لكي تحقق النمو، كما أن هذه المراحل ليست مراحل وصفية فقط بل هي مراحل أثبتت صدقها التطورات الإقتصادية للدول المتقدمة،[6] فالدول التي تضعها مظاهر حياتها الخاصة والعامة المرحلتين الأولى أو الثانية، فهي حسب روستو دول متخلفة إقتصاديا، أما الدول التي تضعها مظاهر حياتها في المرحلة الثالثة فهي دول مركز وسط فلا هي متخلفة تماما، ولا هي متقدمة، أما الدول التي تضعها مظاهر حياتها في إحدى المرحلتين الرابعة أو الخامسة فهي دولة متقدمة إقتصاديا مع إختلاف مستوى هذا التقدم في كلا المرحلتين[7].

ج. **الإنتقادات الموجهة لنظرية مراحل النمو:**

- ✓ لقد فشلت هذه النظرية في إثبات المراحل التي وضعها روستو تاريخيا على الكثير من الدول خاصة دول العالم الثالث، كما أن مرحلة الإنطلاق التي صنفها روستو كأهم مرحلة من مراحل التطور الإقتصادي للمجتمعات تعتبر غير واضحة، فتتداخل في خصائصها مع المرحلة السابقة لها[8].

---

[1] مدحت القريشي ، **مرجع سابق الذكر**، ص112.

[2] فؤاد حيدر، **مرجع سابق الذكر**، ص15

[3] Walt rosto .**op cit**، p 7.8.

[4] سهير حامد، **مرجع سابق الذكر**، ص. 29.

[5] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.112.

[6] ميشال تودارو، تر: محمد حسني ومحمود حامد، **التنمية الاقتصادية** (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2009)، ، ص.125.

[7] كامل بكري، **مرجع سابق الذكر**، ص.20.

[8] عبد اللطيف مصيطفي وعبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق الذكر**، ص.10.

- ✓ عدم مراعاة الخصائص المختلفة للمجتمعات، خاصة المجتمعات المتخلفة وبالتالي استحالة تطبيقها على مجتمعات تختلف خصائصها والخصائص المتوفرة في المجتمعات التي بنا على أساسها روستو نظريته، فالمجتمع التقليدي في إنجلترا ما قبل الرأسمالية حسب روستو مماثل للمجتمعات التقليدية في آسيا وأمريكا الجنوبية، متجاهلا الخصائص التي تميزها عن بعضها البعض[1].
- ✓ تجاهل هذه النظرية أن الدول المتخلفة لا يمكن أن تكرر التجارب الماضية للدول المتقدمة، فيما عدا بعض مظاهر السطحية المتعلقة بإرتفاع معدلات النمو والإستثمار وذلك لأن البلدان المتقدمة لم تخضع في تاريخها الحديث للإستعمار، ولم يجري إستغلالها على النحو الذي يحدث للدول المتخلفة[2].
- ✓ يعتقد روستو أن نظريته التي تستند إلى تجربة البلدان المتقدمة يمكن أن تكون دليلا معرفيا للتنمية في البلدان المتخلفة، متناسيا أن أوروبا الغربية تملك الشروط والبني التحتية اللازمة للإستفادة القصوى من إستثمار رؤوس الأموال التي حصلت عليها وترجمتها إلى واقع .
- ✓ لقد عالج روستو الأمور على أساس تاريخي، وعلى أساس تحديد وتعريف هذه المراحل، فوقع في شبكة خلط بين مفاهيم التحول والتطور، فالتحول شيء طبيعي، أما التطور فهو عملية نمو وتنمية تتم بشكل تدريجي.
- ✓ تفتقد نظرية روستو إلى دلائل كمية يعتمد عليها، إذ أنها لا تمثل إلا وصفا تاريخيا من مؤرخ إقتصادي لتجربة أمريكا وبريطانيا، فكيف يمكن تطبيقها على دول أخرى ذات خصائص مختلفة، وهذا تبعا للظروف التي كانت سائدة سابقا، فالدول الصناعية المتقدمة كانت تعتمد على مستعمراتها في تكوين رؤوس الأموال[3].

3. نظرية التحديث:

[1] عبد اللطيف مصيطفي وعبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق الذكر**، ص.13.

[2] سهير حامد، **مرجع سابق الذكر**، ص.32.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص. 51 ، 52.

ظهرت نظرية التحديث في التنمية نتيجة حصول عدد كبير من الدول على استقلالها، فانتقلت المجتمعات من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى مرحلة الاستقلال، وقد ساهم الكثير من الباحثين الاجتماعيين في دراسات مظاهر التخلف وأسبابها وتقديم مقترحات للتغلب على هذه المظاهر[1].

تعتمد على التغيير، وكانت تنظر للتغيير على أنه عملية مستمرة، ثم تطورت مع بداية الستينات على أيدي علماء الاجتماع ومن أبرزهم، (**تالكوت بارسونز Talcotpparson، ليرنر Lerner، سميث Smith،سملزرSmelzer، هوزيتلز Hoseltiz، روستوRostow ، ماكليلاند Maclelland**)[2]

تعتمد التنمية من منظور التحديث على العمل على إحلال القيم الجديدة محل القيم التقليدية والبدائية، فيرى أصحاب هذه النظرية أن المجتمع الغربي هو النموذج، فإذا أرادت الدول النامية الخروج من حالة التخلف فعليها العمل على استنساخ أثر النموذج الغربي، وإذا لم تساير نفس الطريق فمصيرها البقاء في حالة التخلف، ففي المجتمع الحديث حسب "تالكوت بارسونز"، يكون الاتجاه نحو الانجاز هو المعيار،ويكون ذلك من خلال وجود مجتمع يعتمد على تحديد العمل وفق المهارات[3].

4. تفسير التخلف من منظور مدرسة التبعية.

يعد مفهوم التبعية من المفاهيم الحديثة التي نالت نصيب كبير من الإهتمام بعد موجة الإستقلال التي عرفتها معظم الدول المستعمرة، فتحاول أن تعطي تفسير لظاهرة التخلف في دول العالم الثالث، بناءا على التغييرات التاريخية التي مرت بها هاته الدول، وسنحاول في هذا الجزء التعريف بنظرية التبعية، وأهم روادها.

أ. تعريف التبعية:

يعتبر مفهوم التبعية من المفاهيم التي لم يعطى لها تعريف موحد، فإختلف منظرو مدرسة التبعية في صياغة مفهوم موحد وشامل لها، وهذا راجع إلى طبيعة الظاهرة التي تتعدد صورها وأشكالها، إلا أنهم يجتمعون حول نقطة رئيسية وهي شمولية ظاهرة التبعية وتعدد جوانبها، ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين حاولا الكشف عن بعض جوانب الظاهرة وهما:

---

[1] ياسمين مدحت محمد، مدحت ابو النصر، **التنمية المستدامة – مفهومها– أبعادها – مؤشراتها –** (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017)، ص.73.

[2] سهير حامد، **مرجع سابق الذكر**، ص.26.

[3] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص.49.48.

- ✓ **الإتجاه الأول:** ينظر إلى التبعية على أنها علاقة بين إقتصادين، إحداهما مسيطر والأخر تابع، ومن أبرز التعريفات نجد،(**دوس سانتوس DOS SANTOS**) الذي يرى أن التبعية هي علاقة بين إقتصادين، يتوسع أحدهما وينمو على حساب الأخر، فالأول يسطر وينمو بينما الآخر يبقى في حالة تبعية، فهذا التعريف يوضح نقطة رئيسية وهي إنقسام الإقتصاد العالمي إلى مجموعتين من الدول،(الأولى مسيطرة، والثانية تابعة) [1].
- ✓ **الاتجاه الثاني:** فهو يعتبر التبعية تعبيرا عن مجموعة من الأنساق والتكوينات الإقتصادية والإجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية، ويتزعم هذا الإتجاه عالم الإجتماع البرازيلي **(فرناندو كاردوسو FERNANDO CARDOS)** الذي يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات الإستغلال والقهر الخارجية فحسب، بل أنها تتبع من التوافق بين مصالح الطبقات المسيطرة محليا مع مصالح الطبقات المسيطرة دوليا، فظاهرة التبعية حسب **(كاردوسو FERNANDO CARDOSO)** هي علاقة تاريخية متغيرة، ويعتبر أن بنايتها الإقصادية والاجتماعية وحتى الثقافية في حالة تحول دائم[2].

ب. **التبعية بصفة عامة:** هي خضوع وتأثر إقتصاد بلد ما، بتأثيرات وتغيرات في دول القوى الخارجية، بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانيات السيطرة على الإقتصاد التابع، بشكل يتيح للإقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع من موارد الاقتصاد التابع، دون مراعاة لمصلحة الإقتصاد الخاضع، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الإقتصاد المسيطر[3].

فالتبعية هي نظام سياسي وإقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى، مما يحرم الدول التابعة من ممارسة كامل سيادتها داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي،[4] فمن الناحية الإقتصادية نجد أن نمو وتوسع الدول الإستعمارية قامت على إستنزاف ثروات الدول المستعمرة أثناء فترة الإستعمار، مما أدى إلى زيادة ثروتها والنهوض بإقتصادياتها، وعند إستقلال الدول المستعمرة وجدت فروق شاسعة بينها

---

[1] عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الإقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الإقتصاد الإسلامي** (الرياض: مكتبة، 2006)، ص.11.

[2] فلاح خلف الربيعي، **مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف في دول العالم الثالث**،الحوار المتمدن العدد2561، 2009/2/18 تاريخ الإطلاع، 2018/10/15.على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163170

[3] عمر بن فيحان المرزوقي، **مرجع سابق الذكر**، ص.11.

[4] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية** (بيروت: دار النهضة العربية، 2008)، ص. 176.

وبين الدول الإستعمارية في جميع المجالات، فسار يطلق عليها الدول المتقدمة (أوروبا وأمريكا) ومسمى المتخلفة أو النامية على الدول المستعمرة، كما أطلق عليها لفظ دول الشمال ودول الجنوب[1].

التبعية نشأت كنتيجة لعملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي، من منطق عدم المساواة وعدم التكافئي، وكانت من نتائج هذه العملية تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة، وفقدانها كل السيطرة، وهيمنة دول القلب الرأسمالية، والشركات المتعددة الجنسيات على مصير الدول التابعة[2].

ت. خلفية ظهور نظرية التبعية

ترجع البدايات الأولى لظهور مدرسة التبعية إلى الستينات على يدي بعض مفكري أمريكا اللاتينية أمثال(**فرانك FRANK، دوس سانتوس DOS SANTOS، كاردوسو CARDOSO**) وغيرهم، ثم انتشرت وتطورت على أيدي مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث، وسارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف خلال عقد السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية ويعد المفكر العربي سمير أمين أحد أبرز[3]، منظري هذه المدرسة[4].

لقد شكلت مدرسة التبعية إحدى الإتجاهات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف، وقد كان ظهورها لعجز الاتجاهات والمداخل المطروحة في تفسير التخلف، وقد شكلت الدراسات التي أنجزها كتاب وباحثون من دول أمريكا، فطورت نظرية التبعية الكثير من مفاهيمها وتحليلاتها لتقدم نفسها كبديل نظري لنظرية التحديث، وتؤسس لخطاب تنموي جديد متحرر من هيمنة النموذج الغربي الذي يسعى إلى إعادة إنتاج تجربته التاريخية الرأسمالية على أرض العالم الثالث،[5] وقد رفض أصحاب نظرية التبعية رأي نظرية التحديث، التي كانت تدعى أن غياب التنمية يمكن أن يرجع إلى غياب القيم التحديثية الملائمة، وأن التوجه نحو البلاد الصناعية هو وحده الذي يفيد بشكل إيجابي بلدان العالم الثالث، وقد رفضوا القول بأن تأثيرات المجتمعات المتقدمة إيجابي، وقال أن نمو المركز يعني التخلف المستمر لتلك البلاد التي يستغل الغرب ثرواتها[6].

---

[1] كمال الدين عبد الغني المرسي، **الخروج من فخ العولمة** (القاهرة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005)، ص.15.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سابق الذكر**، ص.177.

[3] عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر، 2004)، ص.208.

[4] جهينة سلطان العيسى وآخرون، **علم إجتماع التنمية** (دمشق: دار الأهالي،1999)، ص. 127.

[5] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص .73.

[6] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

ث. **ظهور مدرسة التبعية:**

لقد ظهرت مدرسة التبعية في خضم تطورات ومستجدات عديدة نذكر منها ما يلي:

- ✓ تراجع أطروحات مدرسة التحديث حيث جاءت أطروحات نظرية التبعية كرد على أفكارها.
- ✓ جاءت نظرية التبعية لتجسيد وحدة العلوم الإجتماعية من حيث دراستها للتنمية والتخلف دراسة سياسية واقتصادية في نفس الوقت.
- ✓ تراجع المد الإستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الإستعماري الجديد[1].

ج. **رواد نظرية التبعية:**

كانت في بدايتها مقتصرة على مفكري دول أمريكا اللاتينية، التي تعتبر موطن الإجتهادات الأولى لمنظري مدرسة التبعية، لكن أفكار هذه المدرسة سرعان ما إنتشر في صفوف علماء الإجتماع في سائر أنحاء العالم الثالث، خصوصا وأن هذه المدرسة تعد المدرسة الفكرية الوحيدة التي حاولت أن تقدم تفسيرا لظاهرة التخلف من وجهة نظر العالم الثالث أنفسهم، وقد دار إهتمام كتاب مدرسة التبعية حول قضية محورية وهي إستحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية،[2]ومن أهم روادها نذكر:

"**أندري غاندر فرانك ANDRE GANDER FRANK**" أرجع التخلف أو ضعف النمو إلى عوامل مثل ندرة رأسمال، وجود المؤسسات التقنية التي تعيق الإدخار وتركز السلطة في أيدي الأقليات الريفية[3].

درس فرانك ظاهرة التخلف في الشيلي والبرازيل من خلال كتاب نشره عام 1967 يحمل عنوان "علم الإجتماع" الذي أطلق فيه هجوما على مقاربات علم إجتماع والتنمية التي كانت سائدة، خاصة نظريات الحداثة، كالنظرية الوظيفية، وقد ناقش فرانك أفكار والت ويتمان روستو حول التنمية والتي حددها في خمس مراحل.

"**بول باران PAUL BARAN**" في كتابه الإقتصاد السياسي في النمو الذي نشر عام 1957، حاول بناء التفكير حول عوامل النمو الاقتصادي وضعفه، وأكد باران أن طبيعة التغلغل قد جعل الشروط الطبقية ذات صبغة مادية في النمو، وإن زرع الرأسمالية فهذه الدول أنتج الركود الاقتصادي

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية،2007)، ص.214.

[2] عبد الرحمان عواطف، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، **مجلة عالم المعرفة**،العدد 78، د س ن، ص .29.

[3] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص 140-142.

والتخلف الاجتماعي، هذا كله نتيجة استيلاء الدول الاستعمارية الإمبريالية على إقتصاديات الدول المستعمرة[1].

سمير أمين: ساهم بعدد كبير من البحوث التي تناولت الدول العربية في شمال إفريقيا، ويؤسس سمير أمين تحليله للتبعية على الإضافات التفصيلية التي قدمها من علاقة التبعية بالتبادل اللامتكافئ بين الدول الصناعية الرأسمالية وبين دول العالم الثالث، وذلك لتفسير أنماط معينة من التبادل الاقتصادي الدولي، ويرى سمير أمين أن هناك مجموعتين متميزتين من قوانين النمو الرأسمالي، إحداهما خاصة بالمركز والأخرى خاصة بالهوامش، ويتجه النمو الرأسمالي بالمركز إلى القضاء بشكل نهائي على التشكيلات الإجتماعية السابقة، كما يستحوذ المركز على الصناعات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، بينما يترك التخصص الكلاسيكي الذي يتضمن إنتاج السلع الرأسمالية التقليدية، فبلدان الهوامش تعمل على تلبية إحتياجات السوق العالمي بالمواد الأولية، وتوفير محزن للعمل الرخيس، ويحال بينها وبين التصنيع الهيكلي كدولة رأسمالية مستقلة[2].

ح. الإنتقادات الموجهة إلى نظرية التبعية:

لديها نظرة أحادية في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف والمبالغة في دورها، وإهمال العوامل الداخلية، الإجتماعية والثقافية التي تساعد وتمكن العوامل الخارجية من الإستمرار وإعادة إنتاج التبعية والتخلف، بالتالي فقد ركزت مدرسة التبعية على العنصر الإقتصادي، وراهنت على قدرته الكلية في تفسير الأحداث، مستبعدة العناصر غير الإقتصادية، فقد كانت نظرتها ضيقة، فعدت التخلف نتيجة تاريخية لا يمكن معالجتها إلا بفك الإرتباط بين الدول المتقدة والمتخلفة[3].

5. الاتجاه الماركسي الجديد:

اهتم أصحاب هذا الاتجاه بدراسة الاستعمار، فالتخلف حسبهم راجع إلى الامبريالية التي تتدخل على المستوى السياسي، الإيديولوجي، العسكري والاقتصادي، بهدف السيطرة.

---

[1] عامر مصباح، **مرجع سابق الذكر**، ص .143 .144.

[2] عبد الرحمان عواطف، **مرجع سابق الذكر**، ص. 31 ،32 .

[3] ناصر يوسف، **ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص.84.85.

من الماركسيين المحدثين شارل بتلهايم، فقد فسر ظاهرة التخلف من خلال الإشارة إلى ثلاثة عوامل أساسية هي،التبعية، الاستغلال، والتجميد، واهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق تنمية هي تحقيق الاستقلال السياسي، وإزاحة الفئات المرتبطة بالاستعمار، والعمل على تحقيق الاستقلال الإقتصادي، والنظال ضد التخلف من خلال تحسن المستوى المعيشي، ويتم ذلك من خلال رفع مستوى الاستهلاك، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم، والقضاء على الأمراض.[1]

بول باران PAUL BARAN يؤكد على أن التخلف هو نتيجة للاتصال بين الهيكل الرأسمالي في الدول المتقدمة، وبين هياكل ما قبل الرأسمالية في الدول المتخلفة، فهذا الاتصال يكون من خلال استنزاف طاقاتها، هذا ما يسمح بتطور الهيكل الرأسمالي وإبقاء حال التخلف في الهيكل النامي[2].

بالتالي فالتخلف هو تعثر للعملية التنموية، تظهر مؤشراته في نطاق وجود إختلالات على مستوى هياكل البناء الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي، وتأخرها عن الدول المتقدمة، هذا ما يزيد من الفوارق بين دول العالم، وقد ببرزت عدة نظريات المفسرة للتنمية، فهناك من يفسرها بعملية استمرار التخلف، وهناك من يعمل على تفسيرها من خلال إحداث تنمية، فمعالجة المشاكل التي طرحناها سابقا تعمل على الخروج التدريجي من فخ التخلف والدخول إلى التنمية التي سنتناولها في المبحث الثاني.

[1] فؤاد حيدر، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

[2] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.80.

المبحث الثاني: المقاربة النظرية للتنمية الإقتصادية

إن الحديث عن نمو أو تنمية اقتصادية هو بالضرورة حديث عن خروج من دائرة التخلف الذي طالما اعتبر من أكبر المشاكل التي صاحبت دول العالم الثالث بعد التحرر، فقد تميزت أبنيتها الإقتصادية بالضعف، هذا ما أدرجها في صنف الدول المتخلفة، فكانت تبحث عن سبل للتخلص من حالة الضعف،هذا ما يستلزم وجود طريق يخرجها من التخلف ويدخلها إلى بوابة التنمية، لهذا اهتمام كبير بموضوع التنمية الاقتصادية، وهو ما دفع العديد من المدارس الفكرية إلى محاولة تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية الإقتصادية:

تطور مفهوم التنمية بمرور الزمن، فالغاية واحدة هي تحقيق رفاهية للفرد، لكن تحقيق التقدم والرفاه يستلزم وجود أطر للسير عليها حتى تتحقق الغاية، فكان التحول من مفهوم التنمية المقرون بالنمو الاقتصادي إلى التنمية بأبعاد متعددة، هذا ما سمح بتكوين نهج تنموي أكثر شمولية لتحقيق أهداف التنمية التي انتقلت من النطاق الضيق، إلى توسيع مفهوم التنمية.

أولا: مفهوم التنمية:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ينبغي أولا ضبط مصطلح التنمية:

تعريف التنمية اصطلاحا: هي سياسة تلجا إليها الدولة للتخلص من التبعية الإقتصادية والنهوض في كافة القطاعات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدولة، وذلك بتحسين نوعية الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل[1]، ولقد تعددت التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، لذا سنقوم بإعطاء أهمها من جانب المفكرين الغربيين والمفكرين العرب.

[1] علي بن محمد الجمعة، **مرجع سابق الذكر**، ص.191.

1. عند المفكرين الغربيين:

تعرف كلاسيكيات الفكر التنموي عند الغربيين أمثال "**ميير بالدوين**""**MIER BALDWIN**" التنمية الاقتصادية على أنها: عملية يزداد فيها الدخل القومي، ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"[1].

أما الإقتصادي الأمريكي "**س.واجل**"**S.wagl** فيرى أن:"التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها، كما أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال؛ حيث أن رأس مال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وتكوين رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، بينما تتطلب التنمية إستغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع"

أما"**تشيسلو فورتادو**"**Seslo furtado** يرى أن التنمية هي زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية في فترة زمنية محددة، والتي تتحقق من خلال إدخال وسائل إنتاج جديدة؛ والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، ومن جهة فإن زيادة الأجور الناتجة عن ارتفاع الدخول الحقيقية تبعث عند المستهلكين ردود فعل تميل بنية الطلب ومن خلال سلسلة متداخلة من الأفعال المتداخلة تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى تغيير بنية الطلب وبالتالي تغيير بنية الإنتاج"[2]

أما الدكتور**(جيرالد مير، GERALD MAIR)** الإقتصادي الأمريكي وخبير الأمم المتحدة فإنه يعرف التنمية بأنها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن"[3].

التنمية الاقتصادية عند (**توارزو**TOWARZO) فيقصد بها العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة في معدل نمو السكان، مع مدى توفير الخدمات الإنتاجية والإجتماعية وحماية المواد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب"[4].

---

[1] ميير بالدويين، تر: جرانت اسكندر، **التنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، د س ن)، ص.5.

[2] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص.64.

[3] الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية** (القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2008)، ص .6.

[4] حامد الريفي، **البيئة، مشكلات البيئة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة** ("القاهرة : دار التعليم الجامعي، 2015) ، ص.193.

من خلال التعاريف المقدمة للمفكرين الغربيين نجد أنهم يشتركون في نظرتهم حول التنمية، بحث تم ربطها بالنمو و مفهوم التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل، هذا المفهوم يمكن أن يندرج ضمن النمو، الذي يعتبر كمرحلة أولى في طريق الوصول إلى التنمية الاقتصادية.

أما **سواجل**، فكانت نظرته للتنمية متوافقة مع ما ذهب إليه الكلاسيكيون في عملية تحديدهم للتنمية، فقد ربط مفهوم التنمية الاقتصادية بعملية تكوين رؤوس الأموال، فهذا التعريف يعتبر كجزء من المفهوم الكلي للتنمية الاقتصادية.

2. التنمية الإقتصادية عند المفكرين العرب:

تعريف "**حربي عريقات**"يعرف التنمية الإقتصادية بأنها:"عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"[1].

أما "**مدحت العقاد**" فيرى التنمية الاقتصادية بأنها:" العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الإقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"[2].

كما يرى **محمد عجمية** وآخرون أن التنمية الإقتصادية عبارة عن:"تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر من الزمن".[3]

يعرفها "**إسماعيل صبري عبد الله**:"أن التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة، فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محدد المعالم والقيم"[4].

كما يعرفها الدكتور"**أحمد حامد**" في كتاب التنمية الاقتصادية في الفكر المعاصر:"بأنها انتشال الاقتصاد القومي من حالة التخلف التي يعانيها إلى حالة التقدم؛ وذلك بزيادة الناتج القومي السنوي عن

---

[1] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية المفاهيم الأسس والتطبيقات** (القاهرة : دار وائل للطباعة والنشر، 200) .ص.27.

[2] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الإقتصادية** (عمان :دار جليس الزمان,2000)، ص.5.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق الذكر**، ص.9.

[4] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص.65.

طريق تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع حتى يرتفع مستوى الدخل السنوي إلى الحد اللازم لتوفير مستوى معيشة أفضل يتناسب مع العصر الحديث سواء فيما تعلق بإشباع حاجاته المادية آم المعنوية على إختلاف أنواعها"[1].

ويعرفها **وفيق أشرف حسونة:** "أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الهيكيلية والوظيفية في المجتمع، تخدث نتيجة للتدخل في توجه خجم ونوعية النوارد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده في غستغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى"[2].

3. تعريف الأمم المتحدة للتنمية الاقتصاديةUNO.

"لعملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة أكبر قدر على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه"[3]، فقد عرفت الأمم المتحدة في العقد الماضي التنمية بأنها النمو مضافا إليه التغيير اجتماعيا ثقافيا واقتصاديا، فكان أوسع من مجرد الناتج المحلي القومي، وشمل أهداف العدالة الاجتماعة وتوفير حياة أفضل للفرد، وذلك من خلال توفير فرص العمل والاهتمام بالتعليم والتدريب، فالإنسان هو ثمرة التنمية وبذرتها[4].

4. تعريف المجلس الإقتصادي والإجتماعي في هيئة الأمم المتحدة:

" تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركز اهتماماتها أساسا على المناطق الريفية".

5. تعريف إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة

"هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم وإحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالإعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع"[5].

---

[1] حامد الريفي، **مرجع سابق الذكر**، ص.194.

[2] سهير حامد، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 7.

[4] عيسى محمود الحسن، **الاعلام والتنمية**، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع،2010)، ص.7.

[5] عماد عبد الغني، **خرافات التنمية البشرية**(القاهرة: مجموعة النيل العربية،2017)، ص.19.

6. تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956.

"هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الإندماج والمساهمة في تقدمها"[1].

7. تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO.

تعرف التنمية الاقتصادية هي تحسين طريقة إستخدام السلع والخدمات داخل النظام لتوليد سلع وخدمات جديدة من أجل توفير إمكانيات إستهلاك وإستثمار إظافية لأعضاء المجتمع[2].

8. التعريف الإجرائي:

مما سبق يمكن إستخلاص أن التنمية الإقتصادية هي عملية واعية وموجهة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة والمساواة والقضاء على البطالة في إطار إقتصاد نامي يهدف لتغيير حال المجتمع من حالة الركود إلى الإزدهار؛ بالتالي فالتنمية هي عملية مقصودة يتدخل فيها الإنسان،[3] تهدف لزيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي،[4]وتحسين قدرة العامل على الحصول على الدخل وزيادة الناتج الفردي أيضا، والعلمل على تنظيم الإنتاج بطريقة جيدة من خلال عملية التدريب، والعمل على إنشاء بنى تحتية لتسهيل سير العملية التنموية، والخذ في عين الإعتبار العوامل الإنسانية وتنميتها من خلال تحسين مستويات الصحة والتعليم[5].

بالتالي فتحقيق التنمية الاقتصادية هو الهدف التي تسعى إلى تحقيقه الدول من خلال القيام بعدة إصلاحات للخروج من حالة الركود والتخلف، والعمل على تحسين جودة الحياة لمواطنيها، وزيادة إنتاجيتها من خلال إتباع سياسات تسير عليها في إطار مسعاها نحو تحقي التطور والخروج من التخلف، وفي ضوء ما تم تقديمه نستخلص بعض خصائص التنمية:

---

[1] ميير بالدوين، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.

[2] FAO, ***Devlopment and Devlopment Paradigms***, (Rome, Food and Agriculture Organisation of the United Nations, 2011), p.3.

[3] الهام وحيد دحام، **العوامل الاقتصادية والإجتماعيةوالمالية وأثرها على التنمية الإقتصادية** (بغداد: مديرية الطبع للنشر لوزارة الثقافة 2012)،ص. 10.

[4] ميشيل تودارو، **التنمية الإقتصادية** ، تر : محمد حسني ومحمود حامد (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع ،2009)، ص .51.

[5] محمد عبد العزيز عجيمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها** (القاهرة : الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، 2004)، ص.21 .

- ✓ عملية مقصودة واعية.
- ✓ التنمية عملية مستمرة.
- ✓ النمو الاقتصادي أحد أهم أضلع التنمية الاقتصادية،(زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).
- ✓ التنمية ضرورية للخروج من التخلف.
- ✓ تعمل التنمية على تحسين جودة حياة الأفراد.
- ✓ التنمية ذات أبعاد متعددة.
- ✓ الترابط.
- ✓ الإنسان هو محور التنمية
- ✓ التنمية عملية مستمرة.
- ✓ التنمية سلسلة من التغيرات التي تهدف الى تغيير الهيكل الاقتصادي.
- ✓ كان مؤشر الدخل القومي هو البارز في قياس عملية التنمية،أو الناتج الإجمالي الكلي.

ثانيا: متطلبات التنمية الاقتصادية

إنَ السعي نحو تحقيق التنمية و الخروج من دائرة التخلف يستلزم توفر مجموعة من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية والتي تتمثل في مجموعة من النقاط وهي كالتالي:

1. **الإعتماد على القدرات المجتمعية:**

هذا مايعمل على تحصين الاقتصاد الوطني، وتسهل الطريق نحو تنمية المجتمع من خلال الاعتماد على قدراته الذاتية ووضع سياسات تتماشى وحاجة المجتمع، هذا ما يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد[1].

[1] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص .26.

2. **المورد البشري:**

يعتبر العنصر البشري فاعلا رئيسيا من خلال ثروته الفكرية والذهنية،[1] فالتنمية تنطلق من أنَ الإنسان الذي يعتبر محور التنمية وصانعها، وإنَ الإعتماد الأساسي في الوصول إلى التنمية هو الإعتماد على تنمية الفرد[2]، بإعتباره صانع التنمية والمستفيد منها والمشارك في إتخاذ قراراته[3].

لتحقيق التنمية الإقتصادية لابد من تنمية بشرية؛[4] من خلال الإهتمام بمجال التعليم، التي توفر قوة عمل مجهزة بالمهارات الفنية للإنتاج الحديث، فالمسير في طريق التنمية وإزدياد تصاعد وتيرتها تزداد الحاجة إلى إعداد أنواع القوى العاملة، فالعنصر البشري المؤهل يستطيع إدارة وتكييف المتطلبات بما يتلائم والحاجة لتحقيق تنمية[5].

التنمية الإقتصادية اذا لا تتحقق بالعناصر المادية فقط، بل لا بد من تفاعل العنصر البشري مع هذه الموارد ولن يكون ذلك إلا من خلال:

- ✓ زيادة في إنتاجية الأرض وتوسيع قاعدة العمل وزيادة رؤوس الأموال مما يخلق حالة من النمو الرأسمالي.
- ✓ التنقيب عن الموارد الطبيعية و العمل على حسن إستخدامها.
- ✓ العمل على تنظيم التناسل، وتجنب حالة الإنفجار السكاني ما يحد من البطالة.
- ✓ توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي والإعتماد على الذات[6].

إذن فالعنصر البشري يعتبر بمثابة ثروة تساعد في عملية الإنتاج، من خلال العمل على تراكم رأس المال،اكتشاف الموارد، التطور التكنولوجي، بالتالي يعتبر ركيزة أساسية للمحددات الأخرى في عملية السير نحو تحقيق تنمية إقتصادية[7]

---

[1] علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د س ن)، ص.21.

[2] إبراهيم العيوسي، **مرجع سابق الذكر**، ص .26.

[3] **المرجع نفسه**، ص .29.

4 طارق علي جمار، **التنمية الإقتصادية والبشرية** (الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد والدراسات العليا، د س ن)، ص.11 .

[5] فليج حسن، **التنمية والتخطيط الإقتصادي** (عمان: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2006)، ص 198.

[6] طارق علي جمار، **مرجع سابق الذكر**، ص 11.

[7] علي كساب ومحمد راتول، التكامل الإقتصادي العربي والتنمية الإقتصادية في إطار التدافع الإقتصادي والشراكة، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، 2004)، ص.13.

3. البنية التحتية:

من العوامل الأساسية لتحقيق الانطلاقة التنموية هي توفير الهياكل الأساسية من مطارات، طروقات، شبكات حديدية، الجسور، المستشفيات، شبكات الكهرباء، شبكات وسائل إتصال ومحطات الطاقة، كل هذا بغية تحسين وتسهيل سير المشاريع[1].

4. الموارد الطبيعية:

تلعب الموارد الطبيعية دورا حاسما في عملية التنمية، فيربط الكثير من الإقتصاديين بين تحقيق التنمية في الدول المتقدمة وما تتوفر عليه من موارد طبيعية، في حين يرى آخرون أنَ الموارد الطبيعية لا تلعب دور حاسم نحو تحقيق تنمية ويعتبرونها عنصر مساعد فقط؛ ويستدلون في ذلك على أنَ الدول النامية التي تملك موارد طبيعية ضخمة، لكنها لم تحقق التقدم المطلوب ولم تخرج من دائرة التخلف، بالتالي لم تحقق التنمية المرجوة رغم توفر الموارد الطبيعية[2].

5. التكنولوجيا:

إن زيادة الإنتاج له علاقة بالتقدم التكنولوجي بالنسبة للدول المتقدمة، فترتبط التنمية الإقتصادية باستيراد التكنولوجيا المتقدمة، ولهذا فقد ذهب الكثير من قادة هذه الدول بأنَ الحصول على أكثر ما توصل إليه العلم في المجال التكنولوجي هو الكافل بالقضاء على ظاهرة التخلف في هذه البلاد[3].

6. تجميع رؤوس الأموال:

يشير معظم الإقتصاديين إلى أهمية عملية جمع رأس المال،[4] فتوفيرها يساعد على إنشاء الهياكل والبنى التحتية اللازمة، والعمل على إستخدام رأس المال في بناء المشروعات توسيعها[5]، كما أنَ تجميع رؤوس الأموال توفر العديد من المدخرات، إضافة إلى وجود أجهزة قادرة على تعبئة المدخرات و توفيرها للمستثمرين[6].

---

[1] سهلية فريد النباني، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص. 63،65.

[2] حسن فليج، **مرجع سابق الذكر**، ص. 190،191.

[3] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 9.

[4] حسن فليج ، **مرجع سابق الذكر**، ص. 184.

[5] **المرجع نفسه**، ص.177.

[6] محمد عجمية وإيمان عطا الله، **مرجع سابق الذكر**، ص.60.

ما يمكن قوله، أن مستوى التنمية يرتبط بالتخلف، فبزيادة مظاهر التخلف تتراجع التنمية، فتصفية عوامل التخلف بالقضاء على عوامل التبعية التي كرستها الدول الإستعمارية، يساهم في تحقيق تنمية، لكن طبيعة الوصول إلى تحقيق تنمية يختلف حسب المدارس التي تناولت التنمية الإقتصادية.

ثالثا: تطور مفهوم التنمية:

عرف مفهوم التنمية مسارا تاريخيا، فالمتتبع لتأريخ هذا المفهوم يلاحظ محطات بارزة مر بها وهذا حسب التطورات الحاصلة في الساحة الدولية وطبيعة التراكمات المعرفية، فلم يقتصر مفهومها على بدايات ظهورها والتي كانت مقترنة بالنمو في الجانب الاقتصادي، ويمكن تقسيم مراحل تطور التنمية غلى مراحل كالاتي:

1. التنمية بوصفها مرادف للنمو الاقتصاد:

نستعرض أهم التعاريف المقدمة لمفهوم النمو الاقتصادي وذلك بتقسيمها إلى جزئين وهي:

أ. في الكتابات الغربية:

ريموند بار Raymond barre بأنه:"عبارة عن الزيادة الحاصلة في السكان وفي الثروات المتاحة".

فرانسوا بيرو François Bayrou: النمو عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بلد ما".

ب. في الكتابات العربية:

يعرفه محمد زكي شافعي: "إن النمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي".

ويرى **عبد القادر عطية** أن:"النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث أن متوسط الدخل الفردي يمثل نسبة الدخل الكلي إلى عدد السكان".

النمو الإقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعنى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي[1].

يقصد بالنمو الإقتصادي:"حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"،[2] ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هذا المفهوم يتضمن ثلاثة شروط سنوجزها فيما يلي:

- ✓ أن يكون معدل النمو الإقتصادي أعلى من معدل النمو السكاني.

معدل النمو الإقتصادي: معدل نمو الدخل القومي – معدل نمو السكان.

- ✓ زيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وليست نقدية.

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي: معدل الزيادة النقدية في دخل الفرد – معدل التضخم

- ✓ إستمرارية الزيادة في متوسط دخل الفرد[3].

إن زيادة إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي يجب أن يترتب عليها زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، لكن نجد أن هناك من الدول ما يتفوق فيه معدلات النمو السكاني على معدلات النمو الاقتصادي، بالتالي على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الإهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فان مجهوداتها لن تسفر عن تقدير يذكر[4].

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق الذكر**، ص .10.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** (القاهرة: منشورات جامعة الإسكندرية 2002)، ص.57.

[3] حامد ريفي، **مرجع سابق الذكر**، ص.192.

[4] محمد عبد العزيزوعجيمية إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق الذكر**، ص.56.

ت. الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الإقتصادي

يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي عن النمو، وهذا لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي،[1] وسنتطرق إلى أهم الفوارق فيما يلي:

- التنمية الإقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة، إضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والثقافية.
- تعتبر التنمية الإقتصادية المفهوم العكسي للتخلف، والتي جاءت بدورها للقضاء عليه، بالتالي التنمية لديها مجال أوسع بإعتبار أن هدفها الأساسي هو التغيير الذي يعتبر مقصود وليس تلقائي،[2] في حين أن النمو الإقتصادي يعتبر تلقائي، فالنمو يهتم بزيادة الناتج المحلي والإجمالي أو الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني، ففي النهاية هو كمي، يحدث بفعل المتغيرات الإقتصادية، ويمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلة وموقع القوى الإجتماعية والسياسية، أي دون تغيير جذري،[3] بينما التنمية الإقتصادية تفرض قرار سياسي يطبق بفعل إداري يستوفي التغيير الشامل، في السلوكيات والعادات بحيث يكون تحول عميق في البيئة العامة[4].
- النمو الإقتصادي عملية تلقائية تحدث بشكل تدريجي بطيء[5]، أما التنمية الإقتصادية فهي عملية واعية وموجهة[6].
- فالنمو يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي ولا يرتبط بتغيرات هيكلية إقتصادية واجتماعية، على عكس التنمية الاقتصادية التي هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو كجزء من عناصرها، فالنمو يستخدم للتعبير عن مظاهر التقدم الإقتصادي وأهم مؤشراته تظهر من خلال زيادة الدخل القومي الحقيقي أو متوسط الدخل، بالتالي ينظر إليه كمؤشر للثروة، أما التنمية الإقتصادية فتعبر عن التغيير في البنيان الإقتصادي الذي يندرج ضمنها النمو[7].

---

[1] الطيب داودي ، **مرجع سابق الذكر**،ص.7.

[2] فرهاد محمد على الأدهن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي** (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، د سن)، ص .26.

[3] إبراهيم مشروب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006)، ص.30.

[4] **المرجع نفسه**، ص.32

[5] محمد حسن رحيل، **إشكالية التنمية الإقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ،2009)، ص.19.

[6] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص.60.

[7] حامد الريفي، **مرجع سابق الذكر**، ص .200.

إذا فمفهوم التنمية أحدث من النمو الإقتصادي، حيث يعود أول إستخدام للمصطلح إلى عام 1949 في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان، والذي أشار إلى مصطلح التنمية الإقتصادية ضمن مشروع إعادة الإعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية[1]، بحيث أن مفهوم التنمية الإقتصادية لم يستعمل، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع سواء كان التقدم المادي أو التقدم الإقتصادي،[2] وقد إرتبط ظهور التنمية أيضا بعدة متغيرات، لعل أهمها حصول العديد من الدول المستعمرة على إستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وسعيها نحو التقدم الإقتصادي والإجتماعي، وهذا لا يصبح الإستقلال السياسي التي تحصلت عليه فارغ المضمون، و تحقق هذه الدول لأبنائها مستوى لائق من المعيشة بعد حرمان طويل،[3] غير أنه مع عقد السبعينات والثمانينات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة أن تحقق نمو سريعا في النمو لكنها تبقى متخلفة، هذا ما أدى بهم بالقول أن التنمية الإقتصادية لا تكفي لوحدها بالنهوض بالتنمية الكلية، وهذا ما قادهم إلى الحديث عن مفهوم التنمية بصفة أوسع وهو المرحلة الثالثة من مراحل تطور هذا المفهوم[4].

2. **التنمية وفكرة النمو وإعادة الإنتاج:** برزت منذ أواخر الستينات مقاربة مختلفة لعملية التنمية وأهدافها، وقد نتج عنها التركز على الجوانب الغير اقتصادية للتنمية، من خلال التركيز على مفهوم التنمية الاقتصادية التي تهتم بالنمو الاقتصادي مع التركيز على إعادة توزيع الدخل على الفقراء[5].

3. التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة إحدى التطورات التي عرفها مصطلح التنمية، والذي أفلح في إستقطاب إهتمام الباحثين في سبيل تحقيق التنمية والخروج من دائرة الفقر والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يعانيها كوكب الأرض، كان وذلك نتيجة إستنزاف الثروات وإمكانية زوالها في المستقبل القريب إذا إستمرت بنفس الوتيرة، فالتنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان وتحويله للعناصر الموجودة

[1] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل** (عمان: دار الرؤية للنشر والتوزيع ،2015)، ص.11.

[2] فاروق خالد الحسنات، **الإعلام والتنمية المعاصرة** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص.131.

[3] حسن عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق الذكر**، ص.28.

[4] حجيلة رحالي، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الإقتصاد إلى مفهوم التنمية البشرية، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، المجلد02.العدد02.ديسمبر 2015.

[5] عدنان داود محمد العذاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية: إستخدام طريقة تحويلات جونسون لتقنية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991-2010**(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،2016)، ص.30.

في البيئة لتلبية حاجياته، لكن الإفراط في إستغلاله لهذه المواد سيعمل على تهديد إحتياجاته هو واحتياجات الأجيال المستقبلية، فالتنمية المستدامة مصطلح تطور منذ حوالي 30 سنة وقد كان مؤتمران دوليان للتعريف بالمصطلح الجديد وهما: "**مؤتمر ستوكهولم 1972**"، "**مؤتمر ريو دي جانيرو 1992**" فالتنمية المستدامة تعتبر كمسيرة للإصلاحات الإقتصادية وطنيا، وهي مصطلح (نموذج جديد) للتنمية، وقد ظهر نتيجة الضغط الذي مارسه الجمهور ثم إنتهى بإثبات نفسه في نظام الحكومات والمؤسسات[1].

عرف **تقرير بورنتلاند** التنمية المستدامة بأنها" تحقق حاجيات الحاضر دون المساس بمصالح الأجيال القادمة"[2].

عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (**WCED**) في تقريرها سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة:"بأنها التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم"، فالتنمية المستدامة هي مفهوم جديد يهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان،من منطلق العيش في إطار القدرة الإستيعابية للأنظمة البيئية، وتركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الإهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الإقتصادية، ذلك أن الموارد الطبيعية الموجودة في الكون من تربة ومعادن وغابات وبحار وغيرها هي أساس لكل نشاط صناعي أو زراعي، فالتنمية المستدامة لا تتعارض مع البيئة، فهي تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة[3].

ونلاحظ أن مفهوم التنمية المستدامة يركز على ما يلي:

- ✓ حق الشعوب في إستغلال الموارد والثروات البيئية .
- ✓ واجب الشعوب في حماية البيئة والحفاظ عليها من الإستنزاف والإستهلاك غير الرشيد لثرواتها.
- ✓ إعتبار عملية التنمية المستدامة عملية متكاملة بين البيئة والإقتصاد، ويتحقق هذا التكامل عن طريق جهود الأفراد في تبنى مفهوم التنمية المستدامة.

[1]David reed et autre,**ajustement structurel euvizounement et développement durable**(paris editionarnattau traduction ilana bousssanyi, 1999), p.

[2] مصطفى يوسف كافي، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة** (الجزائر: ألفا للوثائق، 2017)، ص. 36.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 39.

- ✓ التوازن البيئي كقاعدة عند القيام بأي نشاط إنساني من أجل عدم الإخلال بالأنظمة البيئية[1].

4. **التنمية البشرية:** يعد مفهوم التنمية البشرية مفهوما ديناميكيا، ولقد عرف أول تقرير للتنمية البشرية الصادر عام 1990، أنها عملية توسيع خيارات الناس، في حين ركز تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2000، على حقوق الإنسان، حيث ربط بينهما من خلال الأهداف المشتركة، وهي التقدم الحريات الإنسانية والكرامة والمساواة[2].

تعتبر عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته، فتهتم بمبدأ إسهام الجميع والمشاركة للأفراد في التنمية الشامة، فهي لا تعتمد على الجانب الاقتصادي فقط فهي ترتبط بنوعية الحياة،[3]

5. **التنمية الشاملة:** هي عملية حيوية للدول، تتصف بالشمولية في تحقيق مجالات الارتقاء الإنسانية والمجتمعية، تهتم بالصحة، التغذية، الطاقة البديلة، السكان والتعليم، فهي تعمل على إحداث تغييرات شاملة عن طريق الجهود المخططة، فهي تعمل على تحسين حياة الفرد[4].

تطور مقياس التنمية بإدخال مؤشرات جديدة في قياس التنمية.هناك بعض المؤشرات للتنمية الاقتصادية نوردها فيما يلي:

- ✓ **مؤشرات تتعلق بالمستوى الصحي:** وذلك من خلال عدد السكان لكل طبيب وممرض، النصيب اليومي من السعرات الحرارية، فالصحة من الحاجات الأساسية.
- ✓ **المستوى التعليمي:** عدد المسجلين في المدارس، ونسبة الأمية في المجتمع، فالتعليم مهم في العملية التنموية فالرفع من مهارات الأفراد يكون من خلال عملية التدريب.
- ✓ **مستوى المعيشة:** وضعت مؤشرات خاصة لقياس السعرات الحرارية للأفراد، وعدد الأطباء، فبمقاربة الرقم القياسي لمستوى المعيشة بين الدول يمكن معرفة مستوى التنمية.
- ✓ **مستوى التحضر**: نسبة السكان الحضريين من المستوى الإجمالي[5].

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة** (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2017)،ص.56.

[2] ذياب موسى البداينة، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010)، ص.91.

[3] المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص، **التنمية البشرية والنظم التعليمية** (عمان: دار الخليج، 2017)،ص.17.

[4] محمد عبد المنعم شعيب،**إدارة المستشفيات: منظور تطبيقي، الجزء الثاني، الإدارة الصحية وإدارة المستشفيات**،(القاهرة: دار النشر للجامعات،2014.) ص54.

[5] فؤاد محمد الشريف بن غضبان،**الاقتصاد الحضري** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019)، ص.63.

- ✓ **زيادة الدخل القومي:** من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة القضاء على الفقر، وتحسين مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة الدخل القومي.
- ✓ تقليل التفاوت في الدخل والثروة: العمل على إيجاد أطر مؤسساتية تعمل على تحقيق العدالة[1].

من المنظمات التي برز دورها في مجال قياس التنمية ومؤشراتها نجد، المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (**OECD**)، المجموعة الاقتصادية والأوروبية(**EEC**)، مجلس التنمية لما وراء البحار(**EDC**)، معهد أبحاث التنمية التابع للأمم المتحدة(UNRLSD)، منظمة الأغذية والزراعة(**FAO**)، منظمة الصحة العالمية(**WHO**)، منظمة العمل الدولية(**ILO**)، منظمة اليونسكو(**UNESCO**)، يتفقون حول الهدف الأساسي المتمثل في توفير حياة كريمة، ففي بداية الحديث عن التنمية كانت السيادة للمؤشرات الإقتصادية المادة، (الناتج المحلي القومي الإجمالي)، (إجمالي الدخل)، بعد مرور الوقت كان للمهتمين بالشأن التنموي رأي آخر، فتم إعادة النظر في الإعتماد على المؤشر الإقتصادي كفاعل وحيد عند الحديث عن التنمية[2].

رابعا: أبعاد التنمية:

- ➢ **التنمية كعملية:** فالتنمية عبارة عن عملية ديناميكية لها مجموعة من المراحل والخطوات.
- ➢ **التنمية كمنهج:** هي الاتجاه نحو الفعل، فهي وسيلة لتحقيق الغاية.
- ➢ **التنمية كبرنامج:** يتم التركيز على مجموعة الأنشطة، تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدف في حد ذاته.
- ➢ **التنمية كحركة**: التنمية موجهة نحو التقدم، وتصبح نوع من التنظيم[3].

المفهوم الواسع للتنمية: عملية تغيير اجتماعي تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية، وتعمل على إزالة المعوقات التي تراكمت عبر الزمن، وإقامة علاقات جديدة ونظم مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد وتلبي رغباتهم، وتستثمر الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع وتعمل على دفع عجلة التنمية والسير نحو التقدم[4].

---

[1] مليكة فريمش، **مرجع سابق الذكر**، ص.60.

[2] سعد طه علام، فريد أحمد عبد العال، **إقتصاديات التنمية البشرية**(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2012)، ص.48.

[3] ياسمين مدحت محمد، مدحت أبو النصر، **مرجع سابق الذكر**، ص.72.

[4] فيصل محمود الغرايبة، **أبعاد التنمية العربية في ضوء التجربة الأردنية** (عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010)، ص.60.

مر مفهوم التنمية بعدة مراحل ما يعكس حجم التحديات والاحتياجات المتغيرة للمجتمعات والبحث عن سبل أفضل، ففي المرحلة الأولى تم التركيز على النمو الاقتصادي، ثم على التنمية البشرية، وفي المرحلة الرابعة على التنمية المستدامة، وأخيرا تم التركيز على التنمية الإنسانية بفهومها الشامل، فلم يعد النمو الغاية القصوى التي تسعى التنمية لتحقيقه، فهذا المعيار لم يعد كافي للحكم على تحقيق الرفاهية للفرد، فانتقلت أيضا للحديث عن تنمية المجتمع والتنمية الثقافية، وهذا كله من أجل توسيع قدرات الناس وخياراتهم وتحقيق العيش الكريم، فمادامت التنمية تستند إلى الإنسان كوسيلة لتحقيق أهدافها، فيجب أن تعمل على تحقيق رغباته هذه الرغبات التي تتصف بالشمولية وعدم التجزئة.

المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

إن الدارس للاقتصاد الرأسمالي يجد نفسه أمام عدة إتجاهات في ظل هذا المذهب، والتي تختلف فيما بينها في بعض المنطلقات النظرية، لكنها تجمع على أركان رئيسية يؤدي توفرها حسب هذا المنهج إلى تحقيق تنمية اقتصادية، وتتمثل هذه الأركان أساسا في:

أولا: نظرية الكلاسيك في النمو الاقتصادي

تبنى الاقتصاديون الكلاسيكيون مبدأ الحرية الاقتصادية، ونظام المنافسة المبنى على الحرية الفردية، وكانوا ينادون بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فكان تحليلهم يرتكز على المحرك لعملية التنمية هو تكوين رأس المال، وفيما يلي نتتبع افكار المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك، "**ادم سميث Adam Smith دافيد ريكاردو David Ricardo ،روبرت مالتوس Robert malthus**"[1].

1. الحرية الفردية:

تشمل حرية الفرد في إمتلاك وسائل الإنتاج وإستغلاله لها، وإستخدام مختلف الأساليب والوسائل التي يتمكن بها من تنمية ثروته، فالفرد هو العامل الوحيد في الحركة الإقتصادية،[2] لذا يجب عدم تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي وحصر دورها في الحفاظ على النظام العام[3].

---

[1] فايز ابراهيم الحبيب ، **نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي** (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1985.)، ص.16.

[2] محمد باقر الصدر ، **إقتصادنا**(بيروت: دار التعاون للمطبوعات، ط2، 1987)، ص ص.241.242.

[3] محمد لطفي جمعة، **محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والمنظمات الأوروبية** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص.20.

2. تراكم رأس المال:

إعتبر آدم سميث**Adam Smith** تراكم رؤوس الأموال شرطا أساسيا للتنمية الإقتصادية،[1] من خلاله يمكن خلق فائض في رؤوس الأموال، هذا ما يمكننا من إعادة إستثمارها مجددا في مشاريع جديدة ما يؤدي إلى توفير عمل جديد[2].

قام دافيد ريكاردو **David Ricardo** بتوضيح كيفية تراكم رأس المال، فحسب نموذجه عن التنمية، توجد ثلاث جماعات إقتصادية رئيسية في المجتمع، الرأسماليون، العمال وأصحاب الأراضي، فيقوم الرأسماليون بتوجيه عمليات التنمية بواسطة عملية الإدخار، بينما يستخدم العمال وسائل الإنتاج المقدمة من الرأسماليين، فالتنمية الإقتصادية حسب دافيد ريكاردو تمس هاتين الجماعتين الرئيسيتين فإستثمار الرأسماليين لرؤوس أموالهم المدخرة يحقق لهم أرباح، فيستفيد العمال من إرتفاع الأجور نتيجة لإرتفاع الإنتاج، كما يساهم ملاك الأراضي في تراكم رأس المال من خلال الريوع الناتجة من خدمة الأراضي.[3]

3. تقسيم العمل:

ضمان أكبر إنتاج حسب الرأسماليين مرتبط بتقسيم العمل، فهي الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية الإقتصادية،[4] فالتركيز في عمل واحد، وتطوير مهارة العمال والتخصص يضمن إنتاج أكبر على مستوى نفس العمل، ما يؤدي إلى تقليص الوقت نتيجة لتطور مهارة العامل[5].

كما يؤدي لتحقيق الإكتفاء الذاتي داخل البلدان والعمل على تحقيق حاجيات أفرادها، هذه النقطة التي تعتبر أساسية في عملية التنمية، فتخصص الأفراد يؤدي إلى السرعة في الإنجاز والإتقان، فيصبح مصدر ثروة للدولة، وهو المورد البشري المؤهل[6].

---

[1] سهيلة فريد النياتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.13.

[2] أيمون باتلر، آدم سميث، تر: علي الحارس، **مقدمة موجزة**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص.45.

[3] محمد عبد العزيز عجيمية ، محمد علي الليثي، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص.70.71.

[4] سهيلة فريد النباتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.12.

[5] آدم سميث، تر: حسني زينة، **ثروة الأمم**، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص، ص.16،18.

[6] آيمون باتلر، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

وقد ذهب ريكاردو إلى أن التخصص لا يكون فقط في المجالات الصناعية بل يجب التركيز أيضا على الجانب الزراعي، كونه أهم القطاعات التي تحقق التنمية لتغطيتها أهم حاجيات الأفراد أي الغذاء.[1]

يركز التحليل الكلاسيكي، على أن المحرك لعملية التنمية هو تكوين رأس المال، وفيما يلى نتتبع أفكار المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك، ادم سميت دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس.[2]

أ. **ادم سميث.Adam Smith.1790-1723** : كان يرفض رأي الطبيعيين الذين يعتبرون أن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج، فآدم سميث لا يحصر التنمية في قطاع واحد.

ب. **دافيد ريكاردو:David Ricardo.1823-1772** يتفق ريكاردو مع سميث في أن الناتج الكلي يعتمد على عناصر الإنتاج، وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات،(ملاك الأراضي وهم طبقة غير منتجة، العمال ينفقون دخلهم في الضروريات، الطبقة الثالثة، الرأسمالية، أو الطبقة المنتجة)، واعتبر أن المحرك الأساسي للنمو هو تكوين رأس المال.

اهتم ريكاردو بالقطاع الصناعي، لذلك كان ينادى بحرية التجارة الخارجية، هذا ما يسمح باستغلال موارد البلاد الداخلية والعمل على تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة الإنتاج.

ت. **روبرت مالتوس.Robert Malthus.1834-1766**

سيطرت نظريته في السكان على تحليلاته الاقتصادية، فكان منظوره لتحقيق التنمية يعتمد على القطاع الصناعي، واعتبر نمو القطاع الزراعي بالبطيء، وهذا لتناقص الغلة، فالتنمية تتحقق بتراكم رؤوس الأموال في المجتمع عن طريق القطاع الصناعي الذي يمكن تنميته لتخفيف الضغط علىعملية النمو السكاني[3].

فالنظرية الكلاسيكية تقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية، ونظام المنافسة المبنى على الحرية الفردية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إن كل نظرية أو فكر لابد له من عملية تقويم، فالتطور لا يحدث ما لم يكن هناك تمحيص للأفكار فلا يخلو أي نموذج تنموي من تعقيب.

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.58.

[2] فايز ابراهيم الحبيب، **مرجع سابق الذكر**، ص.16.

[3] **المرجع نفسه**، ص.32.

ثانيا: الإنتقادات الموجهة إلى المدرسة الرأسمالية الكلاسيكية:

- ✓ إن فكرة الحرية الفردية في إمتلاك وإستعمال وسائل الإنتاج لقيت إنتقادات خاصة من قبل كارل ماركس الذي رأى أن هذا المبدأ يؤدي إلى إنقسام المجتمع إلى طبقتين، ما يؤدي إلى تشكل علاقة إستغلالية لا يمكن أن تتحقق تنمية إقتصادية تمس كل المجتمع[1]، فالطبقة العاملة لن تبقى تابعة، أما الطبقة الرأسمالية (البرجوازية)، فهي معرضة أيضا للفشل بسبب التنافس الكبير الذي يعرفه هذا النظام[2].
- ✓ مبدأ تراكم رأس المال من أجل استثماره في مشاريع أخرى، والقيام بتوجيه فائض رأس مالهم لتحسين أدوات إنتاجهم من أجل البقاء في المنافسة، فالتنافس يفرض تحسين إنتاجهم وتوفيره بأفضل سعر، ومنه لن يكون هناك أي تراكم لرأس المال أي لا يمكن تحقيق تنمية إقتصادية[3].
- ✓ إن النظام لم يعد قادرا على ضمان كرامة العيش، إذ لم يكن الفرد قادرا على دفع ثمن السلع التي تشبع حاجياته.
- ✓ ظهور الشركات الإحتكارية التي قضت على المنافسة ومنافعها.
- ✓ ظهور نشاطات غير أخلاقية مضرة بالبنية الإجتماعية، وضياع التربية الدينية والوازع الأخلاقي المصاحب لها .[4]
- ✓ اختلال التوازن في توزيع الثراء بين الأفراد، وبالتالي تجميع وسائل الإنتاج في أيدي فئة قليلة ما يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين الفقراء والأغنياء.

ثالثا: النظرية الاشتراكية في التنمية

كان " **كارل ماركس Karl Marx** " أول من وضع الخطوط العريضة لهذا المفهوم في دراساته وأبحاثه التي أرسى بها أسس التنظيم الإشتراكي وكيفية تحول المجتمع من الرأسمالية إلى الإشتراكية وخاصة كتابه رأس المال، إلا أن هذه الدراسات لم تخرج من الإطار النظري، وعند قيام الثورة الإشتراكية في روسيا عام 1917 أخذ لينين زمام الأمور بدأ في تطبيق سياسة إقتصادية، إجتماعية وإقتصادية،

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **مرجع سابق الذكر**، ص.85.

[2] **المرجع نفسه**، ص 86.

[3] محمد علي التصخيري، **الإقتصاد الإسلامي دروس في المذاهب وتأصيل للمسائل المستحدثة وتركيز على المصرفية الإسلامية** (طهران: المجمع الإسلامي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، 2006)، ص .152.

[4] كمال البصري، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

بالتالي أخذ مفهوم التنمية في الفكر الإشتراكي مدلوله الأول (النظري) من كارل ماركس والثاني (تطبيقي) ينسب إلى لينين[1].

1. ركائز المقاربة الاشتراكية

لقد قامت الإشتراكية للتصدي للإختلالات التي نتجت عن المنهج الرأسمالي، التي تمثلت في إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، الإحتكار والمنافسة الهدامة، وظهور الأزمات الإقتصادية الدورية، الأمر الذي يعزز فكرة أصحاب الفكر الاشتراكي الذين أراود القضاء على إستغلال العمال[2].

تنطلق المدرسة الإشتراكية في تفسيرها للإقتصاد من المادية التاريخية*،[3] القائمة على تقسيم التطور الإقتصادي للمجتمعات إلى مراحل، إنطلاقا من المجتمع البدائي، الرّق، الإقطاع، الرأسمالية، وصولاً إلى الشيوعية التي تمثل الاشتراكية أولى مراحلها[4].

ففي مرحلة المجتمع البدائي كانت تسود أدوات الإنتاج البدائية، وكان النشاط الاقتصادي السائد الصيد والزراعة، كما سادت فيه التنظيمات القبلية، ومع تقدم وسائل الإنتاج وظهور الأدوات المعدنية، وما نتج عنها من زيادة في الإنتاج الزراعي، تزايدت الحاجة إلى اليد العاملة وهذا ما أدى إلى الانتقال إلى نظام الرّق[5].

أما في المرحلة الثالثة أي مرحلة النظام الإقطاعي، فتطورت وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت بعض الحرف، وتم إخضاع الحيوانات واستخدام طاقتها، ما حرر الرّق ليتحولوا إلى أقنان أرض في ظل نظام إقطاعي، كما أدى إتساع السوق وظهور الطاقة الكهربائية إلى زيادة حرية الأفراد خاصة في ظل الحاجة المتزايدة إلى عمال أكفاء لتسيير الصناعة الآلية، وبالتالي تم تحرير هؤلاء العمال من جميع

---

[1] جمال حلاوة ، علي صالح، **مرجع سابق الذكر**، ص.10.

[2] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 25.

*__المادية التاريخية__Historical Matarialismهي نتاج تطبيق المنطق الجدلي الديالكتي على التطور التاريخي للمجتمع، حيث يرى الماركسيون أن البناء الفوقي للمجتمع (القوانين والأخلاق والسياسات العامة) هو ناتج عن البناء التحتي للمجتمع (العلاقات الإقتصادية للمجتمع) أي أن تطور الأنظمة الإقتصادية إنطلاقا من المجتمع البدائي وصولا إلى الشيوعية مرده إلى تطور القوى المنتجة ولا يعود لأفكار ونظريات وتأملات، (أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج5 (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2،1990، ص.626).

[3] محمد باقر الصدر، **فلسفتنا دراسة موضوعية في معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلامية والمادية الديالكتية** (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1982)، ص 217

[4] جوزيف شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**،تر: حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 26.

[5] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي** (القاهرة: دار الشروق، 1994)، ص.94.

القيود لزيادة أعدادهم، لكن حسب الاشتراكيين فإن هذا الوضع زاد في نفس الوقت من استغلال الرأسماليين للعمال (البروليتاريا)[1]، هذا ماسيدفع بالطبقة العاملة (البروليتاريا) إلى الثورة على الطبقة البرجوازية،[2] فعندما يصبح العمال واعين بإستغلالهم سيسعون لوقف هذا الوضع ويطورون موقفا ثوريا يؤدي في النهاية كما يرى كارل ماركس إلى إنهيار الرأسمالية ونهايتها، فالرأسمالية حسبه تزرع بذور فنائها داخل نفسها،[3] فتتحول وسائل الإنتاج المنتزعة من أيدي البورجوازيين إلى ملكية المجتمع بأسره، وبهذا تتحرر وسائل الإنتاج وتنتهي بذلك الطبقية، أي ينتهي النظام الرأسمالي ويحل محله نظام إشتراكي ممهد لبلوغ الشيوعية[4].

يقوم المنهج الاشتراكي في التنمية على خاصيتين أساسيتين هما الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي:

أ. **الملكية العامة لوسائل الإنتاج:**

فوسائل الإنتاج ملك لسائر أفراد المجتمع في ظل النظام الإشتراكي، ويعتبر هذا المبدأ جوهر الإشتراكية، فالملكية الفردية حسبهم تعتبر إستغلال لحقوق الأفراد من طرف أصحاب رؤوس الأموال، فالملكية تعتبر مشتركة بين عامة الناس، لذا ينبغي أن تعود فائدتها على جميع أفراد المجتمع[5].

إن الإزدياد المستمر للإنتاج حسب النظرية الإشتراكية تجعل من الصعب إعطاء إنتاج معين إلى شخص معين بالذات، لذا يجب أن يكون بين أيدي عدد كبير من أفراد المجتمع، ليس فقط الأفراد الذين يعملون داخل الوحدة الإنتاجية، بل يتعداهم إلى أفراد في نشاطات إقتصادية أخرى، وهذا لا يتم حسب رواد هذا المذهب إلا على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج[6]، كما أن التطور في وسائل الإنتاج وأساليبه يستلزم مزيدا من الجماعية في التسيير وتركيزا أكثر للعمال في هذه المشاريع، وهذا حسبهم ما لا يمكن تحقيقه في ظل الرأسمالية.[7]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.94.

[2] فريدريك آنجلز، تر: سلامة كيلة، **الإشتراكية الطوباوية والعلم** (بيروت: دار الفرابي، 2013)، ص.761.

[3] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[4] فريدريك إنجلز، **مرجع سابق الذكر**، ص.762.

[5] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.26.

[6] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج1 (القاهرة: منشأة المعارف، 1982)، ص.317.

[7] حازم الببلاوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.95.

ب. العدالة في التوزيع:

تعتبر العدالة في التوزيع من أهم المبادئ التي تنادي بها الماركسية ومنطق العدالة في هذا النظام يقوم على أن يقدم الأفراد خدماتهم إلى المجتمع كل حسب طاقته وقدرته الإنتاجية، وفي المقابل يأخذ كل واحد منهم أجرا بمقدار ما يحتاج إليه، ويعرف هذا المبدأ عادة "من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته"[1].

ت. **التخطيط:**

تهدف الخطة الاقتصادية في النظام الاشتراكي إلى ضمان سير معين للاقتصاد الوطني مع تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك عن طريق إتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى توزيع الموارد الإنتاجية بين الإستعمالات المختلفة على نحو يمكن الإقتصاد الوطني من تحقيق أهدافه، فالخطة الإقتصادية الإشتراكية تأخذ ما يلي:

- ✓ الأخذ بالحياة الجماعية المستقبلية.
- ✓ ترشيد إستخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تجاوز التناقضات التي تعرقل تحقيق الهدف المستوحى.
- ✓ اتخاذ القرارات الجماعية بدلا من القرارات الفردية.

فالخطة الإقتصادية في النموذج الإشتراكي، تتضمن نشاطات منسقة لتحقيق عمل متوازن للعملية الإقتصادية، ويهدف التخطيط في الدول الإشتراكية إلى تحقيق هدف رئيسي وهو التطور المنسجم والمناسب للإقتصاد، ويتميز التخطيط في للإشتراكية بمميزات أهمها:

- ✓ إحداث التوازن بين القطاع الصناعي والفلاحي.
- ✓ إحداث توازن بين مواد الإنتاج، وإنتاج مواد الاستهلاك[2].
- ✓ الجهاز المركزي للتخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعية وكمية الإنتاج في الإقتصاد، وهو الذي يقوم بتخصيص الموارد الإقتصادية على مختلف الأنشطة الإقتصادية، وعن طريقه يتم تحديد مستوى الأسعار بالتالي توزيع الدخول والخدمات على المواطنين[1].

---

[1] فرحات شرنة، **الحاجة إلى نظام إقتصادي جديد** (القاهرة: مطابع الشروق ، ط2، 1990)، ص.42.

[2] علي سعيدان، **الوجيز في الإقتصاد السياسي الجزء الثاني** (الجزائر: مطبعة بن مرابط، 2009)، ص.28.27.

ث. تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:

إن للدولة في المنهج الإشتراكي دور كبير وفعال، فمهمتها تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عملية التخطيط الإقتصادي والعمل على تجسيدها عن طريق أجهزة تنفيذ ورقابة ومتابعة،[2] كما تقوم الدولة في ظل النموذج الإشتراكي بتوزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات المختلفة، والتنسيق بين النشاطات الإقتصادية لتحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك[3].

من خلال ما سبق ذكره فالدولة في ظل النموذج الإشتراكي تعمل على تحريك، تنظيم، ومراقبة سير العملية التنموية، ويكون ذلك من خلال توظيف تراكم فائض القيمة* فتوفير جميع الشروط اللازمة للحياة، من حاجات إنتاجية، استهلاكية، عملية التوزيع، تحديد الأسعار ومراقبتها، وهذا للقضاء على الهيمنة والإستغلال التي تسود في النظام الرأسمالي، كما أنه السبيل الأمثل لتحقيق تنمية إقتصادية[4].

خ. الانتقادات الموجهة للنموذج الاشتراكي للتنمية الاقتصادية:

الافتراضات التي قام عليها هذا النموذج إنطلاقا من المادية التاريخية التي تعتبر أن الاشتراكية لن تحقق إلا على أنقاض الرأسمالية أثبت الواقع عكس ذلك، فكل من الصين والإتحاد السوفييتي قامت الاشتراكية في كل منهما على أنقاض النظام الإقطاعي دون المرور بالنظام الرأسمالي، كما أن الواقع العملي أثبت عكس ما جاء به هذا الافتراض فكثير من الدول التي اتبعت النظام الاشتراكي هي من تحولت إلى نظام رأسمالي وليس العكس كما تفترضه هذه المدرسة[5]، وبالتالي فإن الافتراضات والأفكار التي بنيت عليها هذه النظرية لا تصلح لأن تكون حقائق مطلقة كونها تتأثر بالأحداث التي تسود في المجتمع، فهي تصلح في ظروف معينة لا غير.[6]

---

[1] فرحات شرننة ، **مرجع سابق الذكر**، ص .52.

[2] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.25،26.

[3] محمد دويدار، **مرجع سابق الذكر**، ص321.

***فائض القيمة**surplus valve هو مفهوم إستخدمه كارل ماركس karl marx للدلالة على القيمة الناتجة عن العمل الإضافي الغير مأجور الذي يقوم به المال، لأن العمال في ظل الإشتراكية يتقاضون أجر سد حاجياتهم فقط، وقد يكون هذا الأجر غير مكافئ لكل العمل المنجز، وما زاد من عمل يشكل فائض قيمة.

[4] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.28.

[5] فرهاد محمد علي الأهدن، **مرجع سابق الذكر**، ص.38.

[6] محمد باقر الصدر، إقتصادنا، **مرجع سابق الذكر**، ص.47.

كما أن فكرة الثورة البروليتارية التي جاء بها فريديريك إنجلز **Fredrick Engels** ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي فقد أنقصت من استغلال الطبقات العاملة[1].

الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ونزع الطبقية في المجتمع الرأسمالي هي أفكار متناقضة، فإعطاء الطبقة العاملة للسلطة السياسية هو إنتاج لطبقية من نوع آخر، فتحول (البروليتاريا)إلى الإستحواذ على سلطة، بينما تبقى طبقة العمال الكادحين مستغلين من طرف هؤلاء الثوار،[2] إضافة إلى احتكارهم لحق تمثيل المجتمع والتصرف في ممتلكاته، فتصبح هذه الفئة في هذه الحالة أقدر من أي رأسمالي على سرقة فائض القيمة[3].

رابعا: النظرية النيوكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على الأسس الكلاسيكية وتضيف إليها عناصر اقتصادية أخرى لها فاعلية في إحداث عملية التنمية الاقتصادية، أبرزها الاستثمارات الخارجية[4]، ويمكن استخلاص أهم ما جاء في هذه النظرية من خلال نموذج "**سولو SOLOW** "سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فنمو الاقتصاد يكون بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال، فالتراكم الرأسمالي يلعب دور مهم في عملية التنمية من منظور النيوكلاسيك، ويكون ذلك في فترة قصيرة، وفي فترات طويلة المدى، وقد إعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف أنها عوامل خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النمو (كالبحوث العلمية، الاستثمارات).
- الاقتصاد يكون مغلق، وتتسم أسواقه بالمنافسة[5].

في هذا النموذج يكون النمو محكوم بالادخار، هذا ما يؤدي إلى النمو التوازني وعملية التشغيل الكامل[1].

---

[1] جون كينيث جالبرت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، تر: أحمد فواد بليع، (الكويت: المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والأدب، 2000)، ص.152.

[2] الطاهر قانة، **الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة**، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإسلامية، فرع اقتصاد إسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007/2006)، ص.41.

[3] محمد باقر الصدر، إقتصادنا، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.200،201.

[4] رافدة الحريري، **إقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016)، ص.71.

[5] رشيد ساطور، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، **مجلة التراث**، العدد العاشر، ديسمبر2013، ص.164.

عملية تكوين رأس المال هو احد أهم ما جاءت به نظرية النيوكلاسيك، وإعتبرت أن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، فالإضافة التي جاء بها النيوكلاسيك تمثلت في الاهتمام بدراسة العلاقات المتشابكة بين الوحدات الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي يقضي على الركود الذي تفرضه قلة الموارد، كما أن المنافسة الحرة هي الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية[2].

خامسا: النظرية الكنزية:

إهتمت نظرية جون **مينارد كينز John Maynard keynes** باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أنه كلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل[3]، فاهتم كينز بمواجهة البطالة، لهذا كان يدعو إلى تدخل الدولة في الاقتصاد القومي،[4] عن طريق إقامة مشاريع لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود[5].

تعتبر الاستثمارات الانتاجية والغير إنتاجية هي أساس نمو الدخل القومي والعامل الأساسي الذي يقف في مواجهة الأزمات، فهي المؤثر الرئيسي في زيادة الطاقة الإنتاجية بالتالي رفع معدلات النمو في المدى الطويل[6].

بالتالي النموذج الكينزي في ظل النموذج الذي طرحه كينز يعطي للدولة حرية اكبر في النشاط لاقتصادي مقارنة بالنموذج الكلاسيكي، فانتقلت من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، ومع محافظتها أيضا على وظائفها السابقة المتمثلة في الحراسة.

---

[1] عثمان محمد عثمان، **التنمية العادلة النمو الاقتصادي- توزيع الدخل- مشكلة الفقر**(القاهرة: روابط للنشر وتقنية المعلومات،2016)، ص.43.

[2] كمال زموري، أوب صكري، سامي حمودة، **مرجع سابق الذكر**، ص.177.

[3] سعاد إبراهيم السلموني، **إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**،(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2019)،ص.34.

[4] كمال زموري، أيوب صكري، سامي حمودة، **مرجع سابق الذكر**، ص.177.

[5] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2015)، ص.214.

[6] رائد محمد عبد ربه، **دراسة الجدوي الإقتصادية للمشاريع**، (عمان:الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015)،ص.22.

المطلب الثالث: التفسيرات النظرية للتنمية الاقتصادية.

في ظل هذه المبادئ التي تقوم عليها التنمية الإقتصادية حسب المذهب الرأسمالي، وتماشيا مع التطور الذي عرفه عالم الإقتصاد، وجدت اتجاهات حديثة تفسر التنمية الإقتصادية وفق مبادئ رأسمالية تتمثل في:

أولا: النمو المتوازن:

لقد صاغ **روزنشتاين رودان (Rosentien Rodan1943)** فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد نيركسه*في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجيه النمو المتوازن، ويركز **نيركسه(Nurkse1953)**على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر فكسرها يكون من خلال توسيع حجم السوق وزيادة الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في أن واحد، بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فالنظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات، تتوجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجيات السوق المحلية وليس لغرض التصدير؛ على الأقل في المراحل الأولية وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية[1].

يرى أنصار هذه الإستراتيجية بضرورة توجيه دفعة قوية من الإستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات الإستثمارية، والتي تتصف بالتكامل فيما بينها لتوفر في النهاية إحتياجات الطلب الإستهلاكي النهائي، ولنجاح ذلك لابد من إنشاء جميع الصناعات والمشروعات في نفس الوقت، مما يؤدي إلى خلق وفرات خارجية للصناعات المختلفة، حيث أن العاملين في كل صناعة يمثلون سوقا لمنتجات الصناعة الأخرى[2].

إلى جانب نيركسه **Nurkse** فقد أيد هذه النظرية أيضا كل من رودان **Rosentien Rodan** وأرثر لويس وغيرهم، وكل يفسرها على هواه، فعند البعض تعني النظرية:

---

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

* **رااجنر نيركسه:** إقتصادي أمريكي من أصل إستوني ولد في 1908 ويعتبر من مؤسسي علم إقتصاد التنمية، إشتهر بفكرته حول الحلقات المفرغة للفقر سنة 1952 حيث أثبت من خلالها أن الدول تكون فقيرة لأنها تحب أن تكون كذلك، ساهم في إثراء إستراتيجية النمو المتوازن مع رودان معارضا في ذلك طرح هيرشمان في النمو اللامتوازن سنة 1959

[2] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص.76.

- ✓ الاستثمار في صناعات اللمسات الأخيرة مثل صناعات الخلط والتعبئة وغيرها، وأن المطلوب هنا هو رفعها إلى مستوى الصناعات الأخرى.
- ✓ بالنسبة لآخرين تعني النظرية أن الاستثمار يتم في وقت واحد في كل القطاعات الصناعية، وبالنسبة لآخرين تعني تنمية متوازنة بين الصناعة والزراعة معا[1].

يرى **نيركسه** **Nurkse** أنه يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من حلقات تخلفها إذا قامت بتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف، ولنجاحه لابد أن تتوفر بعض الشروط وهي:

- ✓ لابد أن يحتوي على مجموعة كبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة، فضيق نطاق السوق يؤدي إلى صعوبة في تصريف المنتجات خاصة إذا ما تركز الإستثمار في مشروع أو صناعة واحدة.
- ✓ لابد أن تلبي هذه الصناعات (أو المشروعات) حاجة المستهلكين المحليين، أي أن هدفها الأولى يكون بغرض الإكتفاء الذاتي على الأقل.
- ✓ البرنامج الاستثماري يجب أن يبدأ بالصناعات الإستهلاكية الخفيفة مثل: صناعة الأحذية والملابس، على أن تؤجل الصناعات الثقيلة إلى طرق أخرى مواتية .
- ✓ يجب أن توزع المشاريع مابين القطاعين الصناعي والزراعي، لأن تنمية القطاع الزراعي يشمل أكثر اليد العاملة في الدول النامية، مما سوف يؤدي إلى زيادة من طلبهم على السلع الصناعية[2].
- ✓ عدم الإعتماد على الإستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية، لأنها ليست في صالح الدول النامية التي تصدر الموارد الأولية[3].

وبشكل عام يستند مؤيدو هذه النظرية على أهمية رأس المال الإجتماعي وعدم قابليته للتجزئة، وأهمية السياسة الإدخارية، الفخ السكاني، ضيق السوق ومشكلات التجارة الخارجية التي تعيق التنمية، وكل هذا يدفعهم إلى تبنى فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن،[4] الذي يستهدف التركيز على

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.93.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق الذكر**، ص.168.

[3] محمد عبد العزيز عجيمية وإيمان عطية ناصف، **مرجع سابق الذكر**، ص.140.

[4] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.93.

إنتاج السلع الإستهلاكية لتلبية حاجيات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وهذا لعدم قدرة السلع المحلية على منافسة المنتجات في الدول المتقدمة،[1] لهذا تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الدفعة القوية التي استطاعت تقديم أسلوب جديد للتنمية، وكان لها أثار إيجابية ظهرت حيث طبقتها روسيا واستطاعت من خلالها الإسراع بمعدل النمو في فترة وجيزة[2].

أ. الإنتقادات الموجهة لنظرية التنمية المتوازنة:

إبتعدت هذه النظرية عن الواقعية في طرحها، وفيما يلي أهم الإنتقادات التي وجهت لها نذكرها فيما يلي:[3]

- ✓ إن متطلبات تطبيق هذه النظرية كبيرة ، فتحقيق العديد من المشاريع الإستثمارية الضخمة في وقت واحد يتطلب إمكانيات مالية وتقنية ضخمة، فالبلد الذي يمكنه توفير هذه الإمكانيات الضخمة لا يمكن إعتباره بلدا متخلفا.
- ✓ تصور هذه النظرية يجعل من الإقتصاد الوطني حبيس إكتفائه الذاتي، هذا مايفوت عليه الاستفادة من التجارة الدولية[4].
- ✓ إفتراض أن الدول المتخلفة تبدأ دائما عملية التنمية الإقتصادية من الصفر أمر مستبعد[5].
- ✓ تشجع هذه الإستراتيجية على التضخم؛ وهذا لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح فأكثرية الدول النامية تفتقر إلى الموارد، وهو ما أثبتته تجارب التنمية لاسيما في تجربة بلدان أمريكا اللاتينية[6].
- ✓ مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على البلدان المتقدمة، وان هذه النظرية في الواقع هي تطبيق لحالة البطالة الكنزية على بلد متخلف لا تتوفر فيه المعدات[7].

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية وإيمان عطية ناصف، **مرجع سابق الذكر**، ص.141.

[2] حامد الريفي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 214.

[3] رمزي علي إبراهيم السلام، **اقتصاديات التنمية** (القاهرة: الدار الجامعية، د س ن)، ص. 261.

[4] سهيلة فريد النباتي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص. 26، 27.

[5] فرهاد محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي** (القاهرة: مؤسسة التعاون للطبع والنشر، 1994)، ص.56.

[6] محمد عبد العزيز عجيمية وإيمان عطية ناصف، **مرجع سابق الذكر**، ص .143.

[7] جمال حلاوة وعلي صالح، **مرجع سابق الذكر**، ص .147.

- ✓ إقامة الصناعات جميعا في أن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، هذا ما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية.
- ✓ عند قيام الصناعات الجديدة فإن الطلب على منتجات الصناعات القائمة سوف ينخفض، مما يجعلها غير مربحة هي الأخرى[1].
- ✓ إن البدأ في إقامة العديد من الصناعات، يؤدي إلى عدم وصول أي من الصناعات للحجم الأمثل لإنتاجها، وما يعنيه ذلك من رفع تكلفة الإنتاج.
- ✓ إغفال جانب العرض، بالرغم من أن أحد خصائص التخلف هو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي[2].

ثانيا: نظرية الدفعة القوية:

تنتسب هذه الإستراتيجية إلى الإقتصادي **(باول روزنشتاين رودان،[3] Rosentien Rodan)** الذي يؤكد على وجود مجموعة من القيود التي تعيق البلدان المتخلفة في السير نحو التنمية، وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، فالسير نحو التنمية لابد من حد أدنى من الجهد الإنمائي، ليتمكن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا ما يعني حد أدنى من الاستثمار التي يسميها **(رودان** rodan **)** بالدفعة القوية، وقدرها بنحو 13.2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا،[4] ولكي يطبق نموذج التنمية الذي يقدمه **(رودان Rodan)** والقائم على نظرية الدفعة القوية،[5] أي أن قيام عملية التنمية في أي دولة متخلفة إقتصاديا في حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج مكثف[6]، فإنه يجب الأخذ بالإعتبارات الآتية:

- ✓ وجود حد أدنى من الموارد الإستثمارية اللازمة لقيام مشروعات التنمية الإقتصادية[7].

---

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.94.93.

[2] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص. 77.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق الذكر**، ص.173.

*باول روز نشتان اقتصادي أتى من أوروبا الشرقية وإستقر بالولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، كان له الفضل في طرح إستراتيجية الدفعة القوية التي كانت المدخل لنظريات بعدها في التنمية.

[4] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.88.

[5] جمال حلاوة، **مرجع سابق الذكر**، ص.38.

[6] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق الذكر**، ص.11.

[7] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص.75.

- ✓ أن يتضمن هذا النموذج أيضا إنشاء الصناعات الخفيفة والإستهلاكية التي تشغل أعداد كبيرة من العمال.
- ✓ الإبتعاد عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهضة ومستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الدولي[1].

يؤكد المؤيدون لهذه النظرية أن الاستثمار في نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي، ومن ثم زيادة في الميل الحدي للإدخار، بالتالي ارتفاع حجم الادخار، مع تصاعد في مسار التقدم الإقتصادي، وزيادة الإعتماد على الموارد المحلية، ويبرر **(رودان rodan)** تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفرات الخارجية الناجمة عن برنامج الإستثمار الضخم في كل مشروعات البنية التحتية، ومشروعات رأس المال الإنتاج المباشر، هذه الوفرات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة؛ والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة، بالتالي فإن الإنتاج ذو الحجم الكبير يستغل رأس المال بشكل أكثر كفاءة ويفرق بين ثلاثة أنواع من التجزئة وهي[2] :

1. **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي لها دور بارز في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الإجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة طويلة من الزمن مما يجعل من تجزئته يحفظ من العوائد.
2. **عدم التجزئة في الطلب:** المشروعات الكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.
3. **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات:** فالإستثمارات الضخمة تتطلب تعبئة كل المدخرات، وهو ما تفتقر إليه البلدان النامية، وهذا راجع إلى ضعف الدخل الفردي، ما ينعكس على نسبة الإدخار، بالتالي يشكل عقبة في القيام بالإستثمارات[3].

من جملة الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:

- ✓ إفتراضها أن البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية من الصفر هذا يخالف الواقع.

---

[1] جمال حلاوة، **مرجع سابق الذكر**، ص.38.39.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.89.

[3] سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق الذكر**، ص.63.

- ✓ إفتراضها لوجود كميات ضخمة من رؤوس الأموال لإقامة الهياكل الأساسية والمشروعات المتكاملة، وهذه الدول في الأصل تعاني ندرة في رأس المال، إضافة إلى عدم كفاية المهارات الفنية والإدارية على جميع المستويات وهو ما يجعلها بعيدة عن الواقع[1].
- ✓ في ظل ضعف الإدخار المحلي يؤدي إلى وقوع الدول في مشكلة أكبر وهي الديون الخارجية والتي ستكون بمثابة عائق أمام الجهود المبذولة في سبيل الوصول إلى التنمية[2].
- ✓ أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة التي تعتبر النشاط السائد في هذه البلدان.
- ✓ تؤكد هذه النظرية على ضيق حجم السوق، لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الإستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق .
- ✓ إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والموارد ومستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يعمل على توليد ضغوط تضخمية في الإقتصاد.

ولهذه الأسباب فإن المنتقدين لهذه النظرية يرون أن الشواهد غير كافية لإثبات أن نظرية الدفعة القوية هي المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية[3].

رابعاً: نظرية النمو غير المتوازن:

إرتبطت هذه النظرية بالإقتصادي "**ألبرت هيرشمان Hirschman**"[4]، فإنطلق من إنتقاد سينجر لإستراتيجيات النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها،[5] فالبلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال، التنظيم ومتخذي القرارات، وأكد هيرشمان بأن الشح القائم في البلدان المتخلفة ليس في الموارد فقط، ولذلك دعي لتبني نظرية النمو الغير متوازن باعتبارها الأفضل لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية[6].

---

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، **مرجع سابق الذكر**، ص.42.

[2] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص.75 .

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص. 90، 91.

[4] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.88.

[5] محمد عبد العزيز عجيمية، **مرجع سابق الذكر**، ص.144.

[6] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.88.

تأخذ هذه النظرية إتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، فالإستثمارات يجب أن تخصص لقطاعات معينة فقط ، أي أن إقامة مشاريع جديدة يعتمد على ما توفره مشروعات أخرى من رؤوس الأموال، وهذه المشروعات الجديدة يجب أن توفر رؤوس أموال لتحقيق مشاريع جديدة،[1] ويورد"**هيرشمان Hirschman** " المثال التالي فيقول: أن "زيادة الطلب على شراء البيرة يؤدي إلى التوسع في مصانع البيرة القائمة، وإلى إقامة المزيد من هذه المصانع، غير أن إقامة مصانع البيرة سيخلق نقص واضح في صناعة الزجاجات، وعند ذلك يهرع المنظمون إلى ملئ هذه الفجوة بإستثمار رؤوس أموال جديدة في إقامة مصانع الزجاج تلبية لعدم التوازن الذي طرأ، وما أن تبدأ هذه العملية حتى يظهر اختلال أخر في كميات الشعير المزروعة واللازمة لصنع البيرة، فيهرع المزارعون إلى سد هذه الثغرات بزيادة المساحة المزروعات الشعيرية"، هذه العملية تعمل على ترقيع الاقتصاد الوطني، يعتبرها **هيرشمان** مثالية بالنسبة للتنمية،[2] وعليه فإن السياسة الإنمائية تستهدف:

- ✓ تشجيع المشروعات التي تخلق مزيدا من الوفرات الخارجية.
- ✓ تقليل المشروعات التي تستخدم وفرات خارجية أكثر مما تخلق[3].
- ✓ إعطاء الأولوية للمشروعات التي تتميز بأعلى معدل كلي للترابط

يعتمد "**هيرشمان Hirschman**" على الواقع التاريخي للتطور الإقتصادي الذي عاشته أوروبا الغربية منذ بداية تطورها الرأسمالي، فكان إعتمادها على الاستثمارات الفردية المختلفة والتي كانت تحدد بنمو الطلب على سلع معينة، مما خلق ثغرات وعدم توازن في الاقتصاد، هذا الواقع دفع نحو توجيه ثمار النجاح الذي اكتسبته نحو قطاعات مهملة وهذا من أجل تلبية الطلب المتنامي وعند ذلك تبرز ثغرات جديدة في قطاعات أخرى[4].

يؤكد "**هيرشمان Hirschman** " بأن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة نحو النمو ويتم هذا الاختلال على مسارين هما:

---

[1] سهيلة فريد النباتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.86.

[2] طلال البابا، **مرجع سابق الذكر**، ص.145.

[3] حامد الريفي، **مرجع سابق الذكر**، ص.215.

[4] طلال البابا، **مرجع سابق الذكر**، ص.144.

- ✓ اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الإجتماعي وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر
- ✓ إختلال التوازن داخل القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويأخذ الاختلال بين القطاعين المذكورين مظهرين:

أ. اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر، ويتخلف ورائها قطاع رأس المال الاجتماعي في النمو، مما يولد إختناق في عرض خدمات رأس المال الإجتماعي وفائضا في قطاع الإنتاج المباشر.

ب. إختلال لصالح رأس المال الاجتماعي، ويتخلف وراءه قطاع الإنتاج المباشر[1].

وبالتالي يرى رواد هذه النظرية أنها الأكثر واقعية والأنجع للدول المتخلفة،[2] وهذا لعدم حاجتها لرأسمال ضخم كما هو الحال بالنسبة لنظرية النمو المتوازن،[3] فالإستثمارات حسبهم يجب أن تخصص لقطاعات معينة فقط بدل توزيعها على جميع القطاعات، فإقامة مشاريع جديدة يعتمد على ما توفره مشروعات أخرى من رؤوس أموال، وهذه المشروعات الجديدة يجب أن توفر رؤوس أموال لتحقيق مشاريع جديدة[4]

هذه الإستراتجية مثل إستراتيجية النمو المتوازن تفترض أنه لا توجد ندرة في الموارد التمويلية، بينما الواقع ينبئ على أن الدول المتخلفة تعاني ندرة في رؤوس الأموال اللازمة لتمويل إستثماراتها المختلفة[5].

- ✓ إن التركيز على قطاع معين وإنتاج كم هائل من المنتوجات، يغفل جانب تسويق هذه المنتوجات، فالسوق الداخلية للدولة النامية لا يمكنها إحتواء هذا الكم من المنتوجات، إضافة إلى ضعف التجارة البينية بين الدول النامية المتجاورة، وكذا عدم قدرتها على المنافسة في السوق الدولية في ظل السياسة النقدية التي تقدمها الدول المتقدمة تجاه منتوجات الدول

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.97.

[2] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق الذكر**، ص.80.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.98.

[4] سهيلة فريد النباتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.26.

[5] محمد صفوت قابل، **مرجع سابق الذكر**، ص. 78.

المتخلفة، كل هذا يخلق مشاكل إقتصادية بسبب مشكل التسويق عوض تحقيق تنمية إقتصادية[1].

- ✓ إهمال هذه النظرية التخطيط الشامل، فهو أساس قيام التنمية الإقتصادية والتي من خلالها يتم توجيه الموارد الطبيعية إلى مختلف أوجه النشاط الإقتصادي طبقا لما تقرره الخطة القومية، وهذا نظرا إلى محدودية الموارد[2].
- ✓ إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية وفي ظل شح الموارد قد يقود إلى ضغوطات تضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في الدول النامية .
- ✓ إهمالها المقاومة التي تنشأ في الإقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركيزها على المحفزات للتوسع والتنمية[3].

خامسا: نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية.

تركز هذه النظرية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد على الزراعة، إلى اقتصاد أكثر تحضرا يعتمد على الصناعات والخدمات المختلفة، وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية، نموذج (**آرثر لويس Arthur Lewis**) الذي يستخدم نموذج القطاعين وفائض العمل، ويبين حدوث التغيير الهيكلي لاقتصاد نامي بحيث يلعب الفائض الرأسمالي الدور الحاسم في عملية التنمية، ونموذج "**هوليوس تشينري Hollis cheney**"، للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية[4].

[1] عبد اللطيف مصطفي وعبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق الذكر**، ص.38.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية ، إيمان عطية ناصف ، **مرجع سابق الذكر**، ص.147.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

[4] مدحت القريشي، مرجع سابق الذكر،ص.101.102.

المبحث الثالث: التنمية الإقتصادية في المنظور الإسلامي

جاء الإسلام كرسالة سماوية عالمية خاتمة، فتناول حياة البشر كافة في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية، فالإسلام ليس مجرد عقيدة دينية فقط بل هو أيضا تنظيم سياسي،إجتماعي وإقتصادي للمجتمع، ومن واجب المفكرين الذين يعتنقون هذا المنهج، أن يهتموا بالجوانب الاقتصادية في المنهج الإسلامي العام، ومنه كان من الطبيعي أن نجد إسهامات واجتهادات لمفكرين مسلمين في إثراء الدراسات الاقتصادية عامة والإنمائية بوجه خاص، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام مع بيان أهم خصائصها، ثم الحديث عن أهم الركائز التي يقوم عليها المنهج التنموي الإسلامي، وصولا إلى تبيان أهم العراقيل التي تقف نحو تطبيق النموذج الإقتصادي الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام

تحقيق الرخاء والازدهار هو الغاية التي يسعى إلى تحقيقها الإنسان، فقد مرت البشرية بمراحل كثيرة في سبيل الوصول إلى إشباع حاجيات الأفراد، وجاءت الرسالة السماوية بالإسلام، الذي يعتبر شامل لجميع مناحي الحياة، وبما أن الجانب الإقتصادي مهم في الحياة الإنسانية سنتناول مفهوم التنمية من المنظور الإسلامي.

أولا:العطاء الفكري الإسلامي في مسالة التنمية:

لا ينقطع اهتمام المفكرين المسلمين في إثراء الفكر التنموي، فقد عالج الفقهاء القدامى فكرة التنمية مبينين أنها ليست عملية إنتاج فحسب، فهي مفهوم كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة التوزيع، كما لم تعتبر تنمية اقتصادية محضة، فغايتها الإنسان[1]، من أهم المؤلفات المفكرين الذين تناولوا مسالة التنمية، أو الإستراتيجية التنموية للتنمية نجد:

1. **التنمية في طرح الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه:** استخدام مصطلح العمارة في مجال الاقتصاد الإسلامي بمرادف للتنمية، فقد أرسل علي ابن أبي طالب لنائبه في مصر يقول:" ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في إستخراج الخراج لان ذلك لا يدرك

[1] مليكة حجاج، التنمية الاقتصادية في البعد الإسلامي، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد التاسع، مارس، 2018. ص.60.

إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج دون عمارة فقد أخرب البلاد، وهذا ما يدل على أن مفهوم العمارة يقصد به التنمية التي تهدف لتحقيق الرخاء[1].

تناول مفهوم التنمية أو مفهوم العمارة، وأهدافها، ثم تطبيقاتها ودور الدولة في تحقيقها، ويلخص وظائف الوالي في النقاط التالية: عمارة البلاد، والتي يرى فيها الإمام علي زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع، ورفع مستوى الاستهلاك لجميع الأفراد، كما رسم طرق تحقيق عوامل التنمية في التماسك الاجتماعي، تحقيق المشاركة الشعبية، إقرار الأمن، القيام بالنشاطات الحياتية.

2. **الإمام أبو يوسف يعقوب ونظرته للتنمية:** أهم المسائل التي ترشدنا إلى فكره الاقتصادي هي فكرة الإصلاح الاقتصادي والإداري، بحيث تقوم التنمية على أسس ثلاث هي: سيادة العدل وتحقيق الإنصاف، المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها، تدخل الدولة وقيامها بالدور الايجابي في بناء المجتمع،أهم القطاعات التي ركز عليها أبو يوسف هي قطاع العمل، فكل فرد مطالب ببذل جهد، وحسن استغلاله لوقته، هذا ما يسمح بعمارة الأرض[2].

مفهوم العمارة عند إبن خلدون: تشكل كتابات المفكرين الإسلاميين اللبنة الأولى للتنمية، فالتنمية في نموذج ابن خلدون لا تشير إلى مجرد النمو الاقتصادي، فهي تشمل التنمية البشرية، فالتنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها من خلال القوى الاقتصادية وحدها، بل تحتاج لدعم أخلاقي اجتماعي، سياسي وديموغرافي، فالعدل يجب أن يكون في كل مجالات الحياة، بالإضافة إلى العمارة[3].

تطرق إبن خلدون إلى العمران وربطه بمتغير السكان، فكلما زاد عدد السكان كلما ازداد العمران، فالسكان يسعون إلى إشباع حاجاتهم من خلال فلاحة الأرض، والصناعات المختلفة، وتشييد المباني، فيقتسمون الأعمال ويحصلون على مجهودهم الإنتاجي بما يحقق حق الكفاف، كما ربط المناخ السياسي والاقتصادي، فإذا كانت الدولة متسامحة مع الرعايا وتقتصر في جباية الأموال على الزكاة، زاد نشاط الأفراد الإنتاجي، هذا ما يخلق إتساع للأسواق ما ينعكس على زيادة المكاسب، أما إذا حدث

---

[1] ميسم الصغير، محمد بشير لبيق، **التنمية في إطار الفكر الراسمالي والفكر الاسلامي**، مجلة الدراسات الاسلامية، العدد الثاني، جوان2013.ص.400.

[2] مليكة بلحاج، مرجع سابق الذكر، ص.61.62.

[3] محمد عمر شابرا، **تر: محمد زهير السمهوري، الحضارة الإسلامية أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح**(فرجينيا: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 2012)،ص.53.

العكس، وعمدت الدولة على جمع الضرائب، بالإضافة إلى الجباية الشرعية، يحدث الخراب الاقتصادي[1].

3. يحدد الأستاذ خورشيد المفهوم الإسلامي للتنمية في الأتي:

- ✓ المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معا، ويلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق وتناغم تام.
- ✓ الجهد التنموي يهتم بالانسان، وهذا يعني آن التنمية موجهة للإنسان وترقية حياته المادية والاجتماعية والثقافية المحيطة به.
- ✓ التنمية في الإسلام متعددة الأبعاد، ويسعى الإسلام لتحقيق التوازن بين مختلف العوامل.
- ✓ يحاول الإسلام الموازنة بين المتغيرات الكمية والنوعية.
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد.
- ✓ وبذلك تصبح التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي، تنمية الأفراد والمجتمعات ماديا، روحيا وأخلاقيا، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية[2].

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية.

تعريف الأستاذ **الدكتور أحمد يسري** " يمكن إبراز مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام على ضوء الآيات القرآنية،[3] كقوله تعالى: **﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكم إِنَّهُ كانَ غَفّارًا (١٠) يُرْسِلِ السَّماءَ عَلَيْكم مِدْرارًا (١١) ويُمْدِدْكم بِأَمْوالٍ وبَنِينَ ويَجْعَلْ لَكم جَنّاتٍ ويَجْعَلْ لَكم أَنْهارًا (١٢)﴾**.[4]

إقترح الدكتور **عبد الرحمان يسرى أحمد** مفهوما جديدا للتنمية، يعتقد أنه يبرز مع الناحيتين العقدية والإقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول:"التنمية تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية لتوسيع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والغير مادية "

---

[1] فايدي كمال، التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي: الخصائص والمقومات، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد الخامس، ص.303.

[2] عادل رزق، **إدارة الأزمات المالية العالمية** (القاهرة: مجموعة النيل العربية،2010)، ص، ص.173.174.

[3] عبد الرحمان يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**(القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة،1981)، ص.8.

[4] سورة نوح، الاية: 10. 11. 12.

كما عرفت بأنها:"تلك المجموعة من الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدر من الرخاء المادي المناسب بما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض"[1].

كما عرفت على أنها:" التنمية الشاملة المتوازنة التي غايتها الإنسان نفسه، يكون خليفة الله في أرضه فهي تنمية شاملة لأنها تتضمن توفير الحاجيات البشرية ومتوازنة لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب وإنما تستهدف أيضا تحقيق العدالة الاجتماعية،كما يعتبر الإنسان هو غاية التنمية الإقتصادية في الإسلام حتى لا تستعبده المادة ولا يستعبده غيره"[2].

كما عرفها **خور شيد أحمد:** "إعادة بناء إجتماعية إقتصادية شاملة على هذه نموذج مختلف كل الاختلاف له فروضه الخاصة ومعطيات مميزة، فهو نموذج فريد ذي قيم خاصة به"

كما عرفها **عبد السلام العبادي** أنها: "عملية مستمرة للتغيير الجذري الشامل لهياكل المجتمع وتهتم بالجوانب الاجتماعية والخلقية والسياسية والاقتصادية وتهدف الى تنمية الموارد البشرية والموارد الاقتصادية الأخرى واستغلالها بطريقة متوازنة لتحقيق اعلي مستويات الرفاهية لأفراد العالم الإسلامي."[3]

عرفها **احمد صفى الدين:** " التنمية هي العلم الذي يبحث في طرق الكسب والإنفاق على ضوء الأحكام والآداب التي تضمنتها شريعة الإسلام".

عرفت التنمية بعمارة الأرض لأنها جاءت كذلك في القرآن، فيقول القرطبي في بيان معنى الآية، " واستعمركم فيها" أي جعلكم عمارها وسكانها وما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار[4]"

تعريف التنمية الاقتصادية في الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلام:" علم وسائل استخدام الإنسان لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لمنهج شرعي محدد"[5].

---

[1] عبد الكريم بكار، **مرجع سابق الذكر**، ص.789.

[2] ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص.67.

[3] إسماعيل بن قانة، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في ميزان الجرح والتعديل مع التركيز على الحل التنموي الإسلامي، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد03 ديسمبر2015، ص.39.

[4] الزهرة الصنهاجي، **المعرفة الكفائية ووظيفتها في البناء الحضاري** (فلسطين: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2017)، ص180.

[5] فايدي كمال، التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي: الخصائص والمقومات، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد الخامس، ص.303.

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ أنه لم يرد لفظ التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة، لكن كثيرا ما تناول القران الكريم السلوك الاقتصادي وفرضيته ان يكون رشيد في مجال الكسب والإنتاج، لم يستخدم مصطلح النمو والتنمية لكن وظف مجموعة من المصطلحات التي تدل على النمو والتنمية والتي منها الاعمار، وإحياء الأرض، والتمكين، ويعتبر مصطلح العمارة والتعمير من اصدق المصطلحات تعبيرا عن التنمية الاقتصادية في الإسلام، فمصطلح التنمية في الإسلام يعني الاستغلال لخيرات الأرض وتحويلها إلى سلع لإشباع الضروريات عند حد الكفاية لكافة أفراد المجتمع"[1].

"التنمية الإقتصادية هي عملية تغيير شاملة ومتوازنة، تحركها وتديرها آليات منضبطة تنسق بين خطواتها،[2] وتهدف إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى من الزمن،[3] بمعدلات لا تسمح فقط بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، وإنما تعمل أيضا على سد فجوة التخلف الإقتصادي مع المجتمعات الأكثر تقدما،[4] على أن يكون الإنسان هو أصل وقاعدة هذه العملية،[5] والذي بدوره يتبنى هذه العملية،[6] ويتفاعل مع متطلباتها في إطار مجتمعه،[7] وفي ظل تمسكه بالشريعة الإسلامية وإحترام حدودها"[8]، بالتالي فالإقتصاد الإسلامي يعتمد على جملة من المصادر وهي:

1. **القران الكريم:**هو مصدر رئيسي للقواعد الأساسية للإقتصاد الإسلامي الذي يتسم بالثبات والإستمرار يعتمد على التوجيه القرآني الذي يهدف إلى رفع الحرج عن الناس.
2. **السنة النبوية:** وهي مصدر بيان وتفسير للقران الكريم.
3. **الإجتهاد:**وهو مصدر مكمل للمصادر النقلية.[9]

يقوم الإقتصاد الإسلامي على مذهب يشتمل على مجموعة متكاملة من المبادئ العامة والفصول الكلية التي تضبط حركية الحياة الإقتصادية، فهي مستمدة من المقاصد الكبرى للإسلام وعلى ضوئها

---

[1] تامر عبد الغني أيوب احمد، **أسعار البترول وأثارها على دول الأوبك** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023)، ص.38.

[2] ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

[3] محمد فرحي، سياسة التنمية الإقتصادية في الإسلام الإطار العام والمقومات، **مجلة الباحث**، العدد2، 2003، ص.76.

[4] محمد رواس قلعجي، **مباحث في الإقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**(بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر، 2004)، ص.155.

[5] عبد الرحمان يسرى أحمد، التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام، **مرجع سابق الذكر**، ص.5.

[6] عبد الحميد الغزالي، **حول المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار الوفاء، 1989)، ص.63.

[7] محمد فرحي، **مرجع سابق الذكر**، ص.16.

[8] عبد الحميد براهيمي، **العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية في الإسلام**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص.56.

[9] إبراهيم فاضل الدبو، **الإقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق** (عمان: دار المناهج 2008 ، ص.21.

يتحدد دور الدولة ووظيفة الملكية* والنظرة إلى المال*، وطبيعة الحرية الإقتصادية وأشكال توزيع الثروة[1].

فمفهوم التنمية الإقتصادية في الإسلام مختلف عن المفهوم الغربي للتنمية، وهذا راجع إلى كون المفهوم ليس ثابتا ومستقرا، فالكل يتناوله من زاويته وينظر إليه من جانب الإيديولوجية الحاكمة لفكرته،[2] فالنظام الإقتصادي الإسلامي، يختلف عن النظامين الرأسمالي والإشتراكي،[3] فهو مذهب يتسم بالثبات، الشمول، العمومية والإطلاق،[4] أصوله ومبادئه ربانية تستند إلى عقيدة تستهدف التسيير بين الدين والدنيا،[5] ويعتبر القران والسنة النبوية إضافة إلى الحفاظ على مقاصد الشريعة أهم مصادره[6]، هذا ما يعطينا تفرد في النظرة الإسلامية للتنمية، فقد عرف محمد باقر الصدر المذهب الاقتصادي الإسلامي بقوله: "هو الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الإقتصادية بما يملك من رصيد أخلاقي وعلمي واقتصادي وتاريخي".

كما يعرفه **الفنجري**:"المذهب الذي يوجه النشاط الإقتصادي، وينظمه وفق أصول الإسلام وسياستها الاقتصادية"[7].

كما يعرف على أنه البناء الإقتصادي المؤلف من أحكام وقوانين عامة إقتصادية ملائمة لكل عصر، والتي إستنبطها الفقهاء من القران والسنة النبوية الشريفة، فالمذهب الإقتصادي الإسلامي هو البناء الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية من أجل تنظيم الحياة الإقتصادية[8].

مما سبق يمكن القول أن التنمية في الإسلام تهدف إلى:

---

[1] عبد الرحيم الشافعي، **المدخل لدراسة الإقتصاد الإسلامي**(عمان:عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009)، ص.172.

*الملكية في الإسلام تقوم على أساس القسط فلها حد أدنى مبنى على الحق يتمثل في كفالة الأمة المسلمة لكل فقير وقد بين لنا القرآن الكريم ثلاث حقوق تضع الملكية على الصراط المستقيم ،هي حق الفرد فلا عدوان على ماله ولامصادر أملاكه، حق الله وذلك أن الله هو خالق الأعيان ومالكها ويترتب على نسبة المال لله حقين محددين هما حق الفقير في الزكاة من مال الله وحق طاعة الله في التصرف في المال بمقتضى شريعة الوهاب.

*المال مال الله:ملكية الإنسان له هي بتخويله منه سبحانه وتعالى.

[2] إبراهيم العسل، **مرجع سابق الذكر**، ص.61.

[3] غازي عناية، **ضوابط تنظيم الإقتصاد في السوق الإسلامية** (بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1992)، ص.7.

[4] يوسف كمال، **الإسلام والمذاهب الإقتصادية المعاصرة** (القاهرة :مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ،ط2، 1990)، ص.23.

[5] غازي عناية، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.

[6] علي أحمد السلوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامي**(القاهرة:مكتبة دار القران، ط7، 2002)، ص.22.

[7] يوسف كمال، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

[8] سيد صادق القرفات،**الموارد الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإسلامي** (بيروت:منتدى المعارف، 2014)، ص.73.

- ✓ تنمية الإنسان والرقي به حضاريا على أساس فلسفة الاستخلاف والعمارة[1]، بما يتفق والنهج الإسلامي وتحقيق عبادة الله.
- ✓ الدين الإسلامي يحثنا على العمل وعمارة الأرض التي استخلفنا الله فيها وأمرنا بإعمارها، كما حثنا على استغلال الموارد الطبيعية التي أوجدها في الأرض وسخرها لخدمة الإنسان دون فساد أو إفساد.
- ✓ مفهوم التنمية يشمل تنمية الإنسان في ذاته روحا وفكرا، بالإضافة إلى تنمية البيئة الخارجية، فهي تقوم على بعدين أساسيين: تنمية الإنسان وبناءه، وعمارة الأرض والحفاظ على ثرواتها، كل ذلك وفق منهج رباني يستند إلى أسس شرعية[2].

رابعا: مميزات النموذج التنموي الإسلامي:

يتميز الإقتصاد الإسلامي بما يلي:

1. غايتها الإنسان:

إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وجعله خليفة في الأرض وأعطاه أمانة عظمى، فالإنسان مطالب بحسن الاضطلاع بالمهام التي أوكلت له، فهو أساس التنمية، فلا تتحقق إلا على يده،[3] ومن أجله وجد،[4] لقوله عز وجل: **"هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا"**[5]

التنمية في الإسلام عملية إنسانية غايتها الإنسان،[6] وهو المستهدف الأول منها،[7] والذي يتجه إلى تنمية محيطه المادي،عكس النظرية الوضعية التي تركز على تنمية محيط الإنسان أولا،[8] فغاية التنمية

---

[1] محمد وزاني، **التنمية المستديمة، نظرة الفكر الوضعي واستشراف البديل الإسلامي**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثالث، سبتمبر 2013،ص.330.

[2] بلمشري بشرى، بن عوالي الجيلالي، حدوش شروق، **البيئة والتنمية المستدامة من منظور إسلامي**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجد03، العدد01، 2021.ص.139.

[3] منير عبد الحبيب القبطني، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

[4] محمد رواس قلعجي، **مرجع سابق الذكر**، ص.156.

[5] هود، آية.61.

[6] منير عبد الحبيب القبطني، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

[7] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.36.

[8] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الإسلام دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات** (القاهرة: دار الأجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.111.

في الإسلام هو الإنسان، لاتستعبده المادة شأن التنمية الرأسمالية، ولا يستند إلى الغير، شأن التنمية الإشتراكية،[1] فهو حر من جميع صور الإستغلال[2].

2. زيادة الدخل القومي للمجتمع:

في هذا الجانب تتفق كل من الرؤية الإسلامية في التنمية مع الرؤية الغربية، فالإسلام يدفع أفراده لأنشطة متعددة تكون فيها المنفعة للمجتمع إلى جانب منفعة الفرد[3].

3. **تنمية تضبطها حدود الشريعة الإسلامية :**

يستمد المذهب الاقتصادي الإسلامي معالمه،[4] من تشريعات وجدت في القران الكريم والسنة النبوية والتي تأمر بإعمال ونشاطات نافعة تصفها بالحلال،[5] فلا تقبل بنشاطات تكون خارج إطار الحلال،[6] كما تدعو إلى ترشيد الإنفاق، وإجتناب المعاملات المحرمة وغير المشروعة كالربا والغش والإحتكار،[7] بالتالي فالتنمية الاقتصادية في الإسلام تقوم على قيم أساسية تعتمد عليها وهي قاعدة الحلال والحرام،[8] المنظمين للنشاطات في مجال الإنتاج والتوزيع والتبادل[9].

4. الواقعية في النظام الإسلامي:

يطبق ضمن إطار مقاصد الشريعة، لأنها تعمل على تحقيق مصالح، وتقديم الحاجات الضرورية، وتكريم الإنسان، ومنع إستغلاله بأي شكل من الأشكال، ورفع التعسف عنه في إستعمال الحقوق[10].

تتميز التنمية الإقتصادية في النظام الإسلامي بالواقعية، فتتماشى مع ظروف المجتمع لأنها موضوعة من عند الخالق، وهو عالم بأحوالهم مسبقا، وهو بذلك لا يمكن أن يشرع مناهج تكون بعيدة

---

[1] زوليخة بلحناش، **مرجع سابق الذكر**، ص.104.

[2] عبد الحميد الغزالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.64.

3 فرهاد محمد علي الأهدن، **مرجع سابق الذكر**، ص.91.

[4] يوسف كمال، **الإسلام والمذاهب الإقتنصادية المعاصرة** (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص.23.

[5] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.111.

[6] صالح صالحي، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

[7] إبراهيم فاضل الدبو، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

[8] عبد الرحمان يسرى أحمد، التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام، **مرجع سابق الذكر**، ص.35.

[9] محمد سحنون، **مرجع سابق الذكر**، ص.202.

[10] منير الحبيب القبطني،**مرجع سابق الذكر**، ص.ص.40.42.

عن إمكانية تطبيقها، كما تظهر الواقعية في دعوة الإقتصاد الإسلامي إلى المتوسط بين الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري،[1] لقوله عز وجل: **وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**"[2].

إن المتوسط في الإنفاق الإستهلاكي على النفس، ومنافع المجتمع، وتيسير سبل الإنتفاع بثروات المجتمع، والنهي عن تبذير المال والربا والإكتناز، وفرض الزكاة على المال المدخر يؤدي إلى الإستثمارات المختلفة وزيادة الإنفاق الإسلامي لتحقيق تنمية،[3] يتوفي الغايات الواقعية التي تتفق مع الفطرة وهذه الفطرة يمكن ترجمتها من خلال عدد من المميزات الآتية:

- ✓ **الجمع بين الثبات والتطور**: من خلال التكيف مع ظروف الزمان والمكان والأحوال،فالنظرة الواقعية للنظام الإسلامي تترك هامشا للمبادرة الاقتصادية سواء على مستوى التنظير أو الممارسة.
- ✓ إقتصاد تنمية وليس إقتصاد ندرة: الأصل هو الوفرة في الموارد،[4] مصداقا لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[5].

إذن فالندرة ليست أصلا من أصول الخلق ويمكن تفسيرها حسب النظرة الإسلامية على الشكل التالي:

- ✓ عجز الإنسان عن الإفادة بما في الأرض من الموارد الطبيعية ويرجع هذا إلى سوء تدبيره وإستغلاله.
- ✓ قيام الإنسان بالإتلاف أكثر من قيامه بما ينفع.
- ✓ عدم العدالة في توزيع الثروات.

أما فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية فإن النظرة الإسلامية واقعية وربطت بحدود معينة فلا يمكن للفرد أن يمس بحقوق الآخرين،أو مصلحة الدولة.[1]

---

[1] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[2] سورة الفرقان، الآية.67.

[3] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[4] عبد الرحيم الشافعي، **مرجع سابق الذكر**، ص.78.

[5] سورة القمر، الآية .49.

5. المسؤولية :

الكل مسؤول في الدائرة التي ينتمي إليها، فتتضح مسؤولية الفرد في ممارسة أي نشاط له،[2] كما تتضح مسؤولية الدولة في كونها تلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي، يتمثل في:

- ✓ تطبيق أحكام الشريعة.
- ✓ مراقبة مدى إلتزام النشاط الإقتصادي بالتعاليم الإسلامية.
- ✓ والعمل على تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد وبين الحق العام، فتتدخل إما مباشرة عن طريق توظيف موارد الدولة بإنشاء مرافق إقتصادية[3].
- ✓ ضمان حد الكفاف، والعيش الكريم وإستغلال أملاكها[4].

ومن بين الأمثلة الدالة على مسؤولية الدولة عن التنمية الإقتصادية، كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أحد ولاته قائلا: "أنظر ما قبلكم من أرض الصافي فأعطها بالمزارعة للنصف، ومالم تزرع فأعطوها بالثلث فإذا لم تزرع فأعطوها من تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فأمنها، فإن لم تزرع فأنفق عليها من بيت مال المسلمين"، ومن هذا يمكن القول أن المسؤولية في الإسلام مشتركة بين كل من الفرد والمجتمع[5].

6. البعد الشمولي:

إن عمارة الأرض لا تكون إلا من منظور شامل،[6] فالشريعة لا تجزأ الحياة ولا تفصل بين الوسائل والغايات، ولا تتعارض بين الجانبين المادي والروحي،[7] فتتضمن توفير الحاجيات البشرية كافة، وذلك من خلال زيادة الإنتاج، وتستهدف العدالة في التوزيع،[8] وتجلى الطابع الشمولي أيضا في كونه يضمن

---

[1] عبد الرحيم الشافعي، **مرجع سابق الذكر**، ص.79.
[2] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.44.
[3] خلاف عبد الجبار خلاف، **مرجع سابق الذكر**، ص172.
[4] محمد رواس قلعجي، **مرجع سابق الذكر**، ص.21.
[5] الطيب داودي،**مرجع سابق الذكر**، ص.44.
[6] جمال حلاوة، **مرجع سابق الذكر**، ص.170.
[7] عبد الرحيم الشافعي، **مرجع سابق الذكر**، ص.74.
[8] ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص.67.

كافة الإحتياجات البشرية، فكل نشاط طالما كان مشروعا ويتجه إلى الله سبحانه وتعالى يعتبر عملا صالحا[1].

بالتالي فإن أي برنامج للتنمية الإقتصادية في الإسلام لا يهدف إلى التنمية الخلقية للأفراد يكون مصيره الفشل،[2] بالتالي فالتنمية في الإسلام تقترن بالإستخلاف وعمارة الأرض، وهذا ما يدل على البعد الشمولي في الطرح الذي تناول مفهوم التنمية في الإسلام، ويظهر ذلك من خلال المبادئ التي يقوم عليها والتي تنبثق من الإسلام.

المطلب الثاني: أركان المذهب التنموي الإقتصادي الإسلامي

إن المنهج الإسلامي للتنمية الإقتصادية وعلى غرار مناهج التنمية الإقتصادية الوضعية، يقوم على دعائم ومقومات تميزه عن تلك التي تقوم عليها المناهج الوضعية "الغربية"، وهذا مرده أساسًا إلى إختلاف المنطلقات الفكرية لكل من المنهجين، فهو يقوم على أساس معتدل يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة دون أن تطغى أي منها على الأخرى، ويمكن إيجاز هذه الدعائم والمقومات التي يقوم عليه المنهج الإسلامي للتنمية الإقتصادية فيما يلي:

أولا: مقومات المنهج التنموي الإقتصادي الإسلامي

يقوم المنهج التنموي في الإسلام على مجموعة من الأسس هي:

1. الإستخلاف وعمارة الأرض:

يُعرف بعض الدارسين نظرية الإستخلاف بأنها: ذلك التصور الكوني الشمولي المشرع من الكتاب والسنة، والذي يتلخص في نيابة الإنسان عن الله تعالى في إدارة الكون والإفادة من معطياته،[3] كما تتضمن فكرة الإستخلاف أن المال ملك لله يسخره للإنسان ليستعمله وينتفع به وينميه[4].

فمن خلال ما تم طرحه يتضح لنا أن نظرية الإستخلاف تقوم على أربعة أركان رئيسية وهي:

---

[1] لطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.42.

[2] زليخة بلحناش، **مرجع سابق الذكر**، ص.97.

[3] عبد الكريم كاظم زاهد، **فلسفة الإقتصاد الاسلامي المبادئ العامة والخصائص** (بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص.117.

[4] عبد الله مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

- ✓ مفهوم الملكية الحقيقية للكون والحياة والإنسان: وهي أن ملك السموات والأرض ملكية حقيقية.
- ✓ مفهوم الإستخلاف:أن الله أناب الإنسان عنه للتصرف في هذه الممتلكات.
- ✓ عمارة الأرض: أن الهدف من التسخير والإنابة هو تمكين الإنسان من عبادة الله.
- ✓ التسخير: أن الله تعالى خلق الكون خلقا يتوافق مع حاجيات الإنسان،[1]وبالتالي فإن نشاط الإنسان الإنتاجي لا يتعدى خلق المنفعة، وليس خلق المادة التي خلقها الله سبحانه وتعالى،[2]وهو المالك الحقيقي للموارد، ويقتصر كذلك دور الإنسان على خلافته ضمن الحدود التي أستخلف عليها،[3]فيعمل على تحويل المادة وإخضاعها لبعض المؤثرات من أجل إشباع حاجاته[4].

2. الحرية الإقتصادية المقيدة:

تملك وسائل الإنتاج من أولى القواعد التي يقوم عليها المنهج الإسلامي في التنمية،[5] فالإسلام يعير أهمية خاصة للحرية والمبادرة الخاصة للأفراد فيتمتعون بنوع من الحرية الاقتصادية،[6] بحيث يكون الأفراد المالكين أحرارا في التصرف في ممتلكاتهم فيما يخص النشاط الإقتصادي،العمل، الإستهلاك،الإنتاج وغيرها،[7] بشرط التقيد بقيود شرعية في التملك،[8] وسنوجز أهم الشروط:

- ✓ يجب أن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه.
- ✓ يجب ألا يتعارض النشاط مع أهداف المجتمع واحتياجاته.
- ✓ إستغلال الموارد المتاحة بالطرق المشروعة.
- ✓ الإبتعاد عن كل ما من شأنه إهدار الموارد[9].
- ✓ القيام بجميع أوجه النشاط الإقتصادي ضمن دائرة الحلال والقيم الإسلامية، كما ينظر إلى العمل كنوع من العبادة ومن سنن الأنبياء[1].

---

[1] عبد الكريم كاظم زاهد، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص.119.118.

[2] يوسف القرضاوي،**مرجع سابق الذكر**، ص. ص.44.43.

[3] محمد سمير عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الإقتصادية**(القاهرة: دار شباب الجامعة، 1988)، ص.344.

[4] يوسف القرضاوي ، **مرجع سابق الذكر**،ص. ص.44.43.

[5] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.39.

[6] الشافعي عبد الرحيم، **مرجع سابق الذكر**، ص.112.

[7] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.39.

[8] إبراهيم فاضل الدبو ،**مرجع سابق الذكر**، ص.8.

[9] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.39.

ففي الحقل الإقتصادي أقر الإسلام الحرية، ولكن في حدود محددة سلفا،[2] فحق التملك مقيد بقيود شرعية وكذلك حق إستغلال الملكية، فتحريم السرقة قيد على التملك، وتحريم الربا قيد على التملك والاستغلال[3].

- ✓ تحريم أوجه النشاط الإقتصادي التي تتضمن استغلالاً أو إحتكارا،[4] لأنه لا يوفر العدالة والنمو[5].
- ✓ عدم التبذير،[6] فالتبذير والإسراف محرمان، ووجب الإعتدال في الاستهلاك، لأنه سلوك إسلامي أساسي،[7] وبالتالي فإن تحديد الحرية في مجال الإقتصاد الإسلامي تكون عن طريق:

أ. التحديد الذاتي: يتلخص في صياغة الفرد صياغة حضارية.

ب. التحديد الموضوعي: يوجه سلوك الفرد ضمن منظومة متكاملة.[8]

3. مبدأ الملكية المزدوجة:

كانت الملكية محور إشكال بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي، وعلى من تقع مسؤولية إنجاز التنمية، فنوع الملكية هو من يحدد المسؤول على اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام وسائل الإنتاج وكيفياته،[9] فالمذهب الإقتصادي الإسلامي في التنمية يقوم على الإستخلاف، ويرى بالملكية المزدوجة، كما يبيح هذا النظام للجماعة المتمثلة في الدولة حق الملكية تطبيقا لمبدأ الإستخلاف الجماعي، وتتمثل أساسا في المرافق العامة التي لا يمكن للأفراد تحمل تكاليفها[10].

---

[1] إبراهيم فاضل الدبو، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

[2] عبد الرحيم الشافعي، **مرجع سابق الذكر**، ص.79.

[3] محمد سعد عامر، **مجالات الإقتصاد الإسلامي التنموية** (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2017)، ص8.

[4] **المرجع نفسه**، ص.37.

[5] سمير محمد عبد العزيز، **تمويل التنمية الإقتصادية** (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة ، 1988)، ص.344.

[6] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.39.

[7] سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق الذكر**، ص.345.

[8] منير عبد الحبيب القبطني ، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

[9] عبد الله مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق الذكر**، ص.18.

[10] خلاف عبد الجبار بن خلاف، **مدخل للدراسات الإقتصادية الإسلامية** (القاهرة:المعهد العالمي للدراسات الإسلامية، 1999)، ص.271.

أ. الملكية الخاصة:

المسلم مستخلف في المال وعليه أن يضعه حيث يأمره الله عز وجل، فالإسلام يحترم الملكية الخاصة إحتراما شديدا، كما أنه يقر بمبدأ تفاوت الدخل بين الناس على أساس المواهب والقدرات والإمكانيات المتفاوتة[1].

- ✓ إقرار الملكية الخاصة هو بمثابة إقرار للميل الطبيعي في الإنسان وهو حب التملك[2].
- ✓ الملكية الفردية حق للفرد شريطة أن يكون تملكها بالوسائل المشروعة،حتى يتم حفظ الحق لصاحبه من كل شكل من أشكال الإعتداء،[3]
- ✓ إقرار الشريعة الإسلامية بحق الحرية الفردية تحث الفرد على المزيد من الإجتهاد.

ب. الملكية العامة:

الملكية العامة تشتمل على الأموال التي تعتبر ملكا للدولة،[4] فتكمن أهمية إقرار الملكية العامة من باب تكفل الدولة بتوفير الحاجيات الضرورية التي تضمن حد الكفاية،[5] فالشريعة الإسلامية تتيح التنوع في الملكية لأن ذلك هو البناء السليم للهيكل العام للإقتصاد الإسلامي، فكل فرد بوصفه إنسان له حاجياته لابد من إشباعها، وقد أتاح الإسلام للفرد إشباعها عن طريق الملكية الخاصة، التي أقرها ووضع لها أسبابها وشروطها، وقد ضمن الإسلام إشباع الحاجات عن طريق الملكية العامة لبعض مصادر الإنتاج[6].

يتضح لنا من خلال هذا الطرح أن المنهج الإسلامي ينفرد بتعايش النشاطين الإقتصاديين العام والخاص، فتقوم الدولة من خلال وحداتها الإقتصادية بالتكفل بقدر من النشاط لخدمة سائر أفراد المجتمع، يقوم الخواص من خلال المشاريع الإستثمارية والخدمة بتوفي باقي السلع[7].

---

[1] عبد الكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية** (دمشق: دار القلم، 1999)، ص ص 29. 30.

[2] الطيب داودي ، **مرجع سابق الذكر**، ص.38.

[3] منير عبد الحبيب القبطنى، **مرجع سابق الذكر، ص.17.**

[4] منير عبد الحميد القبطني، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

[5] الطيب داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.38.

[6] منير عبد الحبيب القبطني، **مرجع سابق الذكر**، ص.16.

[7] عبد الرحمان يسرى أحمد،**التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام، مرجع سابق الذكر**، ص.95.

ثانيا: مبادئ المذهب التنموي الإقتصاد الإسلامي.

يقوم الإقتصاد الإسلامي على مجموعة من المبادئ وهي:

أ. مبدأ العدالة الاجتماعية:

تحقيق العدالة الإجتماعية في مجال الضروريات اللازمة لكل إنسان، فتنطلق من بناء مفهوم للحرية الفردية التي هي أقدس شيء يسعى إليه الإنسان بعد الحفاظ على أمنه وحياته، لذلك فإن الدعوة التي تنطلق منها الشريعة الإسلامية لتكريس العدالة الإجتماعية يجب أن يصاحبها الحديث كذلك عن التكافل الإجتماعي والتوازن الإجتماعي[1].

ب. التكافل الإجتماعي:

الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل، وأن الأسر فيه ترتبط بالمودة،[2] فالمجتمع الإسلامي متكامل متآخي في الروح والمادة،[3] فيمد الإنسان بيد العون لكل من يحتاج إليه، كما أن على الجماعة أن تهيئ الفرص لكل من يريد العمل، ومن فقد قوته عن العمل كان على الجماعة أن تهيئ له أسباب الحياة.[4]

لقد حرص الإسلام على كفاية المسلمين وضمان مستوى معين من المعيشة، فهي مسؤولية فردية وجماعية مؤكدة في مختلف التشريعات والممارسات الإسلامية،[5] ففي تحديده لحد الكفاية، يعتبر الطعام والشراب والملبس والمسكن بمثابة ضمانة اولى،[6] لقوله تعالى: **إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ(118)**[7]

كان حرص الإسلام على توفير ما يزيد عن حد الكفاف لإشباع الحاجات الأساسية،[1] فحد الكفاية يضمن القضاء على أهم تناقضات التنمية والمتمثلة في الفقر الذي يؤدي إلى تدهور صحة الإنسان وتدنى المستوى التعليمي، الجوع والمرض[2].

---

[1] منير عبد الحبيب القبطني، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص.30.31.

[2] إبراهيم فاضل الدبو، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

[3] نائل عبد الحفيظ العوالمة، **مرجع سابق الذكر**، ص.167.

[4] إبراهيم فاضل الدبو، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

[5] نائل عبد الحفيظ العوالمة، **مرجع سابق الذكر**، ص.168.

[6] محمد عمر حماد أبو دوح، **التناسق والتناقض بين التنمية الإقتصادية وعدالة توزيع الدخول في إطار الفكر الإسلامي والوضعي**(القاهرة: الدار الجامعية، 2008)،ص.54.

[7] سورة طه، الاية:18.

ح. التوازن الإجتماعي:

إن الحديث عن التوازن الإجتماعي في التصور الإسلامي يقودنا إلى الحديث عن العدل، فالتوازن ليس إلا تجسيدا للعدل الذي يقام عليه نظام الكون كله،[3]وقد عالج الإسلام قضية التوازن الإجتماعي على أساسين هما:

أولاً: يتمثل في طبيعة الإختلافات والفوارق الموجودة بين البشر.

ثانياً: العمل هو أساس الملكية.

يترتب على هذين المبدأين السماح بظهور التفاوت بين الأفراد في الثروة،[4] فهناك تتفاوت بين الناس في القدرة على العمل، وإيجاد نوعية العمل ما يؤدي إلى تفاوت في الأجور، من أجل ذلك أقر الإسلام نظام توزيع في الإقتصاد الإسلامي لتحقيق تكافئ بين أفراد المجتمع وهي: الزكاة، الكفارات، الصدقات، الهبات، القروض،[5] الوقف النفقات والتكافل داخل المجتمعات الصغيرة[6].

خ. تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:

من القواعد الأساسية للتنمية الإقتصادية في المنهج الإسلامي تدخل الدولة في الملكية الفردية، ويستهدف هذا التدخل الحفاظ على السير المتوازن للنشاط الإقتصادي،[7] وتحقيق التوافق بين مصلحة الفرد وبين الحق العام للمجتمع[8].

لقد أعطى الإسلام للدولة حق التدخل في الحياة الإقتصادية من خلال ما يلي:

- ✓ التدخل في منع الإحتكارات.
- ✓ منع وجود تراكم رؤوس الأموال عن طريق الكسب غير المشروع[9].

---

[1] محمد عمر حماد أبو دوح ، **مرجع سابق الذكر**، ص. 54.

[2] **المرجع نفسه**، ص .57.

[3] منير عبد الحبيب القبطني، **مرجع سابق الذكر**، ص.34.

[4] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[5] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، **مرجع سابق الذكر**، ص،ص.22.21.

[6] إبراهيم فاضل الدبو، **مرجع سابق الذكر**، ص.25.

[7] الطيب داودي،**مرجع سابق الذكر**، ص.39.

[8] خلاف عبد الجبار خلاف، **مرجع سابق الذكر**، ص.172.

[9] إبراهيم فاضل الدبو، **مرجع سابق الذكر**، ص.34.

- ✓ إتباع سياسات مالية ونقدية تتناسب وتطورات الأوضاع الإقتصادية.
- ✓ تتدخل لمنع الأفراد من التمادي في إستعمال حرياتهم وممتلكاتهم، وإلزامهم بالحدود الشرعية التي جاء بها القرآن والسنة[1].
- ✓ سعى الدولة لضمان حد الكفاف لكل مواطن، إما عن طريق توفير فرص عمل، أو توفير للفرد العاجز عن العمل ما يكفل له العيش الكريم من أموال الزكاة وإستغلال أملاكها[2].

د. نظام الأولويات:

يعتبر نظام الأولويات من أساسيات المنهج التنموي الاقتصادي الإسلامي، فاستخدام المال وتنميته سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة، فمن خلاله يحدد الحاجيات ذات الأولوية من بين مجموع الحاجيات في المجتمع، وهذا حسب التقسيم التالي:

- **الضروريات:** فهي الأشياء الأساسية التي لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة،[3]والتي يتم إشباعها عن طريق مجموعة السلع والخدمات الضرورية والحقوق و الحريات الأساسية التي تحفظ وتصون الكليات الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال)[4].
- **الحاجيات:** وهي التي تسهل حياة الفرد والجماعة، وتختلف عن الضروريات لإمكانية تحمل الحياة بدونها ولو بمشقة،[5] فكل خدمة أو سلعة تحقق هذا الغرض يجب أن توجه إليها الجهود والإمكانيات بعد استيفاء الضروريات[6].
- **التحسينات:** وهي الأشياء التي تجعل حياة الناس أكثر يسرا وسهولة[7].

[1] نائل عبد الحفيظ العوالمة، **مرجع سابق الذكر**، ص .178.
[2] محمد رواس قلعجي، **مرجع سابق الذكر**، ص.46.
[3] عبد الحميد الغزالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.73.
[4] صالح صالحي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 278.
[5] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، **مرجع سابق الذكر**، ص 19.
[6] صالح صالحي، **مرجع سابق الذكر**، ص 223.
[7] عبد الحميد الغزالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.74.

المطلب الثالث: إشكالية تطبيق المنهج التنموي الإقتصادي الإسلامي

تعد إشكالية تطبيق المنهج التنموي الاقتصادي الإسلامي من القضايا المهمة التي أثارت النقاش والبحث في المجتمعات الإسلامية، فتزايد التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات تقودنا للبحث والتعمق حول إشكالية تطبيق المنهج التنموي الاقتصادي الإسلامي.

نتيجة للتراكمات التي خلفها الإستعمار وحالة التبعية دفع إلى الإستمرار في العمل بالنموذج الغربي في التنمية، ويرجع هذا القصور إلى عدم وجود علماء مختصين في الإقتصاد الإسلامي[1].

تتوقف إمكانية تطبيق المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية على عدد من العوامل، منها ما ماهو منهجي، ومنها ما يتعلق بالظروف السائدة داخل هذه الدول وبما يحتويه من قوى مضادة أو معاكسة، وأخرى مؤيدة ومساعدة على تبني هذا المنهج[2].

رغم النجاحات التي حققها فقه الإقتصاد الإسلامي، وخصوصا في مجال المعاملات المالية، ونجاح المصارف الإسلامية في تحقيق الأرباح، وتحريك عجلة النشاط الإقتصادي بعيدا عن الربا ونظام الفائدة، إلا أن فقه الإقتصاد لحد الآن لم يتجاوز الإجتهاد لكشف المبادئ العامة، إلى الإجتهاد في القضايا التفصيلة،[3] فهناك فجوة واضحة بين الفكر والتطبيق في مجال الإقتصاد الإسلامي، وهي:

- ✓ عقبات فكرية
- ✓ عقبات سياسية ومؤسسية تقف أمام تطبيق الفكر الإقتصادي الإسلامي وهي التبعية الفكرية والسياسية للعالم الغربي.
- ✓ وجود علاقات إقتصادية يميزها الضعف بين الأقطار الإسلامية[4].

إن إمكانية تطبيق المنهج التنموي في الدول الإسلامية يتوقف على جملة من العوامل، سواء المتعلقة بالجانب المنهجي أو الأوضاع السائدة فيها، وهذا بوجود قوى مضادة ومعاكسة له وأخرى

---

[1] عبد الله عبد المحسن الطريقي، **الإقتصاد الإسلامي أسس مبادئ وأهداف** (الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، 2009)، ص 24.25.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاد الإسلامي بين مناهجه وإمكانية التطبيق** (الرياض: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، 2000)، ص 38.

[3] محمد تهامي دكير، **فقه الاقتصاد: دوافع الاجتهاد ونتائجه** (بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع،، ط1، 2009)، ص.13.

[4] عبد الرحمان يسرى أحمد، **الإقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق** (الرياض: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،2000)، ص.17.

مؤيدة ومطالبة به لتبنيه والخروج من حالة التخلف التي تعيشها الأقطار الإسلامية،[1] وسنستطرد هذه العوامل في النقاط التالية :

أولاً: من الناحية المنهجية:

نجد أول إشكال هو ما يعرفه الفكر الإسلامي ككل من جمود، وذلك نتيجة توقف الإجتهادات، هذا ما نتج عنه فكر ديني مكتفي بالعموميات الموجودة في القرآن والسنة، وغير مواكب للتطورات الحاصلة سواءً على مستوى العلوم وتطورها، أو على مستوى المعاملات، وهذا مرده إلى ضعف التجارب التي أدت إلى تقليص المعارف، فضلا عن الأخذ بالفكر والتراث الذي كان نتيجة تفاعلات معينة تختلف عن الظروف الواقعية التي جاءت بعد ذلك، بدون محاولة لتطوير هذا الفكر والتراث[2].

من أسباب تخلف الفكر الإقتصادي الإسلامي والتنموي خاصة، ما يسلّم به الكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن الإقتصادي بأن الطريق الأوحد لمسايرة التنمية المجسدة في الدول المتقدمة هو الأخذ بنفس المنهج الإقتصادي والإجتماعي، والسير في نفس النهج الذي تطورت في ظله هذه الدول،[3] كما كان تأثرهم وانبهارهم بالفكر الإقتصادي التنموي الوضعي سواءً كان ليبراليا أو اشتراكيا،[4] للدفاع والحرص على تطبيق مبادئه[5].

إضافة إلى هذا، نجد الكثير من منظري الإقتصاد الإسلامي دارسي علم الاقتصاد بالصياغة الغربية ومعرفتهم محدودة بأصول الفقه الإسلامي، ما جعل من تصوراتهم للمنهج التنموي الإسلامي ضعيفة من الناحية الفقهية، كما نجد من الفقهاء الذين إهتموا بصياغة نموذج تنموي إقتصادي مع ضعفهم في علم الإقتصاد، جاءت صياغتهم ضعيفة من الناحية الإقتصادية،[6] فالباحثين في الإقتصاد الإسلامي على قسمين:

- ✓ فقهاء لهم علم واسع بالعقيدة والفقه والفكر الإسلامي، لكن تبقى معرفتهم بعلم الإقتصاد قليلة، فكانت دراساتهم تركز على الفروع الفقهية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.38.

[2] حسن الترابي، **تجديد الفكر الإسلامي** (الرباط: دار الفرابي للنشر والتوزيع، 1993)، ص 108.

[3] أحمد النجار، **طريقنا إلى نظرة متميزة في الاقتصاد الإسلامي** (ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، من 21 إلى 26 فيفري 1976)، ص.356.

[4] حسين حسين شحاتة، **الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق** (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2008)، ص.209.

[5] أحمد النجار، **مرجع سابق الذكر**، ص.360.

[6] محمد رواس قلعجي، **مرجع سابق الذكر**، ص.6.5.

- ✓ أما الإقتصاديون، فكانت دراستهم تقوم على التحليل الإقتصادي[1].

فالقليل ممن وفّقوا من الفريقين في صياغة منهج تنموي يوفق بين علم الإقتصاد وأصول الفقه، ركز معظمهم على الجانب الإقتصادي من المنهج الإسلامي الذي يتصف بالشمول،[2]كونه منهج يشمل جل جوانب الحياة، السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، إضافة إلى مراعاة الجوانب الحضارية الأخرى في إطار كل مركّب لا يقبل التجزئة[3].

كما ساهم التركيز الكبير على الجانب الروحي والعقائدي في فشل ووضع منهج للتنمية الإقتصادية الإسلامية، فمثلا التوقف على كون الإستغفار فقط هو الجالب للرزق، إضافة إلى الصلاة وزيادة الإيمان والتقوى، لن يمكن من وضع مثل هكذا نموذج، فالواجب هنا هو التفكير كإقتصاديين مسلمين، وربط هذه العبادات والقيم الإسلامية بالتنمية الإقتصادية في إطار علمي يمكن الإعتماد عليه عملياً في مواجهة مشكلة التخلف الإقتصادي والإجتماعي والسعي نحو التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي[4].

ثانياً: إشكالية تطبيق المنهج التنموي الإقتصادي الإسلامي المتعلقة بالمناخ السائد في الدول الإسلامية:

يرجع هذا الإشكال إلى قادة هاته الدول وتأثرهم الشديد بالنظم الإقتصادية الغربية أو الشرقية، وكذلك فقدانهم الثقة في القيم الإسلامية، فينظرون إليها من زاويتين:

- ✓ أنها أمور تاريخية كانت صالحة في عصور مضت وهي لا تتلاءم مع متطلبات العصر الحديث.
- ✓ النظر إلى هذه القيم الإسلامية على أنها أمور خاصة بالعبادات لا أكثر، ولا يمكن أن تأثر في السياسة ولا في الإقتصاد[5].

ويظهر التأثير الكبير لهؤلاء القادة في واقع هذه الدول وهي أغلب الدول الإسلامية فيما يلي:

---

[1] عبد الأمير كاظم زاهد، **مناهج البحث في الإقتصاد الإسلامي، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي تحت** عنوان **الذهب الإقتصادي الإسلامي المبادئ العامة والخصائص** (بيروت : مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع ، 2009)، ص. 28.

[2] صالح صالحي، **مرجع سابق الذكر**، ص.44.

[3] ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص. 75.

[4] عبد الرحمن يسري أحمد، **الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الإقتصادية والتقدم الاجتماعي** (الرياض: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1983)، ص،ص.14-20.

[5] حسين حسين شحاتة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 215.

- أغلب القوانين المنظمة للإقتصاد في الدول الإسلامية مستمدة من الفكر الغربي، فتقف الحكومات عقبة في وجه تطبيق النظام الإقتصادي الإسلامي، كذلك الوقوف في وجه كل الأفكار ذات الصبغة الإسلامية سواءً في النظام الإقتصادي، نظام الحكم، نظام التعليم والثقافة.
- المؤسسات الإقتصادية في أغلب الدول الإسلامية لا تحفز على التعاملات الإقتصادية الإسلامية، فرجال الأعمال مثلا الساعيين إلى العمل وفق تعاليم الإسلام تمهيدا لتطبيق النظام الإقتصادي الإسلامي، تدفعهم البيئة السائدة إلى اللجوء إلى البنوك ذات النظام الرّبوي وهذا لغياب بنوك إسلامية التعامل.[1]

ثالثًا: تأثير البيئة الدولية الخارجية:

إن للبيئة الخارجية الدولية دور كبير في تعطيل تطبيق المنهج الإقتصادي الإسلامي بصفة عامة، والتنموي بصفة خاصة، فالديون الخارجية التي تعتمد عليها أغلب الدول الإسلامية، تجعل هذه الدول خاضعة للمنظمات المالية الدولية التي تتدخل بدورها في الشؤون الإقتصادية الداخلية للدول المدينة، وتفرض عليها شروط كثيرة كإلزامها الإعتماد على سياسيات ونظم إقتصادية ليبرالية وعدم تطبيق ما لا يتماشى مع هذه السياسات والنظم بما في ذلك النظام الإقتصادي الإسلامي[2].

رابعًا: القطيعة المعرفية مع التراث الإسلامي:

من أسباب عدم النضج أيضا القطيعة المعرفية بين حاضرنا الفكري وتراثنا، فالتراث يحتاج إلى إعادة صياغة وتأمل واجتهاد، وهذا لكي تصاغ منه نظرية إقتصادية، ومن الأسباب أيضا التي أدت إلى إخفاق دارسي الفكر الإسلامي في التأصيل في مجال الإقتصاد، ظهور دراسات غربية تنكر بعضها وجود هيكل لنظام اقتصادي إسلامي، وعدم وجود قابلية في النصوص الإسلامية لكي تفسر إقتصاديا،

[1] **المرجع نفسه**، ص 216.

[2] عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية للدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي** (بيروت: مكتبة الرشد ناشرون، 2006)، ص. 202.

هذا ما أدى إلى تفسير النص بما يتوائم مع النظريات الغربية الوضعية، والذي أدى إلى إلحاق الفكر الإقتصادي الإسلامي بإحدى القطبين[1].

إن التجديد في الفكر الإسلامي لا يعني إهمال ثوابت الدين أو الخروج من مسلماته بل تستهدف العودة بالإسلام نقيا صافيا كما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وإعادة إحياء سننه ومعالمه ليواكب الحياة،[2] فرغم الجهود التي يبذلها مفكرو الإقتصاد الإسلامي المعاصر لازالت تعترض سبلهم الشاقة مجموعة من المعوقات وفي طليعتها انعدام ثقة البعض في المشروع النهضوي الإسلامي فمن أجل صحوة راشدة في الفكر الإسلامي، يجب إيجاد حلول عاجلة قابلة للتنزيل على أرض الواقع، وفي هذا الصدد يقول رئيس المجلس الأعلى لمسلمي القوقاز في أذربيجان "الشيخ شكر لله بن همش بأثار زاده "المسلمون مطالبون الأن بالعودة الصادقة إلى تعاليم ومبادئ دينهم وخاصة في التنظيمات والتطبيقات الإقتصادية بعد أنتج ربو النظم الوافدة عليهم من الغرب والشرق والتي ألحقت بهم خسائر لا طاقة لهم بها"[3].

وما يمكن إستخلاصه مما سبق أن الإشكال الواقع في تطبيق المنهج الإسلامي في التنمية الإقتصادية غير مرتبط بالمبادئ، بل هناك عدة مؤثرات كانت سببا في عرقلة تطبيقه في الدول الإسلامية، فإلى جانب غياب رؤية واضحة لهذا المنهج، وقلة المفكرين المهتمين بإنشاء نظام اقتصادي إسلامي، نجد في الجانب الأخر غياب إرادة فعلية من طرف صناع القرار في الدول الإسلامية لتطبيق هذا المنهج، هذا ما أبقى العالم الإسلامي في حالة من التبعية للنماذج الغربية في الجانب الفكري، كما لا يمكن أن نغفل طبيعة القوى الإستعمارية التي تريد إبقاء حالة التبيعة للدول الإسلامية حتى بعد نيلها إستقلالها، ويكون ذلك من خلال تعطيل تطبيق النموذج الإسلامي والعمل على تشجيع النموذج الغربي وفرضه من طرف المؤسسات الدولية.

---

[1] عبد الأمير كاظم زاهد، **مناهج البحث في الإقتصاد الإسلامي: المبادئ العامة والخصائص** (بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع 2009)، ص.27.

[2] محمد الكوادري، **مرجع سابق الذكر**، ص. 52.

[3] محمد الكوادري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.63.62.

خلاصة الفصل:

خلفت السوسيولوجيا المهتمة بقضايا التخلف والتنمية الإقتصادية عبر مدارسها الفكرية والنظرية المختلفة فهم لطبيعة الإشكالات التي صادفت الدول حديثة الإستقلال، فالمذهب الإقتصادي يعتبر كمنهج فكري أو ما ذهب إليه المفكرون، ويرتكز على مجموعة من القواعد والأصول التي تنظم الحياة الإقتصادية التي من خلالها تعمل على بلوغ هدفها الأسمى المتمثل في إحداث تنمية للخروج من حالة التخلف إنطلاقا من الخطة المستقاة من النموذج التنموي المروج الذي يعتمد على أسس ومقومات، فبالرغم من الغاية التي يسعى كل مذهب إقتصادي الوصول إليها، إلا أن الغاية الأسمى تتمثل في خلق تنمية، والنظر إلى طبيعة علاقات الإنتاج والتوزيع من جهة، فكل مذهب له نظرة خاصة إلى الأسلوب المتبع.

فالمذهب الإقتصادي الرأسمالي يفضل الجانب المادي، كما يقدس الفرد والحرية الفردية هذا ما أوقع المذهب الإقتصادي الرأسمالي في خانة الإستغلال الذي أقرته المدرسة الاشتراكية في إنتقادها للمذهب الفردي الرأسمالي، لهذا فالمذهب الإقتصادي الإشتراكي إرتكز على تعظيم دور الجماعة وتقييد طموح الفرد، لتحقيق العدالة الإجتماعية، فالبرغم مما أحدثته هذه النظريات على المستوى التنموي إلا أنه لم تخلو من نقائص على مستوى بنائها من جهة، أما من جهة أخرى فإنها لم تحقق نفس النتائج في بلدان العالم الثالث حديثة الإستقلال والتي كانت تتجرع مرارة التخلف.

إن أوجه القصور المتعددة التي عرفتها المدارس الغربية جعل التفكير أكثر جدية في تنمية إقتصادية نابعة من خصائص المجتمعات المتخلفة، خلقت إهتماما بالتنمية الإقتصادية في الإسلام التي تتميز بمراعاة الخصائص الإجتماعية والثقافية للدول الإسلامية التي يصنف أغلبها في خانة الدول المتخلفة، غير أن ضعف الإجتهادات الجادة والمتخصصة في الجانبين الفقهي والإقتصادي حال دون بلورة نموذج تنموي إقتصادي واضح المعالم، كما أن وجود عوائق كثيرة في طريق تطبيق مثل هكذا منهج، حالت دون وجود تطبيق فعلي له. فمن ضمن العوائق التي صادفت تكوين منهج تنموي إسلامي هو طبيعة التراجع الفكري الذي عرفه عصر الإنحطاط الذي مهد إلى الإستعمار، هذا الأخير عمل على تعزيز الهوة بين العالمين الغربي والإسلامي، والذي عززته علاقة التبعية، فعلاقة التبيعية التي طرحت كنظرية لتفسيير طبيعة التخلف في العالم الثالث، أعطت الهيكل العام لطبيعة التخلف وكيف ساهم الإستعمار في إستفحال التخلف والإبقاء على دول العالم الثالث تحت رحمة الإستعمار الغربي .

لا توجد نظرية كاملة يمكن لنا السير بها لتحقيق تنمية والخروج من حالة التخلف، فكل دولة لها تجاربها الخاصة، والتي تقتضي مراعاة خصائص الدولة من جهة، وأيضا ظروفها، لذا فإن تصميم نموذج تنموي إقتصادي يجب أن يراعي الخصائص الثقافية، السياسية، والاجتماعية للدولة وهذا ما سنقدمه في الفصل الثاني من الدراسة.

الفصل الثاني:

التنمية والتخلف في فكر

مالك بن نبي

تمهيد:

تمكن مالك بن نبي من تسليط الضوء على جوانب غابت على الكثير من مفكري عصره، فقد كان يعمل على إنتاج معرفة من واقع المجتمع الإسلامي التي تراعي خصوصياته الحضارية، مبتعدة عن التكديس والنقل.

ظهرت كثير من الدراسات والنظريات التي حاولت تفسير أسباب التراجع الحضاري لكن التشخيص لم يكن شاملا، فكانت تركز على الأمور الظاهرة التي تعد كنتيجة للانحسار الحضاري، وتناسوا الأسباب التي قادت إلى هذا الخلل، فكانت هناك محاولات لتفسير الوضع إلا أنها ذات طابع تجزيئي لم تكن شاملة، ما يميز طرح مالك بن نبي لمشكلة التراجع الحضاري هو النظر إلى التخلف على أساس حلقة مترابطة تتوجه حالة الوهن بالاستعمار، وسنحاول في هذا الفصل تركيز دراستنا على أسباب التراجع الحضاري من وجهة مالك بن نبي وعلى اثر ذلك قسمنا دراستنا إلى ثلاث مباحث هي كالأتي:

المبحث الأول: مالك بن نبي القضية والمسار

المبحث الثاني: التخلف والتراجع الحضاري من منظور مالك بن نبي

المبحث الثالث: التنمية من منظور مالك بن نبي

المبحث الأول: مالك بن نبي القضية والمسار

قبل الولوج في تحديد المفاهيم المركزية في البحث ينبغي التوقف عند شخصية المفكر مالك بن نبي، الذي يعد مدرسة للفكر الإسلامي المعاصر ومن أبرز المفكرين المعاصرين الذين أولو أهمية بليغة لدراسة مشكلات العالم الإسلامي، ومشكلات الحضارة على وجه الخصوص، وفي هذا المبحث سنحاول الكشف عن شخصية مالك بن نبي، وأهم العوامل التي ساهمت في تشكيل شخصيته ووجهته لتبني مرجعيته الفكرية، والتعرف أيضا على أساسيات فكره التي صاغها في مشروعه الحضاري.

المطلب الأول: مالك بن نبي وظروف تشكيل شخصيته

تأتي أهمية التعرف على سيرة مالك بن نبي الشخصية، والظروف التي ساهمت في تشكيل وبلورة شخصيته ومعالم فكره في استيعاب منظومته الفكرية في مختلف أبعادها، ففهم تحليلاته للواقع الإسلامي والجزائري، وطبيعة الظروف التي عايشها كانت سببا مباشرا في رسم شخصيته وتوجهه الفكري، وهذا ما سنحاول إيضاحه في هذا المطلب.

مولده ونشأته:

ولد مالك بن نبي في شهر ذي القعدة عام 1323هـ الموافق ل5 يناير 1905،[1] في مدينة قسنطينة، كبر وسط عائلة محافظة،[2] تلقى مالك بن نبي تعليمه الابتدائي في المدرسة الحكومية الفرنسية، وفي نفس الوقت أرسل إلى المدرسة القديمة لتعلم القرآن، هذا ما خلق عند مالك بن نبي تفتحا على كلا المنهجين،[3] أنهي مالك بن نبي دراسته وتحصل على الشهادة الإبتدائية بدرجة جيدة، ما يؤهله من متابعة دروسه في المرحلة التكميلية في قسنطينة،[4] إستمر مالك بن نبي في الانتساب إلى المدرسة الإكمالية بقسنطينة، وتخرج منها عام 1925 كعون إداري، وقرر الهجرة لأول مرة إلى فرنسا بحثا عن عمل، لكنه لم يحظى بعمل مناسب فعاد إلى الجزائر[5].

---

[1] مالك بن نبي، **مذكرات شاهد القرن:الطفل**(دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1984)، ص. 15.

[2] عمران بودقزدام، **التجديد في المشروع الحضاري عند مالك بن نبي** (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص.23.

[3] محمد العبدة، **مالك بن نبي مفكر اجتماعي ورائد إصلاحي** (دمشق: دار القلم، 2006)، ص.23.

[4] **المرجع نفسه**، ص.42.

[5] **المرجع نفسه**، ص.26.

كتب رسائل إلى النيابة العامة، فوصله الجواب بين المفاضلة بين ثلاث محاكم، وفي مارس 1927 وصل إلى أفلو،[1] فكانت بالنسبة له مدرسة تعلم فيها أن يدرك فضائل الشعب الجزائري، هذه الأخيرة التي عمل الاستعمار على إفسادها[2].

المرحلة الباريسية:

في 1930 سافر مالك بن نبي إلى فرنسا بحثا عن عمل وإتمام دراسته العليا، كان رغبته أن يسجل في معهد الدراسات الشرقية ليصبح محاميا،[3] لكنه لم ينجح في الإلحاق لأسباب غير علمية، هذا ما إظطره إلى الالتحاق فيما بعد لمدرسة اللاسلكي[4].

1. التوزع بين الجزائر وفرنسا:

أصبح مالك بن نبي معروفا في أوساط الإدارة الاستعمارية بسبب نشاطاته، هذا ما خلق العراقيل أمامه، لتواجهه صعوبات بعد تخرجه،[5] وبعد عدة محاولات، جاءه صديق تبسي ودله على منصب كمنشط لمحو الأمية في المركز الثقافي الفرنسي،[6] وكانت نهايته على رأس المركز مع الخطبة التي ألقاها تحت عنوان "**إنهم سيطلبون منكم ومنكم فبادروهم بطلب حقوقكم** "، وبعد مدة جاءته دعوة من أكاديمية مارسيليا تطلب منه التوقف عن إقامة الدروس لسببين، الأول كونه غير مؤهل للتدريس، أما السبب الثاني فهو عدم موائمة المكان لإلقاء الدروس،[7] هذا ماقاده للعودة مرة أخرى للجزائر.

لم يلبث بن نبي طويلا في الجزائر ليعود إلى فرنسا سنة 1939 حاملا هموم بلده ومتفرغا للعمل الفكري،[8] تزامنت هذه الفترة مع الحرب العالمية الثانية، أرسل مالك بن نبي إلى حزب الشعب الجزائري مذكرته حول الأوضاع الراهنة في الجزائر، والأفاق المفتوحة أمام البلاد، تحت عنوان الحزب الاجتماعي

---

[1] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.170.

[2] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص. 174.

[3] احمد بناسي، **المدخل إلى فكر مالك بن نبي** (الجزائر: دار بن مرابط، 2014)، ص.12.

[4] مولاي خليفة لمشيشي، **مالك بن نبي دراسة استقرائية مقارنة معالم المنهج في تأصيل العلوم الإنسانية لمشروع مشكلات الحضارة** (دمشق: دار محاكات للدراسات والنشر والتوزيع ، 2012)، ص.19.

[5] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص 378، 380

[6] محمد السعيد مولاي، **شاهد القرن، مسار حياة، ومعالم فكر** (الجزائر: شركة الأصالة للنشر، 2018)، ص.20.

[7] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص. 416، 417.

[8] عمران بودقزدام، **،مرجع سابق الذكر**، ص.30.

غير السياسي،[1] كما كان لكتابه الظاهرة القرآنية الذي طبع عام1947 ثورة في أعماق الفكر الأوروبي، وصدر له أيضا كتاب شروط النهضة، هذا الكتاب الذي يلخص مشروعه النهضوي، تلاه صدور رواية لبيك، ثم وجهة العالم الإسلامي، وبمناسبة مؤتمر باندونغ ألف الفكرة الإفريقية الآسيوية[2].

2. رحلته إلى القاهرة:

سافر مالك بن نبي إلى مصر سنة 1956، إستقر بالقاهرة فعمل منذ وصوله على الإتصال بالصحافة،المفكرين ،العلماء، السياسين والعرب المقيمين بمصر[3].

3. عودته إلى الجزائر:

عاد مالك بن نبي إلى الجزائر بعد الاستقلال سنة 1963، فعين مديرا عاما للتعليم العالي بوزارة الثقافة والإرشاد القومي الجزائري، ولكن تحفظه على مسار الحكومة الاقتصادي والاجتماعي دفعه إلى الاستقالة من منصبه[4].

تفرغ مالك بن نبي بعدها للعمل الفكري، فقام بتنظيم ندوات أسبوعية تحولت فيما بعد إلى "ملتقى الفكر الإسلامي" الذي تبثه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، فضلا عن قيامه بإلقاء محاضرات في الجامعات والمراكز الثقافية الجزائرية،[5] وكانت أخر دراساته "دور المسلم في الثلث الأخير من القرن العشرين"التي طبعت في بيروت سنة 1973 جمع فيها أخر تحليلاته التي تقدم لها في الملتقيات الأسبوعية بالجزائر[6].

عانى مالك بن نبي في أواخر حياته من مرض إستلزمه القيام بعملية جراحية، توفى بعدها في يوم الأربعاء 31اكتوبر1973،[7] تاركا وراءه مؤلفات صدر معظمها في حياته وأخرى بعد وفاته*[8].

---

[1] محمد السعيد مولاي، شاهد القرن، مسار حياة، ومعالم فكر، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 20،21.

[2] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.31.

[3] مولود عويمر، **مالك بن نبي حياته وأثاره** (الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، 2011)، ص.12.

[4] محمد العبدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[5] مولود عويمر، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

[6] محمد السعيد مولاي،، شاهد القرن، مسار حياة، ومعالم فكر، **مرجع سابق الذكر**، ص.29.

[7] محمد العبدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.44.

[8] محمد السعيد مولاي،، شاهد القرن، مسار حياة، ومعالم فكر، **مرجع سابق الذكر**، ص75.

*ترك مالك بن نبي قبل وفاته وصية في المحكمة الشرعية في لبنان سنة 1971 حمل فيها عمر مسقاوي مسؤولية نشر وترجمة كتبه بعد وفاته.

المطلب الثاني: المؤثرات المساهمة في تشكيل فكر بن نبي

إن المسيرة التي شهدها مالك بن نبي في حياته ساهمت في تشكيل فكره ووعيه، بدءا من طفولته حتى مرحلة عطائه الفكري، فهذا النتاج كان من خلال عدة مؤثرات، لذا ينبغي إستيعاب هذه المؤثرات باعتبارها مدخلا ضروريا لدراسة فكر مالك بن نبي.

أولاً: العوامل الداخلية

1. **العوامل الإجتماعية:**

أ. **المحيط الأسري:**

تلقى مالك بن نبي أولى بذور الوعي على يد جدته زليخة التي كانت تقص عليه،[1] المأساة التي عاشتها أسرتها غداة دخول المستعمر الفرنسي، فكانت بمثابة المعلم الأول في تنشئته الإجتماعية والتربوية[2]. فقصصها حول العمل، والصلاح، وما يليه من ثواب كان لها الأثر على تكوينه، فمنها عرف الإحسان، كما لم ينسي فضل والدته التي كانت المنظم لأسرته ماديا ومعنويا،[3] فغرست والدته في الأسرة جو من الدافئ[4].

تأثير زوجته:

تزوج مالك بن نبي في عام 1931 من شابة فرنسية سميت نفسها خديجة، فوفرت له أسباب الراحة للدراسة ومواصلة تكوينه الفكري،[5] فمن خلالها تعرف على عمق الحضارة الغربية، والذي لم يجده في أي كتاب،[6] فساهمت في زرع الحس الجمالي في شخصية مالك بن نبي، وهذا لكونها نموذج في التنظيم هذا مايظهر من خلاله إهتمامه بالذوق الجمالي[7].

---

[1] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص. 36.

[2] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.16.

[3] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص. 19.

[4] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص .37.

[5] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص. 236.

[6] عمار طالبي، **دراسات ومقالات عن فكر الأستاذ مالك بن نبي** (الجزائر: شركة الأصالة للنشر،2017)، ص.24.

[7] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.273.

ب. **المحيط الإصلاحي والاجتماعي:**

كان لدروس الشيخ عبد المجيد، وميسيو مارتان، تأثيرا بالغا على فكره، فالشيخ عبد المجيد كان يعطيه دروسا في النحو كل صباح،[1] وهو ماساهم في إثراء حصيلته اللغوية، فغرس فيه حب المطالعة، فبدأت في هذه المرحلة تتبلور أفكاره وشخصيته، أما مشاعره الإنمائية فكانت تتجه نحو رجل الإصلاح عبد الحميد ابن باديس[2].

عاش مالك بن نبي في هذه الفترة أولى مراحل الإصلاح، فبعد محاولات "صالح بن هنا" وتلميذه "المجاوي"، خرجت محاولات إصلاحية أعمق في المجتمع،[3] وقد كان مالك بن نبي يتجاوب مع هذه الجهود، فتأثر ب "مولود بن موهوب"[4] كما كان معجبا بالإمام عبد "الحميد إبن باديس"،[5] فكان لهذا الجو الإجتماعي أثر في توجيه فكره نحو الإصلاح، من خلال الشعور بواقع المجتمع الذي يعيشه في وسطه ومحاولة إخراجه من الحالة التي يتخبط فيها[6].

2. المؤثرات الثقافية:

أ. تأثير المحيط التعليمي والعملي:

من أبرز المحطات في حياته كانت الفترة التي قضاها في قسنطينة، وهذا لتوافر أساتذته وقراءاته المتنوعة،[7] فكان أستاذه في المدرسة "ميسيو مارتان"ودروس الشيخ عبد المجيد اللذان كونا في عقله خطين حددا فيما بعد ميولاته الفكرية،[8] وعندما تخرج من هذه المدرسة التحق بالمدرسة الثانوية الداخلية والتي كان الشيخ مولود بن موهوب احد مدرسيها، أما الشيخ إبن العابد فكان أستاذه في الفقه إكتسب من خلالها ثقافة إسلامية أصلية أهلته لإقتحام باب المطالعة الحاسمة،[9] فقرأ كتاب "الإفلاس المعنوي للسياسة الغربية في الشرق" لمحمد رضا "ورسالة التوحيد"، للسيد محمد عبده، هذان المؤلفان كما كان لهما دور في

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.47.

[2] بودقزدام عمران، **مرجع سابق الذكر**، ص.25.

[3] مالك بن نبي، تر: عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين، **شروط النهضة**، (الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، 2013) ، ص.25.

[4] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.65.

[5] **المرجع نفسه**، ص.131.

[6] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.39.

[7] **المرجع نفسه**، ص.46.

[8] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص. 47،48.

[9] عمار طالبي، دراسات ومقالات عن فكر الاستاذ مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

التحول الفكري، فكتاب محمد عبده مستندا للحكم على فقر المجتمع الإسلامي اليوم،[1] بالإضافة لكتاب "أم القرى" فقد عرفه بإسلام بدأ ينظم صفوفه ليدافع عن نفسه، ويقوم بحركة بحث جديدة،"[2] كما تأثر مالك بن نبي بصديقه حمودة بن الساعي الذي يتمتع بثقافة إسلامية أصيلة[3].

بالإضافة إلى المؤثرات السابقة شكل له القران الكريم المبعث الروحي والفكري[4]، علاوة على ذلك فقد تأثر بكتاب" لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم "للأمير شكيب أرسلان"، كما قرأ أيضا "المقدمة لابن خلدون" وقال في ذلك" قد إكتشفت وأنا إبن الخامسة والعشرين أمجاد الحضارة الإسلامية في ترجمة دوسلان لمقدمة ابن خلدون"[5].

ب. الإستعمار وسياسة المسخ الثقافي:

عايش مالك بن نبي الواقع الإستعماري، فكان ذلك بمثابة حافز له للتخلص منه لكونه يعمل على تعطيل كل الطاقات وبشتى الوسائل، كل هذا ليسهل عليه إحكام سيطرته على البلاد المستعمرة،[6] فيدخل في نفسية المستعمر على انه غير مؤهل، فيقتل طموحه ويحطم كل رغبة في سبيل تشكيل الوعي،[7] هذا مايجعل الفرد تابعا وخاضعا ويكون عقدة الدونية، هذا مايقود إلى القابلية للإستعمار او القابلية للإستعباد، لذا كان بن نبي يصر على أن أول خطوة فيي فك العلاقة مع المستعمر هي القضاء على القابلية للإستعمار، وإعداد الإنسان المهيأ[8].

ت. تأثير المناخ الثقافي العام:

تميزت الحقبة التي عايشها، بحركة واسعة لإتجاهات التغيير، ففي الجزائر وبالضبط في قسنطينة تأثر ب:

---

[1] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.46.

[2] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.63.

[3] **المرجع نفسه**، ص.66.

[4] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.111.

[5] مالك بن نبي، **إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث** (بيروت: دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1969)، ص.12.

[6] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.41.

[7] مالك بن نبي، **في مهب المعركة** (دمشق: دار الفكر، ط1، 1991)، ص. ص. 168.169.

[8] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.305.

- ✓ الجهود الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين[1].
- ✓ في المشرق، تأثر بالحركة الوهابية التي يعتبرها استمرار لابن تيمية في عملية الإصلاح.
- ✓ تأثر بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبدو فيقول" أن هذه القراءات شكلت بالنسبة لي مؤثر لعملية التنبيه في المجال الفكري"[2].
- ✓ كما تأثر أيضا بثورة عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي[3].

لقد ساهمت كل هذه الأحداث في بلورة وعيه بقضية التغيير وتنشئة حسه النقدي، فتتبع مناهج التيارات في العمل التغييري، وبناء على ذلك النقد عمل على إبداع بديل حضاري متجدد يعد خطوة متميزة في طريق التواصل الحضاري[4].

ث. تأثير الصحف على تشكيل وعيه الثقافي في الجزائر:

كما كان للصحف نصيب من مطالعاته، فكان يطالع مجموعة من الصحف من بينها:

- ✓ صحيفة الأقدام التي كان يصدرها الأمير خالد.
- ✓ صحيفة الراية التي يصدرها داندان[5].
- ✓ صحيفتي النضال الإجتماعي والعصر الجديد اللتان كانتا توسعان اهتماماته ومتابعاته، فكانت لها أثر في إثراء تساؤلاته السياسية والاجتماعية[6].

[1] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**،ص.43.

[2] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

[3] **المرجع نفسه**، ص.128.

[4] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.46.

[5] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.83.

[6] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.376.

المطلب الثالث: العوامل الخارجية وتأثيرها على تشكيل فكر مالك بن نبي

يعتبر فكر مالك بن نبي فكر متعدد الجوانب، يستند إلى الثقافة الإسلامية من جهة، وأيضا تجاربه الشخصية والإجتماعية، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تشكيل فكر مالك بن نبي، والتي سنتناولها فيما يلي:

1. تأثير الحضارة الغربية:

عند حلوله بباريس بدأ ملاحظاته عن الحياة الفرنسية، فأخذ كل وقته للتمعن في الأشياء، وفي فترة جولاته الاستكشافية قادته إلى متحف الفنون والصناعات بالقرب من "سان دونيس"، كانت لهذه الزيارات أثر كبير في تنمية تفكيره في النواحي العلمية والصناعية، إذ قرر الإنتساب إلى معهد اللاسيلكي، وهناك كان مطلوبا منه أن يكون ملما بالرياضيات، ما أحدث في نفسه تغيير كبير في إتجاهه الفكري، فدخل إلى مناخ الكم والكيف، ولكنه لم يستمر في مدرسة اللاسلكي، فإهتمامه بموادها بدأ يقل ليتحول إلى هذه المدرسة[1].

كانت رحلة مالك بن نبي إلى باريس مواتية للتعرف عن كثب على الحضارة الغربية عامة والنموذج الفرنسي، وأول ما أثاره هي صورة الإنحلال الأخلاقي، ومن المؤثرات التي ساهمت في تشكيل وعيه من الحضارة الغربية نجد ما يلي:

- ✓ **وحدة الشبان المسيحيين الباريسيين:** كانت بمثابة نموذجا لهذه الطاقات الحية الخفية، إذ كانت لها أثر بالغ في حياة مالك بن نبي، تفتح فيه إلى المشكلات التي شغلت حياته حتى هذه الساعة.
- ✓ **تأثير الحي اللاتيني:**فكان وعيه بالعلم الغربي يتعزز بما إكتسبه في الحي اللاتيني، ومإإكتسبه في نادي إتحاد الشبان المسيحيين، هذا ما قاده لإستيعاب كل علم الغرب"
- ✓ **التطور التكنولوجي للحضارة الغربية:** كان لها الأثر في إدراكه لأسباب التخلف في العالم الإسلامي، فالتكنولوجيا الغربية ماهي إلا نتيجة للتنشئة العلمية والتكنولوجية للشخص منذ طفولته، وقد عززت كل هذه الإنطباعات والمقارنات في شخصية مالك بن نبي ضرورة العمل على إحداث التغيير العلمي والتكنولوجي، وذلك ابتداء من التربية والتنشئة

[1] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.27.

الإجتماعية، إلى إدخال العنصر العلمي والتقني كجزء من المكونات التربوية للثقافة التغييرية[1].

2. تأثير المفكريين الغربيين في تشكيل وعيه الفكري:

قرأ بن نبي لعدة مفكرين فكان لهم دور في تحديد شخصيته في ذلك العصر،[2]، فطلع أيضا على كتب المفكرين والفلاسفة الغربيين من أمثال:

- ✓ الرلوند توينبي "في مؤلفه عن دراسة التاريخ".
- ✓ وازوالدشبنجلد "تدهور الحضارة الغربية".
- ✓ هيجل"في تفسيره للحركة التاريخية".
- ✓ نيتشه"كتابه هكذا تكلم زرادشت الذي شغله فكريا".
- ✓ لكانط "وهو ما يظهر في فكره جليا عند الحديث عن الحق والواجب"[3].
- ✓ لجون ديوي "كتاب كيف نفكر"[4].

كما إستطاع مالك بن نبي في المرحلة الباريسية أن يعمق ثقافته، من خلال قراءة كتب"بلزاك"، فكانت هذه المطالعات تعمل على زيادة معلوماته عن المجتمع الفرنسي الذي شهد إنطلاقته في عهد نابليون،[5] حيث إستطاع من خلال إستخلاصه لمعطياتها أن يتتبع التطور التاريخي للحضارات، بما يثيره ذلك التتبع في ذهنه من عمليات مقارنة بين المجتمعات التي تصعد وتهبط، وبما تثيره من حوافز نحو التغيير[6].

كما تجدر الإشارة إلى مؤثر أخر في الشرق يتمثل في الشاعر الهندي "طاغور"، فكان لذلك الأدب القادم من بعيد أثر في نفسيته، إذ أضاف أبعاد جديدة في عالمه الفكري، أبعاد اللغة العربية والفرنسية، أما إكتشاف طاغور فقد أضاف بعدا ثالثا هو الفيدا"، هذا ما فتح الأبواب لفكر مالك بن نبي أن يشده للهند

[1] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.40.
[2] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.115.
[3] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص.49.48.
[4] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.115.
[5] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن، **مرجع سابق الذكر**، ص.376.
[6] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.51.

التي كانت مستعمرة إنجليزية،[1] فهذا الشاعر حررني من إفريقيتي بعض الشيء، وأطلق ذهني من قيود فرضها الإستعمار[2].

3. التفاعل مع المثقفين المسلمين ودوره في تشكيل وتوجيه فكره:

كان ذلك من خلال صديقه حمودة بن الساعي الذي كان مهتما بالإصلاح، فكان لمناقشتهم أثر بليغ في بلورة شخصيته، نظرا لطابع المناقشات التي كانت تتميز بالشمولية،[3] والتي كانت سببا نحو دراسته لمشكلات العالم الإسلامي فيقول في هذا الصدد "أدين لحمودة بن الساعي بإتجاهي ككاتب مختص في شؤون العالم الإسلامي"[4].

تأثر بالشيخ حمود شاكر في القاهرة، فإطلع على مصادر التراث الإسلامي، والتعريف به لدى العلماء والأدباء ورجال الفكر في مصر، وهذا عن طريق المنتدى الفكري الذي كان يعقد في منزله، هذا المحيط العلمي والتعليمي ساهم بشكل كبير في تشكل فكر مالك بن نبي وأتاح هذا المؤثر بعدين رئيسين هما:

- ✓ التفاعل مع الإسلام وتراثه.
- ✓ التفاعل الإيجابي مع الحضارة الغربية بمختلف جوانبها.

بالإضافة إلى ذلك فقد استفاد من التقلبات التي عاشتها التيارات الفكرية، لذلك كانت شخصيته فعالة وطامحة إلى إحداث التغيير والعمل على الإصلاح والنهضة لتحقيق التقدم[5].

هذه العوامل كاملة والتأثيرات التي أحاطت بمالك بن نبي كان لها دور في بلورة فكره وتوجيهه نحو دراسة مشكلات الحضارة في العالم الإسلامي، إذ تمحورت جل كتاباته حول الحضارة ومشاكلها.

---

[1] مالك بن نبي، مذكرات شاهد القرن،**مرجع سابق الذكر**، ص.91.

[2] **المرجع نفسه**، ص.181.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص.252.251.

[4] **المرجع نفسه**، ص- ص.235-237.

[5] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.54.

المبحث الثاني: تشخيص بن نبي للأزمة الحضارية

إن مشكلة الحضارة والفكر التي يعيشها العالم الإسلامي هي المحور الأساسي الذي أرق مالك بن نبي، فمعظم ما تناوله ينصب في هذا المجال، فالتشخيص السليم للوضعية التي أدت إلى عملية التراجع الحضاري هي التي أدت به إلى طرح العلاج للمشاكل التي كان يتخبط فيها العالم الإسلامي.

المطلب الأول: التخلف من منظور مالك بن نبي

يعتبر مالك بن نبي التخلف بأنه الحالة الاجتماعية التي يكون عليها الإنسان ما قبل الحضارة، أي الإنسان الذي يضع مشكلاته في حدود الأشياء[1].

أما التخلف الحضاري، فيتعامل معه من خلال مفهوم إجتماعي يشير إلى حالة كساد الطاقات الإجتماعية، تتشكل بسبب التفكك الذي يصيب العناصر الأولية المشكلة للمنتوج الحضاري "إنسان، وقت، تراب"، فالتخلف لا يربطه الجانب الإقتصادي فقط، بل يتعلق بكل جوانب المشكلة الحضارية،[2] فتراجع المجتمع يقوده إلى الركود، هذا ما يعمل على سد أبواب النهوض الحضاري، فيؤدي إلى تراخي روابط العلاقات الإجتماعية، فالمشاكل العديدة التي نطلق على مجموعها مصطلح التخلف هي تعبير عن مشكلة الحضارة،[3] لذا لابد من مواجهة الضروريات الداخلية في حدودها[4].

قضية التخلف في العالم الإسلامي، لم يطرحها مالك بن نبي في نطاق إقتصادي بحت،[5] فالعالم الإسلامي لا يعاني فقر من حيث الإمكانيات، لكنه لم يستغل مابين يديه يرجع ذلك لفقدان وعيه الحضاري، لذا كان من الضروري العمل على إعادة برمجة حياته وفقا لإمكانيته وعاداته بما يتوافق مع معادلته الاجتماعية،*[6].

---

[1] مالك بن نبي، **تأملات**، (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص.61.

[2] البشير قلاتي، **مابعد مالك بن نبي، نحو تجديد الخطاب الحضاري في مواجهة تحديات القرن والواحد والعشرين** (الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2019)، ص.83.

[3] مالك بن نبي، في مهب المعركة، **مرجع سابق الذكر**، ص.67.

[4] قادة بحري، **محطات اقتصادية في فكر مالك بن نبي**(الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2018) ص.91.

[5] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد** (دمشق: دار الفكر، 2016)، ص.57.

[6] قادة بحري، **مرجع سابق الذكر**، ص. 92.

*يعطينا مالك بن نبي مثال للمشروع النهضوي الذي أعده الدكتور شاخت لإندونيسيا، الذي لم يقدم نفس النتيجة التي تحصلت عليها المانيا، فيفسر مالك بن نبي ذلك بالخطأ الذي وقع فيه شاخت حين صاغ النهضة التنموية لإندونيسيا، فقد اغفل جانب مهم وهو المعادلة الاجتماعية للفرد الاندونيسي التي تختلف عن نظيرتها الألمانية.

انتقد مالك بن نبي مشاريع التحضر في عملية تشخيص لواقع العالم الإسلامي، فقد كانت نظرة سطحية ومجزئة لمشكلة التخلف، مع تقصيرها في بيان البعد الفكري للأزمة، فكانت نظرتهم للحضارة منفصلة على ظاهرة الإنحطاط، ويرجع بن نبي أسباب التخلف في هذا المحور إلى:

1- الأسباب الداخلية للتخلف (القابلية للاستعمار):

تناول مالك بن نبي مجموعة من القضايا بالتحليل، وكان له مفاهيمه الخاصة التي تعبر عن واقعنا المعاش، ولعل أبرز هذه المفاهيم هي القابلية للاستعمار، التي تعتبر من المسببات الداخلية في ضعف العالم الإسلامي التي مهدت الطريق للحركة الإستعمارية والإنهيار الحضاري.

طرح مالك بن نبي فكرة القابلية للإستعمار كتفسير لحالة الانحطاط والتراجع الذي بات يتخبط فيه العالم الإسلامي في العصر الحديث، فالإنسان المستعمر أصيب بداء القابلية للإستعمار، وهو ما هيئ الطريق إلى المستعمر في البلاد الإسلامية،[1] إستخدم مالك بن نبي القابلية للإستعمار للتعبير عن الذات المنهزمة، وقد أشار إليه في إطار النقد الذاتي للأمة كضرورة لمعالجة الأمراض الداخلية التي أفرزتها قرون الإنحطاط، ولهذا فمعالجة الخلل تجبرنا أولا بالاعتراف بوجوده، ثم تحليله وتشخيصه[2].

الحالة الإنهزامية التي يعيشها المجتمع المسلم لا تعود إلى الإستعمار من وجهة نظر مالك بن نبي، بل إلى معامل القابلية للإستعمار؛هذا ما هيئ الطريق للاستعمار،[3] فكل إستعمار يسبقه حالة تسبقها أطلق عليها وصف القابلية للإستعمار، وهذا كون المسلم غير حائز على وسائل تنمية مجتمعه،[4] هذا ما يضع المجتمع في حالة من ضعف، فيجد نفسه في حالة تراجع حضاري،[5] فيفقد كل قيمه الروحية والفكرية، ويستبدلها بأشكال من عادات و تقاليد سلبية،[6] هذه الأفكار والعادات هي التي تخلق لدى الفرد والمجتمع القابلية للاستعمار[7].

ينظر مالك بن نبي إلى طبيعة هذه الأفكار على أنها من العوامل الممرضة والمعرقلة، فقد ظهرت في شكل أفكار ميتة وأفكار مميتة ساهمت في تشكيل داء القابلية للإستعمار، فلكي يتحرر العالم

---

[1] حسان عبد الله حسان، **المشروع الحضاري عند مالك بن نبي، قراءة معاصرة**، (القاهرة: مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، 2019)، ص.50.

[2] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

[3] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص. 219.

[4] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 102.

[5] محمد العاطف، **معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي**، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009)، ص.55.

[6] مالك بن نبي، في مهب المعركة، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

[7] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.149.

الإسلامي من الإستعمار وآثاره، يجب أن نتحرر أولا من باعثه المتمثل في القابلية للإستعمار، وبذل أقصى جهد للرفع من مستوى حياته بالوسائل المتاحة أمامه،[1] لان وجود القابلية للإستعمار عمل على تمزيق العالم الإسلامي، ليبقي المسلم المعاصر يراوح مكانه ويجد نفسه يعيش في عالم غريب له من الأشياء وليس له من الأفكار[2].

وفي الأخير يمكن القول أن القابلية للإستعمار كما طرحها مالك بن نبي لها عدة مسببات، تمثلت في الخمول الذي أصاب عقل الإنسان المسلم، الذي قاده إلى عملية تراجع على جميع المستويات، فقد بقي يشاهد تراجعه دون أي محاولات لتصحيح أخطائه التي تراكمت مع الزمن، هذا ما عمل على انتشار المرض داخل كيان الأمة إذا تحدثنا عن جانبها الداخلي التي مهدت في سقوطها، فالجهة الداخلية لم تكن محصنة بما يكفي ما عمل على بروز ما اصطلح عليه بن نبي القابلية للإستعمار، فأصبحنا مقلدين على جميع الأصعدة، بالإضافة إلى ذلك تكون الصفات الإجتماعية والنفسية والخلقية على المستوي السلبي التي لم تستطع مقاومة العوامل الخارجية.

أ. القابلية للاستعمار بين طرح مالك بن نبي وطرح المفكرين:

كان التركيز على مصطلح القابلية للاستعمار من قبل مالك بن نبي لان الكثير من المسلمين علقوا فشلهم على شماعة الاستعمار، لكن مالك بن نبي ارجع هذا التخلف إلى المعامل الأول وهو القابلية للاستعمار، فكيف استطاعت شركة انجليزية احتلال الهند؟ هولندا الدويلة الصغيرة وإخضاعها للجزر الاندونيسية، البرتغال واستغلالهم لجزء كبير من إفريقيا وأمريكا الجنوبية[3].

إنطلق محمد شاويش في نقده لمصطلح القابلية للاستعمار بمعناه السلبي من تشبيه فيزيولوجي، فالعامل الممرضة من جراثيم وفيروسات موجودة عند الكل لكن لا تتغلب إلا على الأجساد المريضة والضعيفة[4].

كما قدم ناصر يوسف مفهوم القابلية للإرث الاستعماري عوض القابلية للاستعمار، وهذا حسب ناصر يوسف أن بن نبي وضع المصطلح في الفترة الاستعمارية بالتالي كان محكوم بسياقه الزمني، ولكن

---

[1] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.95.

[2] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي قراءة معاصرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.54.

[3] محمد العبدة، **مرجع سابق الذكر**، 82.

[4] محمد شاويش، **مالك بن نبي والوضع الراهن** (دمشق: دار الفكر،2007)، ص.10.

القابلية للإرث الاستعماري مرتبطة بالسياق المكاني ، فبلدان الاستعمارية غادرت ، ولكن مازالت في مكان أخر، فالإرث الاستعماري هو كل ما تركه الاستعمار من طريقة في التفكير وأسلوب حياة مثل اللغة والثقافة[1].

الإرث الاستعماري الذي طرحه ناصر يوسف يمثل مرحلة ما بعد الاستقلال التي تركت وصبغت بآثار المستعمر الذي اخل بالمنظومة الفكرية النفسية للإنسان، فرغم ما كانت تعاني من قبل الاستعمار إلا أن الخلل الذي ظهر على السطح بعد الاستعمار أكثر خطورة، فالحاضر لم يعد استعمار مباشر فقط، بل هناك استعمار خفي وغير مباشر والذي تعمل فيه العولمة على تجسيد المشروع الاستعماري بالطرق الناعمة ، لذا يمكن أن نعطي تجاوز لهذا المفهوم الذي طرح ونعوضه بالقابلية للانصهار.

فعمليات التأثير الخارجية وفي مقدمتها إفرازات العولمة التي غيرت معالم الفكر والعمل الحثيث على تجسيد النظرة الكونية للعالم في إطار كل موحد، هذا الإجراء أو الإفرازات السلبية تعمل على التأثير على مستوى الهيكل الحضاري ككل، وذلك من خلال ضرب مقومات الدين، فالمخطط المعولم يعمل على إنتاج إنسان لا ديني حتى تندمج وتنصهر الثقافات في ثقافة عالمية واحدة، فيبقى الإنسان المسلم يسير في فلك التبعية والتقليد وتكريس التراجع الحضاري، لذا نجد أن كل المشاريع الإصلاحية التي تقرها الدول الإسلامية تفتقد إلى العنصر الديني في إعداد برامجها الإصلاحية والتنموية، وهذا دليل على القابلية للانصهار في المنظومة الغربية.

ب. النظريات التوافقيات للقابلية للاستعمار

أورد الدكتور حسان عبد الله حسان في كتابه المشروع الحضاري عند مالك بن نبي، توافقية فكرة القابلية للاستعمار مع نظرية الاستخفاف التي سجلها الوحي من القران الكريم، كما تحدث عنها عدد من الرواد والمفكرين عبر العصور المختلفة، سنقوم بذكر هذه المقاربات فيما يلي:[2]

أ. القابلية للاستخفاف: تقوم على الاستبداد في فرض الاستخفاف والتجهيل، وذلك من خلال فرض القوة، فاستمراريتهم في مناصبهم، مرتبطة بغياب الوعي، التهديد، والقوة[1].

[1] وفاء عمران، **مداخل التجديد الحضاري وآفاقه العالمية عند مالك بن نبي: دراسة ابستيولوجية** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم سياسي وإداري، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3،2020.2021)، ص. ص.301. 302.

[2] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي، قراءة معاصرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

ب. القابلية للعبودية المختارة: انطلق آيتين دي لابويسيه من فكرة مركزية هي قضية الاستغلال التي تقع في قبضة الملك، فالإنسان المستغل التي أمسكت بحياته واخرته صكوك الغفران، فحالة الخضوع هي رذيلة، ذلك نظرا لكثرتهم مقارنة بضعف المستبد، فالطغاة، يعملون على تثبيت دعائم الاستبداد وتمكين قيم العبودية المختارة[2].

ت. القابلية للاستعباد:الاستعباد عنده هي صفة للحكومة التي تتحكم في شؤون الرعية ، ويستمر الاستبداد بسبب جهل الامة، فينتج عن استبداد الناس مستبدون يقودهم مستبد[3].

انطلق عبد الرحمان الكواكبي من مركزية حالة الاستبداد في تصوره للاستخفاف كمرتكز رئيسي لهذه الحالة، فالمستبد لا يمكنه المحافظة على وجوده إلا من خلال العوام الذين يتصفون بصفات عقلية وفكرية بعيدة عن مواجهة الاستبداد[4].

ث. القابلية للاستحمار: طرح علي شريعتي فكرة الاستحمار التي تقوم على منطق الاستغلال السياسي والديني للإنسان بهدف تزييف نباهته الاجتماعية التي تتعلق بوجوده ومصيره، فالاستحمار تسخير للإنسان كما يسخر الحمار،[5]من خلال رجل دين منافق ومستبد طاغية ومفكر متعهد لدى السلطة، ومثقف زائف[6].

ثانيا: الأسباب الخارجية(التراجع الحضاري ودور الاستعمار فيه)

شكلت الظاهرة الإستعمارية أحد أهم المحاور التي حضيت بإهتمام مالك بن نبي، فقد ميز بين نوعين من الإستعمار:

أ. **استعمار استبدادي:** يهدف إلى طمس قيم الفرد وإمكانيات المجتمع.

---

[1] حسان عبد الله حسان، **نظرية الاستخفاف في القران الكريم ونظائرها في الفكر البشري**، إسلام أولين، متوفر على الرابط التالي: https://fiqh.islamonline.net/category/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%82%d9%8a%d8%af%d8%a9/، تاريخ الإطلاع: 20مارس2023.

[2] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي قراءة معاصرة،**مرجع سابق الذكر**، ص.60.

[3] عبد الرحمان الكواكبي، تقديم: مجدي سعيد، **صنائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (القاهرة: دار الكتاب المصري،2011)، ص.63.

[4] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي، قراءة معاصرة،**مرجع سابق الذكر**، ص.61.

[5] علي شريعتي، تر: هادي السيد ياسين، **النباهة والاستحمار** (بيروت: دار الأمير،2004.)،ص.99.

[6] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي قراءة معاصرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.63.

ب. **استعمار متحفظ:** يمتاز بالمرونة في تعامله مع المستعمرات، من خلال عدم تدخله المباشر في نواحي الحياة، ويمكن أن يكون في شكل حماية[1].

لكلا النوعين من منظور مالك بن نبي دور في تخلف المجتمعات المستعمرة، إذ يقف كحاجز أمام كل محاولات الإصلاح والخروج من دائرة التخلف،[2] فالإستعمار من الوجهة التاريخية حسب مالك بن نبي يعتبر نكسة في التاريخ الإنساني،[3] وهو أحد أطراف معادلة التراجع الحضاري[4].

1. الاستعمار والتكريس لفكرة التبعية.

يحرص الإستعمار على غرس فكرة التبعية في ذهن أبناء المستعمرات الذي يطلق عليه مالك بن نبي "مركب التبعية"، فنجد في البلاد المستعمرة مجموعة إختلالات، نفسية، إجتماعية، ثقافية، ما يجعل المجتمع مبرمج لعملية الإستعمار،[5] فمسخ القيم الثقافية الراسخة في المجتمع تعمل على تهيئة السيطرة المطلقة، وهو الأمر الذي يتركه بعيدا عن أي تمرد مستقبلا،[6] فيجد المستعمر نفسه محاصرا داخل دائرة مصطنعة، بالتالي يعمل على هدم كل محاولة أو طاقة،[7] فالإستعمار عمل على تحريف معادلة الفرد، والتضييق على نشاطه[8].

مهمة الإستعمار هي الإبقاء على العبودية، واستهداف نقطة مهمة هي إثراء المستعمر أكثر، فبذلك إنحطت فكرة العمل على يده أخلاقيا واجتماعيا، فليس العمل وسيلة لكسب العيش بل هو طريقة لإرضاء مطالب السلطة التي توزع الخبز، هذا ما أدى إلى هدم الوضع المتعارف عليه، فقد نمى الإستعمار في نفسيته خوف الجوع[9].

---

[1] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**،ص ص.152.153.

[2] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي،ج 1،**مرجع سابق الذكر**، ص.110.

[3] مالك بن نبي،شروط النهضة،**مرجع سابق الذكر**، ص.148.

[4] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.152.

[5] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.102.

[6] عمران بودقزدام ، **مرجع سابق الذكر**، ص.41.

[7] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.110.

[8] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص. 149.150.

[9] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر**، ص .21.

2. الاستعمار والحياة الفكرية في البلاد المستعمرة

يستعرض مالك بن نبي الطرق التي يتبعها الإستعمار في محاصرته للحياة الفكرية لأبناء المستعمرين،[1] والعمل على إبقاء المستعمر تحت سيطرته ،[2] فيضيق على المفكرين ويهددهم بالاغتيال والتعذيب، والعمل على عزله عن جميع النواحي فيجد أنه ألقى بنفسه للتهلكة[3].

يملك الإستعمار أجهزة رصد للأفكار موجودة في البلاد المستعمرة،[4] فتعمل على توجيه هذه العمليات بدقة،[5] من خلال التأثير على الفرد ليخلق منه نموذج مغلوب على أمره،[6] ففي الميدان الإقتصادي والإجتماعي، يقوم بهدم مقومات البلاد المستعمرة، ويحول بينها وبين إعادة بنائها،[7] أما فيما يخص الحياة الدينية، فيقوم بفرض رقابة شديدة، وهذا لعلمه انه الوسيلة الفعالة لتصحيح أخلاق الشعب، لذلك أصبح يتدخل في تعيين رجال الدين تبعا لما يخدم مصالحه، وهذا من خلال خطة ممنهجة متمثلة في عملية إفساد الفرد،[8] فهناك إمام جاسوس خائن، ومفتي فاسد مفسد، قاضي منافق مرتشي، الغاية من كل هذا إفساد صورة الإسلام لدى الفرد[9].

3. دور الاستعمار بعد الإستقلال

إن الاستعمار لا يستطيع أن يترك بلدا كان يستعمره بلا قيود، فالخيرات التي تنعم بها أثناء تواجده قيدها بمجموعة من الشروط،[10] فعمل على مواصلة نشاطه المرتبط بالصراع الفكري، فيسعى لترويض الضمائر وفق مخططات معدة في مختبراته، ويشاهد ردود أفعالنا غير محسوبة العواقب"[11].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.115.

[2] عصام محمد علي عدوان، **مشكلات العالم الاسلامي ومعالجتها في فكر مالك بن نبي**(الجزائر: الأصالة للنشر، 2019)، ص.49.

[3] مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.46.

[4] عصام محمد علي عدوان، **مرجع سابق الذكر**، ص.49.

[5] مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.45.

[6] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.52.

[7] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.115.

[8] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.117.116.

[9] مالك بن نبي، تر: بسام بركة وعمر مسقاوي، **من اجل التغيير** (دمشق: دار الفكر، ط1، 1995.)، ص.36.

[10] **المرجع نفسه**، ص.36.

[11] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.74.

من خلال ما سبق يتبن أن الإستعمار يسعى لترسيخ التخلف في المجتمعات من خلال هدم المقومات الأساسية التي يبنى عليها مقومات الإقلاع الحضاري، فيعمل على تعطيل المسيرة التقدمية لهذه المجتمعات والإبقاء عليها في دوامة التبعية والتخلف.

المطلب الثاني: مشكلة الأفكار والتخلف الحضاري من منظور مالك بن نبي.

إن للجانب الفكري من منظور مالك بن نبي دور كبير في عملية البناء الحضاري، إذ يعتبر ركيزة أساسية يستمد من خلالها البناء الحضاري مقوماته للنهوض، لكن مع بداية التراجع الحضاري للأمة الإسلامية لاحظ مالك بن نبي مجموعة من المظاهر التي مست الجانب الفكري الذي أصيب بالشلل، فلم يعد قادر على تقديم الجديد الذي كان يتميز به في عصره الذهبي الذي كان يعتمد على الإجتهادات، فتشخيصه لحالة العالم الإسلامي يربطها بشكل كبير بالتراجع الذي مس عالم الأفكار والذي أنتج تبعية على المستوى الفكري انتهي بالتكديس، وأيضا أدى إهمال الجانب الفكري من وجهة نظر مالك بن نبي إلى طغيان عالم الأشخاص والأشياء، لهذا يربط بن نبي مشكلة الحضارة في العالم الإسلامي بالمشكلة الفكرية.

إن أهمية الأفكار في حياة المجتمع تتجلى في صورتين، إما بوصفها عوامل نهوض بالحياة الاجتماعية، وإما عوامل ممرضة تعرقل عملية النمو الإجتماعي،[1] فالمجتمع لديه فقر في المجال الفكري،[2] هذا ما يعرقل الإنسان على القيام بعمل مثمر فيعيش الإنسان في ماضيه بعيدا عن مسايرة الواقع،[3] فالفكر الإسلامي في القرون الماضية أصبح عاجزا، ونقل الأفكار دون نقدها أو تصفيتها، هذا ما أدى به إلى زيادة الأشياء،[4] فنشاط الفرد ما هو إلا انعكاس لمنظومة الأفكار، فالفوضى التي يشهدها العالم الإسلامي نابعة من أفكار ميتة،[5] ما أدى إلى إنعدام الرابط المنطقي بين الفكر والنتيجة المادية[6].

---

[1] مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، تر: عبد الصبور شاهين، ط4، (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص.14.

[2] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.36.

[3] العابد ميهوب، مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي،**مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، المجلد02، العدد01، جوان 2012، ص.147.

[4] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.65.

[5] يوسف ازروال، ظاهرة التخلف ومسالة التنمية: دراسة في ضوء فكر مالك بن نبي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد8، العدد 15، جويلية 2019. ص.51.

[6] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي،**مرجع سابق الذكر**، ص.83.

إن طبيعة العلاقة التي تربط المسلم بعالم الأفكار في المجتمع الإسلامي الحالي هي ذات طبيعة سلبية تؤكدها اللافعالية على أرض الواقع، هذا راجع إلى طبيعة الأفكار التي يتعامل معها إنسان مابعد الموحدين (إنسان ما بعد الحضارة)، التي اتجهت إلى الأفكار المميتة والقاتلة[1].

- **فالفكرة الميتة** هي فكرة انحرفت عن مثلها الأعلى،[2] ويظهر ذلك في الخلط في الميدان الفكري والخلقي وفي ميدان السياسة نتيجة الأفكار الميتة"[3].
- **أما الأفكار المميتة** فهي تلك التي فقدت هويتها وقيمتها، بعدما فقدت جذورها التي بقيت في مكانها وفي عالمها الثقافي الأصلي"[4].

أولاً: مظاهر التراجع الحضاري على المستوي الفكري

1. تراجع عالم الأفكار والميل إلى التكديس.

يرى مالك بن نبي أن تراجع عالم الأفكار هو النتيجة الحتمية لتضخم وطغيان عالمي الأشياء والأشخاص،[5] ما جعلت النمو الإجتماعي مستحيلا،[6] فالإنسان الخارج من الدورة الحضارية يستسلم للتقليد،[7] ويبحث عن ما أنتجه غيره من أشياء، وهذا ما يظهر ففقدانه لوعيه الحضاري، ليتجه للتكديس، والتي تعتبر حالة مرضية مست عالم الفكر، بالتالي أثرت على عالم الأشخاص والأشياء،[8] فالمجتمع ينتج أفكارا طبقا لإحتياجاته خاصة في مرحلة التشييد هذا ما يعطي دفعة نحو تجسيدها لأنها نابعة من الإحتياجات التي ينبغي العمل على سدها،[9] أما عملية استيراد الأشياء والأفكار دون العناية بخلفياتها يعطل الحياة الفكرية نظرا لوجود الأشياء الملموسة وإمتلاكها،[10] فبدلا من أن يقوم المسلمون ببناء حضارة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.83.

[2] **المرجع نفسه**، ص.153.

[3] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي،**مرجع سابق الذكر**، ص.81.

[4] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.153.

[5] فؤاد عبد الرحمان، العروج الحضاري بين مالك بن نبي وفتح الله غولن،**مجلة كتاب الأمة**، العدد 155، السنة الثالثة والثلاثون، ص.90.

[6] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة،**مرجع سابق الذكر**، ص.19.

*يتطرق مالك بن نبي هنا الى موقف المثقف المسلم من القضية الاقتصادية والتي اصبح فيها المثقف لايرى حلولا لمشاكله الاقتصادية خارج نطاق النظامين المطروحين فأصبح لا يبالي بعقيدته في انحيازه لنظرية اقتصادية ، فيلقب نفسه تقدمي لأنه يدعي الماركسية أو الليبرالية.

[7] ملك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر**، ص.8.

[8] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي،**مرجع سابق الذكر**، ص.31.

[9] مالك بن نبي، إنتاج المستشرقين، **مرجع سابق الذكر**، ص.84.

[10] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي قراءة معاصرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.27.

قاموا بشراء منتجاتها وتكديسها،[1] فمن المخاطرة من وجهة بن نبي أن نقوم باقتباس حل أمريكي أو ماركسي كي ينطبق على مشكلة تواجهنا في العالم الإسلامي، وهذا لإختلاف بنية المجتمعات وإتجاهاتها،[2] فتعويض هذا التفكير بإستيراد مناهج وأفكار نهضوية من البلدان المتحضرة،[3] يخلق فكرا تكديسا يهتم بتكديس الأشياء عوض عملية البناء بهذه الأشياء،[4] فهذا النزوع إلى التكديس أعاق عملية النهضة، وهو ما تميزت به الحضارة الإسلامية في تقهقرها وتراجعها الحضاري[5].

2. طغيان عالم الأشياء

يشبه بن نبي النزوع إلى الشيئية بمرحلة الطفولة عند الفرد، "فالطفل لا يرى في العالم أفكارا ولكنه يرى أشياء، فالمجتمعات البشرية تمر بهذه المرحلة من الصبيانية"،[6] وهذا مرده إلى فصل الفكرة عن النشاط، فعوض أن يكون الشيء وسيلة في خدمة الإنسان أصبح الشيء غاية، هذا ما أنتج طغيان الشيء على عقلية الإنسان، وأصبح المعيار الذي تصدر وفقه الأحكام،[7] كما تصبح المكانة الاجتماعية للفرد مستمدة من كمية الأشياء والوسائل الموضوعة تحت تصرفه[8].

3. طغيان عالم الأشخاص

من مظاهر التخلف لمجتمعات ما قبل الحضارة والمجتمعات الخارجة من دورة الحضارة هو طغيان عالم الأشخاص،[9] فتغيّب الفكرة ليحل محلها الشخص، لذا على العامة الانصياع والإتباع بلا تساؤل[10].

ويترتب على طغيان عالم الأشخاص نتائج ضارة على المستويين الأخلاقي والسياسي، فيرى أن تجسد المثل العليا في شخص ما تصبح أخطاؤه بمثابة مثل عليا لدى العامة، في حين تغيب المثل العليا

---

[1] عمار الطالبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.79.

[2] زكي ميلاد، **المسالة الثقافية من اجل بناء نظرية في الثقافة**(بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط2، 2010.)، ص .59.

[3] مالك بن نبي، تأملات، **مرجع سابق الذكر**، ص.166.167.

[4] مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية**، تر: عبد الصبور شاهين، (دمشق: دار الفكر، 1985)، ص.95.

[5] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**،ص.53.

[6] مالك بن نبي، تر: الطيب شريف، **فكرة كمنويلث إسلامي** (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص.19.

[7] محمد عاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.27.

[8] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.79.

[9] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.40.

[10] محمد عاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص.30،29.

المغيبة في هذا الشخص من الجانب الأخلاقي، أما على الصعيد السياسي فإن إستبدال شخص الزعيم أو المثقف مكان الفكرة هي من أهم أسباب التخلف، خاصة في العالم العربي والإسلامي[1].

4. غياب الفاعلية:

يرجع إخفاق مختلف الجهود من أجل تحقيق نهضة لوجود رؤية شاملة، فالمشكلات التي يتعرض لها العالم الإسلامي مترابطة فيما بينها، فكل مشكلة جزئية هي نتيجة للمشكلات السابقة.

يشخص مالك بن نبي القصور من خلال الجهود المبذولة في هذا الجانب، وغياب النظرة الشاملة و المتكاملة لمختلف المشاكل التي تعترض العالم الإسلامي،هذا ما أدى إلى سيادة النزعة الذرية أو التجزيئية،[2] فإنسان ما بعد الموحدين مصاب بالذرية، بالتالي عدم القدرة على إدراك وإحترام علاقات الأفكار الضرورية القائمة بين مختلف المراتب (الأخلاقية، المنطقية والتقنية) المتعلقة بعالم الأشخاص، بعالم الأفكار، عالم الأشياء، ما أدى به إلى ضخ الأفكار الميتة والأفكار القاتلة والذي قاده إلى عبثية النشاط فالفساد على مستوى العوالم الثلاث يولد اضطرابا في الحياة الاجتماعية[3].

كانت مشاريع النهضة طبقا لرأي،مزاج أو مهنة، وهو ما يلاحظ من خلال المشاريع التي قدمها بعض المفكرين الاسلامين في علاجهم لمشكلات الحضارة ونذكر من بينهم:

- ✓ رجل سياسي كجمال الدين الأفغاني رأى أن المشكلة سياسة تحل بوسائل سياسية.
- ✓ رأى رجل ديني كشيخ محمد عبده رأى أن المشكلة لا تحل إلا بإصلاح العقيدة والوعظ[4].

هذا الطرح التجزيئي لمشكلات النهضة يظهر حقيقة المرض الذي يعاني منه المجتمع الإسلامي،فيركز على أعراض المرض مستبعدا جوهر المشكلة،[5] هذا يمثل الانعكاسي البسيط لافتقار عالمنا النفسي لبعد معين وهو بعد الفكرة[6].

---

[1] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.82.

[2] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.57.

[3] محمد بغداد باي، **التربية والحضارة: بحث في مفهوم التربية وطبيعة علاقتها بالحضارة في تصور مالك بن نبي** (الجزائر:مؤسسة عالم الأفكار للنشر والتوزيع، ط2، 2007)، ص.90.

[4] مالك بن نبي، شروط النهضة،**مرجع سابق الذكر**، ص.41.

[5] محمد العاطف،، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.58.

[6] مالك بن نبي، القضايا الكبرى،**مرجع سابق الذكر**، ص .128.

بالعودة إلى العالم الإسلامي، نلاحظ أن التخلف الذي عاشه العالم الإسلامي كان نتيجة لعدة أسباب مجتمعة ساهمت في إبقائه في حالة الركود، فالتشخيص السليم من وجهة مالك بن نبي الذي إنطلق من الأسباب التي قادتنا إلى التراجع الحضاري، والذي بدأ من عصر ما بعد الموحدين التي طرأت عليه السلبيات وبدأت تنتشر بعدها ليصاب كيان الأمة بالإنهيار، فبالعودة إلى مراحل الحضارة نرى أن سيطرة الغريزة قضت على الإجتهادات الفكرية؛ هذا الأخير الذي يعطيه مالك بن نبي جانب كبير في قيام الحضارات، فوجود الإجتهادات الفكرية دليل على وجود حضارة قائمة ومزدهرة، وتراجع الإنتاج الفكري إيذان ببداية زوال الحضارة، أما الأسباب الأخرى فكانت كنتيجة للعامل الفكري،فانحلال حبات السبحة توالى بعد ذلك في صور عدة نتناولها في المبحث الثالث عند الحديث عن المظاهر التي ميزت تراجع الحضارة الإسلامية.

ثانيا: مظاهر المرض على المستوى الثقافي من منظور مالك بن نبي

إن التراجع الحضاري الذي كانت تعيشه الأمة الإسلامية على جميع الأصعدة فتح المجال لتيارات وأفكار أخرى غربية أن تغزو عالمه الثقافي وتزاحم تراثه القيمي، فكانت تتهمه بالرجعية في التفكير وعدم مواكبة التطورات في العالم المعاصر،[1] هذا ما أدى إلى فقدان اتصاله بالنماذج المثالية من جهة، كما أنه لم يتمكن من مواكبة أو السير مع العالم الغربي، كان ذلك نتيجة التغيير الكبير في عوالم بنائه الثقافي، وعلى إثر ذلك أصبح يعاني من انخفاض مزدوج للقيم الأصلية والمكتسبة[2].

إن تراجع لمجتمع ما بعد الموحدين، يدل على تحطم روابط هذا النسيج الذي يربط العوالم الثلاثة لعملية البناء الحضاري، (عالم الأشخاص، عالم الأفكار، عالم الأشياء) كما يدل على فقدان هذا العالم الثقافي لمقوماته التي يبنى عليها (الأخلاقية، الجمالية، العملية، الفنية)، فالتحلل في العالم الثقافي أول طريق نحو الإنهيار الحضاري"[3].

وقد تطرق مالك بن نبي إلى المظاهر التي ميزت الجو الثقافي للعالم الإسلامي ما بعد الموحدين، وتتمثل أهم هذه السمات فيما يلي:

[1] خليل نوري، سهير العاني، **الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية** (بغداد: ديوان الوقف السني، 2009)، ص.16.

[2] عمار الطالبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.120.

[3] محمد بغداد باي، **مرجع سابق الذكر**، ص.93.

أ. الحرفية في الثقافة

التراجع الحضاري للأمة الإسلامية كان نتيجة الرواسب التي خلفها عصر الإنحطاط، وهو ما أنتج التعالم أو الحرفية في الثقافة،[1] ففي حين من الطبيعي أن تكون الثقافة وسيلة لتوجيه السلوك الجماعي، أصبحت في مجتمع ما بعد الموحدين مظهر للزينة والترف، فغاب المثقف وغلب المديح، فهذا النوع من المثقفين كان من المساندين للحاكم المستبد للحفاظ على الوضع[2].

كانت الأزمة الثقافية كمدخل للأزمة الاجتماعية، فتنشا هذه الأزمة عندما تتعطل العلاقة التفاعيلية بين الفرد والمجتمع هذا ما أدى إلى انفلات الطاقة الحيوية من قيودها، فأثر بالسلب في علاقة الفرد بالمجتمع، لتبلغ ذروتها فحرم الفرد من المحيط الثقافي الذي يدمجه بالمجتمع،[3] وهو ما قاد إلى الإنفلات على مستوى البناء الإجتماعي.

المطلب الثالث: التراجع الحضاري على مستوى بناء المجتمع.

بعد عالم الأفكار أتى الدور على مواصلة الانزلاق في مرحلة التراجع الحضاري، وكان ذلك بالوصول إلى البناء الاجتماعي من جهة، وأيضا البناء السياسي الذي حكم المجتمع، فالفرد هو الذي يبني المجتمع ويرتبط مباشرة مع السلطة، بالتالي يجب معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين الفرد والسلطة لمعرفة أعراض التراجع الحضاري، فهذا الاحتكاك إما يضفى إلى وجود ترابط وانسجام، أو تنافر وتحلل للبناء الاجتماعي، و هذا ماسنحاول التفصيل فيه في هذا الجزء.

أولا: أعراض التراجع على المستوي الإجتماعي

عندما يتأثر البناء الإجتماعي ويرتخي يصبح غير قادر على القيام بالمهام المشتركة، هذا الخلل يقود إلى بداية زوال المجتمع وتفككه، وقد ظهرت تجلياته في العالم الإسلامي في نهاية العصر العباسي وعصر ما بعد الموحدين، فأصبح عاجزا عن أي نشاط مشترك،[4] ويمكن توضيح أهم المظاهر التي تدل على تفكك أو تمزق شبكة العلاقات الإجتماعية فيما يلي:

---

[1] ، مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.84.

[2] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.15. 16.

[3] عمران بودقزدام، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص.226.225.

[4] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

1. سيادة النزعة الفردية:

يعتبر بروز النزعة الفردية عائق أمام سير المجتمع فتراخي هياكل البناء المجتمعي،[1] وتحلل الجسد الإجتماعي لصالح النزعة الفردية،[2] يعيق العمل الجماعي المشترك[3].

2. فقدان العقيدة ووظيفتها الاجتماعية:

يقدم مالك بن نبي في معادلته لعملية البناء الحضاري الفكرة الدينية، فيعتبرها بمثابة المفعل **catalesseur** لمكونات الناتج الحضاري، فالمشكلة في العالم الإسلامي مرتبطة بفقدان العقيدة لفاعليها،[4] ويرجع مالك بن نبي ذلك إلى عصر ما بعد الموحدين التي فقدت خلالها عقيدته إشعاعها الإجتماعي، فأصبحت فردية، فهذا ما أنتج عناصر وأفكار هدامة غير صالحة،[5] لتصبح أفكاره المطبوعة في حالة تشويش، لا نجد عليها بواعث الحياة والأفكار الموضوعة[6].

3. تمزق شبكة العلاقات الاجتماعية:

تمزق شبكة العلاقات الإجتماعية هو في الحقيقة تمزق لعالم الثقافة بإعتبارها المحيط الذي يصوغ كيان الفرد، فأي خلل يعود بالإخفاق على الجهود الجماعية والفردية"[7].

إن العودة إلى الحضارة الإسلامية وتفحصها يظهر لنا أن أول خطوة لها في طريق انحرافها كان عندما فقدت المسوغات الدافعة لها ولطاقاتها الإجتماعية،[8] وهي كالتالي:

- ✓ فقدان الفكرة الدينية وظيفتها الإجتماعية.
- ✓ تأثير الجو الثقافي على المستوى الإجتماعي، والذي أدى إلى أزمة ثقافية،[9] فالفرد مازال خاملا، جامد الفكر، عديم النشاط الإيجابي الذي كان نتيجة لسبب ثاني متمثل في غياب الفاعلية[10].

---

[1] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.204.

[2] عصام محمد علي عدوان، **مشكلات العالم الاسلامي ومعالجتها في فكر مالك بن نبي**(الجزائر: الأصالة للنشر، 2019)، ص.54.

[3] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[4] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.87.

[5] حسان عبد الله حسان،المشروع الحضاري عند مالك بن نبي قراءة معاصرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.48.

[6] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي،**مرجع سابق الذكر**، ص.143.

[7] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

[8] مالك بن نبي، تأملات، **مرجع سابق الذكر**، ص.44.

[9] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.207.206.

[10] عصام محمد علي عدوان، **مرجع سابق الذكر**، ص.53.

- ✓ المديح الفكري.[1].
- ✓ انعدم الترابط بين الفكر والنتيجة[2].

فمن خلال هذا يظهر لنا أن المجتمع وصل إلى درجة متقدمة من الإفلاس في شتى المجالات، فأصبح غير قادر على القيام بدوره الحضاري، لهذا لجأ إلى التقليد،[3] فتكون بذلك الفراغ الإجتماعي الذي تبعه هدم المبادئ والأخلاق والروح التي تبقى الكيان متماسك،[4] فمالك بن نبي ينظر إلى هذا المسلم على أنه لا ينقصه منطق الفكرة، وإنما منطق العمل والحركة،[5] بالتالي أصبحت الميزة التي صبغت مجتمع ما بعد الموحدين متمثلة في اللافاعلية، والتي يعتبر التخلف كمظهر من مظاهر الانهيار الحضاري والتي أصبحت ملازمة له[6].

عملية التراجع الحضاري هي سلسلة مترابطة، فالخلل على مستوى الهياكل المشكلة للفعل الحضاري يعمل على عملية تشويه النهضة الحضارية من جانب، وأيضا يعمل على تراجع الحضارة، فمن خلال ما طرحه مالك بن نبي في هذه النقطة نلاحظ أن البناء الاجتماعي تأثر بعامل مهم في الجانب السلبي، فالفردانية تكون كنتيجة لتضخم الأنا، الذي بدوره يعرقل القيام بالعمل الجماعي، فتحلل البناء الاجتماعي، ودخل مرحلة الإنعاش الذي قاده إلى الموت، وهو ما لوحظ في الحضارة الإسلامية، فأدى التراخي في روابط البناء الاجتماعي إلى تراجع حضاري بدأت بوادره من موقعة صفين.

ثانيا: مظاهر التراجع على المستوى السياسي(البناء الفوقي).

عند الحديث عن التراجع على المستوى السياسي لا يقل أهمية عن باقي عوالم البناء الحضاري، فقد وصل التراجع أيضا إلى المستوى السياسي، فتحدثنا عن البناء القاعدي وما أصابه من مظاهر أدت إلى تراجعه، وسنطرد في هذا الجزء مظاهر التراجع على مستوى معالم لبناء الفوقي والمتمثل في الجانب السياسي.

---

[1] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.60.

[2] مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.83.

[3] محمد العاطف، **مرجع سابق الذكر**، ص.41.

[4] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي قراءة معاصرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.183.

[5] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.103.

[6] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.221.

إن عدم التجاوب مع الكثير من الحركات السياسية والسياسيين في العالم العربي والإسلامي لا يرتبط بالفقر على المستوي الثقافي للشعب، أو تخلف وعيه السياسي كما يدعي بعض الاغترابيين، وإنما سببه السياسات والعقائد المستوردة، هذه الأخيرة تهدف إلى القضاء على الشخصية الحضارية الإسلامية[1]. فقد عمل مالك بن نبي على التفريق بين السياسة التي تعتبر حالة تأمل في الصورة المثلى لخدمة الشعب، والبوليتيك التي تعتبر مجرد صرخات وحركات لمغالطة الشعب وإستخدامه[2].

1. سيادة نزعة البوليتيك.

من مظاهر التراجع الحضاري حسب مالك بن نبي فيما يتعلق بالجانب السياسي، هي ما أصاب عالم الأشخاص، الذي أدى به إلى إمتهان البوليتيك، والإبعاد عن السياسة، إذ يعتبر البوليتيك صفة مميزة له[3].

يفرق بن نبي بين السياسة **Politique** والبوليتيك **Boulitique** باعتبار الأولى الصورة المثلى لخدمة الشعب، والثانية مجرد حركات لمغالطة الشعب[4]، فالسياسة التي من المفترض أن تكون بين يدي من يعمل للخروج من التخلف وتحقيق التقدم والتطور في البلاد، تصبح في يد أشخاص بعيدون كل البعد عن السياسة الحق وهم مهرة في الدجل السياسي[5]، ويصف بن نبي سياستهم بـ "هذه السياسة الخرقاء، مازالت تخفي العناصر الحقيقية للمشكل عن ضمير المسلم،[6] فالبوليتيك إذا هي ذلك النشاط الأعمى غير موجه نحو الوجهة الصحيحة لتحقيق الغاية من وجود الدولة، فهي أفكار عاجزة عن التجسيد العملي غير كافية لتغيير الوضع وإصلاحه[7].

---

[1] عصام محمد علي عدوان، **مرجع سابق الذكر**، ص.63.

[2] مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه**،(الجزائر: دار الوعي، 2013)، ص 98

[3] الأخضر شريط، **مالك بن نبي، الاشعاع الحضاري للعالم الإسلامي، دراسة تحليلية للانسان، للتغيير، للتجديد، للتفسير، للمنهج، للتحديات، للصراع، للمجتمع**(الجزائر: شركة الاصالة للنشر،2019)، ص.100.

[4] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.98.

[5] محمد عاطف، **مرجع سابق الذكر**، ص.32.

[6] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ج1، **مرجع سابق الذكر**، ص.101.

[7] محمد عاطف، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

فالبوليتيك تترك الأهداف التي يسهل الوصول إليها بطريقة مباشرة، وتستعين بوسائل خيالية لا يمكن الوصول إليها،[1] ما أنتج لنا سياسة علمية لا تؤمن بقيمة الفكر وتعمل على تقديس شخصية الزعيم[2].

2. فصل الدين عن الدولة:

يرى مالك بن نبي أن فصل الدين عن الدولة يعتبر ممن جوهر المشكلات السياسية، فهذا الإنفصال قادها إلى الإغتراب السياسي، لوجود تناقض بين السياسات المستوردة وتوجه الفرد في العالم الإسلامي إذ اصطدم بالأرضية العقدية للناس، فكانت من نتائجه عدم وجود تجاوب نظرا لوجود الخلل على مستوى عملية البناء الذي يستند إلى سياسات مستوردة [3].

3. رجل البوليتيكا

رجل البوليتيكا هو فرد فاقد لجميع صفاته الأخلاقية والنفسية أمام المجتمع، والذي إعتبره مالك بن نبي من أبرز السمات التي ميزت الإسلامي،[4] فبالعودة إلى تصنيف النخب السياسية الحاملة لداء البوليتيكا نطرحها ضمن صنفين، داخل السلطة أو خارجها، ومهمتهما هي تفكيك قوة المجتمع والعمل على تخذيره بالمشاكل الهامشية[5].

- ✓ **صنف خارج السلطة:** يستند على لغة الحقوق المنهوبة، ويكثر كلامهم مع إقتراب المواعيد الانتاخبية لكسب أكبر عدد من الجماهير.
- ✓ **الصنف الماسك لزمام الأمور:** وهم داخل السلطة، لكن طريقة وصولهم مشبوهة إما عن طريق مساعدة من الإستعمار وهذا لمواصلة العمل على خدمة المصالح الاستعمارية،[6] حيث تبقى ثقافته وأفكاره السلبية راسخة،[7] وهو نفس النهج الذي كان سائدا أثناء الإستعمار، وهذا ما يظهر من خلال:

---

[1] مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.174.

[2] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص .115.

[3] عصام محمد علي عدوان، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص.63.62.

[4] الأخضر شريط، **مرجع سابق الذكر**، ص.174

[5] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.

[6] **المرجع نفسه**، ص.38.

[7] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.122.

أ. توزيع المناصب الإدارية: يتم توزيعها عن طريق الولاءات، هذا مايؤدي لتهميش مختلف الكفاءات.

ب. طبيعة هذه الأنظمة تأخذ دور الوصي على الشعوب، فتعمل على تقييد الحريات وإسكات الأفواه[1].

فهذا الجو هو ما ميز العالم الإسلامي، فهي لا تقوم على أسس علمية وفكرية، ولا تعتمد على المثقف، ولا تسعى إلى إستغلال ثروته الفكرية،[2] فبهذا الشكل يستطيع المستبد إخماد أي إشعاع، ليلتقي في نفس النقطة مع الدول الإستعمارية التي تبحث بدورها عن إستقرار الوضع، وهذا خشية أن يعود ذلك التحرك إلى إشعاع حضاري يجلب لها مشاكل ويقلص من إمتيازاتها، لهذا ركز مالك بن نبي على هذه الجزئية التي أصابت السياسة في المجتمع الإسلامي والتي عملت على تكوين ركود على المستوى العام، ليضاف إلى السمات الأخرى التي تدل على التراجع الحضاري للأمة الإسلامية[3].

ما يمكن استخلاصه فيه هذا المبحث أن هناك علاقة تربط عوالم البناء الحضاري فيما بينها، فأي خلل يحدث على مستوى عالم من عوالم البناء يؤثر على الأخر، وهذا لطبيعة العلاقة التفاعلية بينهم، فعندما قدم مالك بن نبي عوالم البناء قدمها مجتمعة ومترابطة فيما بينها، فأول نقطة نحو الإنهيار كانت بالتراجع الفكري الذي قادنا إلى عملية التكديس، فقمنا باستيراد نماذج غربية متناقضة تماما مع معادلتنا البيولوجية، فطبيعة الأفكار المستوردة كان نتاج تراكمات عاشتها تلك الحضارة لتخرج عصارتها التي إستفادت منها.

لقد قادنا التكديس الفكري إلى وجود خلل في عوالم البناء الحضاري،فالجو العام للحياة السياسية في العالم الإسلامي تميزت بالبوليتيك التي عالجت القشور وتركت لب الأمور، فكان هذا إيذان بدخولنا في سبات طويل ولاستمرار في التخلف السياسي، والإعتماد على النماذج الغربية في التسيير التي لم تعطي الجديد، بالتالي فإن الجو الثقافي الذي انتكس نتيجة عدة متغيرات في العالم الإسلامي قد أثر على المستوي الإجتماعي، فالخلل على المستوي الثقافي أنتج الفردانية هذا ماساهم في تعطيل الطاقات الإجتماعية و تراخي روابط العلاقات الاجتماعية نتيجة الفقر على المستوى الثقافي، وأيضا فقدان الفاعلية

[1] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.38.

[2] بغداد باي نعيمة، مفهوم السياسة والأخلاقيات السياسية عند المفكر مالك بن نبي، نحو رؤية مستقبيلة لبناء كومنولث إسلامي، **مجلة الحضارة الإسلامية**، المجلد17، العدد 29، جوان2016، ص.727.

[3] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.39.

كان لها تأثير على العمل المشترك، فضرب الكيان الإجتماعي كان بمثابة الضربة القاضية للأمة الإسلامية التي استسلمت لثقافة الغربية ما أدى بها إلى الدخول في متاهة التخلف نتيجة الإختلاف الكبير بين البيئة الغربية التي وجدت فيها الثقافة الغربية مع البيئة الإسلامية.

المبحث الثالث: المشروع التنموي الحضاري لمالك بن نبي

يعتبر مالك بن نبي من أهم المشتغلين بالجانب الحضاري ومشكلاته، إذ يعتبره الكثيرون بمثابة فيلسوف الحضارة، وهذا نظرا للمكانة التي أخذتها الحضارة في أعماله التي قدمها، سنتطرق في هذا الجزء إلى نظرة مالك بن نبي للحضارة، وأهم الزوايا التي نظر إليها في صياغته لمفهوم الحضارة.

المطلب الأول: الحضارة من منظور مالك بن نبي

أولاً: مفهوم الحضارة

عالج مالك بن نبي الكثير من المواضيع لكن القضية الرئيسية التي شغلته وتمحورت حولها مختلف مؤلفاته هي مشكلات الحضارة، فيقول في هذا الصدد" أن المشكلة التي إستقطبت تفكيري واهتمامي أكثر من ربع قرن حتى الآن هي مشكلات الحضارة، فالحضارة هي النقطة البعيدة التي ينبغي أن تؤول إليها كل تغيير إجتماعي إيجابي"[1].

يعتبر مالك بن نبي أن التاريخ هو النشاط المشترك للأشياء، الأشخاص، الأفكار، فمجموع هذه الحركات هي التي تشكل حقل دراسة وثروة من التجارب البشرية،[2] وترد كل مشاكل الإنسان إلى مشكلة حضارته فلا يمكن أن يفهم أو يحل مشكلته إلا من خلال فهم أهم العوامل التي تبنى عليها الحضارة وتعمل على هدمها[3].

لقد عرف مالك بن نبي الحضارة بعدة تعريفات، وهذا حسب الزاوية التي يتناولها، فعرفها بإعتبار جوهرها، مبادئها، أسسها، تركيبها، وظيفتها، وحدتها والصلة بين روحها ومنتجاتها، وسنستعرض هذه التعريفات التي قدمها مالك بن نبي[4].

---

[1] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

[2] البشير قلا تي، **مرجع سابق الذكر**، ص.61.

[3] مالك بن نبي، مشكلة الافكار في العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

[4] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.154.

1. الحضارة بإعتبار جوهرها:

هي عبارة عن مجموع القيم الثقافية المحققة، هنا نظر للإرتباط الوثيق بين الحضارة والثقافة" فأي تفكير حسب مالك بن نبي في مشكلة الحضارة هو في جوهره تفكير في مشكلة الثقافة"،[1]وبهذا التصور يتطابق مفهوم الحضارة مع مفهوم الثقافة من منظور مالك بن نبي.

2. الحضارة باعتبار مبادئها:

الحضارة هي نتاج فكرة جوهرية تطبع على مجتمع في مرحلة ماقبل التحضر، الدفعة التي تدخل به التاريخ ليبين المجتمع نظامه الفكري طبقا لنموذجه الأصلي لحضارته، الذي يتجذر في محيط ثقافي أصلي، يحدد سائر خصائصه التي تميزه عن الثقافات والحضارات الأخرى،[2]وهذا يعني من خلال هذا التحديد التجسيد الواقعي للنموذج المثالي[3].

3. الحضارة باعتبار تركيبها:

ينظر إلى أسسها الأولية التي تعتبر ركائز ضرورية لعملية البناء،[4] والكشف عن السبيل نحو تركيبها، وأهم السبل لتحقيق الحضارة مع الأخذ بعين الإعتبار أهم العوائق في الفعل الحضاري،[5] فمحور فكره تركز على الطرق العلاجية لمشكلات الحضارة من خلال موادها الأولية،[6] إنسان، وقت، تراب،[7] ويشترط لقيام حضارة وجوب تحقق هذه المعادلة مع توفر مكوناتها(فالحضارة = إنسان + تراب + وقت)، مع المفعل المتمثل في الفكرة الدينية،[8] فتحقيق التفاعل بين هذه المكونات حسبه كفيل للدخول في عملية الاستئناف الحضاري.

---

[1] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، **مرجع سابق الذكر**، ص.101.

[2] الطيب برغوث، **محورية البعد الثقافي في إستراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي** (الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ، ط1، 2012)، ص.88.

[3] عمران بودقزدام، **مرجع سابقا الذكر**، ص.155.

[4] حسين ايت عيسى، **الفكر التربوي عند مالك بن نبي** (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2017)، ص. 22.

[5] محمد شاويش، **مالك بن نبي والوضع الراهن** (دمشق: دار الفكر، 2007) ، ص.27.

[6] فاطمة الزهراء سعيداني **مكانة شبكة العلاقات الاجتماعية في البناء الحضاري عند مالك بن نبي** (الجزائر: كتابك،2014)، ص.21.

[7] مالك بن نبي،شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

[8] بشير ضيف الله، **فلسفة الحضارة في فكر مالك بن نبي** (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2005)، ص.73.

4. الحضارة من وجهة نظر وظيفية:

هي مجموعة العوامل المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يوفر لكل فرد من أعضائه جميع الضمانات الاجتماعية اللازمة لتقدمه[1].

لم يضيق مالك بن نبي المجال في تناوله لمفهوم الحضارة، فلم يقصره على الجانب المادي، ولا على الجانب المعنوي، بل ذهب أكثر من ذلك، فالحضارة يجب أن تأخذ وجهة نظر وظيفية، وهذا حتى تشمل كلا الجانبين، "فهي مجموع الشروط الأخلاقية والمادية التي توفر لكل أفراده المساعدات الضرورية[2].

يتحدث مالك بن نبي عن الحضارة كشروط موضوعية تتيح للمجتمع والأمة القدرة على التحكم في سنن وقوانين مواجهة التحديات وتلبية الحاجيات والريادة الحضارية، أكثر من حديثه عن الحضارة كمنتج إجتماعي معاش، فالعناية بالبعد التحليلي، التركيبي يمكن من خلالها فهم الوقائع وتوجيهها،[3] كما تتميز الحضارة من هذا المنظور بخاصية الشمولية لكل مناحي الحياة المادة والمعنوية.

5. الحضارة بإعتبار وحدتها وعلاقتها بمنتوجاتها:

هي مجموع منسجم من الأشياء والأفكار،ففي المجال الحيوي تنشأ ويتقوى هيكلها، وفي المجال الفكري تولد وتنمو"[4].

أكد "**محمد العبدة**" في كتابه على انحراف مالك بن نبي حول الفكرة المتعلقة بالحضارة، فهو يعتبر الحضارة قيمة بحد ذاتها، فأينما وجدت حياة مستقرة تثمر منجزات مادية ومعنوية، فهو تحضر وهو ايجابي ونافع للإنسان، ولذلك اعتبر منجزات الاتحاد السوفياتي من التقدم العلمي والزراعي تحضرا أو إقلاع باتجاه الحضارة، مع انه نظام غير إنساني ولا أخلاقي، فقد قتل الملايين وشردهم لغرض فرض

[1] مالك بن نبي، ترج :عبد الصبور شاهين، **فكرة الافريقية الأسيوية**(دمشق: دار الفكر، 1992)، ص.134.

[2] مالك بن نبي، القضايا الكبرى، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[3] الطيب برغوث، **مرجع سابق الذكر**، ص.88.

[4] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.156.

مبادئه، فإذا كانت غاية الإنسان تحقيق سعادته وتحقيق الأمن واليسر في الحياة فان ذلك لا يتحقق بالتحضر، فهو وصف موضوعي وليس وصف قيمي[1].

كما ذهب "**غازي توبة**" إلى أن حاصل تفاعل هذه العناصر المكونة للفعل الحضاري قادت الإنسان إلى التطور، ويضرب مثال بالإنسان الغربي الذي استثمر وأحسن استغلال الوقت، والتراب، لكنه اضر بالإنسان، فالتراب والوقت حسبه لا ينتج حضارة بل قد ينتج دمار[2].

كما يضيف "**محمد العبدة**" أنه لمح في تعريف مالك بن نبي للحضارة ومكوناتها جانبا ماديا، فهل عمارة الأرض هي كل شيء، ولو ضلت العقائد وعذبت الإنسانية بالأزمات الخانقة والحروب المدمرة؟ فالعبرة من منجزات البشر هي نفعهم وتيسير أسباب الأمن والاستقرار لا بما يبهر العيون، فالصاروخ الذي دفع مركبة إلى القمر، هو الصاروخ الذي يعبر القارات ويقضي على ألاف الناس، فرغيف الخبز انفع للبشر من الصاروخ، لذل يجب أن نعمل على تحديد المفاهيم بدقة، فقد نعمل على التركيز على التقدم المادي أكثر مما نعني التقيد بشكل عام[3].

ما طرحه "**محمد العبدة**" في الجزئية المتعلقة بالجانب المادي لم يركز عليه مالك بن نبي، ويظهر ذلك من خلال عملية تركيزه على الجانب الإنساني في عملية التنمية.

ما أوردته الباحثة **وفاء عمران** نقلا عن **غازي توبة**، نلمح من خلاله إغفال الفكرة الدينية من طرف **غازي توبة** في المعادلة التي أراد إن يقيمها، فالفكرة الدينية تعتبر كحجر الأساس لأي مشروع حضاري تنموي إسلامي، فالواقع يظهر ذلك عندما ابتعدنا عن الدين وتعاليمه ابتعدنا عن الحضارة، والرسول صلي الله عليه سلم قال: "تركت فيكم شيئان لن تضلوا بهما بعدي، كتاب الله وسنتي".

ثانيًا:عناصر الحضارة عند مالك بن نبي

لقد صاغ مالك بن نبي معادلته في الحضارة انطلاقا من المعادلة التالية:

الحضارة = إنسان + وقت + تراب

[1] محمد العبدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.62.

[2] وفاء عمران، مداخل التجديد الحضاري وافاقه العالمية عند مالك بن نبي، دراسة ابستيمولوجية، **مرجع سابق الذكر**، ص. 315.

[3] محمد العبدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.63.

1. الإنسان:

يحتل الإنسان مكانا مركزيا في نظرية الحضارة عند مالك بن نبي، لهذا أولى مالك بن نبي إهتمام بالشروط والقوانين التي توصل الإنسان لتغيير نفسه أولا ومن ثمة تغيير مجتمعه وإيجاد دور لأمته في التاريخ[1].

فالإنسان إلى جانب كونه صانع للحضارة فهو أيضا أحد نتائجها،[2] فوضعية ليست واحدة في جميع مراحل تاريخ المجتمع الذي ينتسب إليه، فهي تختلف بإختلاف المرحلة التي يوجد فيها مجتمعه والتي تعكس حالته النفسية والإجتماعية، فإذا كانت الحضارة في أوج قوتها يكون الإنسان على صورتها فعالا مبدعا،[3] لأن الحضارة تمثل دورة تاريخية يصنعها الفرد ويعيشها داخل المجتمع، وتمثل الثقافة مظهر هذه الدورة ومحيطا يعكسها[4].

الإنسان أكثر العناصر تلاحما بالحضارة إن لم نقل هو الحضارة، فهو العنصر الأول في بناء الحضارة وتأسيسه،[5] لأنه هو المالك لأسباب ولعناصر التغيير للإرادة والقلب والعقل واليد،[6] ويرى بن نبي أن الإنسان يؤثر في محيطه الاجتماعي عن طريق ثلاث وسائل وهي: (فكره، عمله، وماله)، وأن توجيه طاقات الفرد يستلزم توجيه ثقافته أولا، ثم توجيه عمله ثم ماله[7].

محاولة النهوض يستلزم إحداث تغيير جذري في واقع الإنسان، وهذا حتي يتمكن من صياغة الأهداف الكثيرة التي يمكن تحويلها إلى واقع حي، وهذا التغيير يكون من خلال صناعة رجال،[8] يمشون في التاريخ مستخدمين التراب والوقت والمواهب في بناء الأهداف الكبرى،[9] ولهذا أعطى مالك بن نبي

---

[1] فوزية بريون، **مالك بن نبي عصره وحياته ونظريته في الحضارة** (دمشق: دار الفكر، 2010)، ص.209.

[2] **المرجع نفسه**، ص.210.

[3] محمد بغداد باي، **مرجع سابق الذكر**، ص.67.

[4] جيلالي بوبكر، **البناء الحضاري عند مالك بن نبي** (الجزائر: دار المعرفة، 2010)، ص. 68.

[5] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.73.

[6] محمد بغداد باي، **مرجع سابق الذكر**، ص.67.

[7] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.83.

[8] محمد جلوب فرحان، **الخطاب النهضوي في فكرمالك بن نبي** (الجزائر: دار بن مرابط للنشر، 2014.)، ص.40.

[9] مالك بن نبي،شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.82.

إهتمام بالشروط والقوانين التي توصل الإنسان لتغيير نفسه أولا، ثم تغيير مجتمعه وايجاد دور لأمته في التاريخ[1].

إن الإقتصاد قبل كل شيء هو تشييد الإنسان، وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات،[2] فالمجتمعات المتخلفة تفقد كثيرا من قيمتها الإنسانية، فأي مشروع حضاري أو إصلاحي يعود إلى الإنسان، فالصعود الحضاري الإسلامي يرتبط بوجود إنسان مؤهل للقيام بالمهمة النهضوية،[3] يقدم مالك بن نبي برنامج متكامل ينطلق من:

❖ **التوجيه:**

يعتبره مالك بن نبي عنصر أساسيا يساهم في بناء الحضارة ورقيها، كما يعمل على إعطاء مكانة مركزية في معادلته الحضارية وهو الإنسان، فالنظر في مشكلة الإنسان وكيفية تأثيره في صناعة التاريخ تمر على طرق عديدة لتأهله لهذه المهمة، فإذا كان الإنسان يؤثر في المجتمع بثلاث مؤثرات (الفكر، العمل، المال)، فإن الحل الأنسب لإعداده تكمن في عملية توجيهه تربويا في هذه المجالات ليتمكن من إستخدامها بفعالية،[4] ويتجنب الإسراف في الجهد، الوقت، فهناك ملايين السواعد العاملة والعقول المفكرة في البلاد الإسلامية صالحة لأن تستخدم في كل وقت، بشرط توفير عملية توجيه الإنسان الذي تدفعه الفكرة الدينية[5].

✓ **توجيه الثقافة:**

الإنسان هو العنصر الأساسي في عملية البناء الحضاري،[6] لذلك ينبغي توجيهه من خلال:

✓ **توجيه العمل:**

من خلال سير الجهود الجماعية في اتجاه واحد، وهذا بغية تغيير وضع الإنسان وخلق بيئة جديدة،[1] فيساهم كل مواطن في البناء، الشيء الذي يضمن لقمة العيش لكل مواطن،[2] فيرى أن العمل هو

[1] فوزية بريون، **مرجع سابق الذكر**، ص.203.
[2] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر**، ص.59.
[3] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.30.
[4] عمر نقيب، **مرجع سابق الذكر**، ص.87.
[5] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.78.
[6] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.210.

الذي يخط مصير الأشياء في الإطار الاجتماعي،[3] فالأعمال الكبيرة في النهاية هي خلاصة مقدمات وجهود بسيطة، وجمعها يؤدي إلى تغيير وتنمية وضع الإنسان،[4] لذا يجب أن نعلم المسلم علم الزمن،* وتخصيص نصف ساعة يوميا لأداء واجب معين،* ما ينعكس لمصلحة الحياة الإسلامية، فيرتفع حصادنا العقلي واليدوي والروحي وهذه هي الحضارة[5].

- ✓ **توجيه رأس المال:**

ينطلق بن نبي من دراسة هذا العنصر من تصحيح الفهم لرأس المال والثروة،[6] ولتحديد كلا الاصطلاحين بالمعنى الإجتماعي، نلاحظ أن الثروة يمكن فهمها من وجهتين في بلادنا:

- ✓ بالنسبة للمركز الاجتماعي لصاحبها، فهو فلاح أو صاحب ماشية أو صاحب صنيعة.
- ✓ بالنسبة لاستعمال صاحبها، يستعملها في إطاره الذي تقتضيه حرفته المحلية.

بالتالي فالثورة هي مكاسب الشخص الغير متحركة وغير داخلة في الدورة الاقتصادية، فهي شيء محل مستقر وليس لها من عمل مستقل كقوة مالية تدخل في بناء الصناعات وتمويلها، أو تجارة التصدير أو غير ذلك من الميادين الاقتصادية[7].

والمقصود بتوجيه رأس المال هو جعل كل قطعة مالية متحركة ومتنقلة تخلق معها العمل والنشاط، لأن تنمية الاقتصاد حسبه لا تكون بتكديس الثروة ولكن بتحريك المال وتنشيطه، بتوجيه أموال الأمة مهما

---

[1] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.107.108.

[2] عبد اللطيف عبادة، **صفحات مشرقة في فكر مالك بن نبي** (الجزائر: دار بن مرابط للنشر، 2014.)، ص .118.

[3] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.114.

[4] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.220.

[5] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.141.

*استدل مالك بن نبي بتجربة المانيا عقب الحرب العالمية الثانية التي خرجت منهكة على جميع المستويات وبعد 10سنوات تمت عملية البعث لإنشاء الصناعات الضخمة التي شاهدناها ، فقد فرضت الحكومة عام 1948على الشعب الألماني كله نساء أطفال رجالا التطوع يوميا لمدة ساعتين يؤديها الفرد زيادة على عمله بدون مقابل لأجل الصالح العام (لتفصيل أكثر انظر مالك بن نبي، شروط النهضة، ص 42).

* يؤكد مالك بن نبي على فكره الواجب التي يقوم عليها الإقلاع الاقتصادي (أولوية الواجب على الحق).

[6] Adnan Khalil Basha, **Malek Bennabi and his Modern Islamic thought,**(A thesis presented for the degree of doctor of philosophy, university of salford, department of politics, United Kingdoom, 1991/1992),p. 159.

[7] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.110.

كانت بسيطة وإستخدامها فيما يحقق الأهداف الكبرى،[1] فمشكلة البلاد المتخلفة حسب بن نبي ليست في الفقر بل في ضعف أو إنعدام توجيه أموال هذه الدول[2].

يحتضن الإنسان الفكر، ويعمل على ربطه بين العوامل الأخرى المشكلة للفعل الحضاري، فحل مشكلة الإنسان، هي حل لمشكلة التخلف[3]، لكن إي إنسان، فمالك بن نبي لم يفصل في هذا الجزء فهل تكون الانطلاقة من الإنسان الفرد؟ أم إنسان الماسك بزمام السلطة؟ آم كلاهما إنسان سلطة وعامة ونخبة؟

الإنسان في المعادلة الحضارية هو النخبة التي تخرج منها السلطة، لكن الظروف التي كتب بن نبي نموذجه كان العالم الإسلامي في ظل الاستعمار، كما أن اللغة التي كان يكتب بها في إطار مشروعه الحضاري كانت بداياتها بلغة غير اللغة التي يفهمها العامة، وتعامله مع الإنسان كان معاملة المادة الجامدة، فتغافل أن الظاهرة الإنسانية غير متجانسة، لذا يجب أن تعتمد على معادلات أخرى تخص كل الفئات المجتمعية [4].

يجب أن نعمل على تصميم وفق منهج متكامل خالي من الأزمات الداخلية (الجمود الفكري، الأفكار الميتة، التقليد، فالإنطلاقة تكون من النخبة التي تعمل على استيعاب ونقل الأفكار للعامة لتحويلها لعناصر مفعلة، فتعمل على تحرير عقل الإنسان، وبناء إنسان جديد يستند إلى تعاليم الدين الإسلامي.

كما يورد الكاتب فرج علام في كتابه التداول الحضاري في القران الكريم نقطة مهمة، وهي الدور السلبي في تخلفنا، وذلك من خلال فقدانها الثقة بأنفسنا وقدرات امتنا، وهو ما ذهب إليه مالك بن نبي عند الحديث عن التكديس والانبهار، فهو يقود إلى العجز والسلبية والانهزام الداخلي[5]، فمكونات الظاهرة الحضارية تتأثر بطبقة القادة الفكرية السياسية، فخطورة هذه الطبقة أكبر، وهذا لأنها تستطيع توجيه

---

[1] Malek bennabi**, la democratie en islam,** (alger, imprimerie sarri, s d p),p.34.

[2] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص.221.222.

[3] حبيب الله بابائي، مجموعة مؤلفين، **الحضارة في الفكر الاصلاحي العربي المعاصر**(بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،2014)،ص.53.

[4] وفاء عمران، مداخل التجديد الحضاري وافاقه العالمية عند مالك بن نبي، دراسة ابستيمولوجية، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.309.310.

[5] فرج علام، **التداول الحضاري في القران الكريم**(القاهرة: دار روابط للنشر وتقنية المعلومات، واد القرى للنشر،2018)،ص.11.

المتغيرات وتكريسها سلبا أو إيجابا والتأثير في الأمة بما تملكه من سلطة[1]، لذا فان الإنسان من منظور مالك بن نبي هو الإنسان المستخلف (خليفة الله في الأرض)، وهو ما تستند إليه التنمية من منظور إسلامي، فقد تناولت الجزئية الخاصة بالاستخلاف في الجزء المخصص للنموذج التنموي الإسلامي، هذا الجزء الذي أغفله الباحث ناصر يوسف عندما تحدث عن التقسيمات الخاصة بالإنسان.

2. **التراب:**

المقصود بالتراب حسب مالك بن نبي كل الموارد الطبيعية التي تنطلق منها الحضارة، فبتقدم المجتمع أو تخلفه يكسب التراب قيمته، فهو إما مسخر لمصلحة الفرد والجماعة، أو مهمل دون قيمة،[2] فالأرض المنتجة تتحول إلى فلاة ثم إلى صحراء، مما يؤدي إلى تغير في الحياة الاقتصادية فتتحول حرفة البلاد من الزراعة إلى الرعي، وصولا إلى لا شيء، لتصل في النهاية إلى حياة إجتماعية راكدة هي الحياة النباتية[3].

أوضح مالك بن نبي أن مصطلح التراب يعني مجموعة الوسائل المادية المتاحة، فإستخدم في كتابه المسلم في عالم الإقتصاد الإمكان الحضاري* وهذا للدلالة على الوسائل المادية المتاحة أمام الإنسان،[4] فالعلاقة نسبية بين الإمكان الحضاري والإرادة الحضارية، فالعلاقة سببية تضع الإرادة في رتبة السبب بالنسبة للمكان الحضاري[5].

يرى بن نبي أن التراب في بعده العربي الإسلامي يدل على شيء من الإنحطاط، وهذا بسبب تأخر القوم الذين يعيشون فيه،[6] وقد عالج بن نبي مشكلة التراب من جانبين هما:

---

[1] بتول أحمد جندية، **على عتبات الحضارة، بحث في السنن وعوامل التخلف والانهيار**(دمشق: دار الملتقى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص40.

[2] فوزية بريون ، **مرجع سابق الذكر**، ص.230.

[3] مالك بن نبي، **شروط النهضة،مرجع سابق الذكر**، ص.133.

[4] محمد العاطف، **محورية الإنسان في معادلة النهوض الحضاري في فكر مالك بن نبي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة بوزريعة ، الجزائر، 2017، 2018) ، ص.74.

*يعطي مالك بن نبي مثال بألمانيا التي أعادت بناء نفسها من نقطة الصفر دون أمكان إذا ماقارانا بما تم انجازه ، وهذا الإمكان الحضاري عند مالك بن نبي يمثل الارادة الحضارية (لتفصيل أكثر في هذه الجزئية ، انظر مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص. 62).

[5] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر**، ص.62.

[6] محمد جلوب فرحان، **مرجع سابق الذكر**، ص.45.

أ. **المظهر القانوني(التشريعي):**

وهو ما يحقق إتصال الإنسان بالتراب من خلال الملكية في المجتمع.

ب. **المظهر الفني:**

ويقصد به جانب السيطرة الفنية والاستخدام الأمثل،[1] فكان يدعو إلى إستخدام الوسائل الفنية والعلمية لحل مشكلات هذا التراب وحسن إستغلاله[2].

يرى **أسعد السحمراني** في كتابه فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي، انه بالرغم من التحديد الدقيق لمصلح التراب في إطار المعادلة الحضارية إلا انه ضيق نطاق التسخيير الإلهي للإنسان من ضرورة انفتاحه على الكون بمعناه الواسع، وليس مجرد الاقتصار على الجانب الجغرافي المرتبط بالتربة وإصلاحها للزراعة[3].

3. **الوقت:**

الوقت حسب مالك بن نبي عنصر مهم من عناصر البناء الحضاري، فهو مستمد من الإنسان، فكما يمثل الوقت ثروة في مجال ما، يمثل عدما في مجال آخر، فبقدر ما ينجز من أعمال بقدر ما يقدم قيمة له[4].

فالوقت عند بن نبي هو الذي يتم تكييفه اجتماعيا حتى يتحول إلى زمن إجتماعي؛ وذلك من خلال إدماجه ضمن العمليات الصناعية، الإقتصادية،الثقافية، وهذا لكونه ركيزة أساسية تقوم عليه سائر إطرادات هذه العملية،[5] لكن الملاحظ في المجتمعات الإسلامية غيابه التام، على الرغم من حث الدين الإسلامي على الإستغلال الأمثل للوقت على المستويين الفردي والجماعي[6].

---

[1] مالك بن نبي، تأملات، **مرجع سابق الذكر**، ص.170.

[2] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.222.

[3] سليمان الخطيب، **فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي، دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1993)، ص. 83.

[4] **المرجع نفسه**، ص.145.

[5] مالك بن نبي، القضايا الكبرى، **مرجع سابق الذكر**، ص.56.

[6] فوزية بريون، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.232.233.

إن الإشكال في العالم الإسلامي من منظور مالك بن نبي أن الفرد لا يعرف قيمة الوقت،[1] لذا يجب أن تلقي ضوء على مشكلة الزمن وتحدد نقطة إنطلاق لتحقيق تنمية فعلية[2].

يرى بن نبي أن الوقت عامل مؤثر في الفكر والنشاط الإنساني، لذا يجب على المجتمع تكييف الوقت وتحويله إلى زمن إجتماعي مثمر من خلال إدراجه في تخطيط المشروعات الصناعية والاقتصادية وتنفيذها،[3] فإستغلاله بالطريقة الصحيحة تستلزم إدخال المفهوم في وعي الأفراد من خلال عملية التربية،[4] فهي وسيلة ضرورية لمعرفة قيمته[5].

4. الفكرة الدينية:

تعتبر الفكرة الدينية قضية مركزية، وهذا لمركزية الدين في الحياة البشرية،[6] فهو المفجر للطاقات الذي يعمل على التحرر من القيود لتصبح مؤثرة في المحيط الإنساني من خلال الدفعة التي تقدمها للنفس لتعمل على تغيير مجرى التاريخ،[7] فتدخل إما بطريقة مباشرة، وإما بواسطة بديلاتها اللادينية نفسها، في التركيبة المتآلفة لحضارة ما، وفي تشكيل إرادتها،[8] وحسب مالك بن نبي تعتبر كمركب للمكونات السابقة الذكر (إنسان، وقت، تراب)[9].

ينظر مالك بن نبي للدين كظاهرة كونية تحكم فكر الإنسان وحضارته[10]، فحسب مالك بن نبي الفكرة الدينية لا تتعلق بوحي من السماء، بل يمكن أن تكون على شكل معبود غيبي لان الحضارة كما يراها، لا تظهر في امة من الأمم إلا في صورة وحي من السماء يكون للناس شرعا ومنهجا يتوجه فيه

---

[1] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.140.

[2] محمد جلوب الفرحان، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص.50.51.

[3] فوزية بريون، **مرجع سابق الذكر**، ص.232.

[4] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.224.

[5] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.147.

[6] عمر نقيب، **مقومات بناء إنسان الحضارة في فكر مالك بن نبي التربوي ، نحو تجديد نظرية تربوية جديدة للعالم الاسلامي المعاصر** (الجزائر :اصدار كليلة للنشر، 2013)، ص.71.

[7] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.273.

[8] مالك بن نبي، **في مهب المعركة**، **مرجع سابق الذكر**، ص.52.

[9] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.68.

[10] مالك بن نبي، **الظاهرة القرآنية**، ط4،(بيروت: دار الفكر المعاصر،1987)،ص.300.

الناس نحو معبود غيبي، فدور الفكرة الدينية تركيب عناصر الحضارة والتمكين التربوي لشخصية الإنسان وتنظيم سلوكه لأنه يغذي الجذور النفسية له[1].

الحضارة حسب مالك بن نبي ليست سوى نتاج فكرة حية تطبع على المجتمع قبل التحضر الدفعة التي تجعله يدخل التاريخ طبقا للنموذج الذي اختاره، ويميزه عن ثقافات وحضارات أخرى،[2] وهو يشبه إلى حد ما إلى ما ذهب إليه "**ماكس فيبر**" عندما ربط التقدم الذي عرفته الرأسمالية وبين الأخلاق البروتستانتية التي تقدس العمل وتمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة[3].

تقترب الإسهامات التي قدمها مالك بن نبي مع بعض المفكرين، **فماكس فيبر MAX WEBER** في دراسته حول اثر المسيحية البروتستانتية على نشأت الرأسمالية، وبين ما قدمه مالك بن نبي حول تأثير الفكرة الدينية في إحداث عملية التغيير،[4] وفكرة اعتبار الدين هو المركب لعناصر الحضارة جاء بها **كيسرلنج ALBERT KESSELRING** في كتابه البحث التحليلي لأوروبا، فيؤكد **كيسرلنج** على أن أوروبا تكونت من بقايا المجتمع الروماني، ومن عناصر سياسية، اقتصادية، جغرافيا، ثم جاءت النصرانية لتصبح عامل لربط بين عناصر ذلك المجتمع لتعطيه بعدا روحيا، وهو مالا ينطبق مع الحضارة الإسلامية التي تستند إلى الدين، وتكونت من خلاله ويعتبر ركيزة في مجال البناء الحضاري لكل عناصر الحضارة[5].

تآلفت القبائل العربية على الرغم من العصبية التي كانت تميز هذه المجتمعات، والتآخي بين الشعوب، كما لا ننسى المبادئ التي تستند إليها مبادئ الحكم هنا يمكن أن نتجاوز حتى ما جاء به **محمد العبدة**، فالبعد الروحي للحضارة المسيحية لا يمكن تصوره كالبعد في الحضارة الإسلامية، وهذا نظرا للاختلالات التي جرت على الدين المسيحي والتحريف الذي طاله بما يتماشى مع خصوصية تلك المرحلة، ولهذا قامت الثورات بعد زمن ضد الكنيسة والسلطة الثيوقراطية، أما الإسلام فهو شرط لتحرير البشر، والذي يعمل على فك القيود من أدوات الغرب.

---

[1] عمر نقيب، **مرجع سابق الذكر**، ص.71.

[2] فوزية بريون ، **مرجع سابق الذكر**، ص.202.

[3] إسماعيل قيرة وعلي الغربي، **في سوسيولوجية التنمية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص ص.7.6.

[4] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**،ص.178.

[5] محمد العبدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.64.

ثالثاً:الدورة الحضارية عند مالك بن نبي وإسقاطها على الحضارة الإسلامية

يمر المجتمع في تطوره الحضاري بهذه المراحل، وحين يشيخ الفرد يعود بعكس الطريق الذي سلكه أولا، وكذلك تفعل الحضارة حين تشيخ،[1] فالحضارة تقع بين حدين اثنين ميلاد وأفول وبينهما تكون في طور الانتشار والتوسع، وقد أسقط بن نبي هذه الفكرة على الحضارة الإسلامية وفق المخطط التالي[2].

الشكل رقم(01): مخطط يمثل مختلف المراحل التي مرت بها الحضارة العربية الإسلامية من منظور مالك بن نبي

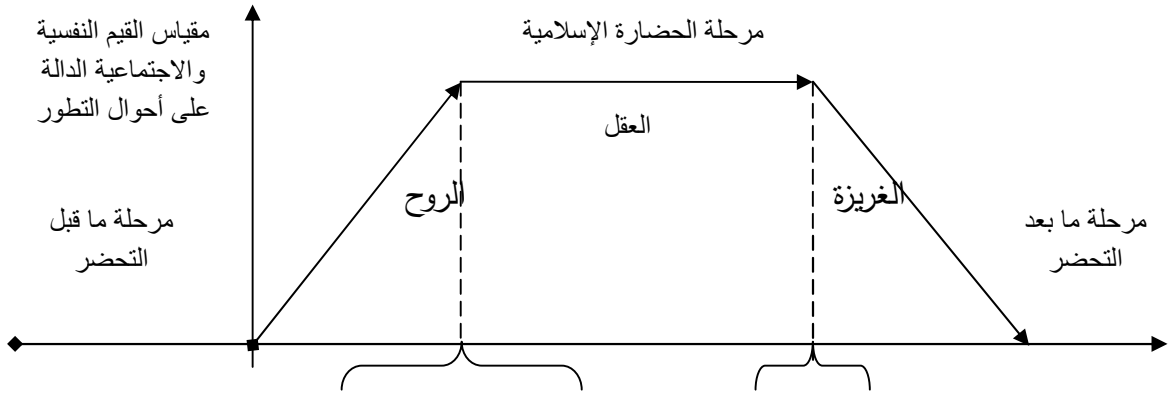

المصدر: مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 44

ومنه فإن الدورة الحضارية لكل مجتمع حسب بن نبي تمر بثلاث مراحل، مرحلة ما قبل التحضر، مرحلة التحضر، مرحلة ما بعد التحضر،[3] وقد فسر هذه النظرية بتطبيقها على المجتمع الإسلامي في تطوره، فالجاهلية تمثل مرحلة ما قبل التحضر والتي كان فيها عالم الأشياء نفسه فقيرا وتكون الأشياء بدائية، وانحصر عالم الأشياء في القبيلة وعالم الأشياء عالم بسيط، ولما جاء الإسلام أسس لعالم جديد من الأشخاص يحمل كل شخص فيه رسالة، وكانت الأشياء فيه في خدمة الأفكار،وبذلك تأسس عالم أشخاص في مجتمع الأنصار والمهاجرين على أساس الأخوة، ثم اتجه هذا المجتمع نحو عالم الأفكار – معركة صفين – وتواصل الامتداد حتى جمدت الفكرة وانقلب السير إلى الوراء، فلم يعد عالم الأشخاص

[1] محمد شاويش، **مالك بن نبي والوضع الراهن** (دمشق: دار الفكر، 2007)، ص.85.

[2] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.74،73.

[3] مالك بن نبي، **ندوات ميزاب** (الجزائر: كتابك، 2014)، ص.76.

على هيئته بل أصبح في صورة المتصوفة المنحرفين والدجالين والمخادعين، كما يكون عالم الأشياء مستبدا بالعقول خالية من الحياة والديناميكية الاجتماعية، كما تنتكس مكانة الفكر في هذا المجتمع[1].

لو نظرنا إلى الحضارة الغربية نلاحظ أن مجتمعاتها تغرق في الترف، ولكن ذلك لم يؤثر على تفوقها في مجالات الحضارة المختلفة، فواقع الحضارة الغربية اليوم يعرف ازدهارا ماديا وتقدم علميا رغم ما تعانيه مجتمعاتها من فراغ روحي، لكن المراحل الثلاث التي حددها مالك بن نبي(مرحلة الروح)،(الانتشار، العقل)، (ومرحلة الأفول، الغريزة)، لا يمكن التسليم بها كمراحل حدية، إذ لا يمكن اعتبار كل دول العالم الإسلامي التي تفككت في سياق حضاري واحد، فالحركة الحضارية تختلف حسب لحظات تاريخية مختلفة، فهناك تطور حضارات محلية كغرناطة، تلمسان وبجاية، هنا خط الحضارة الإسلامية عرف تعرجات كثيرة استمرت حسب مراحل والظروف التي تمر بها المنطقة إلى أن سقطت الخلافة العثمانية وهي مرحلة الانهيار التام[2].

لا توجد مراحل للمجتمعات تتمثل في أطوار الميلاد والشباب والشيخوخة، بل هناك بطئ أو توقف في المسيرة الحضارية، مرد ذلك إلى عوامل مختلفة متداخلة ومتشابكة، فما ينطبق على مجتمع وحضارة ما لا ينطبق على غيرها[3].

أفكار مالك بن نبي لازالت تثبت صلاحياتها، وهذا نظرا للتواجد ضمن نفس السياق الذي تحدث عنه، لكن هناك بعض المفاهيم الذي ينبغي أن تكون محطة للنظر وإعادة أو مواصلة البحث والتطوير فيها، إن الفكر الحديث لا يكون إلا نقدا، فكل معرفة موضوعية ينبغي آن تزاوج بين مستويين من التحليل، تحليل من جهة كونه نقدا لمعرفة مباشرة بالموضوع، وتحليل باعتباره استكشاف للموضوع باستراتيجيات أكثر ثراء، فهنا النقد ليس مصارعة إيديولوجية، لكن لاكتشاف شبكة مفهومية جديدة تتيح معرفة الشيء من زوايا أكثر عمقا[4].

---

[1] عمار الطالبي، **فكر مالك بن نبي والمجتمع الإسلامي المعاصر**، "مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي مالك بن نبي 1905-1973 فكره وأعماله" أيام 18. 19. 20 أكتوبر 2003، الجزائر (الجزائر: منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، ط2، 2006)، ص ص.134،133.

[2] البشيرقلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص .72.

[3] عمران وفاء، مداخل التجديد الحضاري وافاقه العالمية عند مالك بن نبي، دراسة ابستيمولوجية، **مرجع سابق الذكر**، ص.317.

[4] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.21.

المطلب الثاني: المشروع التنموي المجتمعي الحضاري من منظور مالك بن نبي

إن الحديث عن عملية التجديد الحضاري يقتضي بالضرورة توافر مشاريع نهضوية على مستوى كل عناصر البناء الحضاري، فالتجديد الحضاري يرتكز على جملة من الشروط في مختلف الميادين، فإعادة البعث تحتاج إلى توافر جملة من الشروط، وهو ما تطرق إليه مالك بن نبي في إطار صياغته للمشروع الحضاري الذي صاغه في إطار تكامل، فلم يغفل أي جزء منها وهذا نظرا للترابط لكبير بين مختلف مكونات النسق الحضاري، هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا المبحث.

أولاً: دور العامل الثقافي

إن الارتقاء بوعي النخب من جهة والقاعدة الجماهيرية، يشكل حجر الأساس في عملية التجديد الحضاري من منظور مالك بن نبي باعتبارها الباعث لبقية أطراف نسق البناء الحضاري، فتكوين مرجعية ثقافية للمسلم المعاصر وإعادة إحياء تراثه ألقيمي هو ما حاول مالك بن نبي أن يعمل على تشكيله من خلال طرحه للمشروع الثقافي الجزئي في الإطار الكلي للنسق الحضاري، فهي إذا تشكل أساس الوجود الاجتماعي واستمرارها في الوعي، فالثقافة بوجه التحديد هي إنتاج الذات المادية للمجتمع أي القدرة على النمو والتطور ضمن صيرورة التطور الحضاري[1].

ينظر مالك بن نبي إلى الثقافة كجزء أساسي من أجزاء الهيكل العام للحضارة، فقد صاغها في إطار مشروع متكامل حتى تتمكن من تحقيق الغاية المرجوة منها وهي إعطاء الدفعة القوية نحو السير داخل الركب الحضاري، فالثقافة تعتبر الحيز الذي يتحرك داخله الإنسان، فيحمل مقومات الإنسان مع مكونات المجتمع لتصبح متماثلة وهو ما يسمح بالنهوض الحضاري.

بإتباع وجهة نظر مالك بن نبي في الثقافة نجدها تتمحور حول كونها: "نظرية في المعرفة ومنهاجا في السلوك، ومنهجية في العمل والبناء والمواجهة"،[2] أما من الناحية التربوية، فينظر إليها على أنّها منهاج للتربية يتيح إعادة بناء الشخصية، لتسهم بفاعلية في بناء الحضارة، ومن هنا فالثقافة هي الرابطة الأخلاقية الجمالية، والعقلية، والتقنية التي تربط أفراد المجتمع"[3]، وعرفها في هذا الجانب بأنها: "التركيب

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)،ص. 143.

[2] الطيب برغوث، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

[3] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 157.158.

العام لتراكيب جزئية أربعة هي: الأخلاق والجمال والمنطق العملي والفن الصناعي[1]، ولكي نستحدث تركيب العناصر الثقافية يجب أن نقوم بخلق صلة بين الفرد والعوالم الأربعة المكونة للبناء الثقافي، فالعالم الإسلامي يختلف في موقفه عن العالم الغربي، فمشكلته لا تكمن في فهم الثقافة وإنّما في تحقيقها بصورة عملية، لهذا يجب أن توضع خطة تربوية لتحقيق هذه الوحدة، وبهذا نهيئ الطريق نحو تحقيق المشروع الثقافي بصفة فنية"[2].

1. علاقة الثقافة بالحضارة

الثقافة تتدخل في جميع شؤون الفرد وخصوصياته وتسعى إلى بناء مجتمع، فهي تتحول إلى أسلوب حياة لتأثر على كافة نواحيه، فارتباط الثقافة بعناصرها الأربعة المكونة لها يمثل برنامجها الأساسي،[3] فتعمل على غرس الانسجام في المجتمع وهو ما يسمح بتوثيق رابطة الشعور المشترك[4]، بالتالي لابد لنا أن نصحح علاقتنا بالثقافة لكي نضمن عودتنا إلى الركب الحضاري،[5] فالثقافة تصبح نظرية في السلوك* أكثر من كونها نظرية في المعرفة[6]، وأي إخفاق يسجله مجتمع في إحدى محاولاته، إنّما هو التعبير الصادق عن درجة أزمته الثقافية التي يمر بها[7].

2. توجيه الثقافة من منظور مالك بن نبي

يكون من خلال وضع برنامج لتوجيه الثقافة،[8] وتصفية عاداتنا وتقاليدنا وإطارنا الخلقي والاجتماعي مما فيه من عوامل قاتلة، فتجديد الأوضاع يكون من وجهة مالك بن نبي بطريقتين:[9]

- ✓ **الأولى:** سلبية تفصلنا عن رواسب الماضي

---

[1] أحمد لعريبي، نحو مقاربة حضارية بديلة، مشكلة الحضارة عند مالك بن نبي نموذجا،**مجلة التغيير الإجتماعي**، المجلد01، العدد01، سبتمبر 2016، ص.29.

[2] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 61.62.

[3] سعود محمد وزروخي الدراجي، التركيب النفسي للثقافة وعلاقته بالجمال عند مالك بن نبي،**مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، المجلد07. العدد 13، ديسبمبر 2017، ص .258.

[4] فاطمة الزهراء سعيداني، **مرجع سابق الذكر**، ص. 100

[5] حورية بكوش، تبسيط مفهوم الثقافة عند مالك بن نبي: دراسة في مفهوم الثقافة وعناصرها،**مجلة رفوف**،المجلد04، العدد 02، ديسمبر 2016، ص. 129.

[6] **المرجع نفسه**، ص.64.

[7] **المرجع نفسه**، ص.92.

[8] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، **مرجع سابق الذكر**، ص.69.

[9] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.80.

- ✓ **الثانية:** ايجابية تصلنا بمقتضيات المستقبل.

يركز مالك بن نبي في إعادة عملية البناء على الخصوصية الثقافية، التي تعمل على إيقاظ إرادة الفرد والمجتمع والعمل على رفع التحدي للخروج من حالة التخلف[1].

الثقافة في بعدها الوظيفي لها ارتباط وثيق بالفاعلية، فتقوم بتحويل الفرد من النزعة الفردية إلى إلى الشخصية الإجتماعية،[2] فيتم تنظيفها من الحشو والانحراف،[3] وتحدد كعامل تاريخي ليسهل فهمها، ثم نظاما تربويا لننشرها بين طبقات المجتمع،[4] فأي فشل حسب مالك بن نبي يرتبط بالأزمة الثقافية التي يمر بها[5].

3. أركان المشروع الثقافي من وجه مالك بن نبي

حتى تكون للثقافة فاعليتها، لابد لنا من أن نحدد العناصر التي تكون الثقافة كمفهوم موجه للنهضة، وهذه العناصر المتداخلة المكونة للبرنامج الثقافي كعامل تربوي موجه للنهضة من وجهة مالك بن نبي،[6] تستند إلى جملة من الأسس وهي:

أ. **المبدأ الأخلاقي:**عالج مالك بن نبي الأخلاق من الناحية الاجتماعية لا من الناحية الفلسفية، لأنّه يريد تحديد قوة التماسك بين الأفراد بغية تكوين وحدة تاريخية،[7] والمبدأ الخلقي حسب بن نبي مرتبط بالفكرة الدينية ومهمته في المجتمع ربط الأفراد بعضهم ببعض[8].

ب. **الذوق الجمالي:** يرى بن نبي أنه يحرك الهمم إلى ما هو أبعد من مجرد مصلحة،[9] فالذوق الجمالي الذي ينطبع فيه فكر الفرد، يجد الإنسان في نفسه نزوعا إلى الإحسان في العمل وتوخيا

---

[1] محمد بغداد باي، **مرجع سابق الذكر**، ص.125.

[2] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.158.

[3] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.83.

[4] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، **مرجع سابق الذكر**، ص.72.

[5] **المرجع نفسه**، ص.92.

[6] حورية بكوش، **مرجع سابق الذكر**، ص.123.

[7] فوزية عبو وفؤاد بداني، إشكالية الدين والثقافة والتغيير الاجتماعي من منظور مالك بن نبي، **مجلة متون**، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص 129.

[8] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.94.

[9] زكي ميلاد، **المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،ط2، 2010)، ص.76، 77.

للكريم من العادات،[1] فالذوق الجمالي يضفي على الأشياء الصورة التي تتفق والذوق العام،[2] فالفضاء الثقافي لكل مجتمع يقتصر على جملة من الألوان والعادات والتقاليد والأفكار التي تعمل مجتمعة على التأثير على الفرد لينعكس في إطار سلوك وأذواق.لذا يجب تكوين الذوق العام كشرط موضوعي من شروط التغيير في إطار المشروع التربوي للثقافة لما له من تأثير في نفس الفرد والمجتمع[3]، فنظرة مالك بن نبي لمفهوم الجمال تقوم على أبعاد ووظائف نفسية، فهو ضروري في عملية التغيير الاجتماعي، ما يجعلها مختلفة عن ثقافة أخرى[4].

ت. **المنطق العملي:** من خلال ارتباط العمل بوسائله ومعانيه بطريقة يتمكن الإنسان بها من استخراج أقصى ما يمكن من الفائدة،[5] لذلك ينبغي أن يكون مصدرا للفاعلية التي تعتبر أحد الشروط التي تهيئ المجتمع لمواجهة مشكلات التخلف،[6] فقضية الفاعلية لا ترتبط حسب مالك بن نبي بالأدوات والإمكانيات، بل يربطها بالإنسان، فإذا تحرك كان المجتمع حركيا، وإذا سكن فإن المجتمع والتاريخ يكونان في حالة ركود[7].

ث. **الصناعة:** هي كل الوسائل الفنية التي تكسب الفرد عيشة وتحافظ على استمرار ونمو المجتمع، وقد دعى بن نبي إلى إنشاء مجلس للتوجيه الفني ليحل نظريا وعمليا مشكلة التربية المهنية تبعا لحاجات البلاد[8].

يرى مالك بن نبي أنّ استمرارية المجتمع ونموه مرتبط بدرجة اتصاله بعالم الأشياء، وهذا لا يتحقق إلا بالاستثمار الايجابي لوسائله وقدراته الذاتية في اتجاه صناعته وبالتالي بناء الأسس الأولية في الجانب المادي المتعلق بالحضارة[9].

ما نستخلصه من خلال طرحنا للمشروع التنموي الخاص بالثقافة أنّ مالك بن نبي في نظرته إلى الثقافة قدم لها نظرة مختلفة، فينظر إليها من زاوية تاريخية تمدنا بالقيم كما يعتبرها ذلك الجو من العادات

---

[1] مالك بن نبي، **شروط النهضة، مرجع سابق الذكر**، ص.98.

[2] مالك بن نبي، تأملات، **مرجع سابق الذكر**، ص .150.

[3] محمد بغداد باي، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص. 128.129.

[4] وفاء عمران، التوجيه الجمالي ودوره في تركيب الثقافة: مقاربة حضارية لمالك بن نبي، **مجلة أبعاد**، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص. 219

[5] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.102.

[6] BadranBenlahcen, Malek Bennabi's, concept and interdisciplinary approach to civilization, ***Arab culture, Management and sustainable Development journal***, Vol. 2, N° 1, 2011, p.70.

[7] مالك بن نبي، تأملات، **مرجع سابق الذكر**، ص.129.

[8] مالك بن نبي، شروط النهضة،**مرجع سابق الذكر**، ص.104.

[9] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص. 250.

والتقاليد وأنماط السلوك التي تطبع سلوك مجتمع معين بحيث يكون متجانس، من خلال هذا التجانس في الجانب الثقافي يمكن أن يسهل الطريق لبقية العناصر في إطار السير نحو الحضارة، لهذا لم يختزلها مالك بن نبي في جانب العلم فقط، فإعتبرها نظرية في السلوك،أما فيما يخص الجوانب المشكلة للمشروع الثقافي فهي أربعة دعائم مجتمعة تنطلق من الذوق الجمالي والعنصر الأخلاقي اللذان يغذيان الحضارة ويعملان على ربط الأفراد بينهم لتشكيل شبكة قوية من العلاقات الاجتماعية.

ثانياً: شبكة العلاقات الاجتماعية

من بين الشروط الأساسية لتحقيق النهوض الحضاري هي طبيعة البناء المجتمعي ودرجة تماسكه، التي تأثر في نظام التفكير،[1] فمن خلال وجود علاقة تبادلية تكاملية بين الفرد والمجتمع، يصبح عمل الفرد للمصلحة العامة، ويعمل المجتمع على توفير الظروف التي تساعدهم على أداء مهامهم[2].

لا ينظر مالك بن نبي إلى المجتمع كمجرد عدد من الأفراد مكونين للنّسق الاجتماعي، بل تحدث عن الفرد المشروط المكيف،[3] الذي يعمل على صياغة مجتمع نوعي، يسير وفق منحى التوجه المشترك، فلا يمكن الاستمرار والقيام بالنهوض بالمجتمع دون تجسيد هذه العلاقة[4].

عندما يربط الإنسان وجوده بغيره من إخوانه، فانّه يتجاوز مرحلة الطفولة الاجتماعية إلى مرحلة النّضج الإنساني التي يدرك من خلالها أهمية العيش في جماعة[5]، ويتم عن طريق تغيير الفرد، ماينعكس على سيرورة المجتمع وحركيته التاريخية، لتزداد فاعليتها في إطار العمل المشترك الذي يضم المجتمع في طريق الحضارة الناشئة،[6] فأمام كل مجتمع غاية، فهو يتحرك إما إلى الأمام فيشكل حضارة، أو يعود إلى التخلف.

إن أي مجتمع يريد أن ينهض يجب أن يعمل على إصلاح شبكة علاقاته الاجتماعية من أجل التغلب على العراقيل، فلا يمكن لأي مجتمع أن يؤدي نشاطه المشترك دون أن توجد فيه شبكة علاقات

---

[1] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي قراءة معاصرة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 168.

[2] محمد بن سباع، فلسفة التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي، كيفية بناء حضارة من منظور اسلامي، **مجلة أفاق فكرية**، المجلد4، العدد2، 2018، ص. 293.

[3] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، **مرجع سابق الذكر**، ص.65.

[4] فاطمة الزهراء سعيداني، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

[5] **المرجع نفسه**، ص. 33.

[6] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر** ص. 127.

التي تؤلف عناصره المختلفة النفسية والزمنية،[1] فأول عمل يقوم به أي مجتمع نحو تغيير نفسه مرتبط بإكتمال شبكة العلاقات الإجتماعية التي تعتبر الأساس في أي مشروع،[2] وتتشكل من مجموعة من العناصر تشكل تفاعلاتها، أو التركيب الحضاري اللازم لها، وتؤثر في فاعليتها الحضارية وطبيعة أدائها،[3] وهي:

1. دور الدين في تشكيل شبكة العلاقات الإجتماعية

الفرد في نقطة انطلاق البناء الاجتماعي والحضاري هو فرد طبيعي غريزي، تعمل الفكرة الدينية على ضبط وإخضاع غرائزه، وهذا من خلال برنامج يتوافق مع الفكرة الدينية، إذ ينتقل المجتمع الذي تفرزه الفكرة الدينية من الجانب الروحي إلى مستوى العقلي الذي تسود فيه النهضة، لهذا يرى مالك بن نبي أن للفكرة الدينية تأثير كبير في عملية النهوض بالمجتمع،[4] هنا تظهر الأسبقية والأولوية للفكرة الدينية، على شبكة العلاقات الاجتماعية، من ناحية أنّ العلاقة الروحية بين الإنسان وخالقه هي التي توجه طبيعة العلاقة الاجتماعية بين الفرد وغيره من الأفراد[5].

2. التربية الإجتماعية.

إنّ تكوين علاقات إجتماعية منسجمة تستلزم تكوين فرد متكيف مع المجتمع، فمن خلال توافر مجموعة من الشروط يستطيع القيام بالعمل والتي تعمل التربية على تجسيدها،[6] فالبناء الإجتماعي لا يقوى على البقاء وتحقيق التقدم والإقلاع نحو الحضارة بمقومات الفن، العلم والعقل بحسب، لأنّ الروح هي التي تتيح للإنسانية أن تنهض وتتقدم، فالدين يأخذ بعدا روحيا،[7] فدوره اجتماعي، يعمل على تركيب القيم، ويجعل الإنسان العضوي وحدة إجتماعية[8]، إذ يعتبر بمثابة طاقة حيوية تغذي نشاط الفرد وتدفعه

---

[1] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، **مرجع سابق الذكر**، ص. 48

[2] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، **مرجع سابق الذكر**، ص.26.

[3] حسان عبد الله حسان،المشروع الحضاري عند مالك بن نبي قراءة معاصرة،**مرجع سابق الذكر**، ص.171.

[4] جيلالي بوبكر، **مرجع سابق الذكر**، ص.52.

- تناولنا في المطلب الاول النقطة المتعلقة بالفكرة الدينية التي يعتبرها مالك بن نبي كمحفز لعوامل البناء الحضاري المتمثلة في الانسان الوقت والتراب.

[5] محمد بن سباع، **مرجع سابق الذكر**، ص.297.

[6] **المرجع نفسه**، ص.81.

[7] بلحضري بلوفة، مالك بن نبي والسنن الكونية والاجتماعية للدين،**مجلة دراسات إنسانية واجتماعية**، المجلد08، العدد01، جانفي 2019، ص. 480.

[8] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي،**مرجع سابق الذكر**، ص.32.

إلى العمل المشترك[1]، فالدين حين يخلق الشبكة الروحية فهو بذلك يربط بين أهداف السماء وأهداف الأرض،[2] فالدخول إلى أبواب الحضارة يكون من خلال الفرد المشروط الذي يتعلم كيف يعيش في جماعة ويدرك في الوقت نفسه الأهمية الرئيسية لشبكة العلاقات الاجتماعية في تنظيم الحياة الإنسانية من اجل وظيفتها التاريخية[3].

3. البناء الثقافي ودوره في تعزيز شبكة العلاقات الإجتماعية

تلعب الثقافة دور اجتماعي تسهل عملية الإندماج،[4] فوجود شبكة العلاقات الإجتماعية المنسجمة تعبر عن إنسجام بين عناصر العالم الثقافي، وهذا يؤدي إلى تعزيز قوة هذه الشبكة، فحين يتم بناء علاقات جديدة، وبعثها من خلال وجود محفز الفكرة الدينية الباعث تنتقل إلى مرحلة البناء والتعزيز[5].

ثالثاً:البناء الفكري

العمل على إصلاح نظام الأفكار تمكننا من العودة إلى بوابة الحضارة وتحقيق النهوض الحضاري، وذلك يكون من خلال:

1. مرحلة التصفية

تصفية الأفكار تعتبر ضرورية للتخلص من مخلفات الإستعمار، فعملية البناء تستلزم البحث عن الأفكار الأصيلة،من خلالها نعيد تفعيلها للوصول إلى الازدهار الثقافي، فقد ركز مالك بن نبي على عملية إصلاح عالم الأفكار،[6] فعجز الفكر الإسلامي قاده إلى عملية التكديس،[7] لذا كان مالك بن نبي يلح على تصفية الأفكار الميتة والمميتة، وهذا لأنها أول الطريق نحو النهضة،[8] فالمجتمع الإسلامي يجب أن يعطى لفكره أصالة حتى يضمن نجاحه،[9] وتنطلق من خلال تصفية عالم الأفكار كخطوة أولية في عملية

[1] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع،**مرجع سابق الذكر**، ص.82.
[2] **المرجع نفسه**، ص.79.
[3] **المرجع نفسه**، ص. 81.
[4] محمد بغداد باي، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.
[5] فاطمة الزهراء سعيداني، **مرجع سابق الذكر**، ص.87.
[6] أحمد كاس، الأسس الإستراتيجية لبناء المشروع الحضاري عند مالك بن نبي، **مجلة المداد**، المجلد02. العدد01، جوان 2014، ص. 157.
[7] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.65.
[8] **المرجع نفسه**، ص.84.
[9] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.41.

الانطلاق فلا يمكن أن نصنع التاريخ بتقليد الآخرين، بل يجب البحث عن أفكار تنطلق من الخصوصية الحضارية[1].

2. أصالة الأفكار وفعاليتها كمدعم لعملية البناء الفكري

إن للفكر دور كبير في تكوين الحضارات، فطبيعة العلاقة بين عالم الأفكار والحضارة هي علاقة مرتبطة، فإزدهار عالم الأفكار يمكن أن تكون الخطوة الأولى للدخول إلى الحضارة، لكن ذلك مشروط بأن تكون تلك الأفكار أصيلة نابعة من تراث القيمي، وهذا حتى لا تجد عراقيل أو إغتراب في الوسط الإجتماعي، هذا ما سيمكن من الدخول في الخطوة الثانية من معالم البناء الحضاري، فمن خلال الفكر يتم الإبتكار، والعمل على تعزيز عالم الأشياء الذي يكون قد هيئ له من طرف عالم الأشخاص، فهذه العلاقة التفاعلية هي بمثابة بوادر الإقلاع الحضاري وتجاوز التكديس الفكري.

رابعا: البناء السياسي(البناء الخاص على مستوى هيكل الدولة) النخبة السلطة

يمثل البناء السياسي دعامة رئيسية في إطار المشروع الكلي الذي صاغه مالك بن نبي، وهذا نظرا لإرتباطه بالأجزاء الأخرى المشكلة للفعل الحضاري، لهذا يولي مالك بني حساسية لهذه الجزئية باعتبار أنّ العملية السياسية جزء متقدم من عملية البناء الذي صاغه، لهذا حدد ضوابط ومحددات حتى يكون الفعل السياسي رزين وخالي من الإنحرافات، فعمل على صياغة البناء السياسي وفق توجيهات معينة لتحقيق الغاية المنشودة وهي تحقيق الإنطلاقة الحضارية وذلك على النحو التالي:

1. تفعيل البعد الثقافي لتحسين الأداء السياسي:

الأداء السياسي ينضبط بالقيم الذاتية للأمة الإسلامية المتجسدة في برنامج توجيهي، فيعملان على تكوين الأرضية المناسبة للقيام بعملية تغييريه التي تهدف إلى بناء الإنسان والمجتمع،[2] فمالك بن نبي إعتبر أن الثقافة والسياسة أمران متكاملان، فحل المشكلة الثقافية، هو حل للمشكلة السياسية، ففساد الحكومات مرده إلى تعفن الوسط الثقافي الذي تتحكم فيه القابلية للاستعمار[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.162.

[2] عمران بودقزدام، **مرجع سابق الذكر**، ص.259.

[3] فيروز صاولة وسميحة يونس، أسس النهضة والاصلاح الاجتماعي في فكر مالك بن نبي، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد50. ديسمبر2018، ص.82.

2. الإيديولوجية السياسية كداعم لتجانس عمل الدولة مع الفرد:

إنّ تصفية الإستعمار يتطلب جهود كبيرة، لهذا يجب العمل على تصفيته[1]، فالأزمة في المجال السياسي تعود إلى الجهل المركب للقواعد التي يخضع لها الفعل السياسي،[2] فعملية التأثير على الواقع والسير في تجسيد الخطط والبرامج لا يكون إلا إذا تجانس عمل الدولة مع عمل الفرد[3].

فالوصول إلى نقطة التصادم يؤدي إلى خلق جو من الانعزال بين السياسات والنشاط، فتصبح السياسة عاجزة عن تحريك الطاقات الإجتماعية، لذا يجب أن يكون تعاون بين الدولة والفرد، وهذا لتكوين سياسة تؤثر حقيقة في واقع الوطن[4].

إنّ رسم سياسة معينة معناه إعداد الشروط النفسية والمادية للتاريخ وإعداد الإنسان لصنع التاريخ،[5] فالسياسة التي لا تملك جذورها داخل روح الشعب، لا يمكنها أن توحد نشاطا جماعيا لأنها تكون عاجزة عن مد النشاط الفردي بأسمى بواعثه المعطلة،[6] لذلك يدخل مالك بن نبي الإيديولوجية كعنصر مهم في مرحلة البناء، بحيث تعمل على التأليف بين عوالم البناء الحضاري (المؤاخاة بين أفراد الشعب، وحدة الشعور، العقيدة، والتاريخ)،[7] فتجانس عمل الفرد مع الدولة يقود إلى تحقيق الإنجازات المسطرة[8].

3. ربط السياسة بالأخلاق:

للجانب الأخلاقي أهمية كبرى، هذا البناء الذي يربط الحاكم بالمحكومين، إذا ما انفصل عن جانبه الأخلاقي سيزعزع هيكل البناء السياسي، فالسياسة بدون أخلاق تعتبر خراب،[9] فتفقد السياسة فاعليتها إذا انفصلت عن ضمير الأمة، لهذا كان مالك بن نبي ضد كل أشكال التكديس، لذا يجب أن يتوجه الفكر

---

[1] مالك بن نبي، بين الرشد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

[2] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.139.

[3] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.82.

[4] **المرجع نفسه**، ص.82.

[5] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر** ص.144.

[6] مالك بن نبي، القضايا الكبرى، **مرجع سابق الذكر**، ص.122.

[7] بشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.116.

[8] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.140.

[9] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.80.

السياسي الحديث إلى دراسة للواقع حتي نستطيع صياغة خطط سليمة[1]، فنجاح المشاريع السياسية يجب أن تستند على أساس علمي وهذا لا يتحقق إلا بتوافر مبدأين أساسين هما:

- ✓ أن نتبع سياسة تتفق ووسائلنا، تتحقق مع الوسائل الأولية الحالة وهي الإنسان، تراب، وقت، والنتيجة المستقاة من هذه المرحلة هو العمل على تصفية القابلية للاستعمار.
- ✓ أن نوجد بأنفسنا وسائل سياستنا، ففي هذه المرحلة يدعو مالك بن نبي إلى ضرورة إبداع وسائل للعمل السياسي الخاص بنا، هذه الوسائل تتوافق وخصوصياتنا الحضارية[2].

4. تفعيل الأداء السياسي وفق اطر منهجية:

إنّ الخلل على المستوى السياسي أدى إلى طغيان البوليتيك على الحياة السياسية، فإشترط مالك بن نبي توجيه العمل السياسي طبقا لنظرة شمولية في إطارها الحضاري، وهذا حتى يتحقق الهدف من العمل السياسي، ولهذا يشترط ثلاث شروط على الأقل حتى تكون في إطار منهجي وهي:

- ✓ تصور العمل، أي تحديد السياسة بأكثر ما يمكن من الوضوح.
- ✓ تصور وسائل تحصين هذا العمل من الإحباط حتى لا يبقى حبرا على ورق في نص الدستور أو مجرد لائحة، بمعنى إيجاد ميكانيزمات تعمل على تجسيد أهداف العمل السياسي.
- ✓ تصور جهاز يحفظ المواطن من إجحاف العمل[3]، وذلك من خلال وضع جهاز رقابة لحماية المواطن من كل تجاوز أو ظلم يقع فيه العمل السياسي، فهذه الشروط تعتبر ضمان لتحقيق سياسة عادلة حتى لا تتحول إلى مجرد شعارات خاوية وخادمة لمصالح خاصة[4].

أسس مالك بن نبي نظرية سياسية حيث رصد من خلالها منظومة من القيم الأخلاقية، فحرص على توعية الضمير الجمعي بأهمية العمل السياسي النزيه وفق خطة تستند إلى برنامج متكامل في إطار منهجي، فالمنهج يكون بمثابة الضمانة للفرد وأيضا بمثابة الخطة أو المفتاح بالنسبة للماسك بزمام الأمور السياسية[5].

---

[1] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.145.

[2] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

[3] **المرجع نفسه**، ص.101.

[4] بشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.120.

[5] سالم فتيحة، **مرجع سابق الذكر**، ص.188.

نستخلص مما سبق ذكره أنّ السياسة كما طرحها مالك بن نبي هي: تلك العمل المنظم الذي يستند إلى أطر منهجية حتى يستطيع الفرد صياغة مواهبه ومعارفه في إطار إجتماعي منظم، تنطلق من تشكيل علاقة ترابطية بين عمل الفرد والسلطة حتى يستطيع تكوين عمل مشترك، هذا العمل يستند إلى أساس أخلاقي الذي من خلاله يعمل على شد البناء السياسي ليصل إلى مرحلة الهيكلة الذي صاغ من خلالها شروط تعتبر بمثابة خطة للسير في طريق التشييد السياسي.

المطلب الثالث: التنمية الإقتصادية من منظور مالك بن نبي

أعطى مالك بن نبي للتخلف حيز كبير في دراسته لأن التشخيص السليم للمشكلات تفتح الطريق أمام إيجاد الحلول، فالتنمية كما قدمها مالك بن نبي تختلف عما قدمه المفكرون الغربيون، وهذا ناتج أن المنظور التنموي الذي صاغه بن نبي كان ذو طابع حضاري، إذ لم يقتصر التنمية فقط على الجانب الإقتصادي، فطبيعة التغيير يجب أن تكون الظروف مهيئة، ولهذا رسم خطة في إطار برنامجه التنموي الإقتصادي.

لم يقف مالك بن نبي في تحليله لظاهرة التخلف عند مستوى معرفة أسبابه ومظاهره، بل كان إهتمامه الأكبر محاولة إنتشال العالم الإسلامي من دوامة التخلف التي غرق فيها، فكان يسعى للوصول إلى بناء راقي من التنظيم ينتهي إلى نقطة أساسية هي بناء حضارة[1].

أولا: أولويات التنمية عند مالك بن نبي

يطرح مالك بن نبي دراسته لواقع حال الأمة الإسلامية على المستوى الاقتصادي من خلال أفكار إستقاها من خصوصيها، فاهتم بعملية الإنطلاق من الداخل بإعتبارها أهم دعامة يستند عليها أي مشروع وتحقيق النهضة ويكون ذلك من خلال:

[1] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.201.

1. أولويات التنمية على المستوى الداخلي:

طرح مالك بن نبي في إطار المشروع النهضوي الاقتصادي أسس أولية، فالانطلاقة يجب أن تكون بالاهتمام بالجانب الداخلي وذلك من خلال مجموعة من الأسس وهي:

أ. أولوية الاستثمار الاجتماعي على الاستثمار المالي

إن التقدم الإقتصادي المنشود في الدول النامية لا يتم إلا عن طريق رأس المال الحقيقي، ووفق إمكانياتها الإجتماعية، فالإستثمار المالي وحده غير كفيل بحل مشكلات البلدان المتخلفة[1].

يميز مالك بن نبي بين نوعين من الإستثمار، مالي كلاسيكي، الذي يعتمد على قوة الشراء، وإستثمار إجتماعي، الذي يعتمد على قوة العمل،[2] فكان يرفض الإستثمار المالي كأولوية للحركة الإقتصادية في البلاد المتخلفة؛ فهذا الإستثمار لا يستطيع حل مشكلات البلاد النامية،[3] فيقدم مالك بن نبي الأهمية والأولوية للإستثمار في الفرد على حساب الجانب المالي،[4] فالقضية بالنسبة للعالم الإسلامي ليست قضية إمكان مالي، ولكنها قضية تعبئة الطاقات الإجتماعية في مشروع تحركه إرادة حضارية،[5] لذا يجب إستثمار طاقاته الإجتماعية،[6] من خلال خلق وعي وتصور لدى الإنسان المسلم ما يدفعه نحو العمل، بالتالي تقليص عدد الأعضاء غير المنتجيين في المجتمع بحيث تأكل الأفواه جميعا، وتعمل كل السواعد [7].

إن الإستثمار الاجتماعي للمال له من دور كبير في دفع عجلة التنمية، فيقدم مالك بن نبي مثال بالتجربة الصينية التي استفادت من الإنسان، والوقت، التراب، وعملت على الإستثمار الإجتماعي، فالعبرة ليست في الجانب الإقتصادي فحسب بل وفي الجانب التربوي لأن الإنسان الذي يمارس هذا العمل

---

[1] زراولية رزيقة، الاقتصاد في البلاد النامية بين التبعية والتنمية قراءة في أفكار مالك بن نبي، **مجلة مشكلات الحضارة**، مجلد07، العدد01، جوان 2019، ص.95.

[2] Malek Bennabi, **Pour Changé L'Algérie, Article de presse,** (Alger : Société d'édition et de communication, 1989), p.150.

[3] ميلود زنكري واسماعيل ميموني، **مرجع سابق الذكر**، ص.105.

[4] زراولية رزيقة، **مرجع سابق الذكر**، ص.95.

[5] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر**، ص.71.

[6] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.192.

[7] نور الدين خندودي، **نظرات في النهضة عند مالك بن نبي**، مداخلة قدمت ضمن أعمال الملتقى الدولي " مالك بن نبي واستشراق المستقبل، عن شروط النهضة الى ميلاد جديد، تلمسان، (الجزائر: أيام، 12.13.14.ديسمبر 2011،ج1،منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف،2011) ص.134.

المشترك، يدرك من خلال ما يتحقق على يده في المزرعة أو في المصنع وورشات التشييد"[1] لذا يجب أن تتضمن النهضة الإقتصادية الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الإقتصادية الأولى وهذا نظرا لكونه وسيلة وهدفا في نفس الوقت[2].

ب. الفلاحة

أولى مالك بن نبي أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، وذلك نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في الدفع بعجلة التنمية وتحقيق إستقلالها الإقتصادي، كما أشار بن نبي إلى خطأ الدراسات التي إستهدفت إستنهاض الدول المتخلفة كونها أهملت في سياساتها الجانب الرئيسي، وإتجهت إلى الصناعة؛ وهذا في محاولة منها إتباع نفس الطريق الذي سارت عليه الدول المتقدمة[3].

يرى مالك بن نبي أنه لا يمكن أن تحقيق تنمية بطريقة مستقلة عن إقتصاد متين لتحقيق القوت،[4] فيجب تحقيق القفزة من المرحلة النباتية، إلى الوضع الإيجابي، بهذا نوفر للفرد كمية مأكله،[5] فكل برنامج للتصنيع داخل البلاد الإسلامية يواجه مشكلة الإنتاج الزراعي من جهة، ومشكلة تسويق المواد الأولية من جهة أخرى، ولقد ورد في الأبحاث الحديثة التي وضعت تحت إشراف الأمم المتحدة، أن مشكلة الجوع في العالم تنتج خاصة من نقص الإنتاج الزراعي، وحسب مالك بن نبي فإن هذا النقص يؤثر أولا بصفة مباشرة على المشكلات الأساسية، وعلى النهوض الإقتصادي، خاصة فيما يتعلق بإقحام الرجل المسلم في النشاط الإقتصادي، سواء مستهلكا أو منتجا، لذا يجب أن نعطيه أولا لقمة الخبز قبل تسليمه الفأس[6].

إن معيار نجاح أي خطة إقتصادية للدول المتخلفة هو المنظور الزراعي، فالانطلاقة يجب أن تعتمد على إطعام كل الأفواه وتشغيل كل السواعد،[7] والعمل على إستثمار العائدات الزراعية من أجل

---

[1] مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق الذكر**، ص.77.

[2] **المكان نفسه.**

[3] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.277.

*غياب الوعي الاقتصادي لدى الفرد، وهذا نظرا لطبيعة التكوين الشخصي الذي عمل الاستعمار على تحطيمه، فقد كان طبيعة العمل بالنسبة للفرد المسلم بمثابة استرقاق، لهذا انحطت فكرة العمل، وايضا عمل الاستعمار على تنمية في نفسيته خوف الجوع (الرجل الجائع والخائف من الجوع).

[4] ميلود زنكري، اسماعيل ميموني، **مرجع سابق الذكر**، ص.101.

[5] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر** ، ص.23.

[6] **المرجع نفسه**، ص.25.

[7] مالك بن نبي، **من أجل التغيير** (دمشق: دار الفكر،ط 4، 2005.)، ص.32.

تطوير الصناعة،[1] فمن غير المعقول أن تبقى مساحات من أخصب الأراضي معطلة بينما يموت أفرادها جوعا، متغافلين على أن نهضتهم بين أيديهم،[2] وسعيا منه للنهوض بالقطاع الزراعي في البلاد الإسلامية، وقد أخذ مالك بن نبي بعين الإعتبار الموقع الجغرافي لهذه البلدان، فهو يطالب الدول الإسلامية بالعمل على إصلاح زراعي وذلك عبر زاوتين:[3]

- ✓ أن تخصص الأراضي لمهمة الإنتاج وفقا لمعطيات إقتصاد القوت من ناحية، وإقتصاد التنمية من ناحية ثانية.
- ✓ وضع جهاز فعال يحمي المساحات المنتجة من التصحر[4].

يمكن القول أن مالك بن نبي ويعتبر القطاع الفلاحي كحجر الأساس الذي ينطلق منه المشروع التنموي الإقتصادي، وهذا لأن السير في طريق التنمية يلزمه مجموعة من الشروط، تبدأ من إشباع الأفواه، تشغيل السواعد، وهذا لتحيق الاكتفاء الذاتي، ومن جهة أخرى إستغلال العوائد للقيام بمشاريع أخرى، فالقطاع الفلاحي لا يستلزم مهارات كبيرة عكس القطاع الصناعي الذي يستلزم توفير السيولة واليد العاملة.

ت. أولوية الإنتاج على الإستهلاك

ينطلق بن نبي في علاجه لهذه المسألة من ربطه لمفهومي الحق والواجب، بمفهومي الإنتاج والاستهلاك.

- ✓ **الحق والواجب:**

تعثر العالم الإسلامي في طريق النهضة، وعلى النقيض من ذلك نلمس نتائج ملحوظة على البلدان التي كانت محطمة (اليابان والصين)، لتجد لها مكان على الخريطة الاقتصادية، أما الدول العربية فلا يزال اقتصادها مقصورا على الإستهلاك (الواردات)، لذا فهي مازالت تابعة لكل ما يأتيها من وراء البحار،

---

[1] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.188.

*يضرب مالك بن نبي مثال بالنموذج الصيني التي استطاعت استثمار 20 من المئة من الدخل السنوي الخام في تجهيز الصناعة، وذلك بفضل قطاعها الزراعي لتصبح بذلك قوة اقتصادية عالمية (لتفصيل اكثر انظر : مالك بن نبي بين الرشاد والتيه ،ص 188.)

[2] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص. 108.109.

[3] ميلود زنكري، اسماعيل ميموني، **مرجع سابق الذكر**، ص.103.

[4] مالك بن نبي، من أجل التغيير، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

فعلى الرغم من تمتعها بمساحات شاسعة ويد عاملة، إلا أنها أهملت المعادلة التي تطرح القيام بالواجب وطلب الحق، فعندما عرف الغرب حقيقة هذه المعادلة، إستطاع أن يخطوا خطوات عملاقة في عملية التنمية، فأصبح الإقتصاد ركيزة أساسية في حياتهم[1].

لسنا بحاجة إلى نظرية تهتم بالفصل بين الحق والواجب فالواقع الاجتماعي لا يفصلهما، بل يربط بينهما للسير في ركب التاريخ،[2] فينطلق مالك بن نبي في علاجه لهذه المسالة من ربطه لمفهوم الحق والواجب بمفهوم الإنتاج والإستهلاك، فيري أن مفهوم الحق يتقابل مع مفهوم الإستهلاك، ومفهوم الواجب يتطابق مع مفهوم الإنتاج، فالحركة الإقتصادية الفعالة من وجهة مالك بن نبي تقوم على أسبقية الواجبات "الإنتاج" على الحق"الإستهلاك"، من خلال خلق فائض قيمة في المجتمع،[3] فإذا كان الإنتاج هو ما نقدمه للمجتمع والاستهلاك هو ما نأخذه منه، فإن العلاقة الإجتماعية في لغة الرياضيات تصبح:

إنتاج + استهلاك= صفر[4].

فمعادلة الحق والواجب تكون حسب مالك بن نبي في ثلاث حالات يحقق المجتمع إحداها حسب إتجاهه الثقافي:

- في حالة ما تكون معادلته الإقتصادية إيجابية، يوجد فائض الإنتاج على الإستهلاك، هنا المجتمع يعمل على إستثمار فائض إنتاجه في العمليات والميزانيات المقبلة، فهو مجتمع نامي.
- إذا كانت معادلة (كفة الإنتاج والإستهلاك متساوية)، لا ترجح واحدة على الأخرى، مجتمع راكد.
- في الحالة السلبية، هنا يكون الإستهلاك أكبر، ترجيح كفة الإستهلاك، تعمل على عدم الصعود بالتالي الوصول إلى مرحلة الإنهيار[5].

يرى مالك بن نبي أن تحويل التركيز من"الحق إلى الواجب" ليس بالأمر الذي يأتي عفويا،[1] لذا يجب أن تسبقه ثورة ثقافية من أجل تعديل التركيز في صالح الواجبات، وتكون بمثابة ثورة مضادة لتدعيم البناء المنحرف،[2] وهذا من أجل تعديل التركيز في الواجبات[3].

---

[1] قادة بحري، **مرجع سابق الذكر**، ص.77.

[2] مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.143.

[3] ميلود زنكري واسماعيل ميموني، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص. 108.109.

[4] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر**، ص.87.

[5] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر**، ص.88.

يجب على المسلم المعاصر في سيره نحو الحضارة أن يقلل من مطالبته بالحقوق، وهذا حتى يتمكن من الإستخدام الأمثل للوقت، التراب، من أجل تشكيل اجتماعي قوي، فأي عملية تخطيط لسياسة معينة تستلزم تهيئة الشروط النفسية والمادية، والذي من خلاله تعمل على تكوين اللبنة الأولى لهذا الإنسان الذي يصنع التاريخ،[4] فيجب على الإنسان المعاصر العمل على إيجاد الوسائل الفعالة التي يوجه بها هذه الصعوبات حتى يتجاوز المعوقات التي تقف في وجه محاولات النهضوية،[5] من خلال تثقيف طرائق فكره وعمله طبق منطق عملي وموضوعي ينظم فكره، والعمل على التخلص من الخرافات التي تثبط نشاطه وتحد من فاعليته[6].

بالتالي فقد قدم مالك بن نبي تصور على المستوى الداخلي يمكن أن يكون بمثابة نقطة تهيئ الطريق للخروج من قوقعة التخلف والدخول إلى بوابة الحضارة، فالإستغلال الأمثل لما تم طرحه سابقا على المستوى الداخلي هو بمثابة نقطة الإقلاع، لكنه غير كافي لتحقيق تنمية فعلية بل يستلزم توافر ميكانيزمات على المستوى الخارجي.

ثانيا: أولويات التنمية على الصعيد الخارجي

يقصد بها جملة الآليات التي يجب إتباعها لتحقيق الإقلاع الإقتصادي، وهذا نظرا لطبيعة المشكلات والأولويات التي لا يمكن أن تحل على مستوى الدولة فقط، بل تحتاج أيضا لتعاون دولي، إقليمي والعمل على تنسيق وضبط الخطوات[7].

---

[1] مالك بن نبي، **مجالس دمشق** (الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، 2013.)، ص.119.

[2] مالك بن نبي،المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر**، ص.89.

[3] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.232.

[4] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.144.

[5] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.136.

[6] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.144.

[7] عائشة يدر، نظريات التنمية لدى المفكرين العرب ، مالك بن نبي وسمير امين نموذجا، **مجلة أفاق علمية**، المجلد 13، العدد 1، جانفي 2021 ص.54.

1. أولوية استغلال المواد الأولية على تصديرها

تشكل المواد الأولية الخام مصدرا أساسيا لعمليات التنمية في البلدان المتخلفة، وهذا نظرا لما تقدمه من فرص الإستثمار أو ما تصدره إلى البلدان المصنعة، فتعود إلى البلاد بشكل عملة تمكنها من إقتناء ما تحتاجه لتجهيز صناعتها وتطوير إقتصادها[1].

تعرض البلدان الإسلامية مشكلة تسويق المواد الأولية، لهذا فهي مضطرة إلى أن تصدر المواد الخام، هذا نظر لإفتقارها للوسائل التي تعمل من خلالها على تحويل تلك المواد الأولية،[2] لذا يدعو مالك بن نبي الدول المتخلفة إلى ضرورة التخلص من السيطرة الأجنبية سواء فيما تعلق بعمليات التنقيب، التحويل، التصدير، ويرى أنه من الضروري أن تعمل الدول الإسلامية على إستغلال موادها الأولية على تصديرها، فسعر الطن المستورد من المنتجات المصنعة يعد خسارة لها فالمسلم يبخس حقه منتجا ومستهلكا[3].

يولى مالك بن نبي أهمية كبرى لهذه الجزئية، فالحكم على نجاح الشيء وفعاليته يتحقق من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بدءا من عملية التنقيب، وصولا إلى تدوير المادة الأولية، هذا ما يوفر هذا الفارق بين المادة الأولية، وعملية إستيرادها بأثمان باهضة.

أ. ضرورة قطع العلاقة بين العملة والمادة الأولية:

يرى بن نبي أن طبيعة العلاقات بين محور طنجا جاكرتا، ومحور واشنطن موسكو فيما يخص تسويق المواد الأولية أنها غير عادلة، فهي لا تخضع لقانون العرض والطلب فحسب، بل تتداخل فيها عناصر غير إقتصادية، فللعملة دورا كبيرا في ترجيح الكفة لفائدة الدول المالكة للعملة على حساب الدول المصدرة للمواد الأولية،[4] ويضرب مالك بن نبي مثالا بمادة الحلفاء الجزائرية، وهي مادة أولية أقل ثلاثين أو أربعين مرة من سعر منتجاتها(**عجينة السيليلوز، والورق المصنوع في إنجلترا**)، فلا يوجد حسب بن نبي سبب في هذه الزيادة سوى طبيعة العلاقة التي تربط بين الحلفاء والجنيه الأسترليني، وهو مايعود

---

[1] ميلود زنكري، إسماعيل ميموني، **مرجع سابق الذكر**، ص.116.

[2] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد،**مرجع سابق الذكر**، ص.30.

[3] **المرجع نفسه**، ص.32.

[4] **المرجع نفسه**، ص.31.

بالفائدة على الصناعة الإنجليزية، بالتالي نجد فروق بين طبيعة العامل الإنجليزي والجزائري تتحدد من خلاله العملة[1].

إن الدول المتخلفة في الوضع الراهن حسب مالك بن نبي تملك على أرضها المواد الخام، لكن تبقى رهينة للبورصات ما يجعل خطط التنمية صعبة، فلكي نتخلص من هذه المشكلة إقترح مالك بن نبي قطع العلاقة بين المادة الخام والعملة إنطلاقا من العمل على إنشاء مصرف للمواد الخام إتجاه مصرف العملة، فطبيعة هذا المشروع حسب مالك بن نبي لا يكون في صورة تحدي مع الدول المتقدمة، ولكن يكون بمثابة تدعيم للعدالة بين الدول، وتحقيق الفعالية للبلاد المتخلفة،[2] وبذلك يستطيع الإقتصاد الإسلامي أن يجر هذه البلاد إلى المنافسة التي تحمل طابع التعايش ويتحاشى تحول المنافسة إلى وضع انتحاري،[3] فالأدوار موزعة في الوضع الراهن توزيعا تمثل فيه المادة الخام دور العرض، والعملة دور الطلب، فبإنشاء مصرف المادة الخام نكون قد أصلحنا حال المادة الخام باعتبارها تمثل العرض[4].

1. ضرورة التكامل والاندماج الاقتصادي (التكتل الإقتصادي)

أمام تمركز القوة على محور واشنطن موسكو(سابقا)، وما أفرزته هذه الحركة في مصير الإنسانية وإضفائها مظاهر معينة برزت معالمها للوجود،[5] لذا فإن المسلم أمام هذه المعطيات مطالب باسترداد وعيه والإنتباه لمدى تخلفه، وأن يأخذ بعين الإعتبار أن العالم الإسلامي الذي ينتمي إليه يحمل في ثناياه بذور ثورة،[6] وعليه أن يتجه إلى التكتل، هذا الأخير الذي يعتبر ميزة العصر الحديث وهذا حتى لا تلتهم من طرف التكتلات الكبيرة، فهي تعمل على التفرقة بين الدول والتعامل معها فرادى من أجل فرض شروطها، وقد تفطن مالك بن نبي إلى قيمة التكتل وما قد يعود بالفائدة على المجتمع الإسلامي[7].

أصر مالك بن نبي على أن يكون هناك مشروع للعالم الإسلامي يضع من خلاله موقعا على خريطة العالم الإقتصادية،[8] وهذا نظرا لوجود مقومات لوحدة اقتصادية تكون بدايتها الدول العربية، لتتوسع

---

[1] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر**، ص.32.

[2] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.150.151.

[3] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، **مرجع سابق الذكر** ، ص.34

[4] زراولية رزيقة، **مرجع سابق الذكر**، ص.96

[5] مالك بن نبي، **فكرة كومنولث إسلامي** تر: الطيب شريف، (دمشق: دار الفكر، 2000)،ص.40.

[6] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي: قراءة معاصرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.188.

[7] العابد ميهوب، التنمية في فكر مالك بن نبي، **مجلة الدراسات الإسلامية**، المجلد1، العدد1. جوان2012، ص.589.

[8] مالك بن نبي، فكرة كومنولث إسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.9.

إلى العالم الإسلامي قاطبة،[1] فضرورة التكتل من منظور مالك بن نبي هي ضرورة نفسية، وهذا لتخفيف التهويل في الضمير الإسلامي، بالتالي تكون وسيلة فعالة للحد من بعض النزاعات التي قد تدفع بالعالم الإسلامي إلى ثورة تأتيها من الخارج[2].

لقد صاغ مالك بن نبي "**كومنولث إسلامي**"، حيث طالب بإنشاء تكتل واسع على غرار"الكومنولث " الجامع بين المستعمرات البريطانية، وإعتبر أن محور طنجا جاكرتا قادر على تشكيل مركز قوة في المنظومة الإستراتيجية العالمية،[3] لكن ذلك يكون أولا بتوافر مجموعة من الشروط والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ الوحدة الروحية: والتي تعد عاملا جامع والتي تعطي الدافع لتماسك هذا المشروع[4].
- ✓ توظيف التعددية باعتبارها ميزة للكومنولث وليست عائق(معرفة عناصر القوة في العالم الإسلامي وتوظيفها في إطار الكومنولث).
- ✓ إعادة النظر الفقهي في مسألة الخلافة أو الإمامة بحيث تكون فكرة الكومنولث بديلا لوحدة العالم الإسلامي.
- ✓ القيادة في الكومنولث لمؤتمر إسلامي ويكون بذلك كإتحاد فدرالي بين العوالم الإسلامية[5].
- ✓ مبدأ التكامل: العناصر العضوية التي تكون هوية وأصالته الخاصة.
- ✓ الإرادة الجماعية: لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تشكيل إرادة جماعية للعالم الإسلامي[6].

على الدول العربية والإسلامية أن تعمل ضمن شركة إقليمية يستغل فيها المال الفائض لدى بعضها، واليد العاملة لدى دول أخرى والمساحات الترابية لدى البعض الآخر، يتحقق بموجبها الاكتفاء الذاتي للدول العربية والإسلامية، وتخلق حلقة اقتصادية مغلقة ومكتفية ذاتيا[7].

---

[1] نور الدين خندودي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.150.151.

[2] مالك بن نبي، فكرة كومنولث إسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.13.

[3] السيد ولد أباه، **إعلام الفكر العربي: مدخل الى خارطة الفكر العربي الراهنة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص.135.

[4] مالك بن نبي، فكرة كومنولث إسلامي،**مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[5] حسان عبد الله حسان، المشروع الحضاري عند مالك بن نبي قراءة معاصرة، **مرجع سابق الذكر**، ص.192.

[6] مالك بن نبي ، فكرة كومنولث إسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[7] نور الدين خندودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.155.

فكرة كومنولث إسلامي: يظهر لمن ينظر من خارج أن هناك تجانس وتوافق بين مختلف الكيانات الموجودة الآن في العالم الإسلامي، لكن الواقع شيء أخر، صحيح أن الاندماج والتكامل بين مختلف الأقطار الإسلامية سيشكل انطلاقة رهيبة وتكتل قوي خاصة على المستوى الاقتصادي، لكن هذا التكتل ليس بالأمر الهين نظرا لوجود مجموعة من العراقيل، ويمكن أن نعطي بعض الأمثلة التي ساهمت في عرقلة التنمية على المستوى الداخلي وأيضا كانت عقبة أمام أي محاولات للتكامل ومنها:

- ✓ الولائات بالنسبة للماسكين بزمام الحكم
- ✓ التفاوت بين مدخرات والمداخيل بين الدول الإسلامية
- ✓ المنطق الذي فرضته طبيعة الدولة القومية ويظهر ذلك من خلال الحساسيات بين شعوب المغاربية على سبيل المثال، فالمشكلة لا تتعلق بالسلطة فقط بل حتى الشعوب فلا تريد آن يشاركها ثروتها أي دولة أخرى وهو صفة من صفات الفردانية، ويكفي أن نستدل بالواقع بين الحساسيات بين المغرب، الجزائر،تونس، فمباراة في كرة القدم كفيلة بإشعال نار الفتنة بينهم مع تهويل إعلامي.
- ✓ التغلغل الإسرائيلي في بنية الأنظمة: أي محاولة للتقارب تعرقل بسبب تواجد إسرائيل، فسياسات التطبيع التي انتشرت في الدول الإسلامية تعرقل أي محاولات للتقارب الإسلامي.

فأولى أسباب نجاح المشروع التكاملي يكون من خلال:

- ✓ تصفية الحكومات.
- ✓ تصفية التواجد الإسرائيلي داخل حدائق الدول الإسلامية.
- ✓ الدعوة إلى نبذ الخصومات وقيام النخب بتلطيف الجو بين الشعوب.

بالتالي فالتنمية كما طرحها بن نبي تعتمد بشكل كبير على الإنسان الذي يعتبر اللبنة التي يجب أن تستند عليها أي محاولة للنهوض، مع مراعاة الجوانب الأخرى في المعادلة الحضارية ، هذه الأسس تعتبر كممهد للأسس الأخرى الذي صاغها في أسس على المستوى الداخلي والخارجي لتكون نظرته أكثر شمولية .

خلاصة الفصل الثاني:

كانت كتابات المفكر مالك بن نبي واضحة الهدف، فكان يسعي إلى تحقيق النهضة، فكانت معالم بنائه النظري المتسق تعطي فهم عميق لمشكلة التخلف ولأبعاده المختلفة، فالحلول وخطة العمل والتصور النظري الذي قدمه، يشكل لبنة أساسية لكيفيات استئناف البناء والانطلاق التنموي.

تبرز القدرة الإبداعية لمالك بن نبي في العمل على تشخيص واقع العالم الإسلامي وفحصه واكتشاف مواطن الخلل، فتطرق إلى الأمراض التي أصابت العالم الإسلامي، ومظاهر التي تميز كل الأمراض المجتمعية التي انتشرت بعد عصر الموحدين، كما انه لم يكتفي ببعد واحد في تفسيره لظاهرة التخلف إذ كان أكثر شمولا مقارنة بمدرسة التبعية التي سبقنا وان تطرقنا إليها في الفصل الأول، والتي ربطت التخلف ببعد واحد متمثل في الجانب الاقتصادي الذي سيطرت عليه الدول الاستعمارية، فمالك بن نبي نظر للاستعمار على انه نتيجة الضعف على جميع المستويات، وما أنتجه من مخلفات آثرت على الجوانب الفكرية والثقافية، السياسية والاقتصادية، ما أدى إلى الانهيار الداخلي لكيان الآمة الإسلامية .

لقد تمحورت جهود بن نبي حول التنمية والبناء، وإعطاء الإنسان جزء كبير في عملية الإقلاع الحضاري، فكل الحلول التي ترمي للتخلص من التخلف ينبغي أن تتأسس على هذا الفهم، أي أن تجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى وان تبث فيه قيم الفعالية والحركة لينسجم مع ضرورات التحضر وينسجم أيضا في مجتمعه وفق رابطة علاقات اجتماعية قوية، وتخلصه من سلبيات الماضي من أفكار ميتة ومميتة.

إعتبر بن نبي مشكلة التخلف التي تمس الإنسان هي مشكلة حضارة، وبالتالي يجب العمل على حل مشكلة الإنسان وعلى هذا الأساس ينبغي أن تخطط مشاريع التنمية.

كان بن نبي يدعو إلى ضرورة الاعتماد على الذات من خلال إستثمارها في إمكانياتها المادية والبشرية فيما يخدم أهدافها ويحررها من الهيمنة والتبعية، لكن الواقع العملي يبرز تكريس التبعية هذا ما قيد الفكر في العالم الإسلامي، ليبقى الجانب الفكري يتداول بين النخب.

الفصل الثالث

تحليل ونقد التجربة التنموية الإشتراكية من خلال فكر مالك بن نبي

(1962. 1989.)

تمهيد:

اكتسبت قضايا التنمية حضورا في الخطاب السياسي بالجزائر، وكان هذا الإهتمام نتيجة المرحلة الإستدمارية التي عايشتها الجزائر، فولادة دولة ذات سيادة وطنية، إستوجب البحث عن سبيل للخروج من حالة التخلف التي خلفها الاستعمار.

عرف الاقتصاد الجزائري عدة محطات تاريخية، قبل الاحتلال وأثناء التواجد الاستعماري وصولا إلى المرحلة الأخيرة التي عرفت الاستقلال السياسي عن المستعمر، ففي محاولة منها لفك الارتباط مع المستعمر وتراثه، سايرت الجزائر النموذج الاشتراكي بعد الاستقلال مباشرة في مؤتمر طرابلس 1962 لكن الركائز الأساسية لبداية التجسيد الفعلي كانت مع بداية السبعينات وفق نظام المخططات التنموية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التفصيل في مختلف هذه المحطات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، مع تحليل التجربة التنموية في الفترة الاشتراكية، ونقدها من خلال فكر مالك بن بني، مع محاولة إبراز أهم المراحل التي جسدت المشروع التنموي، وتفصيل لأهم السياسات المتبعة، وسيتم ذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: الإرث الإستعماري وعلاقته بالتخلف غداة الإستقلال في الجزائر.

المبحث الثاني: دوافع خلفيات الخيار الإيديولوجي الإشتراكي.

المبحث الثالث: نقد السياسات الاقتصادية من خلال مقاربة مالك بن نبي.

المبحث الأول: الإرث الاستعماري وعلاقته بالتخلف غداة الاستقلال في الجزائر

واجهت الجزائر في الفترة التي تلت المرحلة الاستعمارية أوضاع معقدة، وهذا نظرا إلى الضبابية التي كانت تكتسي الجو السياسي ومسألة النهج الذي سوف تسير عليه الجزائر المستقلة، فكانت هذه المخلفات تعتبر حتمية في كل الدول التي عرفت مرحلة إستعمارية والتي تعرف بالإرث الإستعماري، فقد كانت بداية الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والثقافي معقدة، وهذا جراء ما تركه المستعمر من أثار سلبية على جميع المستويات ما أدى إلى بروز تغييرات مست جميع الجوانب، فقبل الاحتلال الفرنسي للجزائر تميزت تلك الفترة بالتنوع مع وجود هيكل اقتصادي متين، وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء صورة واضحة أو المعالم التي كانت سائدة في الجزائر قبل الفترة الإستعمارية، وكيف غير الإستعمار ملامح البنية الإجتماعية والثقافية في الجزائر.

المطلب الأول: السياسات الإستعمارية المطبقة في الجزائر ونتائجها.

كانت السياسية الإستعمارية الفرنسية في الجزائر متنوعة، فقد مست كل المجالات، فالغرض كان واضحا وهو تدمير كل ما هو جزائري، والعمل على إقامة هيكل جديد يكون تابع للفرنسيين، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم السياسات التي طبقها المستعمر الفرنسي في الجزائر على المستوي الثقافي، الإجتماعي، الإقتصادي، لكن هذا لا يكون إلا بالعودة إلى فترة ما قبل الإستعمار لإكتشاف أهم ما كان يميز المجتمع الجزائري، وأيضا سياسته الاقتصادية، فلا يمكن دراسة الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال دون الرجوع إلى حالته في فترة الاستعمار الفرنسي، وأهم التغييرات التي أحدثها هذا الاستعمار في المنظومة الكلية.

كانت السياسة الإستعمارية متعددة الجوانب، وسنحاول أن نقسمها وتفكيها لمحاولة فهمها وكيف أثرت على عملية البناء التنموي في الجزائر.

1) على المستوى الثقافي

كان الجو الثقافي في الجزائر يتميز بالتنوع، ويشمل مختلف الطبائع والرموز ذات الطابع الإسلامي الذي عمل على ربط مكونات المجتمع وغرس رابطة الانتماء، وقد ساهمت المدارس، الزوايا،

المساجد والكتاتيب في ذلك، هذا ما أنتج نوعا من الوحدة الثقافية[1]، فكان التعليم عربيا إسلاميا، وبعد الاحتلال الفرنسي عمل على تخريب كل النظم الموجودة، فبدأ بالتعليم، اللغة، الدين، وصولا إلى التجويع والتشريد،[2] والعمل على تحطيم الدعامة الثقافية للفرد الجزائري، ويظهر ذلك من خلال:

- ✓ غلق المساجد
- ✓ هدم الزوايا
- ✓ القضاء على اللغة والشخصية الوطنية.

استندت السياسة الاستعمارية على عملية التنصير والإدماج[3]، والتجهيل لبسط نفوذها، ويظهر ذلك من خلال محاولة تحطيم التعليم الإسلامي بحجة أنّه ينتج التعصب والتطرف، فالمقاومة كانت تنبثق من الكتاتيب والزوايا التي قادها الشيوخ،[4] فقامت بمصادرة الأوقاف والمدارس الإسلامية باعتبارها الراعي للنشاطات الدينية والتعليمية، كما أنّها تعيق نجاح المخطط الاستعماري[5].

قامت السلطات الإستعمارية بتسخير رجال الدين المسيحيين لمحاربة التعليم، من خلال إقامة مدارس تعاليم المسيحية، وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة من قوانين الأسقفية بتنصير الأهالي، كما أصدرت السلطات الفرنسية قرار في 18 أكتوبر 1892 الذي أدمج تعليم الزوايا في المدارس الابتدائية وإخضاعها للمراقبة وتفتيش السلطات المدنية والعسكرية، كما أبدى هذا المرسوم تسامحا مع الزوايا التي تخدم مصالحه، وتعمل على تخذير الناس،[6] فتوظيف السلطة الإستعمارية للمؤسسات الدينية كان من

---

[1] أحمد وادي، السياسة الاستعمارية وانعكاساتها الثقافية على ثقافة المجتمع الجزائري والآمن الهوياتي في الجزائر، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد02، العدد01. أفريل2018، ص.295.

[2] تريكي أحمد، نظرة تاريخية للتعليم والوضع الإجتماعي والإقتصادي للجزائر قبل وأثناء الإحتلال الفرنسي، **مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية**، المجلد03، العدد، 01 ، جانفي 2015، ص.163.

[3] ليليا شتوح، الخبايا العدائية في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، **مجلة البحوث العلمية للدراسات الإسلامية**، المجلد06. العدد01. جوان 2014.ص.384.

[4] سعودي أحمد، السياسة الاستعمارية وإجراءاتها ضد التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، **مجلة التراث**، المجلد04، العدد01، جانفي2014، ص ص.140.141.

[5] سعودي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.142.

[6] طويل حياة، حجازي مصطفى، نتائج السياسة الإستعمارية الدينية والثقافية على العائلات الارستقراطية في القطاع الوهراني (1830–1919)، **مجلة أنثربولوجية الأديان**، المجلد18، العدد01، جانفي. 2022.

خلال نشر البدع والضلالات والعمل على نشر أن فرنسا مقدرة علينا، فكيف ندفع قدر الله، هذه الأفكار إستغلت لزرع الفتنة وإبعاد الأفراد عن الجهاد[1].

لتحقيق مشروعها الثقافي الإستدماري، إستخدمت إدارة الإحتلال سياسة الدمج لتحطيم القيم الثقافية للفرد الجزائري في محاولة لصهر الثقافة الغربية الفرنسية في ثنايا المجتمع الجزائري والعمل على تهديم قيم المجتمع الجزائري وعلى رأسها الإسلام واللغة العربية، وكل ماله صلة من مؤسسات وأفكار، كان ذلك من أجل إفقار المجتمع وتجهيله وإبعاده عن دينه، وهذا لتمهيد الطريق نحو غرس القيم الغربية والعمل على نشر النصرانية،[2] وتحطيم كل ماله صلة بالمقومات التي تعمل على توحيد أفراد الشعب، فقد بدأ سنة 1883 في فتح مدارس للتعليم وتقريب أبناء هذا الشعب من فرنسا، وتم غلق المدارس العربية، كل هذه الإجراءات من أجل تسهيل إيجاد أفراد يخدمون المشروع التوسعي الاستيطاني الفرنسي،[3] ومن نتائج هذه السياسة الاستعمارية على المستوى الثقافي نجد:

أ. إختلال المنظومة القيمية:

نتج عن إستعمار فرنسا للجزائر صدام بين ثقافتين مختلفتين، فالثقافة العربية الإسلامية كانت مغروسة في المجتمع الجزائري يستمد منها عاداته وتقاليده، وبعد قدوم الاستعمار قام بفرض ثقافته الغربية عن طريق القوة، هذه الثقافة تتميز بالفردانية، فأصبح المجتمع الجزائري يعيش ثنائية في قيمه وثقافته، هنا بدأ الإستعمار بعملية تفكيك للبنية القبلية للمجتمع الجزائري، والقيام بعملية تجهيل، هذا ما أفقد المجتمع الجزائري للكثير من خصوصياته[4].

[1] علال قاشي، آليات فرض المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر 1830-1962 وطرق مقاومته، **مجلة المعيار**، المجلد05، العدد10، ماي2005. 497.

[2] صالح نعمان، التأثيرات المعاصرة للمشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر: حركة التنصير الأسباب والعلاج، **مجلة المعيار**، المجلد5، العدد10، ماي 2005، ص.540.

[3] علال قاشي، **مرجع سابق الذكر**، ص.496.

[4] بن عودة محمد، التحولات الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر بعد الإستقلال، 1962.2000، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، المجلد08، العدد01، أفريل2023. ص.258.

ب. سياسة التجهيل:

إستطاعت فرنسا من خلال سياساتها المتبعة العمل على التجهيل الممنهج، وقد كان ذلك من خلال عدة إجراءات، من بينها هدم الزوايا والمدارس القرآنية، ونفي العلماء والتضييق عليهم، والعمل على إنشاء مدارس فرنسية موجهة للغرض الاستعماري،[1] وهذا لإحداث تغييرات جذرية في التركيبة الشخصية والعقلية واللسانية، فالغرض الذي كان يصبو إليه الاستعمار هو تحطيم الثقافة، وهذا لتسهل عليه عملية القيادة،[2] فطبيعة السياسات التي أقرتها فرنسا كانت ممهدة لانتشار الجهل، ويظهر ذلك من خلال اختيار الفرد الجزائري الجهل على الدراسة في المدرسة الفرنسية التمسيحية الإدماجية[3].

2) على المستوى الإجتماعي:

يقول **grand guillume** " إنه لمن الصعب تحليل المجتمع الجزائري المعاصر دون التعرض أولا إلى مرحلة ما قبل الاستقلال، هذه المرحلة التي لعبت دورا مهما في ماضي وحاضر البلاد"، فيعتبر الإستعمار أهم محطة التي عملت على إضعاف كيان البناء الإجتماعي للمجتمع الجزائري، فخلال أزيد من قرن حاول الإستعمار تحطيم كل مقومات وأسس المجتمع الجزائري[4].

لقد عمل الاستعمار على ضرب الوحدة الوطنية للمجتمع الجزائري من خلال إتباع سياسة فرق تسد، ومن أجل الإسراع في محو كل الميزات التي كانت تطبع المجتمع الجزائري قبل الفترة الاستعمارية، وأصر على مجموعة من القوانين التي كان الهدف منها تفتيت ما تبقى قائما من البنية الاجتماعية، الاقتصادية، فعملت على تهجير السكان وتجريدهم من ممتلكاتهم[5].

تغيرت الكثير من ملامح البناء الإجتماعي للمجتمع الجزائري بسبب السياسة المنتهجة من حياة قائمة على التكافل بينهم ، ومحاولة إستبداله بالنظام الغربي الذي يقوم على الفردانية والمصلحة الذاتية،

---

[1] حامد لمين إبراهيم، السياسة التعليمية الفرنسية بين الأهداف الاستعمارية وتكوين النخب المثقفة في الجزائر 1830– 1962 فرحات عباس نموذجا، **المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية**، العدد 6، ديسمبر 2018، ص 84.

[2] ليليا شتوح، **مرجع سابق الذكر**، ص.390.

[3] حامد لمين إبراهيم، **مرجع سابق الذكر**، ص.89.

[4] بن عودة محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.249.

[5] بن تركية عبد الحكيم، التعليم الاستدماري في الجزائر،1830. 1962، **مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا**، المجلد02، العدد03، أفريل 2007، ص. 68.

هذا ما ينتج روابط إجتماعية وأسرية هشة، بالتالي تسهل من السيطرة، هذا لم يكن بالأمر السهل وهو ما كلف الجزائريين ثمنا باهضا[1]، فقد أدت المواجهة مع الاستعمار إلى فقدان أعيان المدن من فقهاء، قضاة، تجار وأصحاب الأملاك، مما أدى إلى تحطيم عائلاتهم، في نفس الوقت فقد الفلاحون مهاراتهم وتكوينهم الاجتماعي بفعل الحرمان والتشريد، جراء تحولهم من ملاك أراضي إلى أجراء خماسين، كما أدى إلى اختفاء الطبقة المثقفة، وهذا جراء التجهيل والتهميش في إطار محاولاته لطمس الهوية الوطنية والدين الإسلامي[2].

3) على المستوى الاقتصادي

إن الحديث عن الاقتصاد الجزائري وما أحدثه الاستعمار الفرنسي من تغييرات على بنية النشاط الاقتصادي يستلزم العودة لفترة النشاط الاقتصادي في الجزائر العثمانية، فقد عرف الاقتصاد الجزائري في الفترة العثمانية اعتماد على الصناعات التقليدية، كالنسيج، الطرز، الحلي والنحاس، وكان تسويق المنتجات داخليا، يتم بواسطة باعة متجولين وأسواق أسبوعية، أما الجانب الزراعي فكانت مقتصرة على إنتاج الحبوب وخاصة القمح، فكانت تعمل على تصديره للدول الأوروبية، بالموازاة مع ذلك كان هناك انتشار لتربية المواشي وإنتاج اللحوم[3]، بالتالي تميزت الجزائر باقتصاد قائم على الزراعة، وهو ما أهلها لأن تصبح رائدا في تصدير الحبوب، الصوف والزيت.

بعد الاحتلال الفرنسي تغيرت الموازين، حيث عمل المستعمر على تعطيل نموذج التعاون والتكامل الإنتاجي في نظام الحياة القبلية وهذا جراء الحركة الاستيطانية التي عملت على مصادرة أراضي الجزائريين،[4] لحاجة المعمرين إلى أراضي زراعية، فاستخدم الاحتلال عدة وسائل كالمصادرة

---

[1] بن عودة محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.255.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية** (بيروت:دار الغرب الإسلامي، 2000)، ص.42.43.

[3] أحميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الإستعمارية والإستطانية في المجتمع الجزائري1830-1954**(الجزائر:منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،1954. 2007)، ص، ص.21. 22.

[4] مبخوتة سهام وطاعة سعد، مشاكل القطاع الزراعي الجزائري وتحديات الاستعمار1945-1956 زراعة الحبوب أنموذجا،**حوليات جامعة الجزائر**، العدد 31، الجزء 4، 2017 ، ص. 58.

والسلب، لتتحول أجود الأراضي الزراعية لأيدي المستوطنين، وتسخير الجزائريين كيد عاملة لخدمة أراضيهم[1].

أدت السياسة الاستيطانية إلى خلق صراع طبقي، بالإضافة إلى تدمير الاقتصاد الجزائري التقليدي القائم على الاستغلال الجماعي للملكية العقارية، وممارسة الزراعة والرعي، ليتحول الفلاح إلى بطال أو أجير،[2] فلم يعد قادرا على العمل في قطعة صغيرة ما تعلق بزراعة بالقمح، هذه النقطة استغلها المستعمر للضغط عليه ليتخلى على أرضه، أو إجباره على دفع رسوم كبيرة،[3] فكانت للأرض أهمية لدى المستعمر، فقد إستولى على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي، وأصدر عدة تشريعات الغرض منها مصادرة الأراضي من أيدي الجزائريين ومنها:

- ✓ قرار عام 1830: أعطى حق مصادرة أملاك المسلمين، والأراضي الموقوفة للمساجد والأعمال الخيرية.
- ✓ قرار عام 1833، ينص على مصادرة جميع الأراضي التي لا يملك أصحابها عقود.
- ✓ الأمر الصادر سنة 1844، قرار حق بيع أراضي الأوقاف.
- ✓ الأمر الصادر عام 1846، قرار يخول للسلطات الفرنسية في الجزائر حق امتلاك جميع الأراضي التي ليس عليها أبنية.
- ✓ قانون الصادر سنة 1851، يشمل القرارات التي إستحوذت عليها السلطة[4].

كان من نتائج هذه السياسات، تحويل الإقتصاد الجزائري من إقتصاد يعمل على إشباع حاجيات الأهالي، إلى إقتصاد موجه للسوق الأوروبية كإنتاج الخمور والتبغ وغيرها، فكان أول إجراء قام به

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن)، ص. 17.

[2] عبد الحفيظ أقنان، واقع الحركة العمالية في الجزائر بين 1900– 1936 الفلاح الجزائري أنموذجا، **دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 12، العدد 1، 2020، ص. 34.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 28،27.

[4] مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830– 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية** ، المجلد04، العدد03، ص.223.

المستعمر هو نزع الأراضي من الأهالي ومنحها للمعمرين، ليصبح الفرد الجزائري مشرد ومجرد من مصدر رزقه، هذا ما أدى إلى إنتشار الجوع والفقر والأمراض[1].

كان الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال مجتمع زراعي رعوي، فنسبة الأراضي المستغلة كانت حوالي 12.5 مليون هكتار، وأما الزراعة فكانت تعتمد بالأساس على الحبوب ففي عام 1886 كان يمثل 80% من مجموع الإنتاج الزراعي، لينتقل سنة 1900 إلى 72% ثم 44% سنة 1938، ويرجع ذلك لطبيعة توجيه الاحتلال زراعة تجارية تعتمد على الكروم، فوصلت المساحات المزروعة بالكروم إلى حوالي 400 آلف هكتار سنة 1940، بالرغم من أنها لم تكن تتجاوز 40 ألف هكتار من قبل[2].

عرفت الزراعة المعاشية تراجعا كبيرا، وهذا نتيجة الدعم المادي وأيضا اليد العاملة التي غيرت مسارها إلى زراعة الكروم،[3] ليصبح أهم واكبر منتوج جزائري يتمثل في الخمور الموجهة للتصدير مقابل نقص كبير في إنتاج المواد الاستهلاكية[4]*، فقد كان دعم وزراعة الكروم وتحويل الأراضي الزراعية إلى مزارع للخمور بدلا من القمح والشعير ضمن الإطار العام للخطة الاستعمارية في المجال الاقتصادي، وهذا من أجل تحقيق ثراء أقلية أوروبية[5].

أما فيما يخص قطاع تربية المواشي فهو الأخر عرف تناقصا كبيرا، فقطعان الأغنام تراجع عددها إلى اقل من الربع، وذلك جراء توسع الزراعة الاستعمارية في الهضاب العليا التي كانت تعتبر المجال الرعوي التقليدي في الجزائر[6].

---

[1] بن عودة محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص. 250.

[2] تريكي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.163.

[3] مبخوتة سهام، وطاعة سعد، **مرجع سابق الذكر**، ص.59.

[4] احمد هني، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

*يظهر ذلك في الانخفاض الكبير الذي عرفه إنتاج القمح في الجزائر حيث انخفض من 80 %سنة 1800إلى اقل من 44% سنة 1938

[5] مبخوتة سهام، وطاعة سعد ،**مرجع سابق الذكر**، ص.67.

[6] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية** (بيروت:دار الغرب الإسلامي ،2000)، ص.40.

جدول رقم(01) يبين تضاؤل نسب رؤوس المواشي التابعة للجزائريين من 1885 إلى غاية إستعادة السيادة.

السنوات	عدد رؤوس المواشي عن كل 100 نسمة
1885	285
1896	190
1922	99
1962	30

المصدر: ياسين سعادة، المنطق الإقتصادي الرأسمالي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية(1830-1962)، **مجلة دراسات إقتصادية، المجلد23، العدد01، 2023**.ص.603.

من خلال الجدول رقم(01) نلاحظ أن عدد رؤوس المواشي عن كل 100 نسمة قد بدا بالتضائل، وهذا يظهر نتائج أزمة كان سببها الاستعمار.

المطلب الثاني: مخلفات السياسات الاستعمارية على الجزائر المستقلة:

واجهت الجزائر غداة الإستقلال وضع إقتصادي، ثقافي، إجتماعي، سياسي متهاوي، فقد دمر المستعمر الأسس التي تبنى عليها الدولة، فهذه المخلفات كانت عبارة عن تحديات يجب القيام بتجاوزها للتحول للإستقلال الكلي، لكن طول الفترة الإستعمارية في الجزائر أحدثت تشوهات على مستوى البناء الكلي سواء ما تعلق بالفرد، أو المجتمع وحتى الإقتصاد، فقد واجهت الجزائر وضع متأزم وصعب للغاية، نتيجة التخريب الإستعماري الذي دمر الهياكل القاعدية، ودمر الإنسان، وسنحاول في المطلب إعطاء صورة حول الوضع الذي كان سائد في الجزائر غداة الإستقلال.

1. **ثقافيا:**

أدت السياسة الاستعمارية إلى إضعاف الجبهة الاجتماعية وتفقير عدد هائل من الجزائريين، زيادة على موجات المجاعة، الفقر والمجازر الجماعية، فقد انعكس ذلك بالسلب على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر المستقلة، بحيث أصبحت تأثر على الطبيعة البنيوية للمجتمع الجزائري بما يتضمنه من مكونات ثقافية واجتماعية، فظهرت أنماط وسلوكيات غريبة على المجتمع الجزائري التي لم يكن لها

وجود قبل الاحتلال الفرنسي، وبالتالي فإن مخلفات السياسة الاستعمارية يبدو واضحا في مجال الثقافة التي أصبحت تهدد أمان التنوع الثقافي والأمن الهوياتي في الجزائر غداة الاستقلال نذكر منها ما يلي:[1]

- ظهور أنماط وسلوكيات غريبة عن ثقافة المجتمع الجزائري، خصوصاً في المناطق الحضرية نتيجة تأثرها بالقيم الثقافية الفرنسية واحتكاكها المباشر بالمستعمر، تتعلق أساسًا بطرق بالجانب المادي والمعنوي للثقافة تتضمن العمران والأدب والأثار والفنون والسلوكيات الاستهلاكية كالأكل واللباس والفلاحة وحتى الادارة وبعض المعاملات، وهي نتيجة السياسات الثقافية في الجزائر ما بين 1830-1962.
- ظهور الطبقة المفرنسة بعد الاستقلال الذين نشؤا في المدارس الفرنسية المتأثرين بالقيم والثقافة الفرنسية، مما يجعل منهم جهاز ثقافي في خدمة الفرنسية ونشر الثقافة الفرنسية من لغة وأداب وفنون وسلوكيات وانماط عيش فرنسية.
- ظهور ثنائيات ثقافية متناقضة على الساحة الثقافية الجزائرية طرحت في شكل: عربي-بربري، مفرنس-معرب، سلفي-حداثي، إلى جانب بروز إشكالية كبرى تواجه الباحث في مجال فحص عناصر ومقومات البنية الثقافية.
- المخلفات اللغوية الفرنسية التي افرزت مجموعتين ثقافيتين وظهور مصطلحات مثل المعربين والمفرنسين.
- أدت سياسة الاستعمار والظروف القاسية التي فرضها على السكان بانتشار نسبة الأمية والجهل، فكان انتشار الدارجة مع تأثرها بحالة التدهور التي أدت حسب مصطفى الاشرف إلى افساد اللغات الشعبية التي تعتبر رصيد ثقافي للمجموعات السكانية في الجزائر.
- أنتجت لنا دعاة الإندماج والتجنيس، اللائكية، تيار معاداة اللغة العربية، ومحاربتها وذلك بعد فرنسة فئة من الجزائريين، توظيف إطارات في مختلف المؤسسات الإدارية، لمواصلة السياسة الفرنسية بعد الإستقلال، بذلك خلقت فرنسا نواة لتبعية لغوية وثقافية لإلحاق الجزائر بما يسمى البلدان "الإفريقية الفرنكوفونية"[2]

[1] أحمد وادي، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص. 302-304.

[2] أسعيد عليوان، المشروع الثقافي الإستعماري الفرنسي في الجزائر خلال ثورة التحرير المباركة، **مجلة المعيار**، المجلد05، العدد10، ص.248.

- انقسم المجتمع الجزائري إلى قسمين قسم يحافظ على قيمه الأصلية، وقسم تخلى عن تقاليده وتبنى الثقافة الاستعمارية الغربية[1].

لقد نجحت المدرسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من إعداد مجموعة من المثقفين تأثروا بها وتخندقوا في صفها ويدافعون عنها وعن مصالحها، وعرف هذا النوع باسم النخب الفرنكوفونية[2]، لقد تولد صراع في الجزائر المستقلة ليس على المستوى السياسي فقط، بل تعداه إلى الجانب الثقافي لينقسم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تفكر حسب النمط الثقافي الغربي، النمط الثاني الثقافة العربية الإسلامية، فكل فئة تعمل على الهيمنة على المجتمع وإقصاء الأخر.

2. إجتماعيا:

ترك الاستعمار على مستوى البناء الاجتماعي مخلفات سلبية كان لها تأثير على جزائر ما بعد الاستقلال وسنتناولها فيما يلي:

أ. البنية الإجتماعية:

تميزت فترة ما بعد الاستقلال بصراعات وتناقضات للإستفادة من مخلفات الإستعمار، هذا ما أدى إلى تشكيل قاعدة برجوازية ذات إمتيازات نسبية، وفي المرحلة التي تلت الحقبة الاستعمارية يمكن التمييز بين الطبقات التالية:

- ✓ الطبقة المتوسطة: تشكلت من القاعدة الشعبية.
- ✓ طبقة الفئات الشعبية: الطبقة الأكثر حرمانا.
- ✓ برجوازية صغيرة نشأة في فترة الإستعمار، لم تكن مستعدة للقيام بدور ديناميكي محرك للعملية التنموية[3].

[1] بن عودة محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص. 258.

[2] قاصري محمد السعيد، النخبة الفرنكوفونية بين التطرف والاعتدال، شريف بن حبيلس أنموذجا 1959-1891، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد07، العدد13، ديسمبر 2012. ص.289.

[3] كريمة جباري، **الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي(1962-2019)**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2020. 2021.)، ص.44.

- ✓ برجوازية صغيرة متكونة من رجال الأعمال، ينتمون إلى مناصب إدارية عليا أو ينتمون إلى أجهزة الدولة، تشكل البرجوازية الصغيرة التي كانت تحتل مكانة في أوساط فئات معينة من الشعب الذين كانوا في تفاعل مباشر مع سلطات الاحتلال الفرنسي، إضافة إلى تأثرها بالقومية الشرقية التي ساهمت في خلق ممارسات ومفاهيم جديدة في الثقافة التي لم تعرف من قبل[1].

ب. إنتشار الفقر والبطالة والهجرة:

كان ذلك نتيجة حتمية لإستعمار دام أكثر من 132 سنة، فكان حوالي 10 مليون جزائري تهددهم المجاعة، أما البطالة فقد عرفت إرتفاع كبير فقد بلغت حوالي 70% من السكان العاملين منهم 33.60% من السكان النشطين داخل المدن، هذا الوضع أدى إلى زيادة الهجرة نحو أوروبا وفرنسا، فسجلت سنة 1963 إرتفاع المهاجرين ليقدر ب 222.631 ليصل سنة 1964 إلى حوالي 500.000 شخص من بينهم 250.000عمال والباقي أفراد عائلاتهم[2].

ج . الوضع الصحي.

ورثت الجزائر عقب الإستقلال وضعية صحية متردية تميزت بنقص كبير في الموارد المادية والبشرية، وبنية تحتية مفككة، كان ذلك نتيجة التخريب الذي قامت به فرنسا، كما عرفت هذه الفترة نقص في عدد الإطارات الفنية والادارية لتسيير المؤسسات الصحية، فقد قدر عدد الاطباء الجزائريين ب 342 طبيبا، وقدر عدد الإطارات الفنية ب1.8% لكل 10 ألاف نسمة بعد مغادرة 2200 طبيب و2700 ممرض تاركين حوالي 144 مستشفى دون تسيير، بالاظافة إلى إنتشار الأمراض، وضعف التغطية الصحية، والتي إن وجدت فإن تمركزها يكون في المدن[3].

3. إقتصاديا.

بعد الاستقلال كان هناك ظواهر سلبية أخرى ميزت المشهد العام للجزائر المستقلة، فقد شهدت تهريب أموالها للخارج، وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي، بالإضافة إلى تخريب الهياكل الإقتصادية

[1] أحمد وادي، **مرجع سابق الذكر**، ص.302.

[2] كريمة جباري، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[3] سليمة بلخيري، بخوش وليد، وفاء قاسمي، المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، **مجلة دراسات إقتصادية**، المجلد12، العدد04، أكتوبر 2018.ص.303.

للبلاد، وإخلاء معظم الوحدات الصناعية التحويلية وتفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين، وشغور ما يقارب 900.000 هكتار من الأراضي الفلاحية، كل هذا كان بغية شل الجهاز الإداري للبلاد وخلق عجز في الإنتاج الوطني،[1] هذا الفراغ دفع الدولة إلى تبني التسيير الذاتي كأول خطوة من أجل ضمان التسيير الجماعي، فإعتمدت على الإبقاء على المزارع والمنشات الصناعية وتسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين استلموها بعدما هجرها الفرنسيون،[2] بالإضافة إلى ذلك فان تلك الفترة تميزت بإنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية[3].

الإقتصاد الموروث عن الإستعمار لم يكن يلبي إحتياجات الشعب لكونه موجه للسوق الأوروبية، ففي المجال الزراعي كان قائم على زراعة الكروم وبعض المحاصيل الموجهة للإستهلاك الأوروبي، فأثناء الحقبة الإستعمارية تشكل إقتصاد ذو إنتاج خارجي ما أدى لإبقاء الدولة داخليا في فقر وتبعية، لذلك كان على الدولة المستقلة حديثا أن ترسم إستراتيجية تنموية لخدمة إحتياجات المجتمع الجزائري، وقد تم الإعلان عنه في برنامج طرابلس1962[4].

ما يمكن أن نقوله في الأخير أنّ السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت ذات طابع استدماري، عملت على عملية الهدم الممنهج، فانطلقت من محاولات الهدم الثقافي، وصولا إلى الهدم الاجتماعي من خلال سياسة فرق تسد، لتصل في الأخير إلى الهدم الاقتصادي، وغايتها إعادة البناء وفق ما تحتاجه، وهو ما اثر في الجزائر المستقلة التي أثقلت بتركة استعمارية وبناء منهار على جميع المستويات.

---

[1] محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ج 1، 1999)، ص. 33.

[2] إسماعيل قيرة وعلي غربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.183.

[3] أحمد هني، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

• ميثاق طرابلس: هي وثيقة صادرة عن الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو أعلى مؤسسة مخولة للثورة الذي انعقد بطرابلس بليبيا وكان جدول أعماله في هذه الدورة يتألف من نقطتين الأولى صياغة برنامج آو منهج فكري تسير عليه الجزائر المستقلة، والثانية انتخاب هيئة أو مكتب سياسي على رأس جبهة التحرير الوطني.

[4] بن عودة محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص. 250.

المطلب الثالث: تحليل دور الإستعمار في عرقلة التنمية في الجزائر من منظور بن نبي.

لعب الاستعمار دور كبير في تعزيز التخلف في العديد من البلدان المستعمرة، وقد أولاه مالك بن نبي حيز مهم، وكان يعمل على الربط بين حالة التخلف والاستعمار، وأيضا القابلية للاستعمار، اللتان تؤديان على تعزيز التخلف، وفي هذا الجزء نكمل ما قلناه سابق عن الاستعمار، ونحاول إسقاط تحليل مالك بن نبي للإستعمار على الحالة الجزائرية.

يرجع مالك بن نبي أسباب التخلف إلى أسباب خارجية، تتمثل في الإستعمار، وهو ما تجلى في حالة الجزائر، فقد سعى الإستعمار الفرنسي ومنذ دخوله الجزائر إلى تحطيم المجتمع والاقتصاد، وهذا من خلال مصادرة بناه التحتية،[1] وسلب أجود الأراضي الفلاحية التي كانت تمثل المصدر الأول للإقتصاد الجزائري قبل الاستعمار،[2] فقام بتوجيه الإقتصاد الجزائري بما يخدم مصالحه، وعمل على تجاهل حاجيات وثقافة الجزائريين، فضلا عن تحطيم الروابط الإجتماعية[3].

إستطاعت القوى الغربية أن تجرى تغييرات جذرية في التركيبة الشخصية والعقلية واللسانية، لتحقيق هدفه المتمثل في تحطيم الثقافة؛ وهذا لتسهيل عملية القيادة للفرد المستعمر،[4] لهذا فرضت فرنسا في الجزائر سياسة التجهيل، وحاربت الثقافة الإسلامية، وعملت على تغييب الدين* في المجتمع الجزائري وهو الذي يعتبره مالك بن نبي بمثابة المحرك والفكرة الحية التي تدفع بالمجتمع نحو التقدم والحضارة،[5] كل هذا كان له أثر على الجزائر المستقلة فقد عمل الاستعمار كما سبق وان تحدثنا في المطلب السابق على تهميش الثقافة واللغة

يعتبر الإستعمار من الوجهة التاريخية حسب مالك بن نبي نكسة في التاريخ الإنساني،[6] وهو أحد أطراف معادلة التراجع الحضاري،[1] فالاستعمار لا يستطيع أن يترك بلدا كان يستعمره بلا قيود، فالخيرات

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998) ، ص.158.

[2] أحمد هني، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، **مرجع سابق الذكر**، ص.42.

[4] ليليا شتوح، **مرجع سابق الذكر**، ص.390.

• كان ذلك من خلال إغلاق المساجد، هدم الزوايا والعمل على السير في خطة تنصيرية تهدف إلى غرس القيم المسيحية مكان الإسلام، وهذا لتحقيق الاندماج الثقافي مما يسهل عملية تسييرهم.

[5] فوزية بريون، **مرجع سابق الذكر**، ص.202.

[6] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.148.

التي تنعم بها أثناء تواجده قيدها بمجموعة من الشروط،[2] فعمل على مواصلة نشاطه المرتبط بالصراع الفكري من خلال السعي لترويض الضمائر وفق مخططات معدة في مختبراته، ويشاهد ردود أفعالنا غير محسوبة العواقب"،[3] فقد تغيرت سياسة فرنسا في 1957، فعمل **روبرت لا كوست ROBERT LACOSTE** على خلق قوة ثالثة تتمثل في الإطارات العسكرية والإدارية التي تكونت ابتداء من 1957 للمحافظة عل نفوذها ومصالحها المادية والثقافية بعد الانسحاب من الجزائر، فقامت فرنسا أثناء حرب التحرير بإبعاد الضباط وصف الضباط الجزائريين إلى الوحدات العسكرية المتواجدة في فرنسا وألمانيا، فتم التنسيق بين جيش التحرير وصف الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي من أجل فرارهم من الجيش الفرنسي والإلتحاق بالثورة عبر تونس، وهم مع المجاهدين من سيشرف على تشكيل جيش الحدود،[4] هذا ما أنتج صراع حول السلطة وبداية تفكك الروابط الإجتماعية التي كانت تجمع الجزائريين أثناء الثورة.

أما السبب الثاني من أسباب التخلف حسب بن نبي فيتمثل في القابلية للاستعمار، وما ينتج عنها من فقد للقيم الروحية والفكرية واستبدالها بأشكال من عادات وتقاليد سلبية[5]، وهي ما تميز بها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال[6]، فقد عرفت تلك المرحلة ما يسميه بن نبي بالنزعة السياسوية "البوليتيك" حيث سعت النخبة الحاكمة إلى الظفر بالسلطة والتمسك بها والابتعاد عن البحث عما يخدم الصالح العام في المجتمع وهذا ما خلق صراعات كثيرة في الساحة السياسية أثرت بدورها على الجانب الاقتصادي،[7] فكانت أزمة صيف عام 1962، التي أظهرت الصراع بين مقاومي الداخل ومحاربي جيش معسكر خارج حدود الجزائر ما هدد وحدة الدولة، فقد كان تواجه بين(الحكومة المؤقتة التي جمعت حولها

---

[1] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.152.

[2] **المرجع نفسه**، ص.36.

[3] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.74.

[4] عبد القادر مشري ، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1989-2002**،(أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2007. 2008.)،ص.39.

[5] مالك بن نبي، في مهب المعركة، **مرجع سابق الذكر**، ص.130.

[6] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[7] عبد الله بن عبدة، **مرجع سابق الذكر**، ص.356.

المسؤولين عن الولايات الثانية، الثالثة، الرابعة، وإتحاد جبهة التحرير الوطني في فرنسا)، وفي الجهة المقابلة هيئة الأركان، والولاية الأولى الاوراس، والخامسة وهران، السادسة الصحراء[1].

أما النقطة الثالثة التي خلفها الإستعمار، أو الجانب الذي أفسده الإستعمار فهو الثقافة، فقد عمل كما سبق وأن تحدثنا في الأجزاء السابقة حول المشروع الثقافي الاستعماري الذي كان يسعى لتغريب المجتمع الجزائري والعمل على تنصيره من جهة، وأيضا هدم كل مقومات التي يمكن أن تعمل نهضة أو تعرقل المشروع الإستعماري، وهذا من أجل المحافظة على العوائد التي يجنيها المستعمر من البلاد الخاضعة، وأيضا بروز معالم الخلل تسهل عملية الخضوع في الفترة الإستعمارية، وأيضا تسهل تكريس علاقة التبعية، لذا فموضوع الثقافة أفرده مالك بن نبي بأهمية بالغة في مشروعه الحضاري، وإعتبر أن الأفراد الذين ينقطعون عن عالمهم الثقافي يموتون ويخرجون من الدورة الحضارية، والمتتبع لحالة الثقافة في الجزائر سواء في الفترة الاستعمارية أو فترة ما بعد الاستعمار يجد أن بنية الثقافة تغير، يظهر ذلك من خلال بروز تشكيلات جديدة في الجزائر(نخب فرنكوفونية)، هذه التشكيلات كانت في إطار صراع مع النخب ذات التوجه الإسلامي العربي، وهذا الجزء سنتوسع فيه عند الحديث عن النخب في الجزائر في الجزء الثاني، ودورها في رسم السياسات الاقتصادية في الجزائر المستقلة.

بالتالي ما يمكن قوله في الأخير أن الاستعمار يترك آثار على مختلف مستويات البناء، هذه المخلفات التي تؤثر على عملية الانطلاق الحضاري، وذلك نتيجة التشوهات التي تتركها الفترة الاستعمارية، هذا الإستعمار الذي قاد إلى تكريس علاقة التبعية أو داء القابلية للاستعمار الذي قدمه مالك بن نبي بالتالي بروز الخلل على عوالم البناء الحضاري، وتوجهات الدولة الجزائرية.

[1] بينجامين ستورا: تر،صباح ممدوح كعدان، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988**(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب2012)،ص.11.

المبحث الثاني: دوافع خلفيات الخيار الإيديولوجي الإشتراكي

شرعت الجزائر بعد استقلالها في محاولات التخلص من إرث المستعمر الذي ادخلها نفق التخلف، فمرت بعد استقلالها بفترة انتقالية بغية تهيئة الجو العام؛ تم خلال هذه الفترة إرساء النموذج التنموي الذي كانت تصبو إليه، فتوجهت شرقا في سياستها الاقتصادية والسياسية لتستقر على النموذج الاشتراكي، سنحاول في هذا المطلب تتبع المسار التنموي للجزائر، وإعطاء التفسيرات حول أسباب رسم صانع القرار لهذا التوجه.

المطلب الأول: المرجعية الإيديولوجية للإستراتيجية التنموية.

مرت سياسة التنمية في الجزائر بطريق معقد، هذا نظرا للمخلفات التي تركها المستعمر، ولتسيير المرحلة التي تلت المرحلة الاستعمارية ظهرت تصورات للنموذج الذي ستبنى عليه الجزائر المستقلة، فهذه الفترة تحمل تحديات للبلدان الناشئة، تشمل بنية المؤسسات والبنية السياسية والاقتصادية، فمواجهة التحديات ضرورية لعملية الإقلاع، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم التصورات التي تبنتها الجزائر في الفترة الانتقالية التي سبقت ظهور التنمية المخططة.

أولا: ميثاق طرابلس 1962:

تم الإعداد للمؤتمر في ظل ظروف صعبة كانت تمر بها الثورة في مرحلتها الإنتقالية، تمثلت في الخلافات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وهيئة أركان الجيش، لتتطور الخلافات برفض هيئة الأركان لإتفاقيات إيفيان، وإعتبار هذه الشروط بمثابة تنازل للإستعمار، فكان الصراع بين الحكومة المؤقتة وبن بلة ورفقائه المدعمين من طرف هيئة الأركان، فالهدف منه تنحية الحكومة المؤقتة وتعويضها بقيادة جديدة، وهذا لإرساء قواعد الحزب والتحضير لإستفتاء وتنظيم إنتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، ويصبح هذا المكتب بمثابة السلطة العليا لجبهة التحرير الوطني في المرحلة الانتقالية، لذلك لم يكن

تعيين الأعضاء بالأمر السهل، ويظهر ذلك من خلال الصراع، فهذا المؤتمر كان مكلف بالمصادقة على مشروع الذي أصبح يعرف بميثاق طرابلس"[1]

1. المصادقة على برنامج طرابلس:

أعدت مجموعة من المشاريع، لكن تم مناقشة مشروع واحد فقط، والمصادقة عليه بالاجماع، وهذه البرامج هي :

- ✓ مشروع برنامج، قدمته فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا.
- ✓ مشروع برنامج قدمته هيئة الأركان العامة.
- ✓ برنامج، قدمه الحاج بن علة.
- ✓ مشروع برنامج قدمته لجنة أعدته لجنة بمدينة الحمامات التونسية[2].

بناءا على هذه الاقتراحات تم تعيين لجنة لإثراء البرنامج تضم كل من علي كافي، بن بلة، أمحمد يزيد، الحاج بن علة، عبد الحميد مهري، وأحمد بومنجل، فرغم إختلاف توجهات وأفكار الأعضاء إلا أن المصادقة كانت على برنامج الحمامات،[3] التي صاغت برنامج أو منهج فكري تسير عليه الجزائر المستقلة، وكتمهيد لإقامة نظام إجتماعي شعبي وبناء مجتمع إشتراكي، وهذا طبقا لما أوصى به ميثاق طرابلس، الذي نص على تبني النظام الإشتراكي لتسيير الاقتصاد، وقد ربط التنمية بالصناعات القاعدية، والعمل على توفير الظروف الملائمة للإنطلاق في إنشاء صناعة ثقيلة[4].

كما نجد من الأسس والمبادئ الإقتصادية، تكفل الدولة بالاقتصاد والتخطيط له، والعمل على إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، وذلك من خلال إسترجاع الأراضي، والعمل على إحيائها، والإستغلال الجماعي لها.

---

[1] حكيمة شتواح، الإجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، **مجلة بحوث ودراسات**، المجلد،020، العدد05، مارس2017.ص، ص150.151.

[2] قواسمية عبد الكريم، **الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة مابين(1962-1978)**،(أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإنسانية،تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس،2017.2018) ، ص.57.

[3] حكيمة شتوح، **مرجع سابق الذكر**، ص.152.

[4] جمال الدين لعويسات، تر: الصديق سعدي،**التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1978-1986** (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.)، ص.19.

✓ **سياسيا:**

أما في الجانب السياسي، فكانت من خلال الإعتماد على سياسة الحزب الواحد هو جبهة التحرير الوطني، فهو من يضع الخطوط العريضة لسياسة الأمة والدولة، ويتخذ الديمقراطية كأسلوب للتسيير، اشتراكية الدولة وجمهوريتها وديمقراطيتها، أما على المستوي الخارجي، فكان يعمل على النضال ضد الإستعمار والإمبريالية، والعمل على دعم الحركات التحررية.

✓ **اجتماعيا:**

أما إجتماعيا وثقافيا، فأقر ميثاق طرابلس مجانية الطب للجميع، والعمل على إعادة البناء لإدماج المتضريين من السكان، وفي الجانب الثقافي، كان يدعو لأن تكون الثقافة الجزائرية باللغة العربية[1].

فمؤتمر طرابلس كان يرفض النظام الرأسمالي كنمط تنموي، وكان يدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، بتبني الملكية العامة لوسائل الإنتاج،[2] فبإنهاء عمل الحكومة المؤقتة، التي كانت تتبنى النموذج الليبرالي، أقر بالنموذج الإشتراكي، ويرجع ذلك لكون القادة ذو التوجه الاشتراكي لم يسمحوا بغير النموذج الاشتراكي، وقد أطلقوا عليه إسم الاشتراكية الجزائرية، بحيث تكون وسيطة بين التيار الاشتراكي والتيار الإسلامي، آما على مستوى صراع اليمين واليسار، فقد كان بمثابة إنتصار بالنسبة للاتجاه الاشتراكي على دعاة النموذج الغربي الحديث لتنمية الجزائر[3].

لقد أعطى برنامج طرابلس الأولوية للصناعات القاعدية، كما اقترح إقامة صناعية وطنية للحديد والصلب نظرا لوجود الموارد المناسبة لتطويره.

ثانيا: ميثاق الجزائر1964:

يعتبر ميثاق الجزائر الوثيقة الثانية التي تضمنت توجهات الدولة الجزائرية لتحقيق أهداف الثورة الإجتماعية، فقد تضمنت البرنامج الثقافي، الإجتماعي والثقافي للثورة الديمقراطية الشعبية، فإستعرض

[1] قواسمية عبد الكريم، **مرجع سابق الذكر**، ص.44.

[2] ولد الصديق ميلود، **الإغتراب السياسي في الوسط الطلابي دراسة إستطلاعية لرأي المجتمع الطلابي في العملية السياسية على ضوء التحولات السياسية في العالم العربي (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2015)**، ص.104.

[3] ميلود سفاري، الصراع بين الدين والايديولوجية في الجزائر غداة الاستقلال، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد2، العدد 1، جوان1991، ص.3.

الميثاق في قسمه الأول تحليل الحركة الوطنية، أما القسم الثاني فقد عالج مشاكل الفترة الانتقالية، وفي الجزء الثالث تناول القانون الأساسي للحزب، وفي القسم الرابع احتوى على ملحق خاص بتقرير الأمين العام للمكتب السياسي الذي قدمه في اللجنة الافتتاحية للمؤتمر، بالإضافة إلى لائحة سياسية ولائحة اقتصادية واجتماعية التي صادق عليها في الجلسة الختامية[1].

قامت جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964، و تم تحديد أهداف التصنيع، والعمل على خلق مناصب عمل جديدة، بالإضافة إلى إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر،[2] وقد أعلن ميثاق الجزائر تبني الإشتراكية كمنهج في التنمية الإقتصادية، وآلية لحل المشاكل الناجمة عن الركود الإقتصادي، والظروف الإجتماعية والسياسية التي سادت في الفترة الإنتقالية، والتخلص من التبعية الأجنبية وإسترجاع الثروات الوطنية، وتشييد إقتصاد وطني مبني على أسس سليمة[3].

بالتالي فقد كان كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر بمثابة مرحلة انتقالية، فاكتفت بحلول ظرفية، وقد كان الاهتمام في ذلك الوقت بالجانب السياسي، نتيجة للصراعات الموجودة في الساحة السياسية*[4] فتم انجازه في خضم الصراع بين الإسلام والاشتراكية، فبالنسبة للتركيبة الاجتماعية قد حافظ على نفس التركيب، لكن مع إضافة قوة جديدة تمثل في البرجوازية البيروقراطية التي نشأت في الجهاز الإداري الاقتصادي وجهاز الدولة[5].

[1] ميلود بلعالية، مؤتمر جبهة التحرير الوطني– الجزائر 16 21 أبريل 1964: قراءة في التفاعلات والصعوبات، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد10، العدد02، جوان 2019، ص.454.

[2] عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات إنجاحها، **مجلة دراسات إقتصادية**، المجلد05، العدد01، أفريل 2011، ص.164.

[3] ولد الصديق ميلود ، **مرجع سابق الذكر**، ص.105.

[4] عبد الحميد براهيمي، **أصل الأزمة الجزائرية 1954–1999** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.356.

[5] ميلود سفاري، **مرجع سابق الذكر**. ص.3.

المطلب الثاني: دور النخب الحاكمة في صياغة الخيار التنموي الاشتراكي.

إن إختيار نموذج يعود بالدرجة الأولى إلى الاحتياجات التي تعاني منها أي دولة، بالإضافة إلى ذلك يدخل مؤثر مهم يساهم في توجيه الخيار التنموي وهي النخبة، فسنتناول في هذا الجزء إلى العوامل التي أدت إلى تبني هذا النموذج، وتتبع تشكل النخب في الجزائر، هذا التشكل الذي إنعكس على طبيعة النظام السياسي الجزائري، والذي أحدث صراعات وإنقسامات مع مرحلة الإستقلال:

1. التيارات الإيديولوجية للنخبة في الجزائر

إن معرفة التيارات المختلفة تلعب دور هام في تشكيل الفهم الثقافي والفكري للنخبة في الجزائر، هذا ما سيقربنا من معرفة طبيعة الصراعات، وكيف أثر على تبني النموذج التنموي في الجزائر المستقلة، لكن الحديث عن مرحلة الإستقلال لابد أن يسبق بالحديث عن مرحلة الثورة التي تعتبر كمسار للنخب المتواجدة في الساحة، وعليه سنقدم هذا الجزء من خلال التطرق إلى النخب في الفترة الاستعمارية، وبعد الإستقلال:

إن فهم طبيعة تشكيلات النخب في الجزائر يسهل علينا فهم توجهاتهم وطبيعة الاختيارات التي رسموها بعد الفترة الاستعمارية، فعرفت الجزائر عبر مختلف مراحلها التاريخية بروز العديد من النخب، خاصة في مرحلة الاستعمار الفرنسي، ويمكن تتبع تاريخانية النخب في الجزائر عبر ثلاث محطات رئيسية، تبدآ بالحركة الوطنية، تليها مرحلة الثورة التحريرية، لتنتهي بمرحلة الاستقلال[1].

أ. النخب في الفترة الإستعمارية

- ✓ **قبل إندلاع الثورة.**

تحركت قيادات جزائرية، أثناء التواجد الإستعماري بعد تأكدهم من صعوبة الحصول على حقوقهم السياسية وقد وتراوحت توجهات هذه النخب كالأتي:

[1] صالح زياني ومراد بن السعيد، الاخفاق النخبوي لمساعي التغيير السياسي في الجزائر، **مجلة الفكر**، المجلد10، العدد01، مارس2015، ص71.

- ✓ **توجهات الإدماج:** هم نخبة متغربة تريد حياة شبيها لما يعيشه الفرنسيون، وأبرز ممثليها بن جلول، فرحات عباس، إلى جانب التيار اليساري من خلال الفدرالية الشيوعية الجزائرية[1]، كان فرحات عباس يمثل نموذج لتيار نخبوي أنتجتها السياسة الإستعمارية كبديل للزعامات التقليدية، ومهمتها السيطرة على الشعب[2].
- ✓ **التوجه التحرري الإصلاحي:** تمثل في جمعية العلماء المسلمين بزعامة عبد الحميد بن باديس، واتخذ في نسخته الإستقلالية شكل تنظيمات حزبية تزعمها مصالي الحاج وهي: منظمة نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري، ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، فكان يؤمن بالثوابت الحضارية للشعب الجزائري، المتمثلة في العقيدة الإسلامية واللغة العربية، وكان يدعو لإحيائها[3].

كان يشتغل بالسياسة، وهذا باعتبارها وسيلة لإثبات الوجود والمشاركة في صياغة المطالب والتعبير عن المواقف، لكن من خلف ابن باديس على رأس الجمعية كانوا يتحاشون الخوض في العمل السياسي، مفضلين العمل الإصلاحي، هذا ما حصر المبادرة في التيار الاستقلالي[4].

- ✓ **التوجه الاندماجي الليبرالي والشيوعي:** يضع مسالة الثوابت الحضارية موضعا ثانويا في مشروعه السياسي والثقافي، فلا يمانع في تقبل التغريب الثقافي، ويرى فيه عامل تحرر، فكان تركيزه على طرح القضايا الاجتماعية والوضع الاقتصادي لتحقيق الترقية الاجتماعية للجزائريين في كنف الاستعمار، وقد حافظ هذا التيار على وجوده في الساحة الجزائرية بفضل تزايد عدد خريجي المدارس الفرنسية وإنتشار الثقافة الفرنسية بين موظفي الإدارة، وإنقسم هذا التوجه إلى قسمين احدهما ليبرالي، وآخر يساري، وتأسس كليهما على فكرة العلمانية التي تبعد الإنتماء الحضاري التاريخي للشعب الجزائري[5].

---

[1] منال كواش، اشكالية بناء الدولة في الجزائر: قراءة في واقع الممارسة السياسية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد1، العدد3، ماي 2020، ص.489.

[2] فارس بوحجيلة، **فرحات عباس رجل التحولات مقالات ووثائق**(الجزائر: منشورات الوطن اليوم، 2016)،ص.10.

[3] ناصر الدين سعيوني، المسالة الثقافية في الجزائر: النخب، الهوية، اللغة دراسات تاريخية نقدية،(**بيروت: المركز العربي للدراسات والأبحاث،2021**)، ص.108.

[4] **المرجع نفسه**، ص.112.

[5] **المرجع نفسه**، ص.135.

كان توجه هذا التيار علماني تمثله الثقافة الفرنسية، فبالرغم من اندماجهم في التيار الثوري الاستقلالي إلا أنهم حافظو على نفس المنهج والفكر، فبعد مؤتمر الصومام الذي جمع كل الأطياف، كان للتيار الليبرالي توغل وتمركز، ويظهر ذلك من خلال الاقتراح والتوجيه في أجهزة الثورة وهياكل الدولة بعد الاستقلال[1].

ب. التيارات الايديولوجية وحسم الصراع السياسي العسكري أثناء الثورة التحريرية

النخبة في الجزائر في الفترة الاستعمارية كانت بدايتها مع الحركة الوطنية التي تشكلت من مختلف الأطياف والتي كانت تناضل سياسيا، فهي تمثل الجناح السياسي، لكن مع عدم جدوى الفعل السياسي، بدأ الانتقال إلى العمل الثوري والعسكري، وكانت تدعو للكفاح من اجل نيل الاستقلال، هذه القيادات شكلت الجناح العسكري،[2] فإعلان الثورة المسلحة في نوفمبر يظهر تفوق العسكريين المتمثلة في المنظمة الخاصة التي حسمت الصراع السياسي بين المركزيين والمصاليين، هذا ما شكل خاصية مميزة في النظام الجزائري تمثلت في أي صراع يهدد الأمة يعمل الجيش على حسمه، وهذا حفاظا على وحدة الأمة، والنظرة الثانية هي إحتقار العسكري لكل ماهو سياسي، لأن السياسي فشل في تحرير البلاد[3].

تم تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954 التي كانت في صراع مع الميصاليين، وفي نفس السنة أعيد تشكيل لجنة من 6 أعضاء ثم توسعت لتصبح 9 ثم تحولت في 1نوفمبر 1954 إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وأسست جيشها وأطلق عليها إسم جبهة التحرير الوطني، وقد أدانو كل من فرحات عباس، والعلماء، والحزب الشيوعي، والمصاليين والمركزيين، وهذا لإعتقادهم أن تحقيق الاستقلال يتم بمراحل[4].

[1] **المرجع نفسه** ص.173.

[2] بلهواري كريمة، **النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والاداري: تخصص النظم السياسية المقارنة، قسم التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2017)، ص.97.

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**(الجزائر: دار المعرفة، 2003)، ص.14.

[4] رياض صيداوي، **نهاية زمن بوتفليقة، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**(الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2019)، ص.160.

ت. مرحلة ما بعد الإستعمار وإقرار المسار التنموي الاشتراكي.

يمكن تفسير انتصار الرؤية الاشتراكية في 1962، لأسباب داخلية وأخرى خارجية:

✓ **الأسباب الداخلية:**

لم تظهر معالم بناء الدولة في الجزائر أثناء الفترة الإستعمارية فالغاية كانت إخراج المستعمر، فكانت الجبهة تضم كل التيارات، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام لم يتم الفصل أيضا في طبيعة النظام، وقد كانت بوادر تشكله في مؤتمر طرابلس، هذا المؤتمر الذي بدأت فيه الصراعات وظهرت الطموحات للقادة وبرزت إيديولوجيات عدة انتهت بتغلب التيار الاشتراكي على التيار الليبرالي[1].

صاغ برنامج طرابلس محمد حربي، ومصطفى الاشرف أستاذ جامعة السوربون، محمد يزيد مركزي سابق، فالصراع كان بين إيديولوجيات مختلفة، فالغاية من هذا البرنامج كان بمثابة التأسيس الأولي للدولة الجزائرية، ويقدم تحليل لأحوال الجزائر الاقتصادية، الاجتماعية، والعمل على شرح التوجه السياسي، فقد بدأ بتحليل طبقي للمجتمع، لهذا كان يصف حركة التحرير بأنها تحضي بتأييد، الفلاحيين الفقراء، وإعتبرهم أهم ضحايا المستعمر وهذا نظرا لاستيلاء المعمريين على أراضيهم، كما ضم أيضا أصحاب المحلات، العمال، وأعضاء المهن الحرة فهذه تمثل الطبقة الوسطى التي دعمت النظال ضد المستعمر، أما الطبقة الثانية، فتتألف من رجال الأعمال والتجار، والموظفيين الإداريين وتعتبر أقل مشاركة في النظال من الطبقة الأولى، لهذا إعتبر الفلاح والعامل هو القاعدة الأساسية التي يجب أن تحضى بالاهتمام[2].

فالمرجعية الاجتماعية للنخبة الجزائرية ينتمى أعضائها للطبقة الوسطى، أو البرجوازية الناشئة التي تتلمذ أبناؤها في المدارس الفرنسية،[3] فالليبراليون ينحدرون من طبقات برجوازية مثل(فرحات عباس، سعد دحلب)، فكان لهم مكان ضمن الجهاز السياسي للثورة، وتواجدوا في المجلس الوطني للثورة،

[1] بلهواري كريمة، **النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014، مرجع سابق الذكر**، ص.100.

[2] مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة الإستعمار والتغيير الإجتماعي- السياسي**، تر، سمير كرم(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، ص.85.

[3] لهلالي سلوى، ظهور النخبة الجزائرية ومرجعياتها، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، المجلد01، العدد01، جانفي2013، ص80.

ودافعو عن التوجه الليبرالي ودور الطبقة البرجوازية في إنجاح الثورة، وهذا لان هذه الطبقة كانت تمدهم بالغذاء، كما إنتقدو الاشتراكية وإعتبروها كمعطى جديد أضيف لبيان أول نوفمبر[1].

في الجهة الثانية كانت المجموعة الإشتراكية المنحدرة من الطبقة الفقيرة تملك القوة، كما أن الرؤية لم تكن واضحة لدى قيادة الثورة حول طبيعة النظام السياسي هذا ما أدى لبرز صراع بين قيادة الثورة حول ماهية النظام السياسي المتبع، ودار نقاش في برلمان الثورة المنعقد في طرابلس عام 1962، فقد إعتمد برلمان الثورة الحزب الواحد كنظام سياسي لقيادة الثورة الإشتراكية، وقد إستقر قرار الأغلبية على إعتماد النظام الشمولي،[2] فوحدة الشعب لا تأتي إلا بالقضاء على مخلفات ورواسب الإستعمار وإستغلال الإنسان للإنسان، هذا الذي جعل من الحزب الواحد أمر محتوم، خاصة أن الآفلان يتمتع بالمشروعية الثورية، والشرعية الشعبية، فالحزب يعكس مطامع الجمهور، من خلال تكافئ الفرص، والعمل على إلغاء بقايا الاستعمار الاستيطاني، والإستغلال والعمل على ضمان العمل السكن، مجانية التعليم والصحة[3].

لذلك فقد كان برنامج طرابلس بمثابة أول إعلان إيديولوجي لجبهة التحرير، والسمة البارزة فيه هي إدانته للقوى الإستعمارية الامبرالية التي أسفرت عن وضع كارثي في الجزائر[4].

كان صراع النخب في الجزائر بعد الاستقلال(أزمة صيف 1962) تحد كبير واجهة قادة الثورة، فظهرت خلفياتهم الثقافية والفكرية في طرح مسالة الحكم، فظهر الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، هذا الصراع التاريخي عاد للواجهة فقد عاد الصراع السياسي العسكري للساحة من جديد، وقد شكل أطراف الصراع كل من الحكومة المؤقتة قادة ذات التوجه ليبرالي وقيادة الأركان التي ينحدر أغلبيتهم من الأرياف ذات أصول إجتماعية بسيطة ومستوى تعليمي متواضع[5].

---

[1] رياض صيداوي، **مرجع سابق الذكر**، ص.221. 222.

[2] عبد الله بوقفة، **الوجيز في القانون الدستوري، الدستور الجزائري، نشأة- فقها- تشريعها، دراسة تحليلية نظرية وتطبيقية**(الجزائر: دار الهدى،2011)، ص.15.16.

[3] عبد الله بوقفة، **مرجع سابق الذكر**، ص.22.

[4] مغنية الأزرق، **مرجع سابق الذكر**، ص.139.

[5] بلهواري كريمة، **النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014**، **مرجع سابق الذكر**، ص.100.

كانت التحالفات السمة البارزة لكسب الصراع وإستبعاد الخصوم، فمع وصول بومدين ومجموعته المسماة مجموعة وجدة بدأ البحث عن من يضفي عليهم شرعية الحكم، فوقع الإختيار أولا على محمد بوضياف، تم التوجه إلى بن بلة لأنه قريب من إيديولوجيا من الشعب الجزائري الذي يؤمن بفكرة العروبة والإسلام والعدالة الإجتماعية، عكس بوضياف الذي يعتبر صعب المراس، ويتميز بالصلابة،[1] فكان من نتائج أزمة 1962 تتويج احمد بن بلة رئيسا وتتويج لتحالف مع قيادة الأركان،[2] وتجسيد توجه النخبة الفائزة في الصراع الذي كان عن طريق القوة[3].

أ. **الأسباب الخارجية:**

تأثرت جبهة التحرير الوطني بالمد الاشتراكي العالمي، وبالمضمون الاشتراكي الذي تبنته حركات التحرر، بالإضافة لتلقيها الدعم من الدول الاشتراكية والشيوعية، كمصر عبد الناصر، وصين ماوتسي تونغ، وكوبا فيدال كاسترو، كل هذه العوامل أدت إلى تقوية الجناح العسكري داخل الجبهة، وفوزه على الليبراليين[4].

بالتالي من خلال هذا المطلب يمكن القول أن للنخبة في الجزائر دور محوري في صياغة النموذج التنموي الإشتراكي، فالتيار الفائز بعد الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر كانت كفيلة بوضع توجه النخب الجديدة وتوجهها إلى النظام الإشتراكي، الذي أظهر تفوق التيار الإشتراكي على التيار الليبرالي.

[1] رابح لونيسي، **مرجع سابق الذكر**، ص54.

[2] بلهواري كريمة، **النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014**، **مرجع سابق الذكر**، ص.104.

[3] كواش منال، **مرجع سابق الذكر**، ص.490.

[4] رياض صيداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص.223.

المطلب الثالث: تفسير مبررات الخيار الإشتراكي من منظور مالك بن نبي

إعتمد مالك بن نبي على تفسير التخلف في العالم الإسلامي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تحدث عنها في مشروعه الحضاري، سنحاول إسقاط الجوانب أدوات التحليل التي تضمنها مشروع مالك بن نبي الحضاري على مسار إختيار النموذج التنموي، وسنقدم في ما يلي أهم العناصر التي وظفها مالك بن نبي، وهي كالأتي:

1. مشكلة عالم الأفكار:

غياب الأفكار التي تعمل على النهوض كان ظاهرا، وهو ما أشار إليه مالك بن نبي عند الحديث عن الأمراض التي تصيب عالم الأفكار،(غياب الفاعلية، طغيان عالم الأشخاص، طغيان عالم الأشياء) فالفقر الذي كان تعيشه الجزائر،(عدم وجود نموذج تنموي يراعي خصوصياتها ومنبثق من بيئتها)، قادها إلى تبني النّموذج الإشتراكي، وهو حسب مالك بن نبي تكديس الأشياء؛[1] فالمجتمع في مرحلة البناء يجب أن يستند على أفكار توافق خصوصاته الحضارية، ويبتعد عن الأفكار المسلطة عليه من الخارج، هذا ما يمنح نتائج جيدة في عملية التطبيق[2].

يدرج مالك بن نبي التكديس ضمن القابلية للإستعمار، فمن خلالها تفقد القيم الروحية والأخلاقية، وتستبدل بإشكال وعادات وتقاليد غربية، وهو ما حدث في الجزائر عندما تبنت النهج الاشتراكي، وكما سبق وأن أشرنا سابقا إلى النخبة وطبيعة توجهاتها الذي قادها إلى تبني النموذج الاشتراكي دون مراعاة للمجتمع، فالمصلحة الأولى هي تغليب مصالحهم الشخصية متناسيين الدور الذي يلعبه المجتمع في سياق التجارب التنموية، هذا المجمع الذي ركز عليه مالك بن نبي باعتباره الباعث للمشاريع التنموية، لذلك يجب أن ينبثق من تراثه القيمي، وهذا حتى يكون مسار التنمية سلس.

2. مشكلة الثقافة:

عوضت فرنسا هزيمتها العسكرية من خلال انتصار قيمها اللائكية، فكانت النخب الإدارية المفرنسة ترى في العلمانية السبيل المنقذ من حالة التخلف، لهذا رفضت البديل الثقافي الذي طرحته جمعية العلماء المسلمين خلال مؤتمر طرابلس، وقد ظهرت معالم العلمنة من خلال المنظومة التربوية،

[1] مالك بن نبي، تأملات، **مرجع سابق الذكر**، ص. 166.167.

[2] مالك بن نبي، انتاج المستشرقين، **مرجع سابق الذكر**، ص.84.

وأيضا كان لاتفاقيات إيفيان دور في تعزيز بقاء الثقافة الفرنسية في إطار التعاون الثقافي بين الجزائر وفرنسا، هذا ما سمح بتعزيز موقع النخبة الإدارية المفرنسة، ما أدى إلى تكريس التبعية والانسلاخ الحضاري،[1] وقد كان مالك بن نبي يدعو إلى ضرورة هدم الإرث الثقافي السالب الموروث عن عصور التخلف، وبمعنى آخر تصفية الأفكار الميتة وتنقية الأفكار المميتة[2].

3. مشكلة عالم الأشخاص:

ظهرت ملامح مشكلة عالم الأشخاص؛ فقد تولدت عنه مشكلة الصراع حول الأفكار، والتوظيف الخاطئ لفكرة المنظومة الثورية على التراب الجزائري والزمن، وكان ذلك من خلال الصراع حول السلطة في صيف 1962،[3] كانت الإرادة الجامعة للجزائريين تتمثل في الاطراد الثوري، لكن بعد نيل الجزائر استقلالها قابلها تغول حزب جبهة التحرير؛ هذا ما أنتج طغيان لعالم الأشخاص، فلقد أشار مالك بن نبي إلى أن مظاهر تخلف المجتمعات، أو المجتمعات الخارجة من الدورة الحضارية تتسم بطغيان عالم الأشخاص ولاسيما نوع الزعيم،[4] فظاهرة الفراغ المفاهيمي الذي ملجئته الثورة المضادة للكفاح المسلح تتحمل مسؤوليته قيادة الثورة في الخارج، خصوصا الحكومة المؤقتة، فقد أحبطت بمواقفها مشروع الثورة القائم على استرجاع الهوية، فالمجموعات المتنافسة رفعت شعار الاشتراكية الذي يعبر عن طموح الفلاحيين والعمال، وهذا ما كرسه مؤتمر طرابلس[5].

4. البناء السياسي 1962-1965(صراع النخب، والبوليتيك)

صراع النخب الهدف منه الوصول إلى السلطة، فرض التصور للفائز، فقد كان وصول بن بلة إلى الحكم كان عن طريق نخبة عسكرية وهيمنته على الحزب واضطهاده للنخب الأخرى حسين ايت احمد، كان بومدين متشبع بالفكر والسياسة الاشتراكية، فكان خياره اشتراكي هو أساس صناعة القرار

[1] فرحاني العربي، تجربة تعريب التعليم في الجزائر، **مجلة كلية أصول الدين-الصراط-** العدد الرابع، مارس2001، ص195. 196.

[2] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ج1، **مرجع سابق الذكر**، ص.83.

[3] عبد اللطيف عبادة، صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.169.

[4] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.40.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المسالة الثقافية في الجزائر: النخب، الهوية، اللغة دراسات تاريخية نقدية، **مرجع سابق الذكر**،ص.200.

ورسم السياسة العامة في البلاد، التخطيط المركزي، التصنيع، الزراعة) أما خارجيا فكان التوجه للمعسكر الشرقي[1].

5. **التكديس:**

في الفترة مابين(1962إلى1965) لم يكن مشروع بناء الدولة واضح المعالم بالنسبة للنخب الحاكمة، ويرجع ذلك إلى طبيعة الصراعات التي طرأت بين بن بلة وبومدين، فإقرار الاشتراكية كنموذج يحتذي به ولا رجعة فيه، هذا يعتبر عملية لتكديس منتجات الحضارة الغربية، فمالك بن نبي يقول أن الحضارة تلد منتجاتها، والقيام باستيراد نماذج غربية لا تتوافق مع مقوماتنا الثقافية والفكرية والدينية أي المعادلة الاجتماعية يقود إلى فشلها، فالنخبة أو إنسان السلطة هو من عمل على تجسيد هذا النموذج، بالتالي برزت اختلالات على مستوى البناء من جهة، وأيضا يبرز لنا التبعية الفكرية للنخب المتحكمة بصناعة القرار.

لقد تم إقرار النموذج الإشتراكي وكان هو النهج الذي تسير عليه الجزائر المستقلة، هذا النهج الذي إستورد من الإتحاد السوفياتي، وقد كان إقرار هذا النموذج من خلال الصراع بين التيارين المتناحرين حول السلطة، **التيار الشيوعي، والتيار الليبرالي للحكومة المؤقتة**، وهذا يظهر كما قدمه مالك بن نبي إلى التبعة الفكرية، وعجز في عالم الأفكار، هذا ماقادهم للإنبهار بالنموذج المضاد للنموذج الاستعماري، فخرجوا من بوابة المستعمر ليدخلوا بوابة التبعية.

6. **طغيان عالم الأشخاص،(شخصنة السلطة):**

والتي تتميز بهيمنة العقل السياسي العسكري، فقد تميزت المرحلة الأولى بإلغاء الحياة السياسية، وكان ذلك من خلال شخصنة السلطة، فتميزت بسيطرة الحزب الواحد، هذا ما أدى إلى عرقلة العمل السياسي الذي عمل على تكريس السلطة الأبوية،[2] وقتل روح التطلع للمستقبل،[3] كما كان لإنعزال الجماعة عن بقية أطياف الشعب، وتشكيل طبقة تفردت بالحكم، واحتكرت الامتيازات، وإستبدت بمقدرات الشعب، فما

[1] عمار معمر، صعوبات وتحديات السياسة العامة في الجزائر، **مجلة الفكر**، المجلد 7، العدد2، ديسمبر2012، ص. ص.76.77.

[2] عبد النور زوامبية، تداعيات صراع النخب في الجزائرية على مسالة اللغة، **المجلة الجزائرية للأمنالإنساني**، المجلد 06، العدد02. جويلية2021، ص.218.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المسالة الثقافية في الجزائر: النخب، الهوية، اللغة دراسات تاريخية نقدية، **مرجع سابق الذكر**، ص. 158.

ميز الوضع العام هو عدم وجود استقرار، لهذا لم تشهد فيه الجزائر انطلاقة، وكان ذلك نتيجة بروز نظام متهرئ، كرس تقليد سيطرة قيادات الجيش على مقاليد الحكم[1].

7. طغيان عالم الأشياء:

إن طبيعة العمل السياسي ليس صراع حول السلطة، أو مع السلطة، بل هو عمل قيادي ريادي يهدف إلى تعبئة الطاقات الاجتماعية وتوظيفها لحل مشكلات المجتمع،[2] لكن في الجزائر تميز بالخطابات الشعبوية، ما ولد التضخم وهو ما طرحه مالك بن نبي عندما قام بالتفريق بين السياسة والبوليتيك، فالسياسة التي من الضروري أن تكون بين أيدي من يعمل للخروج بالبلاد من التخلف، تكون بين أيدي دجالين، أين يصف بن نبي سياستهم بالخرقاء لأنّها كانت تخفي المشاكل الحقيقية،[3] فالبوليتيك نشاط أعمى حسب بن نبي، وهذا لكونه غير موجه للوجهة الصحيحة، لذا يبقى مجرد عبارات بلاغية أو صرخات يعتقد أنّها كافية لتغيير الوضع وإصلاحه،[4] هذا ما أدى إلى طغيان عالم الأشياء من وجهة نظر مالك بن نبي، فقد تم فصل الفكرة عن النشاط، فعوض أن يكون الشيء في خدمة الإنسان وتحت تصرفه أصبح غاية[5].

وبالتالي ما ميز الجانب السياسي هو وجود دولة الأشخاص عوض دولة المؤسسات.

8. القابلية للإستعمار:

إطلاق الثورات المضادة يكون الهدف منها الحفاظ على المصالح الاستعمارية على المدى البعيد، ويكون ذلك من خلال عملية البحث عن من يساهم في مواصلة العملية الغير مكتملة من الاستعمار،[6] تحدث مالك بن نبي عن ظاهرة الثورة المضادة من خلال ذكره للأيام الأخيرة من الثورة وما تلاها من عدم استقرار، وهذا لوجود أفراد تعاملوا مع فرنسا في صفوف الثوار ليحصلوا على امتيازات، لقد كانت الثورة قبل تعرضها للثورة المضادة بمثابة ثورة إسلامية، قامت على الجهاد في سبيل الله[7].

---

[1] كواش منال، **مرجع سابق الذكر**، ص.154.

[2] البشير قلاتي، **مرجع سابق الذكر**، ص.131.

[3] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.101.

[4] محمد العاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

[5] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 116.

[6] محمد العاطف، **مرجع سابق الذكر**، ص.69.

[7] ناصر الدين سعيدوني، المسالة الثقافية في الجزائر: النخب، الهوية، اللغة دراسات تاريخية نقدية، **مرجع سابق الذكر**.ص.192.

الانحرافات التي مارستها النخب على مستويات البناء الحضاري عرقلت مسار البناء المجتمعي على المستوى الثقافي، فكانت خيارات القادة في الخارج تعمل على تهيئة المناخ لتغريب المجتمع الجزائري، فوضعت أسس أداة تستغل الفرنسية كأداة عمل وتدعمت بعد الاستقلال بمصالح إدارية، كما استعانت الحكومة المؤقتة بنخب علمانية، كان ذلك بمثابة تجاوز للثوابت الوطنية، فحاولت هذه النخب تكريس التوجه اليساري والتصور العلماني وتوجيه اشتراكي في وثيقة طرابلس.

تعتبر هذه النخب بمثابة استمرار للتيار الاندماجي العلماني، وهذا من خلال العمل على تدعيم الربط بالثقافة الفرنسية، وأيضا الارتباط بالقناعات اليسارية المنافية للقيم الجزائرية الإسلامية؛ فكانت هذه النخبة بعيدة عن توجهات الأفراد وهو ماعرقل سير العملية التنموية في الجزائر ومواصلة المشروع الثوري الذي كان يهدف إلى تحطيم المشروع الاستعماري على كل المستويات الثقافية الفكرية، والعمل على إحياء مجتمع جزائري[1].

فمن عهد الأمير عبد القادر إلى عهد الأحزاب الوطنية الحركة الوطنية، كان الحديث عن تراث ومكونات مجتمعية جامعة لأفراد المجتمع، وصولا إلى المؤتمر الثاني لحزب الشعب الذي انعقد قبل الثورة، كانت كلها تنص على أن ثقافة الجزائر هي ثقافة وطنية مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية، وأن التربية الوطنية ستكون مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية، هذا قبل نيل الجزائر استقلالها؛ فقد كان هذا هو المشروع الثقافي والمجتمعي للجزائر،[2] لكن كما تطرقنا سابقا إلى وجود ثورة مضادة متمثلة في التيارات التي اندست في مؤتمر الصومام، وأيضا إلى الفترة الاستعمارية، هذه السياسة التي كانت تعتمد على مبدأ فرق تسد، وأيضا سياسة تعليمية تعمل على مسخ وطمس الهوية الثقافية للفرد الجزائري،[3] فما تركه الاستعمار كانت النخب الفركوفونية تعمل على إكماله؛ وكان ذلك من خلال التحكم في الدين من منظور علماني، وخلال الفترة من 1962 إلى 1988، كانت هناك مواجهات بين النخب المعربة والنخب الفرنكوفونية، ومابين الإسلاميين والعلمانيين، فكان العلمانيون الممثلون في حزب فرنسا في شتى

[1] **المرجع نفسه**، ص. 197.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج10 (الجزائر: دار البصائر، 2007)، ص.75.

[3] حجام الجمعي، أزمة الإعلام في البيئة الثقافية الجزائرية، **مجلة الإعلام والمجتمع**، المجلد1، العدد1، جوان،2017.ص.64.

أجهزة الدولة يدعون الحداثة، وينعتون الإسلاميين بالظلاميين، هذا يظهر العداء لكل ماله علاقة بالإسلام[1].

9. صراع التيارات النخبوية وتمزق شبكة العلاقات الإجتماعية

تميز المشهد العام للجزائر المستقلة بظروف إجتماعية، تاريخية واقتصادية خاصة، لتنتج دولة من نوع خاص، وهذا نظرا لفقدانها لهيكل أساس متمثل في المجتمع؛ فتظهر بوادر التفكك من خلال إشكالية الصراع حول السلطة التي سبق وأن تحدثنا عنها سابقا، فميلاد دولة يؤدي إلى ميلاد مجتمع، وبدوره إلى ميلاد حضارة، فطبيعة النظام أثرت على بناء المجتمع.

كانت الجزائر تعيش في فرقة رغم حداثة استقلالها، فنجد نخبة صغيرة تشكلت في المدرسة الفرنسية كان تمركزها في المدن المهمة، وقطاع من صغار التجار والموظفين والفلاحين، وعدد من ملاك الأراضي، في الوقت الذي كان المجتمع بحاجة ماسة إلى نظام يجمعهم ويعمل على تحقيق أهدافهم،[2]ظهرت إشكالية الصراع حول السلطة، فقد عرفت الجزائر عقب إستقلالها أزمة، كانت بين الممثلين في قيادة الأركان للجيش، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهذا الصراع كان نتيجة على رفض العسكريين تقديم السياسيين في الحكم،[3] فطبيعة الصراعات الموجودة أدت إلى إقصاء أطراف أخرى داخل البناء الإجتماعي، والتركيز على إديولوجية التيار الفائز.

يعتبر مؤتمر الصومام أول محطة لعملية الانحراف عن المسار الحضاري، وهذا نظرا للتأثيرات السلبية التي أدخلت بعد انعقاد هذا المؤتمر، فبالرغم من كونه ظاهريا عمل على لم شمل كل أطياف المجتمعية، وأيضا إعادة هيكلة للثورة، لكن في الحقيقة كان بداية لبروز الصراعات فبعد مرحلة ما بعد الاستعمار ،عرفت هذه المرحلة بتواجد النخب الشيوعية، الليبرالية اللتان أمسكتا بزمام الحكم، كما أن تلك المرحلة عرفت صراع حول السلطة، هذا ما أسفر عن بداية إطفاء الإشعاع الحضاري، وأيضا زوال الاطراد الثوري، وبروز الثورة المضادة، هذا ما أدى لبروز تشوه على مستوى عملية البناء على جميع

[1] عبد الحميد براهيمي، **في ظل الأزمة الجزائرية 1985-1999** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص.192. 193.

[2] ناجية حامدي،إرث الإستعمار الفرنسي والثورة التحريرية على الحياة السياسية في الجزائر المستقلة 1962-1978، **مجلة دراسة حول الجزائر والعالم**، المجلد2، العدد5، مارس 2017، ص.32.

[3] كواش منال، **مرجع سابق الذكر**، ص.150.

المستويات (فكرية، ثقافية، سياسية)، وأيضا أدى إلى تغييب الفكرة الدينية وتعويضها بالشيوعية، عرقلة المسار التنموي والحضاري في الجزائر، وتظهر بوادره مع بروز التيار الليبرالي الذي كان يعمل على عملية الاندماج، أي انصهار داخل المجتمع الفرنسي، وما أسفر عنه من نخب نابعة من هذا التوجه التي قادت الجزائر في فترات متفرقة من الاستقلال والتي توغلت داخل المؤسسات الحساسة والهامة، منها نخب بيروقراطية، ونخب فرنكوفونية داخل هيكل التعليم ، كل هذا عزل عملية المسار التنموي، وأفشل عملية بناء مجتمع جزائري مستقل بثقافة إسلامية، ومتشعب بالتراث والقيم الإسلامية

المبحث الثالث: تحليل الإستراتيجية التنموية الإشتراكية من خلال مقاربة مالك بن نبي

إتجهت الجزائر بعد نيل استقلالها على النهج التنموي الإشتراكي بغية الخروج من حالة التخلف التي كانت تعايشها من جهة، وأيضا تطبيق نهج مخالف للنهج الإستعماري، وهذا للتخلص من علاقة التبعية، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المراحل التي سايرتها الجزائر في إطار المشروع الاقتصادي، ومحاولة تحليل الجانب الإقتصادى من خلال الفكر التنموي لمالك بن نبي.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط.

بعد المرحلة الانتقالية التي سارت فيها الجزائر، شرعت في انتهاج النهج الاشتراكي واعتبار ذلك كامتداد للثورة التحريرية ضد المستعمر؛[1] وذلك من خلال القيام بتنمية قائمة على المخططات،* في ظل نظام اشتراكي، فتم تأسيس شركات وطنية، والقيام بتأميم المناجم عام 1966، ثم تأميم المنظومة البنكية، وصولا إلى تأميم تدريجي للتجارة الخارجية[2].

أولا: مخططات التنمية في الجزائر

كان التخطيط هو الركيزة الأساسية والتنظيمية لسير العملية التنموية فهو بمثابة أداة للدولة الاشتراكية التي من خلالها تعمل على تحقيق أهدافها، وإعتبر الميثاق الوطني سنة 1967، التخطيط:"الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير في طريق الديمقراطية، وأنه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها"،[3] وقد تم تطبيق سياسة المخططات وفق مراحل محددة بالوقت وهي كالأتي:

[1] عبد الباسط هويدي وعبد اللطيف قنوعة، الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية، **مجلة رؤى اقتصادية**، المجلد04، العدد07، ديسمبر2014، ص.180.

*التخطيط المركزي يتم فيه توجيه الاقتصاد من خلال سيطرة الحكومة بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية وتوزيع الموارد بشكل متوازن.

[2] احمد هني، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

[3] عبد الباسط هويدي وعبد اللطيف قنوعة، **مرجع سابق الذكر**، ص.182.

1. المخطط الثلاثي الأول 1967- 1969

حدد هذا المخطط الخيارات الأساسية للبلاد، وكان الغرض منه العمل على بناء مجتمع اشتراكي، وتمكين المواطنين من الاستفادة من ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فكان يهدف إلى إنشاء نهضة على المستوى الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي[1].

كان أول مخطط إنطلقت منه الجزائر المستقلة عهد التخطيط لأداء العملية الاقتصادية،فحددت حجم استثمارات بلغت قيمتها 9.16 مليار دينار جزائري، وكانت معظم الاستثمارات مرتكزة على المجال الصناعي، والغرض من ذلك إيجاد قاعدة صناعية متكاملة لتحقيق التنمية الصناعية،[2] وإشباع الحاجات الأساسية الاستهلاكية من المواد المصنوعة، وتخفيف تدريجي للواردات، من اجل ذلك تم إنشاء مركبات للصناعات الثقيلة (مركب الحجار للحديد والصلب، مركب أرزيو للصناعات البيتروكمياوية)[3].

لقد وزعت الاستثمارات على ثلاث مجموعات وهي:

- الاستثمارات الانتاجية المباشرة: 79.6 مليار دينار جزائري موزعة على الزراعة ب88.1مليار دينار جزائري، والصناعة 91.4مليار دينار جزائري.
- الاستثمارات شبه الانتاجية: كالتجارة والمواصلات ب36.0 مليار دينار جزائري.
- الاستثمارات غير الانتاجية: كالمدارس 01.2 مليار دينار جزائري موزعة على التقنية الاقتصادية 28.0 مليار دينار جزائري البنية التحتية الاجتماعية 73.1مليار دينار[4].

والجدول الموالي يوضح لنا توزيع استثمارات المخطط الثلاثي 1967.1969. على حسب كل قطاع.

---

[1] جمال الدين عويسات، **مرجع سابق الذكر**، ص.33.

[2] عرقوب نبيلة، **مرجع سابق الذكر**، ص.166.

[3] بلقاسم نويصر، **مرجع سابق الذكر**، ص. 170.

[4] وليد عبد الحميد عايب، **الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية**(بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص.210.

جدول رقم (02)، يوضح حجم استثمارات المخطط الثلاثي بالأسعار الجارية(1967-1969)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الزراعة.	1.26	1.39
الصيد البحري	0.01	-
الري	0.35	0.49
مجموع الزراعة والري	**1.62**	**1.88**
المحروقات	2.27	2.52
الصناعات الأساسية	2.18	1.58
الصناعات التحويلية الأخرى	0.49	0.37
المناجم والطاقة	0.46	0.44
مجموع الصناعة	**5.40**	**4.91**
السياحة	0.34	0.18
النقل	-	0.07
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.11
التخزين والتوزيع	-	-
مجموع القطاع شبه المنتج	**0.46**	**0.36**
شبكة النقل	0.34	0.28
السكن	0.34	0.24
التربية والتكوين	0.81	0.84
الاستثمارات الأخرى	0.09	0.65
مجموع الاستثمارات الاساسية	1.58	2.01
مجموع الاستثمارات	**9.06**	**9.16**

المصدر: كريمة جباري، مرجع سابق الذكر، ص.76.

من خلال الجدول رقم(02)، نلاحظ أن قطاع الصناعة كان له النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات المخصصة بمبلغ قدر ب5.40 مليار دينار جزائري، ونفذ منه 4.91 مليار دينار جزائري، ثم في المرتبة الثانية نجد قطاع الزراعة الذي خصص له مبلغ 1.88مليار دينار، هذا يظهر لنا الفارق الكبير بين الاعتمادات المخصص للقطاعين (الفلاحي والصناعي)، فمقارنة بسيطة تظهر لنا التوجه الجديد للجزائر المتمثلة في الإعتماد على القطاع الصناعي في التنمية.

أما القطاع الذي يعتبر من أهم القطاعات من خلال ما هو موضح في الجدول رقم (26)، نجد قطاع المحروقات، فقد خصص له مبلغ قدر ب2.27مليار دينار جزائري، ومبلغ الاستثمار الفعلي قدر بحوالي 2.52مليار دينار، هنا يظهرنا أن قطاع المحروقات يحتل مكانة كبيرة في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

في هذا إطار المخطط يظهر لنا الاتجاه الذي إختارته الجزائر الذي يؤكد على إقامة الصناعات الأساسية، من أبرز نتائج المخطط الثلاثي الأول:

- ✓ إنخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام.
- ✓ بداية الاعتماد على المحروقات[1].

2. المخطط الرباعي الأول: 1970-1973.

جاء المخطط الرباعي الأول ليؤكد نقطتين رئيسيتين؛ فالأولى هي تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد، والثانية إعطاء الأولوية للتصنيع لتحقيق التنمية[2].

لقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي اهتمت بتخفيف حدة البطالة؛ وذلك في إطار خطة متكاملة، فقد اشتملت على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع؛ استهدفت بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة، كما تم تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية، وتطوير القطاع الزراعي،[3] بالاضافة إلى تطوير المناطق الريفية وهذا لإحداث التوازن بينها وبين المدن[4].

فالقطاع الزراعي حضي باهتمام كبير، وهذا من خلال صدور ميثاق الثورة الزراعية سنة 1972، لكن هذه التدابير لم تحقق تنمية في القطاع الزراعي؛ فقد توجهت اليد العاملة إلى الصناعة، أما الدولة

[1] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011)، ص.9.

[2] المادة 5 من الأمر رقم 70-10 المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1389 الموافق 20 يناير 1970 خاص بالمخطط الرباعي 1970-1973 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 7، السنة 7، 1970).

[3] عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر ،1967، 2014، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، المجلد2، العدد4، سبتمبر2018. ص.217.

[4] محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، **مرجع سابق الذكر**، ص .175.

فلم تكن ترى في القطاع الفلاحي أنه القطاع الإستراتيجي، وهذا لإرتفاع أسعار المحروقات، ما جعل الدولة تعتبره المورد الرسمي[1].

في هذا المخطط تضاعف حجم الانفاق الاستثماري إلى ثلاث مرات مقارنة بالمخطط الثلاثي، والجدول التالي يبين توزيع هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات:

جدول رقم(03) يوضح حجم الإنفاق الاستثماري خلال المخطط الرباعي الأول(1970. 1973)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	تكاليف البرنامج	الاستثمارات الفعلية
القطاع المنتج	46.84	25.79
الصناعة	37.35	21.44
الزراعة	9.49	4.35
قطاع شبه منتج	4.43	2.60
التجارة والنقل والمواصلات	4.43	2.60
القطاع الغير منتج	17.27	7.92
البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.21
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	6.71
المجموع	**28.56**	**36.31**

المصدر: ساعد محمد، مطوية مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس جامعة إبن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017. 2018، ص.24.

من خلال الجدول رقم(03)، يتضح أن حجم الاستثمار قد إرتفع مقارنة بالمخطط الأول، فبعد أن كان 28.56 مليار دينار جزائري، تم إستثمار 36.31 مليار دينار جزائري، وما يلاحظ أيضا هو تراجع الاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالمخطط الأول، فقد حضي القطاع المنتج بالنسبة الأكبر من الحجم الاستثماري خلال المخطط الرباعي الأول.

[1] أحمد هني، **مرجع سابق الذكر**، ص.37.38.

3. المخطط الرباعي الثاني:1974 -1977

تزامنت هذه الفترة مع الارتفاع في المداخيل المالية للبلاد من إرتفاع سعر برميل البترول،[1] فلقد جاء المخطط الرباعي الثاني بحجم إستثماري ضخم قدر ب 110 مليار دينار جزائري،[2] فبقدر إرتفاع حجم إستثماراته، بقدر ما كانت مهامه واسعة ومتنوعة، فتوزعت بين إستثمارات في القطاع الصناعي، الزراعي، إضافة إلى قطاع المواصلات والتخزين والتجارة، وقطاع البني التحتية الإقتصادية والإجتماعية[3].

كان التركيز على القطاعات الصناعية المتمثلة في الحديد، المحروقات، الميكانيك، الكهرباء، وهذا راجع إلى الارتفاع في إيرادات المحروقات،[4]هذا التحيز أدى إلى إهمال الجانب الزراعي والاجتماعي، فجعلها على هامش اهتمامات الدولة، مما أدى إلى تفاقم عدة مشاكل (سكن، نقل، عمل، وتأثر قطاع الزراعة)[5].

جدول رقم(04) يبين توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني(1974. 1977).

الوحدة مليار دج

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الزراعة	12	5.85
الصيد البحري	0.12	0.09
الري	4.60	2.97
مجموع الزراعة والري	**16.72**	**8.91**
المحروقات	19.50	36.00
الصناعات الأساسية	21.86	28.46
الصناعات التحويلية الأخرى	4.01	5.07
المناجم والطاقة	2.63	4.62
مجموع الصناعة	**48.00**	**74.15**

[1] عامر هني، **مرجع سابق الذكر**، ص. 218.

[2] المادة 7 من الأمر 74-68 مؤرخ في جمادى الثانية عام 1394 الموافق 24 يونيو سنة 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، السنة11، 1974).

[3] محمد بلقاسم بهلول، سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، **مرجع سابق الذكر**، ص.265.

[4] بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد05، العدد 08، سبتمبر2005، ص .4.

[5] عامر هني، **مرجع سابق الذكر**، ص.218.

مؤسسات إنجاز الأشغال العمومية	2.73	3.45
السياحة	1.50	1.24
النقل	6.49	5.27
المواصلات السلكية واللاسلكية	1.5	2.32
التخزين والتوزيع	1.00	1.39
مجموع القطاع شبه المنتج	**10.50**	**10.22**
شبكة النقل	3.09	2.66
المناطق الصناعية والحالة الجوية	0.70	0.57
السكن	8.30	8.55
التربية والتكوين	9.95	5.95
الاستثمارات الاخرى	10.23	6.77
مجموع الهياكل الاساسية	**32.27**	**24.50**
مجموع الاستثمارات	**110.22**	**121.23**

المصدر: كريمة جباري، مرجع سابق الذكر، ص83.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (04)، أن هذا المخطط عرف ضخ مبالغ مالية كبرى، كما أن الاستثمارات وزعت على مختلف القطاعات، لكن يبقى قطاع الصناعة هو الذي يحظى بالنسبة الأكبر من حجم الاستثمارات فقد بلغت 48 مليار دينار جزائري، تليها إستثمارات في الهياكل الأساسية بمجموع 32.27 مليار دينار جزائري، أما قطاع الري فقد خصص له 16.72مليار دينار جزائري، وهذا مايدل على الاهتمام بالقطاع الأكثر إنتاجية وهو القطاع الصناعي واعتباره القطاع المحرك للتنمية.

4. المخطط الخماسي الأول: 1980-1984.

تميز هذا المخطط بإعادة النظر في الاقتصاد الوطني وتغيير هيكله؛ فقد عرفت هذه الفترة تولي الرئيس الشاذلي بن جديد رئاسة البلاد، فكان يهدف إلى تحسين الأداء الإنتاجي، والتكثيف من قطاعات الاستثمار[1].

حرصت الحكومة على إطلاق هذا المخطط لزيادة الاهتمام بباقي القطاعات(الزراعة، التربية، السكن) ولقد بلغ إجمالي المخصصات المالية حوالي400.6 مليار دج موجهة لإستكمال ما تأخر إنجازه في المخططين السابقين، والقيام بمشاريع جديدة، فبلغ حجم الاستثمار في القطاع الصناعي 38.5%

[1] ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص.38.

وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمخططات السابقة، أما قطاع الفلاحة فبلغت نسبة الاستثمار فيه حوالي 18.5% ثم قطاع التكوين والصحة، السكن والتربية بحصة قدرت ب25% والتي أصبحت تحضى بأهمية مقارنة بالمخططات السابقة[1].

لقد ركز المخطط على تنمية القطاع الفلاحي في المناطق الخصبة، كما كان يهدف إلى تقليل الاستثمارات الصناعية في المناطق الخصبة، والعمل على توسيع الرقعة الزراعية(استصلاح الأراضي)، كما وضع أيضا مخطط لتنمية البنية التحتية،[2]إضافة إلى ذلك نجد من أهم أهدافه تنمية الصناعات الخفيفة قصد الزيادة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وإشباع حاجات السكان[3].

جدول رقم(05)، يبين التوزيع القطاعي لإستثمارات المخطط الحماسي الأول(1980-1984)

الوحدة مليون دج

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي
الفلاحة والغابات	17.90	23.20
الصيد البحري	1.50	0.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة والري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعات الأساسية	56.50	32.00
الصناعات التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم والطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	**213.21**	**155.46**
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات السلكية واللاسلكية	8.00	6.00
التحزين والتوزيع	17.80	13.00
مجموع القطاع شبه المنتج	**46.20**	**35.40**

[1] عبد الله نور الدين، **الاقتصاد الجزائري**،(مطبوعة موجهة للسنة الثانية علوم إقتصادية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2022. 2023)،ص22.

[2] محمد بلقاسم بهلول، **سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 2** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص ص.20. 21.

[3] احمد هني ، **مرجع سابق الذكر**، ص.55.

شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الاخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهياكل الاساسية	**216.69**	**143.64**
مجموع الاستثمارات	**550.50**	**400.60**

المصدر: عبد الله نور الدين، مرجع سابق الذكر، ص.23.

من خلال الجدول رقم(05)، نلاحظ أن القطاع الصناعي يحظى بإهتمام الدولة، ويظهر ذلك من خلال حجم الاستثمار، فقد بلغت حصة الصناعة 213.21مليار دينار جزائري، كما أن قطاع المحروقات بقي يحضى بالجزء الاكبر من البرنامج المسطر، فقد بلغ 78.00 مليار دينار جزائري، كما نلاحظ من خلال نفس الجدول توجه الدولة للإهتمام بمجال البنى التحتية والاجتماعية، فقد بلغت تكاليف البرامج حوالي 216.96 مليار دينار جزائري.

جدول رقم(06) يوضح المخصصات المالية للمخطط الخماسي الأول 1980.1984.

الوحدة%

القطاعات	**المبلغ(مليار دينار جزائري)**	**النسبة المئوية%**
الصناعة متضمنة المحروقات	154	%33
الزراعة الصيد والغابات	63	%14
الري	24.1	%5
الهياكل القاعدية الاقتصادية	23	%5
التعليم والتكوين	50.9	%11
منشات إجتماعية	42.2	%9
سياحة	16.3	%4
تجهيزات إدارية	89.6	%19

المصدر: غنام آسية، **مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري افاق 2030، دراسة تحليلية استشافية،**(أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي وإستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر03، ، 2019. 2020. ص.63.

من خلال الجدول رقم(06) نلاحظ توجه الدولة الجزائرية للإهتمام بالقطاعات الأخرى، وهو ما يوضحه حجم الاستثمار في القطاع الزراعي الذي إستخوذ على نسبة 14% هذا ما يؤثر على الجانب الصناعي الذي بلغت نسبة الاستثمار فيه حوالي33%، لكن رغم تناقص نسبة الاستثمار في الجانب الصناعي إلا أنه بقي على هرم الأولويات التي ترتكز عليها من خلال المخطط الخماسي الأول.

5. المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989

بعد نهاية المخطط الخماسي الأول إعتمدت الدولة مخطط خماسي ثاني من 1985 إلى 1989، فخصصت له[1]، ومن أهم أهداف المخطط الخماسي الثاني فيما يخص قطاع الصناعة نجد:

- ✓ الحرص على إتمام المخططات السابقة.
- ✓ الإبقاء على القطاع الصناعي كقطاع رئيسي.
- ✓ إستمرار ترسيخ الأهداف المسطة من طرف الدولة لتحقيق حياة كريمة[2].

جاء هذا المخطط في ظل أوضاع اقتصادية دولية متأزمة، هذا ما أدى لانهيار أسعار النفط،[3] فقد حاول المخطط أن يخلق توازن داخلي بين القطاعات الاقتصادية من جهة، وبين الأقاليم المختلفة للبلاد من جهة أخرى،[4] فتوجه إلى تحويل المزارع العمومية الاشتراكية إلى استثمارات جماعية، إضافة إلى توجيه جزء كبير من مخصصات المخطط لتنمية الزراعة، الري وكذا الإسكان والنقل[5].

[1] عبد الله نور الدين، **مرجع سابق الذكر**، ص.24.

[2] غنام اسية، **مرجع سابق الذكر**، ص.66.

[3] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق الذكر**، ص.48.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، **مرجع سابق الذكر**، ص.137.

[5] ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص.209.

جدول رقم (07)، يوضح التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الحماسي الثاني(1985-1989)

الوحدة: مليون دينار

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي
الفلاحة والغابات	53.60	30.00
الصيد البحري	1.10	7.00
الري	60.72	41.00
مجموع الفلاحة والري	115.42	70.00
المحروقات	41.50	39.80
الصناعات الاساسية	91.30	44.60
الصناعات التحويلية	79.60	58.50
المناجم والطاقة	39.20	31.30
مجموع الصناعة	251.60	174.20
مؤسسات أشغال البناء والاشغال العمومية	33.20	19.00
السياحة	5.50	1.80
النقل	21.52	15.00
المواصلات السلكية واللاسلكية	14	8.00
التخزين والتوزيع	25.01	15.85
مجموع قطاع شبه المنتج	66.03	40.05
شبكة النقل	60.46	43.60
المناطق الصناعية	2.10	1.90
السكن	124.92	86.45
التربية والتكوين	64.80	45.00
الاستثمارات الأخرى	109.45	60.20
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	362.13	237.15
مجموع الاستثمارات	**828.38**	**550.00**

المصدر: عبد الله نور الدين، مرجع سابق الذكر، ص.25.

ثانيا: مسيرة التخطيط في الجزائر

تتبع مراحل سير التخطيط في الجزائر من خلال الجدول التالي

جدول رقم (08) يوضح مسيرة التخطيط الاشتراكي في الجزائر من 1962 الى 1989.

		الغاية	الاهداف	الوسائل	التقنيات	الانجازات	السلبيات	الايديولوجيا
مرحلة التخطيط الاشتراكي	الخطة الثلاثية	التحكم في التسيير	بناء مؤسسات الدولة	العمال المهرة	التحطيط الاشتراكي	قاعدة التسيير	التوجيه	الاشتراكية
	الخطة الرباعية الاولى	بناء البنية المادية للاقتصاد	الاهتمام بالقطاع المنتج	الوزارات	الصناعة	البنية الاقتصادية	اهمال الفلاحة	الاشتراكية
	الخطة الرباعية الثانية	الاهتمام بالبنية الاجتماعية	التوازن الجهوي	التكوين	الاستثمار الصناعي	البنية الاجتماعية	عدم الكفاءة	الاشتراكةالعلمية
	الخطة الخماسية الأولى	الاستجابة لحاجات المجتمع	التهيئة العمرانية والتعمير	جلب الإطارات الفنية	التهيئة العمرانية	التوظيف	عدم الفاعلية	الاشتراكية التقدمية
	الخطة الخماسية الثانية	تحقيق الرفاه	توسيع قاعدة الإنتاج	الأقطاب الصناعية	التهيئة الإقليمية	الخدمات الاجتماعية	الاتكال	دولة الرفاه

المصدر: عتيقة جعيجع، حكيم حلاب، التخطيط لتنمية المجتمع في النهج الاشتراكي تحليل سوسيو اقتصادي لتجربة الجزائر:(1967. 1989) مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد10، العدد01 جوان 2023، ص.258.

من خلال الجدول رقم(08) نلاحظ أن مسيرة التخطيط للتنمية في النموذج الاشتراكي في الجزائر إنطلقت في سنوات مبكرة بعد الاستقلال، لذا يمكن أن نعمل على تقسيمه إلى مرحلتين، فالمرحلة الأولى كانت من 1965، إلى 1978، وهي فترة حكم هواري بومدين، كانت سياسة التخطيط في هذه الفترة يعتمد على التحكم في التسيير، ويرجع ذلك كما سبق وأن فصلنا سابقا إلى طبيعة الصراع حول السلطة، فكانت الغاية هي العمل على بناء مؤسسات الدولة بالاعتماد على العمال، وهذا في إطار الإيديولوجية الاشتراكية التي تعطي للعمال مكانة هامة في عملية التخطيط والتسيير، وقد إرتكز السياسات التنموية على الاعتماد على القطاع الصناعي وإعتباره القطاع المنتج الذي يجب ان تبني عليه الجزائر إقتصادها، لهذا كان التوجه نحو الصناعات الثقيلة.

أما المرحلة الثانية من مسيرة التنمية في إطار التخطيط فكانت مع وصول الشاذلي بن جديد وإعتماده على سياسة التخطيط لتحقيق التنمية لذلك أصدر مخططين للتنمية، كانت عبارة عن مخططين خماسين فالبداية كانت من 1980، إلى غاية 1989، فالغاية من البرامج التي أطلقها الشادلي بن جديد كانت البحث عن تلبية حاجيات المجتمع، والعمل على تهيئة الإقليم وزيادة حجم التوظيف، وتشجيع السياسة الاستهلاكية، على عكس السياسة التي كانت سابقة وهي سياسة إستثمارية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن للبرامج التنموية أثر ايجابي على الجانب التنموي، وهذا نظير المشاريع التي أنجزت في تلك الفترات، والذي يرجع بالأساس إلى الطفرة الكبيرة في إيرادات العائدات النفطية، لكن على الرغم من بعض التحسينات التي طرأت على بعض المجالات إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب إذا ما قرناها بالقيمة المالية التي صرفت، وهو ما ترك المشكلة التنموية تراوح مكانها وترتبط بتقلبات أسعار النفط، فما هي أهم الإختلالات التي عرقلت المسار التنموي في الجزائري، سنحاول الاجابة عليه في المطلب الثاني بأكثر تفصيل.

المطلب الثاني: نقد مخرجات المخططات التنموية من منظور الفكر التنموي لبن نبي.

قضية النّهضة والحضارة نالت جانب كبير في فكر مالك بن نبي، لقد حاول رسم معالم الطريق للوصول إلى تحقيق التنمية، بالرغم من أن مقاربة مالك بن نبي في التنمية الاقتصادية قابلة لتفسير واقع البلاد الإسلامية على طول خط طنجا- جاكرتا، غير أنّها قابلة للتطبيق أكثر على واقع الجزائر التي عاشت أبشع استعمار ادخلها في نفق التخلف والجهل، فظهرت أثاره في الفترة الاستعمارية وما بعدها، وسنحاول في هذا المطلب تحليل السياسة الاقتصادية في الجزائر على ضوء النّموذج التنموي لمالك بن نبي.

أولا: الإقلاع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1967. 1989.

سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى عملية الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، وما هي أهم الركائز التي إستندت عليها في إطار الخطط التنموية خلال الفترة الاشتراكية، وذلك من خلال دراسة تفصيلية لأهم القطاعات الاقتصادية.

أ. القطاع الصناعي في إطار سياسة التصنيع من أجل النمو في الجزائر:

التصنيع يعني انتقال المجتمع من مرحلة تسود فيها الزراعة إلى مرحلة هيمنة القطاع الصناعي، فقد عرفت الجزائر تجربة تطبيق سياسة التنمية المعتمدة على التصنيع في مراحلها الأولى بعد الاستقلال، والغرض من ذلك تحقيق تنمية على المستوى القريب، ومن خلال هذا الجزء سنحاول تحليل سياسة التصنيع ومعرفة حجم الاستثمار في هذا القطاع، وهل كانت سياسة الاستثمار ناجحة أو تعثرت وذلك بناءا على دراسة حجم الاستثمار وتكلفته مقارنة بنتائجه، وأيضا تفسير وتحليل السياسة التي طبقت إنطلاقا من المنطلقات التي إرتكز عليها مالك بن نبي في السياسة التنموية.

يعتبر برنامج طرابلس أول وثيقة رسمية إستراتيجية حددت من خلاله الإستراتيجية التنموية في الجزائر، وقد طرحت الوثيقة إشكالية الاختيار بين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة، لذلك أشارت أن التنمية يجب أن تقوم على بناء الصناعات الأساسية لحل المشاكل الاقتصادية،[1] فاعتبر صانع القرار في الجزائر أن التصنيع كخيار إستراتيجي وبديل عن الزراعة، فإرتكزت الصناعة على نظرية الصناعة المصنعة، وإرتكز التصنيع في الجزائر على إستراتيجية إحلال الواردات،[2] كان هذا من خلال التأثر بمبادئ المدرسة الفرنسية وأعمال" **فرونسوا بيروf.perroux** "حول أقطاب النمو، وبمقاربة "**دوبرنيس debernis**" المعتمدة على الصناعات المصنعة، فتم من خلالها إنشاء المجمعات الصناعية الكبرى في قطاعات الحديد والصلب والبيتروكيمياويات والميكانيك[3].

بالعودة إلى طبيعة النهج التنموي الذي سطره صانع القرار في الجزائر في تلك المرحلة فهذا النموذج يعمل على إدراج السلطة السياسية ضمن العملية الإقتصادية، وقد وقع الإختيار كما سبق وأن أشرنا إلى القطاع الصناعي، واعتبارها كقطب نمو من أجل تطوير باقي القطاعات الإقتصادية، والغرض من ذلك تحقيق المطالب الشعبية وتحسين مستواهم المعيشي، فكان هذا النموذج يعطي أهمية كبرى لتدخل أجهزة الدولة وتكفلها بالعملية التنموية وإعتبار الصناعة القطاع الوحيد المحرك للعملية

[1] حويتي أحمد، **سياسة التصنيع في الجزائر**،مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد07، العدد01، جويلية 1993 ، ص.213.

[2] عبد الرحمان قنشوبة، إستراتيجية التنمية وواقعها في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، دراسات إقتصادية، العدد37أفريل2019، ص.17.

[3] عبد الحميد براهيمي، **مرجع سابق الذكر**، ص.166.

التنموية،[1] كما أن هذا النموذج يعتبر كتدعيم لتوجهات وبسط نفوذ النخبة على باقي النخب المتصارعة* معها، ويمكن تقسيم سياسة التصنيع إلى عدة مراحل*

المرحلة الانتقالية 1962-1965.

تميزت هذه المرحلة بإتباع سياسة عمالية مكثفة، وكانت تهتم بالصناعة الخفيفة، لتتوجه للصناعة الغذائية، بالتالي ففي هذه المرحلة كانت موجهة للصناعات الخفيفة والاستهلاكية.

مرحلة المخططات التنموية: 1965-1979.

تميزت السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة بانطلاق خطط التنمية وتكثيف الاستثمار بقطاع المحروقات، والعمل على إقامة صناعات ثقيلة، من خلال المخططات التي تم الشروع في عملية تنفيذها والتي كانت تهدف إلى زيادة مناصب الشغل عن طريق التصنيع، فإنطلقت سنة 1967 في تطبيق سياسات الإستثمار المكثف والصناعة الثقيلة، هذا ما أهمل القطاعات الأخرى، فانتقلت من سياسة عمالية إلى سياسة الاستثمار المكثف، ومن صناعة خفيفة إلى صناعة ثقيلة[2].

ب. بنية الإستثمار في القطاع الصناعي خلال المخططات التنموية(1967. 1989)

سندرج في هذا الجزء أهم الاحصائيات المتعلقة ببنية الاستثمار في القطاع الصناعي، ومعرفة موقع الصناعة ضمن السياسة التنموية خلال فترة المخططات، وفيما يلي نعرج على بنية الاستثمارات التنموية في الجزائر.

جدول رقم(09)، يوضح بنية الاستثمار الصناعي% في المخطط الثلاثي الأول، 1967. 1969.

القطاعات	توزيع الاستثمارات من إجمالي ما انفق على القطاع الصناعي
صناعة المحروقات	%49
صناعة سائل الإنتاج	%27
صناعة السلع الاستهلاكية	%20
المناجم	%04

[1] كريمة جباري، **مرجع سابق الذكر**، ص.72.

*لتفصيل أكثر راجع المبحث الثالث، المطلب الأول من دراستنا، التي تناولت مخططات التنمية في الجزائر

[2] حويتي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.214.

الإجمالي	%100

المصدر: سعدون بوكبوس،الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية(1962. 1989، 1990. 2005)، (القاهرة: دار الكتاب الحديث،2013) ص.152.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09)، أن الاستثمار في قطاع المحروقات يحضي بالنصيب الأكبر من حجم الإستثمارات، ويرجع ذلك لغرض إنشاء قاعدة هيكلية، والعمل على تصدير البترول، فقد حضي بنسبة 49%، مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى.

جدول رقم (10)، يوضح بنية الاستثمار الصناعي%1970. 1973.

القطاعات	توزيع الاستثمارات من اجمالي ماانفق على القطاع الصناعي
صناعة المحروقات	%36
صناعة سائل الانتاج	%40
صناعة السلع الاستهلاكية	%18
المناجم	%06
الاجمالي	**%100**

المصدر: سعدون بوكبوس، مرجع سابق الذكر، ص.153.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ الدور الذي أصبحت تلعبه صناعة وسائل الإنتاج، فقد تربعت على هرم الاستثمارات الصناعية خلال فترة المخطط مابين 1970و1974 ، وقدرت بنسبة40% من حجم الاستثمار في القطاع الصناعي.

جدول رقم (11)، يوضح بنية الاستثمار الصناعي%،1974. 1977.

القطاعات	توزيع الاستثمارات من إجمالي ماانفق على القطاع الصناعي
صناعة المحروقات	%40
صناعة سائل الإنتاج	%37
صناعة السلع الاستهلاكية	%20
المناجم	%03
الإجمالي	**%100**

المصدر: سعدون بوكبوس، مرجع سابق الذكر، ص.155.

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن نسبة الاستثمار في القطاع الصناعي أستحوذ عليها قطاع المحروقات، فقد قدرت بنسبة40% وكان ذلك من خلال ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، فأخذت قطاع المحروقات كدعامة تبني عليها سياستها التنموية

الفترة بين1967. 1979: هناك ثلاث مخططات إتضحت فيها معالم بناء إستراتيجية التنمية الاقتصادية منحت فيه الأولوية للقطاع الصناعي على القطاع الزراعي، فالاعتماد على الصناعة في تزايد من خلال المخططات التي تبنتها الجزائر،(43.4%)، (44.7%)، (51.6%)، فالفوارق التي أضيفت للقطاع الصناعي كانت من خلال تراجع مخصصات القطاعات الأخرى[1].

مرحلة التقويم والاصلاحات 1980-1989.

في هذه المرحلة بدأت الانتقادات توجه إلى سياسات التصنيع الثقيل في الجزائر، فالاعتماد على المحروقات لم تأتي بالأهداف المرجوة بل أدى إلى التبعية الغذائية والتكنولوجية وزيادة المديونية، وعدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية وإهمال الهياكل القاعدية، ونتيجة لذلك إجتمع المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير سنة 1980 وألحت على الاهتمام بالقطاعات ووجوب تطوي الاقتصادي بالاعتماد على القطاعات الغير بترولية، وانطلاقا من هذه الأهداف تم وضع خطتين خماسيتين(1980-1984)، (1985-1989)[2].

بالتالي فالانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي مكلف، بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال المخططات، فقد ظل التصنيع في الجزائر عبارة عن حشد للمعدات التكنولوجية لعدم وجود الكفاءة وضيق السوق المحلي،[3] هذا ما يظهره الجدول الأتي.

[1] محمد زوي، إستراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية، **مجلة الباحث**، المجلد8، العدد8. أوت 2010، ص. 173.

[2] حويتي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص،ص.214.215.

[3] محمد زوي، إستراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية، **مرجع سابق الذكر**، ص.174.

جدول رقم(12) يبين معدلات النمو المتوقعة والمنجزة في القطاع الصناعي للفترة 1970- 1977.

الفرع الصناعي	النمو المتوقع	النمو المنجز	النمو المتوقع	النمو المنجز
صناعة،حديد،صلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية	%25.5	%11.9	%23.4	%7.1
صناعة مواد البناء	%14.4	%3.1	%31.6	%23.3
الصناعات الكيمياوية	%19.4	%10.4	%25.2	%9.7
الصناعات الغذائية	%6.7	%11.9	%10	%3.5
صناعة النسيج والجلود	%15.8	%10.8	%14.2	%0.1
المناجم والمحاجر	%19.8	%7.3	%24.2	%2.6
الطاقة والمياه	%4.9	%17	%10.2	%22.4

المصدر:غنام آسية،مرجع سابق الذكر، ص.60.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (36) أن حجم النمو المنجز لم يكن وفق التطلعات التي رصدت له من خلال المخططين السابقين، فقد كانت المنجزات بعيدة عن التطلعات ماعدا قطاع الصناعات الغذائية الذي عرف نسبة نمو أكبر مما هو متوقع، فقد كان متوقع أن ينمو بنسبة 6.7% خلال هذا المخطط الرباعي، لكن النمو النمو المنجز خلال هذه الفترة عرف نتائج أكبر فقد قدر بنسبة11.9%، لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا فخلال المخطط الرباعي الثاني تراجعت النسبة إلى3.5%

ثانيا: قطاع الزراعة:

إنطلق مالك بن نبي في تصوره للجانب التنموي من القطاع الفلاحي، هذا القطاع الذي يعتبر ركيزة أساسية يجب أن تستثمر فيه الدول المتخلفة إمكانياتها ومن خلال هذا القطاع تعمل على الانطلاق في العملية التنموية، وفي الجزائر بعد مرحلة من الدمار التي خلفها الاستعمار ساير الجزائر النموذج الاشتراكي وسنحاول من خلال هذا الجزء معرفة المكانة التي حضي بها قطاع الفلاحة في إطار السياسات التنموية التي سطرتها الجزائر.

1. بنية الإستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1962. 1989)

معرفة موقع القطاع الفلاحي في إطار السياسة التنموية تستلزم العودة لمعرفة نسبة الاستثمار، والمخصصات التي إستفاد منها القطاع الفلاحي، وهو ما سنقدمه من خلال الجداول التالية.

أ. حجم الإستثمار في القطاع الصناعي والزراعي في الجزائر

جدول رقم(13) يوضح نسبة الاستثمار في كل من الزراعة والصناعة خلال الفترة 1963-1966 مليون دج

	1963	1964	1965	1966	المجموع
الزراعة	60.8	147.9	98.5	338.8	645.7
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3

المصدر: فتيحة منيعي، مرجع سابق الذكر، ص.133.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(13)، أن حجم الإستثمار في القطاع الصناعي قد تزايد أكثر من الضعف مقارنة بسنة 1963، فكان حجم الإستثمار يقدر ب 151 مليون دينار جزائري سنة 1963، ليصل سنة 1966 إلى 810 مليون دينار جزائري، هذا ما يدل على الإتجاه نحو الإستثمار الصناعي، فمقارنة لما تم ضخه في القطاع الزراعي خلال نفس الفترة يبقى القطاع الصناعي يستحوذ على الجانب الأكبر، هذا في إطار السياسة التي تبنتها الجزائر من خلال المواثيق التي تناولناها سابقا، " ميثاق طرابلس، ميثاق الجزائر".

ب. المخصصات المالية للقطاعات الاقتصادية

الجدول رقم(14)، يوضح المخصصات المالية لقطاعات الإقتصاد الجزائري خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني.

القطاعات	المخطط الرباعي الأول(1970.1973)	المخطط الرباعي الثاني1974. 1977)
المبلغ الإجمالي	35 مليار دينار	140مليار دولار
الصناعة	%57.3	%60.7
الزراعة	%11.9	%7.3
قطاعات أخرى	%30.8	%32

المصدر: عميروش محند شلغوم، دور مناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية(بيروت: مكتبة حسن العصرية،2012)، ص.220

من خلال رقم (14) ومن خلال تتبع سير المخططات التنموية في الجزائر نلاحظ أن حجم الاستثمار في القطاع الزراعي لم يكن ضمن التطلعات التي كان يجب أن يستثمر فيها بلد خارجة من حقبة إستعمارية، فقد قدرت النسبة ب11.9%، خلال المخطط الثلاثي الأول، لتتراجع مع بداية المخطط الرباعي الأول لتصل إلى 7.3% هذا ما أدى لدعم القطاع الصناعي الذي حضي بالنسبة الأكبر في المقابل أدى إلى بداية التراجع في القطاع الزراعي.

جدول رقم (15) يبين تطور الأهمية النسبية لحجم الاستثمارات في قطاعي الصناعة والزراعة%

خطط التنمية للفترة(1967-1977)	الصناعة	الزراعة
المخطط الثلاثي 1967-1969	%52.07	%17.59
المخطط الرباعي الأول1970-1973	%44.7	%14.42
المخطط الرباعي الثاني1974-1977	%43.35	%10.89

المصدر: عبد الله نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص.25.

من خلال الجدول رقم(15) يتضح أن حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي أكبر من القطاعات الأخرى، وهذا على طول المرحلة، وهذا بإعتبارها أبرز أقطاب التنمية خلال تلك الفترة.

تميزت الفترة بين سنوات 1967-1979 (الفترة البومدينية) بالاهتمام بالصناعات الثقيلة مقابل الاعتماد على الزراعة، وهو ما يوضح الجدول التالي.

جدول رقم (16): الاستثمارات الصناعية في المخططين الثلاثي والرباعي الأول:

المخططات	المخطط الثلاثي 67-69		المخطط الرباعي الأول 70-73	
	المبلغ المخطط مليار دج	النسبة المئوية	المبلغ المخطط مليار دج	النسبة المئوية
إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة	4.91	%53.60	21.44	%59.05
إجمالي الاستثمارات في المخطط	9.16	100	%36.31	100

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول رقم(16) نلاحظ تزايد الاعتماد على القطاع الصناعي في المخططين السابقين مقارنة بالقطاعات الأخرى، فقد تجاوزت 53.60% في المخططين الأول والثاني، وهذا كما سبق وان قدمناه في إطار البرامج التي وضعت، كانت نتاج الاعتماد على السياسة التصنيعية، هذا ماأدى إلى إهمال الجانب الزراعي، وهو ما يتناقض مع ما كان يدعو إليه مالك بن نبي، فقد كانت النسب المخصصة للزراعة في المخطط الرباعي الأول 14.8%والمخطط الرباعي الثاني10.9% فحصتها كانت في تناقص مستمر، بالرغم من اعتبارها عنصر مهم لا يمكن الاستغناء عنه ويظهر ذلك من خلال برنامج الثورة الزراعية، هذا التراجع في الجانب الزراعي كان له اثر سلبي على الاقتصاد الزراعي، من جانب الواردات الزراعية، وأيضا إعادة تشكيل العمالة في الاقتصاد الوطني بتوجه الأفراد إلى الجانب الصناعي[1].

كما أن النسب المقدمة في الجداول رقم (13)، (14)،(15)،(16)، توضح إتجاه الجزائر في الإعتماد على الصناعة وتهميشها للقطاع الفلاحي، هذا القطاع الذي أعطاه مالك بن نبي أهمية كبرى في عملية الإقلاع التنموي، أولى بن نبي أهمية كبيرة للفلاحة وذلك نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في دفع عجلة التنمية في البلدان المتخلفة وتحقيق استقلالها الاقتصادي، كما أشار بن نبي إلى خطأ الدراسات التنموية التي استهدفت استنهاض الدول المتخلفة، كونها أهملت هذا المعطى في جهودها واتجهت نحو الصناعة بما كان لها من دور في تقدم الدول المتقدمة[2]، وعلى هذا يرى بن نبي أنه لا يمكن تحقيق اقتصاد تنمية بطريقة مستقلة عن اقتصاد متين لتحقيق القوت[3]، وأن معيار نجاح أي خطة اقتصادية للدول المتخلفة هو المنظور الزراعي، وأن الانطلاقة الاقتصادية لبلد متخلف مثل – الجزائر– "يجب أن تعمل على إطعام كل الأفواه وتشغيل كل السواعد"[4]، واستثمار عائدات الزراعة في تطوير الصناعة" [5]، لكن في الجزائر تم الإعتماد على الصناعة وتهميش الزراعة وهذا مانصت عليه المواثيق التنموية التي تعتبر أن القطاع الصناعي هو القطاع التنموي المنتج.

[1] زوزي محمد، إستراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية، **مرجع سابق الذكر**، ص .175.

[2] **نفس المرجع**، ص.227.

[3] ميلود زنكري وإسماعيل مومني، **مرجع سابق الذكر**، ص.101.

[4] مالك بن نبي، من أجل التغيير، ط4، **مرجع سابق الذكر**، ص.32.

[5] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.188.

ثالثا: الإنتاج والاستهلاك من منظور مالك بن نبي ومسار التنمية في الجزائر

سنحاول في هذا الجزء إستكمال تتبع مسار القطاع الفلاحي، ودراسة تأثير سياسة التصنيع على أولويات الانتاج والاستهلاك التي طرحها مالك بن نبي في مشروعه التنموي.

جدول رقم(17) يوضح الإنتاج السنوى للقطاع الزراعي ونسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 1990.

السنوات البيانات	متوسط الانتاج السنوي			متوسط الطلب السنوي			نسبة الإكتفاء الذاتي		
	73-70	84-81	90-87	73-70	84-81	90-87	73-70	84-81	90-87
الحبوب	1.528،3	1.793،6	2.181،8	2568،6	4.805،3	7632،1	70،3	31،8	28،6
البقول	45،4	41،2	46،1	64،6	208،9	154،7	69،6	19،7	29،8
البطاطا	280،4	488،7	903،1	349،1	601،0	1395،8	82	81،3	64،7
السكر	4،4	1،9	00	254،9	597،9	-	1،7	0،3	00
الزيوت	96،9	274،2	194	172،4	591،1	454،3	56	46،4	52،7
اللحوم	117،0	273،7	4480،0	117،1	303،0	480،6	99،9	90،3	93،3
الحليب	537،0	741،0	1.003،5	654،2	1725،3	2064،3	82،1	41،4	48،3

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرة اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر اقتصادية، ديسمبر2012.ص.105.

ما يلاحظ من خلال البيانات المقدمة في الجدول رقم(17)، هو تراجع نسب الاكتفاء الذاتي بعد كل فترة زمنية، أو بعد كل مخطط، بالرغم من زيادة الإنتاج، إلا أن نسبة الزيادة في الإنتاج لم تكن بنفس وتيرة الزيادة في عدد السكان، هذا ما أدى إلى اختلال وتراجع رهيب في نسب الاكتفاء خاصة ما يتعلق بالمواد الأساسية الحبوب، بطاطا، حليب، البقول، هذا مادى بالجزائر في تلك الفترة إلى الاستيراد لتغطية العجز الذي ظهر في المواد الغذائية، وهو ما يفسر عدم الإهتمام بالقطاع الفلاحي.

جدول رقم(18)، يوضح نسبة المشتغلين من العدد الاجمالي الكلي، خلال الفترة، (1960. 1990)

اليد العاملة والنسبة المئوية للعدد الإجمالي للسكان	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	1960	1980	1990	1960	1980	1990	1960	1980	1990
النسبة المئوية	**%67**	**%25**	**%17**	**%12**	**%25**	**%16**	**%21**	**%50**	**%67**

المصدر: **عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)،ص. 230.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم(18) هو الانخفاض الحاد والتراجع في عدد المشتغلين في قطاع الفلاحة، فقد كانت تقدر بنسبة67% سنة1962لتصل إلى17%وهذا مرده إلى السياسات التصنيعية التي باشرتها الجزائر، لذا نجد أن نسب المشتغلين في المجال الصناعي ارتفعت مقارنة بسنوات الأولى للاستقلال فقد ارتفعت من 13%إلى16%، أما في مجال الخدمات فكانت اكبر القطاعات جذبا لليد العاملة فقد ارتفعت بشكل كبير من 21%إلى 67% سنة 1990.

تفاقمت نسب تبعية الاقتصاد إلى السوق العالمية فيما يخص الحبوب، فانتقلت من 28%، عام 1969،إلى 65.50% سنة 1978، وازدادت نسبة استيراد المواد الاستهلاكية بتسع مرات خلال الفترة بين 1967و 1983، وهو ما يفسر هشاشة الاقتصاد،[1]وهو عكس ما كان ينادى به مالك بن نبي الذي كان يلح إلى ضرورة أولوية الإنتاج على الاستهلاك، فالتعثر الذي عرفته الجزائر في هذا الجانب هو ما أدى إلى تكوين مجتمع استهلاكي، يعتمد على الواردات التي تأتيه من الخارج، وهو ما يفسر ويعمل على تثبيت علاقة التبعية مع الدول الغربية، إن اعتماد الجزائر في إيراداتها على عوائد النفط يرجع إلى بداية السبعينات والقفزة التي حققها قطاع النفط، لذا كان أحد أهم الأسس التي تستند إليها البرامج التنموية في الجزائر، وهو ما أدى إلى عملية التكسير الممنهج للفلاحة، فقد حولت الأراضي المتروكة من قبل المستعمر إلى مستثمرات جماعية يكون الإنتاج فيها مرهون بما تطلبه الدولة ويتم شراء

[1] شليغم سعاد، **أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3،2015. 2016.)، ص.128.

المحصول بثمن قليل، هذا ما أدى بهجرة القطاع الفلاحي وتوجههم إلى المدن، ما انعكس بعد وقت قليل على قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية لتلبية الحاجيات، فكانت الشكاوى في فترة السبعينات هي نفاذ المواد الغذائية[1].

ثالثا: على المستوى الخارجي:

من خلال هذا الجزء سنطرح فكرة مالك بن نبي حول مفهوم التكتل والاندماج، مع واقع الجزائر فيما يتعلق بأهم المتعاملين في السياسة التجارية

التكامل والتكتل الاقتصادي بين طرح مالك بن نبي وواقع التجربة الجزائرية.

نتطرق إلى المبادلات التجارية للجزائر في الفترة الاشتراكية للتعرف على طبيعة العلاقة الاقتصادية التي تربطها مع الدول الإسلامية والعربية، فحجم المبادلات التجارية هو الذي يقربنا من فهم طبيعة العلاقة بين الجزائر والدول العربية والإسلامية.

جدول رقم(19)، يبين اهم البلدان للواردات: الوحدة مليون د ج

البلد	1967	1970	1974	1980	1985
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	2156	4059	10333	25101	29446
دول أوروبا الاشتراكية	263	350	951	1654	2248
دول أوروبية أخرى	144	668	1697	4602	5346
أمريكا الشمالية	276	577	2620	4088	5255

[1] ناجية حامدي، إرث الإستعمار الفرنسي والثورة التحريرية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد05، العدد09، جويلية2016، ص.167.

أمريكا اللاتينية	98	184	933	1452	2054
أسيا	90	156	742	2211	3663
الدول العربية	49	152	271	483	672
إفريقيا	78	55	204	868	207
باقي دول العالم	–	2	3	60	601
المجموع	3154	6205	17754	40519	49491

المصدر: المركز الوطني للإحصاء حوصلة إحصائية 1962–2020، التجارة الخارجية، ص. 215.

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن النسب الكبرى للواردات الجزائرية كان من المجموعة الإقتصادية الأوروبية، تليها كما هو موضح في الجدول دول أوروبا الشرقية، وفي المراكز الأخيرة نجد التبادل مع الدول العربية يعتبر شبه منعدم، وهذا ما يحدث خلل على مستوى إقامة علاقات مع دول الجوار خاصة الدول المغاربية، بالتالي يعمل على تكوين علاقة هشة مع الإقتصاديات العربية، وإذا ماعدنا إلى ما أقره مالك بن نبي نجد أنه كان يدعو إلى عملية لم الشمل في إطار التعاون مع الدول الإسلامية، وهذه العلاقة كانت مغيبة، بالتالي كان الاعتماد على الدول الأوروبية، وهذا ما كرس لعلاقة التبعية مع دول المحور.

بالتالي ما يمكن قوله في نهاية هذا المطلب أن طبيعة المسار التنموي عرف سيطرة القطاع الصناعي على القطاعات الأخرى، وهذا إذا ماسقطناه على ما سبق ذكره في الفصل الأول، نجده يتقاطع مع ما ذهب إليه **هيرشمان** عند طرحه لنموذج "**النمو الغير المتوازن**"، فالاختلال في التوازن حسب **هيرشمان** هو ما يقود للتنمية، لذلك سايرت الجزائر "**نموذج الصناعات المصنعة**"، وبالعودة إلى المفكر مالك بن نبي نجده أول سبب في عرقلة المسار التنموي الذي يستلزم حسبه الاهتمام بالقطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: تحليل موقع الإنسان في إطار التجربة التنموية الاشتراكية في الجزائر

معرفة موقع الإنسان في إطار البرنامج التنموي الذي سارت عليه الجزائر في الفترة الإشتراكية، نستطيع من خلالها تفسير الجزئية المتعلقة بالاستثمار المالي والاجتماعي، فالتنمية في نهاية المطاف، هي إحداث تغيير داخل المجتمع، وتحقيق غايتها التي يتمثل في الإنسان، هذا الأخير بوصفه وسيلة وفاعل في نفس الوقت، فدراسة الوضعية الإجتماعية في الجزائر، هي معرفة الوضع الذي يحتله الفرد، أو الإنسان، كما طرحه مالك بن نبي، داخل المجتمع، فالوضع الإجتماعي يتأثر بعدة عوامل (الدين، التعليم، الفقر، العمل)، ومن خلال هذا االمطلب نتتبع موقعه في التجربة التنموية في الجزائر.

1. الإستثمار المالي والإستثمار الإجتماعي عند مالك بن نبي :

سنتطرق إلى الجزئية الخاصة بالاستثمار المالي والاجتماعي التي طرحها مالك بن نبي في إطار الأولويات التي قدمها للمشروع التنموي، وسنعمل على تجزئته لعناصر حتى نتمكن من تحديد موقع الإنسان في المعادلة التنموية الاشتراكية في الجزائر.

أ. التعليم:

كانت الأوضاع في مجال التعليم مزرية، وهذا نظرا لانتشار الأمية، فهذا القطاع يوحي لنا ببشاعة الاستعمار وما خلفه، هذا ما دفع بصانع القرار في الجزائر إلى التوجه نحو الاهتمام بهذا الجانب، من خلال هذا الجزء سنحاول معرفة طبيعة السياسة التعليمية في الجزائر دورها على الفرد الجزائري.

كان تركيز الجزائر في أول موسم دراسي على الجانب الكمي، فالجانب النوعي لم يكن مهم في تلك المرحل، فقامت الجزائر بطلب مساعدة من الدول الصديقة(مصر) والمنظمات الدولية(منظمة اليونيسكو) لانقاذ الموسم الدراسي[1].

طبقت الجزائر مع بداية الاستقلال مبدأ تعميم التعليم، وكان ذلك من منطلق إعتباره حق تضمنه الدولة، فتضمن المساواة في الدخول إليه، وهذا ما ورد في الفقرة الثالثة من المواد10 و18 من دستور 1963، وقد أدى ذلك إلى الإقبال على التعليم، والالتحاق بمقاعد الدراسة، فكان متاح للجميع من خلال

[1] أحمد تريكي، **مرجع سابق الذكر**، ص.157.

مجانيتة،[1] فقد كانت نسبة المتعلمين بعد الإستقلال تتراوح بين15%، فهذه النسبة تعتبر صغيرة، لذلك خصصت له جزء كبير من الميزانية[2].

في الجزء الثاني من السياسة التنموية والي تزامنت مع الخطة الرباعية (1970.1974)، ركزت على تعميم التعليم وهذا إستكمالا للخطة الأولى، فخلال هذه الخطة كان التركيز أيضا كان التركيز على الجوانب الكمية لا على الكيفية فالغاية هي رفع عدد التلاميذ، فقد بلغ عدد المدارس في العام الأول(1962. 1963، 4065 ألف)، ثم انتقل إلى(65075 ألف سنة 1971.)، بارتفاع قدر ب 60.07%، أما في الثانوي فقد وصل عدد المدارس الثانوية إلى 379 سنة1962.1963. وارتفع سنة 1971.1972 الى 540، فما تم تخصيصه في المرحلتين الأولى والثانية رغم أهميته إلا انه غير كافي فلم تستطع تلك المدارس استيعاب جميع الأطفال، بالاظافة إلى عجزها عن تقديم تعليم نوعي نتيجة العجز في أعداد المعلمين والأجهزة البيداغوجية، وسوء توزيع المؤسسات التعلمية بين مختلف مناطق الوطن[3].

جدول رقم(20) حجم الاستثمار في قطاع التربية والتكوين خلال الفترة التنموية الاشتراكية في الجزائر(1967.1989) النسبة المئوية.%

البرامج	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية	مجموع الاستثمار	النسبة المئوية
1967 .1969	%0.81	%0.84	%9.06	%11.93
1970 .1973	%3.31	%3.04	%27.75	%11.92
1974 .1977	%9.95	%5.95	%110.22	%9
1980 .1984	%65.70	%42.20	%550.50	%11
1985 .1989	%64.80	%45.00	%828.28	%7.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(1)،(2)،(3)،(4).

من خلال الجدول رقم(20)، نلاحظ أن حجم الاستثمار في قطاع التربية والتكوين لم يكن بالمستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة الاهتمامات التي كانت توليها الجزائر في تلك الفترة كان

[1] محمد الصالح مسعي احمد، علي حمزة شريف، تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر: مؤشر التعليم والتمدرس، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي**، المجلد7، العدد3، ديسمبر 2020، ص.823.

[2] ناجية حامدي، إرث الإستعمار الفرنسي والثورة التحريرية، **مرجع سابق الذكر، ص.165.**

[3] أحمد تريكي، **مرجع سابق الذكر**، ص.159.

الاعتماد على القطاع الصناعي، هذا القطاع الذي كانت ترى فيه القطاع الأهم في سبيل تحقيق التنمية، هذا ما أدى إلى إغفال الاهتمام بتنمية المورد البشري، فالنسبة في الاستثمار في قطاع التعليم والتكوين لم يتجاوز 11%، خلال جميع المخططات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الاشتراكية، لتتراجع مع بداية الأزمة الاقتصادية إلى حوالي 7.8% وهذا نظرا لتراجع القطاع المدعم للمشاريع التنموية في تل الفترة وهو قطاع النفط.

أما فيما يخص عدد المتمدرسين فسبق وأن تناولنا الوضع الثقافي في الجزائر بعد الإستقلال الذي تميز بتفشي الأمية، وقد وضعت سياسات حكومية الغرض منها تقليص عدد الأمية، وذلك من خلال إرتفاع نسبة التمدرس خلال فترة المخططات التنموية، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي

جدول رقم (21) يوضح تطور نسبة التمدرس في الجزائر بين عامين 1965 و1989.%

السنوات	1965	1967	1974	1977	1979	1980	1984	1989
النسبة %	%45،4	%45،9	%67،3	%79،0	%77،2	%77،3	%80،8	%85،10

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ص.157.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(21) أن نسبة التعليم في الجزائر عرفت تطورا ملحوظ، في الفترات التي أعقب كل مخطط تنموي، فقد انتقلت من 45،4% سنة 1965، إلى 85،10 %سنة 1989، فهذا الارتفاع الكبير يوضح حجم الاهتمام بالجانب التعليمي.

من خلال تناولنا للجزء الأول المتعلق بالتعليم نلاحظ أن هذا القطاع لم يأخذ نصيبا كافيا من حجم الاستثمارات فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى، فهذا القطاع يعتبر كمنبع للثروة لو تم استغلاله، لكن توجهات النخبة الحاكمة كان الاعتماد على سياسة التنمية المادية.

ب. البطالة:

التطور الحاصل في نسب التعليم قابلها تحسن على مستوى التشغيل في الجزائر؛ فالتشغيل والتعليم ضروريان لتحقيق تنمية بشرية، وتنمية إقتصادية، فالإنسان هو الهدف، والغاية والوسيلة لتحقيق تنمية، وذلك من خلال تكوين فرد يستطيع إستخدام التراب من منظور مالك بن نبي، وذلك يكون من

خلال حسن إستغلال الأفراد، والعمل على الإستفادة منهم، من خلال هذا الجزء نتتبع مسيرة التشغيل في الجزائر، فهذا المعيار يعتبر ضروري أيضا لمعرفة موقع الإنسان من المعادلة التنموية.

كان إقرار نظام الإقتصاد المخطط، وإستحواذ الصناعة على 51،95% من إجمالي الاستثمارات، لكونها تضمن توفير مناصب شغل، فإنتقل الاستثمار الصناعي من 1،6 مليار دينار جزائري في الفترة(1967 و1969)إلى 11.8 مليار في الفترة (1970 و1977)، ليرتفع إلى 19.6 مليار خلال الفترة ما بين 1978 و1985، وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستتثمارية على سياسات الشغل، هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977، لتصل سنة 1985 إلى حدود 9.7[1].

لتفسير حسن إستغلال العنصر البشري، نلقى بنظرة حول معدلات البطالة في الفترة الإشتراكية، وأيضا، طبيعة الإستثمارات، ففي الفترة من 1980 إلى 1985، تراجعت نسبب البطالة، وابتداء من 1986، عرفت معدلات البطالة ارتفاع بشكل مستمر، حيث انتقلت من 16،14% إلى 19،7%، ويرجع هذا إلى الأزمة الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة إنحفاض أسعار النفط،[2] والجدول التالي يظهر لنا تطور معدلات البطالة في إطار المشروع التنموي الاشتراكي الذي تبنته الجزائر.

جدول رقم (22)، تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة مابين 1966و1989. الوحدة%

السنوات	1966	1977	1982	1984	1985	1987	1989
النسبة	%32،9	%22،0	%16،3	%8،7	%9،7	%21،4	%18.1

Ons : activite empoloi et chomage.p.72.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(22)، أن نسب البطالة في الجزائر عرف تراجع ملحوظ، فالسنوات الأولى للاستقلال عرفت نسبة 32.9%، ولكن مع توالي المخططات التنموية عرفت النسب بداية

[1] عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970– 2008، **مجلة الباحث**،العدد10، المجلد10، جوان2012، ص.180.

[2] جليط الطاهر، النمذجة وتحليل القياس الإقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر، **مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد26، المجلد 8. مارس 2017.ص.297.

تراجع، فوصلت إلى22.0% مع بداية السبعينات، كان ذلك بعد عام فقط على تأميم المحروقات، وأيضا بداية ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، واعتباره كعصب مهم يساهم في الدورة الاقتصادية، وأيضا تدعيم سياسات التشغيل بانتهاج النهج الصناعي، وهكذا أكملت نسب البطالة في التراجع مع بداية الثمانينات، لتصل إلى8.7%، لكن مع بروز الأزمة الاقتصادية في حدود 1987، عادت النسب للارتفاع لتصل إلى 21.4%، ومع نهاية الفترة الاشتراكية كانت نسب البطالة تراوح 18.1%.

1. الاستثمار المالي كمعرقل للاستثمار الاجتماعي

يؤدي الاستثمار المالي إلى تغييب الجانب الاجتماعي، وهو ما كان بن نبي يدعو إلى تجبنه خاصة في دول حديثة النشأة لافتقارها إلى الخبرة في عمليات التسيير، فقد خلف الاستعمار فوضى سواء في عالم الأفكار، أو في عالم الأشياء، والتوجه إلى الاستثمار المالي يقود إلى طغيان عالم الأشياء بالتالي تشويه عملية البناء الحضاري وتغليب جانب على جانب في عوالم البناء الحضاري كما طرحها بن نبي (عالم الأفكار، عالم الأشخاص، عالم الأشياء)، وسنوضح في هذا الجزء مظاهر ترجيح كفة الاستثمار المالي على الاجتماعي خلال المسار التنموي في الجزائر.

أ. طغيان عالم الأشياء وتأثيره على الاستثمار الاجتماعي

كان إنشاء المجمعات الصناعية في قطاعات الحديد والصلب والبيتروكيماويات والميكانيك والإلكترونيك من باب الحصول على عوائد وفائض، لكن غالبا كان من اجل السمعة السياسية(اكبر مصنع في إفريقيا واكبر مجمع في الوطن العربي)، لهذا كانت نسب الاستثمار عالية في الجانب الصناعي؛ وهذا بهدف اللحاق بركب الدول المتقدمة في اقرب الآجال،[1] فإنتهجت في سياستها التنموية الاستثمار في القطاع الصناعي، وذلك من خلال إعطاء دفعة قوية لهذا القطاع.

يرى مالك بن نبي أن تراجع عالم الأفكار هو النتيجة الحتمية لتضخم وطغيان عالمي الأشياء والأشخاص،[2] فهي عوامل ممرضة عرقلت النهوض بالحياة الاجتماعية، وجعلت النمو الاجتماعي

[1] عبد الحميد الابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996)، ص.168.

[2] فؤاد عبد الرحمان، **مرجع سابق الذكر**، ص.90.

مستحيلا،[1]وهذا مرده إلى فصل الفكرة عن النشاط، فعوض أن يكون الشيء وسيلة في خدمة الإنسان وتحت تصرفه يوجهه حسب الأهداف التي يطمح لتحقيقها، أصبح الشيء غاية لذاته ليصبح الشيء طاغيا على عقلية الإنسان وصار هو الذي يتحكم في إرادته ويوجه سلوكه، وأصبح أيضا المعيار الذي تصدر وفقه الأحكام[2].

جدول رقم(23)، يبين بنية الاستثمارات الصناعية من الاستثمارات المالية خلال المخططات%

	الهيكل المنتظر (المتوقعة)	هيكل الانجازات المالية(الاستثمارات المنجزة)
المخطط الثلاثي1967-1969	60	72
المخطط الرباعي1970-1973	44.70	57.30
المخطط الرباعي1974-1977	43.50	61.30
سنة1979	73	77
المخطط الخماسي الأول 1984-1980	39	38
المخطط الخماسي الثاني1985-1989	32	23

المصدر: عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مرجع سابق الذكر، ص 235.

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول رقم(23)، نلاحظ أن طبيعة الإستثمارات في الجزائر كانت مرتكزة على القطاع الصناعي الذي إستحوذ على النسب الأكبر من حجم الإستثمارات، وبالعودة أيضا لإسقاط هذا الجانب على النظريات التنموية نجد أن ذلك كان مسايرة لنموذج الصناعات المصنعة الذي قدمه **فرونسوا بيرو**، وأيضا يقع في نفس مسار الذي نادى به **هيرشمان** عند حديثه عن وجوب وجود الدفعة القوية لقطاع من القطاعات، فكان توجه الدولة باعتبارها المخطط في النموذج التنموي الاشتراكي الى التوجه نحو القطاع الصناعي، هذا ماأهمل القطاعات الأخرى وأهمل العنصر البشري، هذا الذي تنطلق منه المعادلة الحضارية الذي جاء بها مالك بن نبي، وأيضا هو عنصر من العناصر الذي أولته

[1] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

[2] محمد عاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.27.

النظريات الحديثة دور مهم وعملت على الاستثمار فيه، ويمكن أن نستند في ذلك إلى موقعه في المعادلة التنموية من جانب، وأيضا بكونه مستخلف في الأرض حسب ماجاء به المفهوم الإسلامي في التنمية

ب. العلاقة بين النموذج التنموي المادي والاستثمار الاجتماعي

إنّ طبيعة البنية المعرفية التي سارت عليها الجزائر بعد الحقبة الإستعمارية كانت تبنيها للنموذج الإشتراكي الذي يعتمد على الجانب المادي في سياسته المخططة، وهو ما حذر منه مالك بن نبي عندما طرح أولوية الاستثمار الإجتماعي على الإستثمار المالي، فعلى الرغم من الفقر الذي كانت تعيشه الجزائر بعد الإستقلال من الناحية المالية، إلا أنها انطلقت في تبني سياسة الاستثمار في الجانب عوض الجانب الاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال ماتم طرحه في إطار برامج أو الخطط التنموية، فحجم الاستثمارات كان في ارتفاع بعد كل خطة تنموية، كان الهدف إنشاء مركبات صناعية، وإعطاء الأولوية لعملية التصنيع.

اتخذت الجزائر في مشروعها التنموي سياسة الصناعة التصنيعية التي اعتبرتها كمحرك أساسي للتنمية ووسيلة لإخراج البلاد من التخلف واللحاق بالدول المتقدمة، فكانت برامج التنمية التي أقرتها الجزائر تتسم بوضع استثنائي،[1] وهذا بعد المرحلة الاستعمارية التي عايشها، ما دفعها إلى الاحتكام إلى الإمكان المادي، وهو ما يظهر من خلال السياسية التي انتهجتها، فقد ضخت مبالغ ضخمة في بدايات المشاريع التنموية، كان الغرض منها تحقيق الرفاهية واللحاق بركب الدول المتقدمة.انطلقت في تبنى سياسات تعتمد على الإستثمار المالي مقابل الإستثمار الإجتماعي، وفي هذا الصدد يقول مالك بن نبي: "عندما نرى بلاد فقيرة ترسم خطة نهضتها الاقتصادية على أساس مالي وهي تفتقده فلا يمكننا السير إلا ببطء في مشروعاتها أو الاستسلام إلى إرادة الرأسمال"[2].

[1] عامر هني، **مرجع سابق الذكر**، ص.218.

[2] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد ، **مرجع سابق الذكر**، ص.75.

ت. الاستثمار المالي وحجم المديونية:

نتيجة الاعتماد على عصب واحد في التنمية الاقتصادية، أنتج لنا تنمية عرجاء، فبمجرد تهاوي أسعار النفط دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية، ويرجع ذلك لاعتمادها على الجانب المالي الذي كان يوفره القطاع النفطي، وإهمالها الجانب الإنساني أو تنمية الإنسان، فبدلا من تحقيق الاستقلال المالي، أدت السياسة المنتهجة والمعتمدة على الاستثمار المالي في دعم الاستغلال، وتكريس التبعية للخارج عوض تحقيق الاستغلال، وهو ما أدى بالجزائر إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي، والجدول التالي يظهر تطور حجم المديونية في الجزائر.

جدول رقم (24): يوضح تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1977الى 1990.%

السنوات	1977	1978	1980	1986	1988	1990
حجم المديونية الخارجية	10.60%	%15.73	%19.36	%22.65	%26.12	%28.15

Source: la banque mondiale, stock de la datte exterieure, total(datte en cours et decaissee, s uscourants)-algeria.URL : https ://donnees.banquemondiale.org/

من خلال الجدول رقم (24)، نلاحظ أن حجم المديونية في الجزائر عرف نسق تصاعدي، فعرفت سنوات السبعينات، 10.60، لتصل مع بداية تراجع أسعار النفط في بداية الثمانينات إلى 22.65، ومع نهاية الحقبة الاشتراكية في سنة1990، كانت النسبة تشير الى 28.15، فادى الاستثمار المالي ترك الجزائر تدخل الى نطاق الاستغلال من خلال تكريس التبعية، فارتفاع حجم المديونية يقيد طبيعة السياسات المتبعة، ويضع القيود، بالتالي التبعية للمؤسسات الدولية.

ث. الريع كمعرقل لعملية التنمية الانسانية

صاغت الجزائر برامجها التنموية بالاعتماد على الريع النّفطي، ما أنتج لنا العلاقة الزبونية بين الفرد والدولة، فطبيعة هذه السياسة خلقت جملة من التناقضات على المستوى الإجتماعي، الإقتصادي،

السياسي، حيث بات واضحا التغييب التام للإنسان،[1] وهذا نظرا للأهمية الكبرى التي كانت تعطى في مجال الاستثمار للجانب المادي مقابل الجانب الإنساني، فالإمكان المادي يستلزم إمكان اجتماعي حتى يتمكن من تحقيق تنمية، هنا لابد من أن نهتم بالاستثمار الاجتماعي الذي أغفلته الجزائر في تلك الفترة، وهو ما طرحناه سابقا عند حديثنا عن طبيعة الصراعات بين النخب التي خرجت بنموذج منافي للقيم والأفكار والثقافة الجزائرية، فقاموا بما اصطلح عليه بالثورة الثقافية لكن لم تلبي الطلب، وأيضا طبيعة النظام السياسي، هنا النظام الأحادي التسلطي الذي يرى في المثقف انه العدو الأول، لذا لابد من التضييق عليه، وإذا عدنا أيضا إلى طبيعة النظام الاقتصادي، هذا النظام الذي ولد لنا بما يصطلح عليه بالدولة الرعية، فمن خصائص هذه الدولة هي القيام بتوزيع الريع ، ما يسهم في خلق عقلية ريعية تتسم بالفصل بين الجهد والعائد[2]، هذا يؤدى إلى تراجع فكرة العمل أو انحطاط العمل الذي نبه إليه مالك بن نبي عند حديثه عن **توجيه العمل** من خلال سير الجهود الجماعية في اتجاه واحد لتغير وضعه،[3] فالعمل وحده هو الذي يصنع عالم الأشياء ،[4] فالأعمال الكبيرة في النهاية هي جهود بسيطة وتجميعها يؤدي إلى تغيير وتنمية وضع الإنسان، ويقضي على ركود حركة ويفتح أمامه آفاق التحضر[5].

جدول رقم(25)، يبين مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1969. 1989)

الوحدة: الدولار

السنة	1969	1971	1974	1978	1980	1985	1989
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	4.158	4.789	13.294	26.442	42.541	52.087	54.930
القطاع النفطي مليون دولار	69.934	857	4.687	6.326	13.871	13.671	10.222

Source: annual statistical bulletin, 2004.pp.11.12.

[1] خشمون محمد وفريد سمير، الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر مقاربة سيسيواقتصادية، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 05، العدد 10، 2017، ص. 192.

[2] احمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسات لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر** (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص.28.

[3] عبد اللطيف عبادة، **صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي** (الجزائر: دار بن مرابط للنشر، 2014)، ص.118.

[4] مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سابق الذكر**، ص.114.

[5] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.220.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(25)، أن مساهمة قطاع النفط كانت كبيرة، هذا مالم يسمح بعملية تنويع الاقتصاد في الجزائر، بالتالي الاعتماد عليه كمود رئيسي في تمويل المشاريع التنموية، وهو ما أنتج لنا ما اصطلح عليه بالاقتصاد الريعي.

فمن خلال ما سبق ذكره في هذا المطلب المتعلق بمكانة الإنسان في إطار السياسة التنموية الاشتراكية التي تبنتها الجزائر، نجد أن ما تحقق لم يساهم في تنمية الإنسان، فقد كان الاهتمام بالجوانب المادية، هذا أبعد بروز تنمية انسانية، فقد كان لطبيعة الصراعات الموجودة، مع بروز القطاع النفطي ودمجهم في عملية القضاء على المنافسين إهمال للفرد، هذا الأخير الذي كان يعتبره مالك بن نبي دعامة أساسية تبنى به الحضارة، فالخلل في عدم الاعتماد على ثروة الإنسان ظهرت أولى بوادره مع الخلل الذي أصاب المحرك التنموي المادي المتمثل في النفط، هذا ما أدى إلى بروز مشاكل عدة سواء على مستوى بنية الدولة، أو حتى المشاريع التنموية الذي كان يعتبر العامل الرئيسي في عملية تمويلها.

خلاصة الفصل

سعت الجزائر إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال سياسات حكومية اتبعتها للخروج من حالة التخلف، فإنتهجت بعد الفترة الإستعمارية سياسة إقتصادية إشتراكية، لكن مع توالي الخطط التنموية برز الاعتماد الكبير على قطاع النفط في تمويل مشاريعها التنموية، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يتعرض لهزات على المستوى الدولي من خلال تراجع أسعار النفط وهو ما أظهر عدة إختلالات على مستوى بنية الاقتصاد الجزائري، وحتى بنية الفرد والدولة ككل، فعلى مستوى الدولة، كان اعتمادها على الصادرات لتغطية العجز على المستوى الداخلي، وهذا ما يقود بصيغة طردية إلى تعطيل عمليات الإنتاج والاستثمار الداخلي.

ولتحليل السياسات التنموية في الجزائر عدنا إلى كتابات مالك بن نبي نجد أنه كان ضد كل عمليات التكديس، فالحضارة حسبه هي من تلد منتجاتها، وعملية النقل والتكديس تعمل على تراكم الأشياء عوض عملية البناء، ويعمل على إبقاء حالة التبعية والتخلف، وإذا عدنا إلى السياسات التنموية في الجزائر نجدها لم تحد عن الدول الإسلامية الأخرى، وتخندقت داخل تيار التبعية للنماذج المطروحة، وهذا ما أحدث خلل على مستوى التطبيق نظرا لاختلاف الجانب الثقافي والقيمي بين الطرح الإسلامي والطرح ذي قدمته الاشتراكية والرأسمالية.

المشروع التنموي الذي انتهجته الجزائر كان يركز على الجانب الاقتصادي بصفة كبيرة، وهذه الصفة الذي يطلق عليها مالك بن نبي الصفة التجزيئية، التي لا يمكن أن تعالج الخلل على المستوى البناء، من خلال تتبع المسار التنموي في الجزائر نجد أن المشاريع التنموية أهملت الجانب الإنساني في التنمية، وهو ما إنطلق منه مالك بن نبي عند طرحه للجانب التنموي الاقتصادي كان يركز على الإنسان باعتباره الأساس الذي يبنى الحضارة، لكن التركيز على النفط أعاق عملية التنمية في الجزائر، أما العنصر الثاني من عناصر الحضارة التي طرحها مالك بن نبي والمتمثلة في الوقت، فالعديد من المشاريع التنموية في الجزائر يجرى تنفيذها ببطء وعدم وجود فعالية في التنفيذ، هذا ما يخلق لنا نتائج غير مرضية، أما التراب فوضعيته في التجربة الجزائرية هي الخمول ، وهذا لكون الموارد المتوفرة غير مستغلة في الجزائر.

أما على مستوى الأولويات التنموية في الجزائر، فنجد ان الفلاحة لم تأخذ نصيب مهم في التخطيط للتنمية، وهو ما يفسر إعتماد الجزائر على الاستيراد خاصة في المادة التي تعرف إستهلاك واسع وهي القمح، أما الجانب الثاني المتمثل في الاستهلاك والإنتاج فنجد إعتماد الجزائر على سياسة الاستهلاك عوض الإنتاج.

ومن التحديات أيضا، الفساد، وارتفاع معدلات البطالة، والتحديات الاجتماعية والثقافية، الفساد، نقص الشفافية، لذلك ينبغي لتجاوز مأزق التنمية في الجزائر العمل على إحداث إصلاحات هيكيلية عميقة على جميع المستويات،وهذا حتى نسمح بخلق نموذج تنموي حضاري، وتنمية متنوعة، والعمل على التقليل من الاعتماد على هيكل واحد في إطار الخطط التنموية.

من عوامل نجاح التنمية هو الإعتماد على الذات والعمل على تكوين نموذج يتماشى مع الخصوصيات الثقافية، وهو ما أغفلته الجزائر في إطار إعدادها لخطة الخروج من حالة التخلف.

الفصل الرابع:

تحليل ونقد تجربة التنمية الإقتصادية في الجزائر في فترة الاقتصاد الحر وفق الرهان التنموي لمالك بن نبي

1990. 2023

تمهيد:

كانت التحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت في الجزائر مع نهاية الثمانينات تعكس عدة مشاكل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، هذا ما أنتج حالة تذمر وسخط من طرف الأفراد، ظهرت في أحداث أكتوبر 1988، نتيجة أزمة اقتصادية بعد تراجع في أسعار النفط ما أدى إلى خلق نوع من اللاستقرار السياسي، هذا ما أدى بصانع القرار في الجزائر إلى إقرار إصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي، كان ذلك كمحاولة منها للدخول إلى بوابة التنمية واستدراك الخلل الذي خلفته التجربة الاشتراكية.

كانت بداية التحول من خلال مباشرة سياسات الإصلاح الهيكلي التي كانت من ضمن الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي في إطار المساعدات المقدمة، وانتهت مع بداية الألفية الجديدة، لتبرز برامج جديدة باشرتها الجزائر سنة 2001، كانت الغاية منها تحقيق التنمية الاقتصادية، لكن مع بروز الأزمة النفطية سنة 2014، تأثر الإقتصاد الجزائري هذا ما يوحي بوجود خلل على مستوى البناء الإقتصادي، سنحاول في هذا الفصل التفصيل في مختلف هذه المحطات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، مع تحليل التجربة التنموية، وأداء القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية2022، ومحاولة نقد التجربة إنطلاقا من الفكر التنموي الذي طرحه مالك بن نبي، وتقديم الطرح الذي قدمه مالك بن نبي كرهان يمكن أن يقدم دفعة للإقتصاد الجزائري، وسيتم ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ظروف الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل الإستراتيجية التنموية في الجزائر في ظل النموذج الليبرالي

المبحث الثالث: نقد نتائج السياسة التنموية في الجزائر وفق فكرة الأولويات التنموية وأفاق الطرح التنموي لمالك بن نبي

المبحث الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية ورهان التكامل الإقتصادي

المبحث الأول: ظروف الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر.

لفهم طبيعة الأزمة التي مرت بها الجزائر ودواعي تغيير النهج التنموي ينبغي العودة إلى البيئة التي حدثت فيها التغيير، فبالعودة إلى البيئة الداخلية نجد مجموعة من العوامل التي تراكمت من وراء السياسات والمخططات التي عرفتها الجزائر، هذه الأوضاع أحدث خلل على المستوى الداخلي بدأت تظهر معالمه مع بداية الأزمة النفطية، كما نجد على المستوى الخارجي بداية تشكل بنية جديدة للنظام العالمي، وانهيار الاتحاد السوفياتي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى هذه العوامل بالتفصيل مع تفسير طبيعة هذا التحول من منظور مالك بن نبي.

المطلب الأول: مخلفات السياسة التنموية الاشتراكية.

تركت السياسات المطبقة في الفترة الاشتراكية إرث كان لابد من التعامل معه، فقد مس جميع المستويات التي كانت بمثابة عامل مساهم في عملية التحول التنموي، ومنها ما يلي.

1. اقتصاديا:

عرفت الجزائر في هذه الفترة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ونقص معدل المداخيل، وتفاقم حجم المديونية، كل تلك الأحداث أثرت على الأحوال الاجتماعية الاقتصادية ومعيشة الفرد، فكان للعامل السياسي والاقتصادي دور بارز في دفع الجزائر لتبني انفتاح وإجراء إصلاحات هيكلية وتحولات ديمقراطية،[1] لتنتهي بأحداث أكتوبر 1988، هذا ما دفع الشاذلي بن جديد لإعلان إصلاحات من اجل معالجة الإختلالات، وتجسد ذلك في إعلان دستور 1989 الذي فتح المجال السياسي[2].

كان الفشل في الجزائر في الفترة الاشتراكية مرتبط بسوء التسيير، ففي إطار الصراع المستمر داخل السلطة، انتهج الشاذلي بن جديد سياسة النمط الاستهلاكي، وهذا لإضعاف النخب الداخلية التي تهدد منصبه، لكن هذا النمط وتزامن فترة تراجع عائدات النفط أدى إلى بروز أزمة اقتصادية في الجزائر ونذكر منها ما يلي:

[1] مجدان محمد، العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعائق، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد5، أكتوبر2014، ص.58.

[2] رشيدة بوحجفة، **حركة الإخوان المسلمين وعلاقتها بالسلطة** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، ص.177.

- ✓ ندرة المنتجات.
- ✓ الاعتماد على جلب العملة الصعبة من قطاع المحروقات.
- ✓ تبعية غذائية حيث وصلت فاتورة المواد الغذائية لأكثر من 2.5 مليار دولار.
- ✓ تضخم وصل إلى غاية 30%.

بالتالي فمرحلة التنمية التي أنتجت هذه الاوظاع كانت بمثابة استخلاص أن طبيعة النموذج التنموي لم تعد مجدية[1].

وفيما يخص المخلفات التي تركتها السياسة الاشتراكية على المستوى الاقتصادي نتناولها من خلال المؤشرات التالية:

أ. التضخم:

كان لتقليص دور الدولة وخروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، وخصخصة المؤسسات العمومية أثر على المستوى الاجتماعي، فقد تغير دور الدولة فيما يخص الدعم الاجتماعي، وهذا نظرا إلى لطبيعة السياسات التي بدأت في تطبيقها وعملية الإصلاح على مستوى بنية الاقتصادية، فالتضخم يعتبر من أهم الظواهر التي تؤثر على القدرة الشرائية للأفراد وانتشار الفقر، وزيادة أعباء العائلات[2]، والجدول التالي يوضح لنا تطور مستويات التضخم في الجزائر.

جدول رقم(26) يوضح نسبة التضخم والاسعار التي يدفعها الافراد سنويا في الجزائر خلال الفترة من 1980. 1992.%

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
النسبة	%10.50	%12.40	7.40	%5.90	%9.30	%16.70	%25.90	31.7

Source https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ-FJ

[1] عبد الرحمان قنشوبة، **مرجع سابق الذكر**، ص19.

[2] كريم زرمان، صبرينة لطرش، محمد علي الجودي، ظاهرة الفقر في الجزائر الأسباب وطرق المعالجة،2000. 2019، **مجلة افاق للعلوم**، المجلد07، العدد02، 2022. ص.759.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(26)، أن نسبة التضخم عرفت إرتفاع مع بداية الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر، فقد قدر بنسبة 12.40% مقارنة بالسنة التي قبلها التي قدرت بنسبة 10.50%، وتراجعت في سنوات التي تلتها فقد كانت تقدر ب 7.40% سنة 1987، ثم 5.90 %سنة 1989، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا فسرعان ما عادت النسب للارتفاع مع بداية التسعينات وهذا من وراء الاتفاقيات السرية التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي لمعالجة الإختلالات التي مست الكيان الاقتصادي.

ب. المديونية:

لجأت الحكومة الجزائرية على خلفية الأزمة النفطية وطبيعة السياسات التي كانت تتبناها إلى الاقتراض من الخارج، وهو ما أثر على في خدمة الديون الثقيلة التي انتقلت من 22.65% سنة 1986 وبداية الأزمة النفطية لتصل مع حلول سنة 1988 الى 26.12%، وتواصل الارتفاع لتصل سنة 1990 إلى 28.15%، الجدول التالي يوضح تطور المديونية في الجزائر.

جدول رقم(27) يوضح تطور حجم المديونية في الجزائر من 1986 إلى 1990.%

السنوات	1986	1988	1990
حجم المديونية الخارجية	%22.65	%26.12	%28.15

Source: la banque mondiale, stock de la datte exterieure, total(datte en cours et decaissee, s uscourants)-algeria.URL : https ://donnees.banquemondiale.org/

من خلال الجدول رقم (27) نلاحظ أن حجم المديونية في الجزائر كان في ارتفاع بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من وراء انهيار أسعار النفط، فعائدات المحروقات كانت الدعامة الأساسية للاقتصاد في الفترة الاشتراكية وبتراجع مداخله، وإتباع سياسة استهلاكية واسع أثقل ذلك كاهل الدولة ما اثر على الديون الخارجية وتفاقمها.

ت. البطالة:

في أواخر سنة 1988 كان الوضع العام في الجزائر متدهور، فإلى جانب ما تم ذكره سابقا فيما يتعلق بتراجع القدرة الشرائية وارتفاع مستويات التضخم، فقد عرفت سياسات التشغيل أيضا تراجع كبير

بعد العام 1986، وباتت تسير بوتيرة بطيئة، هذا ما أثر على معدلات البطالة، فقد تم إحصاء أكثر من 1.5ميون شخص دون عمل في العام 1987، ليرتفع إلى 4 ملايين، كل ذلك ساهم في زيادة الرفض الشعبي للنظام الحاكم وسياساته الاقتصادية والاجتماعية[1]، والجدول التالي يوضح تطور نسب البطالة خلال فترة الأزمة التي عرفتها الجزائر.

جدول رقم(28) يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة مابين 1984و1989.النسبة%

السنوات	1984	1985	1987	1989
النسبة	%8،7	%9،7	%21،4	%18،1

Ons : activite empoloi et chomage.p.72.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(28) أن نسب البطالة نسبة البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع مع بروز الأزمة الاقتصادية في حدود 1987، عادت النسب للارتفاع لتصل إلى 21.4%، ومع نهاية الفترة الاشتراكية كانت نسب البطالة تراوح 18.1%.

بالتالي ما يمكن أن نستخلصه من تناولنا للسياق العام للبطالة أن نسب البطالة كانت تعرف تطور وتزايد، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، فانخفاض أسعار النفط الذي يعتبر الداعم الرئيسي لمختلف القطاعات وتراجع مداخله اثر على سياسة التشغيل، هذه السياسة التي تقترن بالجانب الاجتماعي في إطار السياسة الاشتراكية الاجتماعية، لكن الهزة التي أصابت عصب الاقتصاد أثرت على طبيعة السياسات وهذا ما أثر بدوره حتى على بنية الاقتصاد والنظام الحاكم، فقد كانت تلك الاوظاع بمثابة شحن وتزايد للتذمر على الوضع الذي يعيشه الفرد، هذا ما أدى به إلى المطالبة بنظام جديد يلبي احتياجاته.

[1] خالد جمعي، **نظرية الدولة تاريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر2000-2018**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلو م السياسية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2021-2022)، ص.137.

2. نتائج المشروع التنموي على المستوى الثقافي:

من نتائج بروز هيكل الدولة الريعية تنامي ظاهرة اللاجهد، وبروز الفساد، التبذير الرشوة هذا ما يؤثر على السلوك الاقتصادي والاجتماعي، فيصبح العائد منفصل عن الجهد والعمل، فالثقافة الريعية هي بمثابة عنصر هادم لعملية البناء، على العكس من ذلك نلاحظ أن الثقافة الإنتاجية تعتمد على قوة العمل والجهد، هذه العقلية هي التي تقدم إضافة[1].

إن انتشار ثقافة الدولة الريعية يدعو إلى الخمول والمطالبة بالحقوق، عوض القيام بالواجبات، فالعقلية الريعية تلتقي في الجزئية الخاصة بقتل روح العمل، هذه الثقافة التي عمل الاستعمار على نشرها، بحيث صار العمل رق، أما في إطار الدولة الريعية فهو بمثابة إعادة توزيع من طرف الدولة، وعلى عكس ما تم التوجه له في إطار السياسات التنموية، فمالك بن نبي أولى للجانب الثقافي أهمية بالغة في العملية الحضارية، لذا كان يدعو للإرتقاء بوعي النخب من جهة والقاعدة الجماهيرية، يشكل حجر الأساس في عملية التجديد الحضاري.

كان أثر الاقتصاد الريعي بشكل سلبي على طبيعة الأداء السياسي، يظهر ذلك من خلال خضوع تنظيمات المجتمع المدني لمطالب السلطة، هذا ما أفرز نظام تسلطي، وأيضا استيلاء فئة على السلطة اعتمادا على الشرعية التاريخية منصبة نفسها الممثل الشرعي للمصلحة الوطنية، هذا ما أدى للربط بين السلطة الشخصية وسلطة الدولة، ما أدى بالماسك بزمام السلطة بالتصرف في المال العام والعمل على توزيعه، كما سادت الشعبوية، فالجماعة الحاكمة تسوق لخطاب ينادى بالحرية الاقتصادية، بالمقابل تعمل على تخفيف الأعباء معتمدة على عائدات الريع، فتعمل على إعادة توزيعه، فهذه السياسات لا تدعو للإنتاج[2].

---

[1] يوسف بيبي، الآثار التشابكية للعلاقة بين الريع والفساد: الحالة الجزائرية، **مجلة الإقتصاد الجديد**، المجلد05، العدد02 ديسمبر،2014.ص262.

[2] لقرع بن علي، **مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت1989- 2015** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ، 2016/ 2017)، ص ص.189.190 .

3. على المستوى المجتمعي:

لم يكن الوضع الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة التي سبقت التحول نحو النهج الجديد جيدا، ويرجع ذلك للازمة الاقتصادية التي ألمت بالجزائر، وسبق وأن تحدثنا على وضع البطالة وارتفاعها، وتأثيرها حتى على الوضع الأمني.

طبيعة التمزق عرقلت عملية البناء المجتمعي وسمحت بتغلغل إنسان السلطة، كان ذلك في إطار سياسة فرق تسد، هذه السياسة تعمل على تمزيق روابط العلاقات الاجتماعية من جهة المجتمع، وتعمل على التحكم والمواصلة في السلطة من طرف إنسان السلطة، بالتالي نجد هنا الخلل على مستوى عملية البناء من خلال تضارب المصالح بين إنسان العامة وإنسان السلطة، هذا ما أدى إلى بروز بعض المظاهر السلبية التي ظهرت في الوسط الجزائري، والتي أدت إلى بروز تمزق العلاقات المجتمعية وسنطردها في عنصرين اثنين عند تناول النقطة المتعلقة بتمزق شبكة العلاقات الاجتماعية.

كانت الأزمة الأمنية في بداية التسعينات في الجزائر توحي بتحلل لشبكات العلاقات الاجتماعية، ويبرز وجود خلل على مستوى البناء المجتمعي يضفي إلى وجود خلل على مستوى البناء الثقافي.

بالتالي فالوضع الاجتماعي في الجزائر كان متردي، وبالعودة إلى مالك بن نبي نجد انه يولي للجانب الاجتماعي أهمية كبرى فقد ربط عملية البناء الحضاري بعملية بناء المجتمع وتكوين روابط اجتماعية متينة بين أفراد المجتمع، هنا المجتمع يصبح كخلية، أما في فأصبح مجتمع مستهلك وغير منتج أي مجتمع خامل، و قد اثر الجانب الاقتصادي على الجانب الاجتماعي لتظهر الأزمة الأمنية التي أظهرت لنا تفكك لطبيعة العلاقات الاجتماعية وعرقلة عملية البناء التنموي.

ما يمكن قوله في الأخير بعد تناولنا لهذا المطلب ان السياسات التنموية السابقة كان لها اثر بالغ على حياة الفرد الجزائري، وقد كانت بمثابة الشرارة التي هيئت لتغيير النهج التنموي بعد فشل السياسات السابقة.

المطلب الثاني: النخبة في الجزائر بين القابلية للاستعمار وفك علاقة التبعية من منظور مالك بن نبي

كان للوضع الاجتماعي دور بارز في تحول الجزائر في سياساتها الاقتصادية والسياسية، ويرجع ذلك إلى بروز عدة متغيرات ساهمت في ترجيح كفة الوضع الاجتماعي خلال عملية التحول الذي شهدته الجزائر، ويظهر ذلك من خلال بروز نخب جديدة على الساحة السياسية خرجت من داخل هيكل النظام، ومنه سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى النخب التي تشكلت في هذه الفترة، وكيف أثرت في تبني الجزائر للنموذج الجديد،(نموذج إقتصاد الحر)، وتقديم الجانب السياسي الذي طرحه مالك بن نبي كأفق يمكن أن يعمل على معالجة الإختلالات التي وقع فيها صانع القرار في الجزائر.

أولا: مسار تجديد النخبة في الجزائر

بروز نظام سياسي واقتصادي جديد يعني بروز نخب جديدة، فالتغيرات التي طرأت في هيكل النظام تنعكس على النخب وتشكيلاتها، سنتطرق في الجزء الأول إلى المسار الذي عرفته النخب في إطار عملية التجديد، ثم معرفة أهم الصراعات، وتبيان دورها في صياغة النموذج الجديد.

1. تجديد النخب في الجزائر.

في بداية الثمانينات بدأت تتشكل نخب جديدة استفادت من موقعها داخل النظام الحاكم، هذا ما أعطى لها مكانة مكنتها من الاستفادة من أجهزة الدولة[1]، لذا ينبغي العمل على البحث على طبيعة العلاقة بين الطبقة المهيمنة والطبقة البرجوازية، فمنذ قيام الجزائر بسياسة التأميم توسعت البنية البيروقراطية، هذا التوسع يستوجب القيام بعملية تدريب للأفراد، وأيضا الحاجة رأس مال وطني، كل هذا أدى بجهاز الدولة لإنشاء طبقة مقاولين رأسماليين،[2] كما تشكلت أيضا نخب عديدة في فترة بداية الثمانينات ونذكر منها:

[1] بلهواري كريمة، النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير، **مرجع سابق الذكر**، ص.70.

[2] مغنية الأزرق، **مرجع سابق الذكر**، ص.182.

أ. طبقة التكنوقراط:

برزت هذه النخبة في أواخر عهد بومدين، وإحتلو بعض المواقع في أجهزة الدولة، كانت قناعاتهم تتجاوز شعارات الجبهة، لهذا كانوا مستعدين للانسحاب منها واعتبارهم أن الحزب يقف عائق أمام عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وقد كان على رأس هذه المجموعة سيد أحمد غزالي.

كانت جبهة التحرير تخوض صراعات ضد مؤسسة الرئاسة، الأحزاب، وأيضا صراع داخلي بين لمحافظين والليبراليين[1].

ب. برجوازية المقاولين:LA BOURJOISIE DES ENTREPRENEUR

يعتبرون مساعدين للدولة لتواجدهم في مختلف القطاعات.

ث. البرجوازية الصناعية:LA BOURJOISIE INDUSTRIELLE

تتكون من إطارات أجهزة الدولة، كان مجال إختصاصها صناعة الأحذية والملابس والمواد الغذائية.

ج. البرجوازية الريفية: LA BOURJOISIE TERRIENNE

بداية ظهورها تزامن مع الثورة الزراعية، فكانت مهمتها توزيع الملكيات وتجزئتها، مقابل الدعاية للنظام.

ح. البرجوازية التجارية: LA BOURJOISIE MARCANTIE

كانت تضم كبار التجار ورجال الأعمال الحرة.

خ. البرجوازية الباريسية: LA BOURJOISIE PARISIENNE

تتكون من أصحاب الفنادق والمطاعم والحانات، يملكون نصفها في الجزائر والنصف الآخر في باريس، فكانت تتقرب من برجوازية الدولة وبرجوازية القطاع الخاص من أجل مساعدتهم على النشاط في باريس تحت إسم إطارات الدولة الكبرى[1].

[1] رياض صيداوي، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص.204.205.

لقد أدت الإصلاحات التي طرحها الشاذلي بن جديد إلى بروز النخبة التكنوقراطية، لكن تبقى النخبة الحاكمة هي نخبة المؤسسة العسكرية، ويرجع ذلك لقوة تأثيرها وقدرتها في حسم الصراعات والتحالفات والسيطرة على المجتمع[2].

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن طبيعة تشكل الطبقات البرجوازية في الجزائر تم داخل بنية النظام الاشتراكي، فقد تمكنت النخبة من الاستيلاء والاستفادة من موارد الدولة في سبيل تحقيق مصالحها الشخصية والبروز في الساحة السياسية والاقتصادية.

2. النخبة وبداية التمهيد للنموذج الليبرالي

كان الماسكون بزمام السلطة في الجزائر يستندون على الشرعية الثورية التاريخية لجبهة التحرير الوطني، هذا ما منح بعض الاستقرار في الفترة الأولى التي ترأسها الهواري بومدين، لكن من خلال ما تم ذكره سابقا نجد أن في الفترة الاشتراكية كان طغيان للخطابات الشعبوية، وتمركز السلطة في أيدي نخبة احتكرت الامتيازات لصالحها، وتوغل الجهاز البيروقراطي، هذا ما نتج انسداد بين النخبة الحاكمة والشارع، لينتج بداية ظهور المعارضة السياسية، وأيضا بروز الصراعات داخل بنية النظام السياسي.

منذ الاستقلال لم تسع النخبة للعمل على بناء مجتمع متجانس مع عاداته وتقاليده، فكانت تعتمد على القدرات الرمزية، والغرض من ذلك الحفاظ على توازنها الداخلي، فالمجتمع الذي تحدد بعد الاستقلال كان مرتبط بالنموذج الذي اختارته النخبة الحاكمة، ومع مطلع الثمانينات تبين للمجتمع أن طبيعة الخطاب الاشتراكي لم يكن سوى شعارات إيديولوجية لإبقائه في الحكم، فمحاولة النخبة بناء دولة قوية مع إغفالها لعملية بناء مجتمع متجانس[3].

أدى تراكم مجموعة من العوامل وبالأخص توجهات النخبة بالجزائر إلى إقرار عملية الإصلاح السياسي لتجاوز السلبيات التي وقع فيها لنظام السابق، مناخ سياسي فاسد يتسم بصراع النخب داخل

[1] بلهواري كريمة، النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير، **مرجع سابق الذكر**، ص.70.

[2] بلهواري كريمة، النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014، **مرجع سابق الذكر**، ص.131.

[3] ليلى سيدهم، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص117. 118.

السلطة، هذا ما أدى إلى تكوين علاقة من عدم الثقة بين القاعدة الجماهيرية والنظام السياسي، وأيضا طبيعة الصراعات بين النخب أدى إلى تفجير الوضع في أواخر الثمانينات[1].

جاءت أحداث 1988 لتؤكد فشل النخبة الحاكمة في تسيير الدولة، وتبين آن الاشتراكية ليست الحل الأمثل لتطوير الجزائر، فأحداث 1988 كانت نتيجة لتراكمات وفشل لسياسات التي انتهجتها النخبة الحاكمة طيلة ثلاثة عقود،[2] فلقد كانت الانتفاضات التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر في صالح النخب الليبرالية[3]، بقيادة شاذلي بن جديد الذي يجسد توجهه الليبرالي، وتوجه أكثر نحو الديمقراطية[4].

ثانيا: تحليل الجانب السياسي من منظور مالك بن نبي:

1. رجل البوليتيكا كمعرقل للمسار السياسي في الجزائر

بالعودة إلى مالك بن نبي وإسقاطا لمفهوم البوليتيكا على الوضع السياسي في الجزائر في بداية الفترة الانتقالية نجد أن مفهوم رجل البوليتيكا على أنه السمة البارزة في المجتمع الإسلامي،[5] فالسياسة أصبحت بين أيدي أشخاص بعيدين كل البعد عن السياسة والذين يمتازون بالدجل السياسي،[6] فالنخبة التي تولت الحكم في الجزائر كانت تمتاز بالدجل السياسي، وهذا لطبيعة السياسات الشعبوية المطبقة، والغرض منها هو المحافظة على مكانهم داخل نسق السلطة الحاكمة، وأيضا محاولة لإيهام الأفراد، وكان ذلك من خلال مجموعة من السياسات التي أثبتت فشلها مع بروز مشاكل تراجع أسعار النفط.

فرجل البوليتيكا الذي يعالج الأعراض لا أساس المشكلة يجد معارض رئيسي يكشفه، وهو الطبقة المثقفة لذا ينبغي أن يجد حلولا لكي يعمل على كبحهم، فطبيعة العلاقة بين السلطة والمثقف في الجزائر كانت تمارس بطريقة أبوية، وهذا ما قادها إلى استبعادهم من صياغة الرؤى متناسية الدور الذي

---

[1] عبد الحميد براهيمي، **مرجع سابق الذكر**، ص.190.

[2] **المرجع نفسه**، ص.127.

[3] Isabelle werenfels. **Managing instabilitty in algeria , elites and polutical change since 1995**(new york : rutledge , 2007).p.12.

[4] عمار معمر، **مرجع سابق الذكر**، ص.77.

[5] الأخضر شريط، **مرجع سابق الذكر**، ص.174.

[6] محمد العاطف، **مرجع سابق الذكر**، ص.32.

من الممكن أن تلعبه في الربط بينها وبين المجتمع، وبالعدة للجزائر نلحظ وجود عزوف سياسي نتيجة إخفاق السلطة الحاكمة في بناء علاقة تكاملية مع النخب التي لا تقاسمها نفس التوجه[1].

2. الفساد السياسي:

من بين اخطر أنواع الفساد التي من الممكن أن تعصف بالدولة هي الفساد على المستوى السياسي، فقد ساهم الترسيخ التسلطي في الجزائر في تحويل الفساد السياسي إلى طابع حكم، وهذا نظرا لأن عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر لم تكتمل، فالفساد يأخذ طابع جديد متمثل في خصخصة الدولة، ويعمل على سياسة الاستقطاب، هذا ما يوفر عليه الاستمرار في السلطة،[2] فقد أدى احتكار السلطة إلى تفشي الفساد السياسي والمالي، فتحول إلى منظومة قيم، هذا ما أدى إلى انتشار الفساد والمحاباة، والذي أدى إلى بروز أزمة أخلاقية واهتزاز الثقة بين الفرد والدولة،[3] هذه النقطة التي كان يعمل بن نبي على التركيز عليها، وذلك من خلال العمل على كسب ثقة الشعب، فإذا فقدت هذه العلاقة لم يبقى أي أساس لبناء الدولة[4]. يمنح الدولة حصانة من الضغوط الاجتماعية[5].

بالتالي فالنخبة في الجزائر كانت تعمل على خدمة مصالحها، فلم يكن يهما مصالح المجتمع بقدر ما يهمها مصلحتها الشخصية، وكانت مشدودة بداء القابلية للاستعمار، فقد كان للوفرة النفطية أثر عكسي بحيث وضفت الريع لشراء الذمم لأهداف سلطوية بدل توظيفها في بناء الدولة، لهذا كان النظام يعزز آليات الزبونية، وتهميش الكفاءات، فأنتجت رجال سلطة لا رجال دولة، وأنتجت نخب مغشوشة

---

[1] مراد بن سعيد، صالح زياني، **النخب والسلطة والايديولوجيا في الجزائر بين بناء الدولة والتغيير السياسي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 23 مارس 2020، متوفر على الرابط التالي:

https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AE%D8%A8

[2] عادل اورابح، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2017. 2018)، ص.224.225.

[3] رانيا بلمدني، **أثر السياسات التنموية في سياسات العمل حالة الجزائر**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص.48.

[4] زموري ليندة، القيم السياسية في فكر مالك بن نبي بين الأطروحات الغربية والإسلامية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 12، العدد2، جوان2020. ص .289.

[5] Gwenn okruhilk, rentier wealth, unruly law and the rise of opposition: the politiqua economy of oil states, comparative politiqus, vol.31, no.03,(apr.1999) ,p.295.

تغلب عليها الرداءة، وانعدام الأخلاق والنزاهة[1]، فصفات الأخلاق ولنزاهة كان يصر عليها مالك بن نبي في عملية البناء السياسي وهو ما كان غائب في الجزائر.

3. خيار اللبرالية من منظور القابلية للإستعمار عند مالك بن نبي

طبيعة السياسات المعولمة الحالية التي تعمل على صهر العالم ككل في إطار قرية صغيرة، هذا النموذج يستلزم صهر جميع الثقافات في بوتقة واحدة حتي يسهل عملية نشر ما اصطلح عليه الديمقراطية، وما اقره أيضا فرانسيس **فوكوياما** في كتابه نهاية العالم الذي يقر بسيادة النموذج الليبرالي في الجانب الاقتصادي، وسيادة النموذج الديمقراطي في الجانب السياسي.

إذا ما تطرقنا إلى الجانب السياسي والحديث هنا عن الديمقراطية التي تقرر في تشكيل نظمها السياسية وتدعم عملية فصل الدين عن الدولة(العلمانية)، التي أفرزت في إطار وسياق تاريخي مختلف عن الإطار الإسلامي، وهو ما يفسر اعتماد مالك بن نبي على الفكرة الدينية في إطار معادلته الحضارية، وأيضا تساهم الفكرة الدينية في عملية البناء الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى تقييد سلطات الحاكم(إنسان السلطة).

تقف وراء هذه الأزمة، أزمة سياسية، فالجهاز الإداري القمعي، والإدارة التربوية المقطوعة من الإرث الاستعماري، أشعل نار الصراع بين أقلية مشدودة إلى فرنسا وتملك السلطة، والغالبية من الشعب التي كانت تبحث عن تغييرات من جهة أخرى،[2] هذا الأخير الذي كان يعمل على احتكار السلطة وتمركزها في أيدي أقلية، هذا ما أدى إلى خنق الحريات، والتضييق على حرية الأفراد، وهو ما زاد الفجوة بين الحاكم والمحكوم، فيرى "**أميرتا صن**" **Amartya sen** في كتابه "التنمية حرية"، أن انتهاك الحرية المباشرة هو إنكار للحريات السياسية والمدنية من قبل الأنظمة الاستبدادية[3].

---

[1] رابح لونيسي، معظلة النخب السياسية في الجزائر، تم نشره يوم 2017 /02/13 في موقع سبق براس، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/03/19. على الرابط التالي:
/https://www.sabqpress.dz/author/lounisi/page/3

[2] عبد الحميد براهيمي، في ظل الأزمة الجزائرية 1985- 1999، **مرجع سابق الذكر**، ص.233.

[3] Amartya sen**,** Amartyasen, devlopment as fredom, united state of amirican: library of congrasse catalogine publication **data, 1999),p.**.21.

ثالثا: الحاجة لتأسيس نموذج سياسي في الجزائر وفق منظور مالك بن نبي بعد حراك 2019:

عاشت الجزائر في فترة ما بعد الحقبة الاستعمارية ما عرف بالشرعية الثورية، فهي لم تكن مبنية على عملية المشاركة الشعبية، فالمجتمع كان منعزل عن المشروع التنموي المطروح هذا ما أدى لبروز أزمة في نهاية الثمانينات، ليلتجأ صانع القرار في الجزائر للتوجه نحو الشرعية الديمقراطية التي عرفت هي الأخرى اختلالات وصراعات سواء داخل هيكل وبناء النظام أو على المستوى الخارجي، فكانت لواقع الأحداث التي عرفتها الجزائر مع مطلع 2019 وما أفرزته وجود شرخ بين النظام السياسي والمجتمع، وأزمة ثقة ففي كلا المرحلتين تشكل وبروز أزمة مشروعية وهي الثقة بين النظام والأفراد، ما أدى إلى النفور من الحياة السياسية، فالحراك الشعبي في الجزائر ممكن أن يكون بمثابة اطراد ثوري، فقد اثبت وجود تماسك في المجتمع، ووجود ثقافة لدى الفرد الجزائري وعودة الروح له بعدما دفنت مع نهاية المحاولة الأولى في بداية التسعينات التي أجهضت في مهدها.

1. النخبة من التبعية إلى عملية البناء من منظور بن نبي

سنستقرأ أفق المسار السياسي التي كان يصبو إليها مالك بن نبي، من خلاله نطرح ملامح المسار وتبنيه كسياسة بديلة للسياسات السابقة.

تم الإعلان عن تعديل الدستور وتجديد المؤسسة البرلمانية واعتبارها كإصلاحات أولية لرئيس الجمهورية لاستعادة الثقة بين المواطن وصناع القرار،[1] كما كان التحول من الدولة الريعية إلى نموذج دولة الإنتاج من خلال عملية الإصلاح السياسي، فالتحول في طبيعة النظام الذي يعمل على تعزيز الرقابة، وتوزيع المهام هذا ما ينتج ثقة بين صانع القرار والفرد[2].

إن دراسة الدور السياسي للقيادة وإعطاء الأفق الذي يمكن أن تسير عليه للخروج من العثرات التي صادفتها الجزائر منذ الاستقلال يعتبر مهم جدا، وهذا نظرا للدور الذي يمكن آن تلعبه القيادة في عملية التحول المجتمعي، فعملية التغيير تستلزم وجود قيادة سياسية تعمل على انتهاج أسلوب الإقناع،

[1] تقرير منظومة الأمم المتحدة الجزائر 2020، ص8.9.
https://algeria.un.org/sites/default/files/2021-09/Rapport%20NU240821%20Version%20AR.pdf

[2] رزيق نفيسة، رهان التنمية ف الجزائر نحو تبني نموذج تنموي جديد، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد06، العدد01، جوان2021، ص.1793.

وتعمل على تحقق الأمن داخل المجتمع باعتباره الأساس للانطلاق في المسار التنموي، وكذلك القضاء على الفساد الذي يعرقل المسار التنموي[1].

يجب أن يتخلص صانع القرار من داء القابلية للإستعمار هذا ما يسمح بالاستغلال الأمثل لما تملكه الجزائر، فالتخلص من التبعية يقود إلى الإعتماد على الذات، ولو سايرت الجزائر نفس النهج الذي تسير عليه فبإمكانها التأسيس للنهوض والتخلص من تراكمات النخب الفرنكوفونية التي كانت تربط الجزائر مع فرنسا، والعمل على بسط نفوذها على المستوى الإقليمي.

طبيعة القوى المؤثرة في تشكيل أو تبني النماذج التنموية التي تتصف من منظور مالك بن نبي بالنخب القابلة للإستعمار التي كانت تابعة فكريا، كما أنها إستولت على السلطة وإتصفت بداء البوليتيك فلم تعالج المشاكل ولم تنتج تنمية فعلية في الجزائر، فكانت مستندة إلى الريع الذي بتراجع مداخيله تآكلت معه حظوظهم في البقاء في السلطة، فعدم تهيئة الوضع داخل أروقة السلطة سيعمل على إيقاظ الدولة العميقة وعودتها وبالتالي عودة السياسات الترقيعية السابقة.

2. مبدأ المشاركة كآلية لتجانس العمل بين الدولة والمجتمع

مع نهاية فترة حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، انتخب الرئيس الجديد عبد المجيد تبون بعد حراك 2019، فعملية التغيير السياسي والاطراد الثوري لدى الأفراد لو يتم توظيفه وفق الأطر التي كان ينادى بها مالك بن نبي في الجانب السياسي، والتي من خلالها يتم إتباع سياسات تتفق ووسائلنا، وتضافر جهود الفرد مع جهود الدولة سيسمح بسهولة تنفيذ المشاريع،[2] من خلال بناء رابطة ثقة التي كانت غائبة منذ فترة طويلة، وإعادة هيكلة الحياة السياسية، مع العمل على وضع خطة واضحة المعالم لطبيعة المشروع السياسي، هذا ما يجشع على تكاتف عمل الحكومة وتطبيق القرارات من طرف الأفراد.

في الجانب السياسي ظهرت بوادر تحسن على مستوى الخطط التي أقرتها الحكومة وخاصة بما تعلق بالمجال الاقتصادي، فدور القيادة السياسة مؤثر بشكل كبير فالفعل الحضاري أو التنموي يستلزم وجود إرادة من صانع القرار، وأيضا فك علاقة الإرتباط مع كل مخلفات التي قادت إلى تعطيل المسار

[1] حروبي بزارة عمر، القيادة السياسية والتغيير المجتمعي (التنمية الشاملة)، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 9، العدد02، ديسمبر 2019، ص.99.

[2] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.99.

النهضوي، بالتالي فوجود قيادة متمكنة في الجزائر مع توافر الإمكان المادي، وأيضا تجانس بين مكونات الشعب سيسهل سير الجزائر في مسار التنمية.

3. ضرورة تفعيل مشاركة النخب المثقفة في صناعة القرار.

كانت النخبة المثقفة مغيبة، لذا ينبغي 'إعادة النظر في طبيعة العلاقة التي تربط المثقف مع النخبة الحاكمة بما يحقق التكامل بينهما، فدور الطبقة المثقفة هو الإنتاج الفكري والتفسير بما يربطه مع المجتمع، وقد ركز مالك بن نبي على عالم الأفكار، واعتبر المشكلة التي يعاني منها المجتمع الإسلامي ككل هي مشكلة أفكار وافتقار، وكما سبق وان تطرقنا الى موقع المثقف داخل بنية النظام فكان بعد عن النخبة الحاكمة وعن المجتمع، هنا بقي دون دور، لذا ينبغي الاستفادة منه في صياغة الرؤى، والاستعانة بهم لتقديم الحلول والبدائل والانخراط في القيام بثورة ثقافة وفكرية على مستوى القيم لمواجهة التحديات المعاصرة التي تعرفها الجزائر

بالتالي ما يمكن قوله في الأخير أن جانب السياسي يعتبر ركيزة أساسية لا يجب إغفاله في مرحلة التجديد، فمالك بن نبي ينطلق من ضرورة تكاتف أعمال السلطة مع الفرد، وهذا لا يكون إلا بوجود نخبة مؤهلة، فقد كان لصعود نخب جديدة أثر بالغ على عملية تغيير توجه الجزائر في نموذجها التنموي، كما آن النخب التي ظهرت كان توجها ليبرالي وفتح المجال حتى تعمل على استثمار مكتسباتها التي حققتها في النظام السابق، بتالي فالنخب كانت عامل معرقل، وكانت مشدودة للقابلية للاستعمار، هذا ما يظهر لنا في الجزء التالي من الدراسة عندما تستنجد بالمنظمات الدولية التي تعتبر كاستعمار جديد، فعوض البحث عن أطر جديدة تخرجها من المأزق التنموي، سايرت النهج الذي يرسمه الاستعمار الجديد المتمثل في المنظمات الدولية، وهذا ما يوحي بوجود خلل في عالم أفكاره النخبة الحاكمة.

المطلب الثالث: العوامل الخارجية وتكريس علاقة التبعية من منظور مالك بن نبي.

لم يكن التحول في طبيعة النهج التنموي يقتصر على العوامل الداخلية، فهذه العوامل الذي أثقلت كاهل الدولة تزامنت مع بداية تحولات على مستوى بنية النسق الدولي، وبداية التوجه نحو نظام أحادي القطبية، وزوال المعسكر الشيوعي، ومنه في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم العوامل الخارجية التي أدت إلى تغيير طبيعة السياسة التنموية في الجزائر.

أولا: العوامل الخارجية:

هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي ساهمت في التحول إلى اقتصاد السوق من بينها:

1. الضغوط السياسية الدولية:

كان للسياسات التي انتهجها الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينات الأثر في زوال الإيديولوجية الشيوعية والأنظمة المنبثقة عنها، وإيحاء بفشل السياسات التي تم تطبيقها في ظل النظام الاشتراكي، وموازاة مع انهيار وبداية تفكك الاتحاد السوفياتي كانت بداية نهاية الحرب الباردة، والتغيير في موازين القوى، وتغيير النسق الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية، وهذا ما يدل على انتصار النموذج الغربي الليبرالي في مواجهة النموذج الشيوعي الاشتراكي، لهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على فرض النموذج التنموي الجديد[1].

تعتبر سنة 1989 إعلان عن نهاية المنظومة الاشتراكية ونقطة تحول في بنية النظام الدولي، وكانت تجربة الجزائر ضمن موجات التحول الديمقراطي التي عرفتها الأنظمة الشمولية والاشتراكية، فقد برز تصور عالمي يرتكز على الديمقراطية وحرية حقوق الإنسان، والتعددية، وعمل على أبراز قواعده بعدة وسائل وأدوات، فكان لانتشار الديمقراطية في العالم مع أوظاع التي تميزت بها الجزائر وفشل النموذج السابق بمثابة عامل مؤثر على عملية الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في إطار عملية التحول الديمقراطي[2].

[1] كريمة جباري، **مرجع سابق الذكر**، ص.166.

[2] مجدان محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.59.

2. المشروطية:

ركزت على عملية الإصلاح الاقتصادي، كان مضمونها يدور حول تبني برنامج التكيف الهيكلي كشرط أساسي لتلقي المساعدات والمعونات من المؤسسات الدولية، (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي)، من خلال فرض سياسة الإصلاح الهيكلي، الخوصصة، فتح الأسواق، الحرية، فالغرض منها فرض النموذج الغربي للتنمية، لتبدأ بممارسة الضغوط إقتصادية لتبنى الديمقراطية، وكانت تعتمد على تهديد بمنع أو وقف المساعدات وفرض العزلة والحصار كعقوبات إذا لم تلبي تلك الشروط[1].

3. الاقتصاد الجزائري وصندوق النقد الدولي:

بعد فترة الركود كان لابد من القيام بعمليات إصلاحية لتجاوز الإخفاقات خلال مرحلة التخطيط، فتوجهت الجزائر إلى المؤسسات النقدية والمالية، فهي تعمل على اقتراح برامج للحالات الاقتصادية " برنامج التثبيت الاقتصادي" أو" التكييف الهيكلي" أو معا، فهي تركز على تحرير الأسعار ومراجعة البرنامج الاستثماري للحكومة والعمل على إحداث تغيير في مؤسسات القطاع العام، لذلك عملت على عقد اتفاق بتطبيق برنامج للإصلاح الشامل لمختلف المجالات،[2] (إقرار التعددية الحزبية، خوصصة القطاع الاقتصادي، حرية الصحافة)[3].

بالعودة لمالك بن نبي والوضع الذي مرت به الجزائر نلاحظ أن طبيعة السياسة التي إنتهجتها الجزائر كانت من خلال جملة من الضغوط، وهذا بفرضها مجموعة من السياسات التي يجب أن تقوم بتطبيقها وإدراجها في إطار النموذج الجديد، هذه الجزئية تظهر لنا أن المجتمع أو صانع القرار أو النخبة كما سبق وأن تحدثنا عليها سابقا عملت على عملية نقل للنموذج الجديد وهذا نوع من التكديس حسب مالك بن نبي، فالمجتمع الذي لا يصنع أفكاره الرئيسية لا يمكنه أن يصنع المنتجات الضرورية لإستهلاكه، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه، فلا يمكن لمجتمع في عهد التشييد أن ينهض بأفكار مستوردة، أو مسلطة عليه من الخارج،[4] هذا ما أغفله صانع القرار في الجزائر، وهو ما حتم البقاء في

[1] **المرجع نفسه**، ص.60.

[2] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية واصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الامس للاستفادة لازمة اليوم، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد03، العدد02، سبتمبر 2016، ص.268.

[3] ليلى سيدهم، **مرجع سابق الذكر**، ص.130.

[4] مالك بن نبي، إنتاج المستشرقين، **مرجع سابق الذكر**، ص.84.

علاقة تبعية، ويأتي ذلك من خلال الاستسلام لتوجيهات صندوق النقد الدولي، كما يعد هذا الإجراء بمثابة توطيد لعلاقة التبعية، هذه العلاقة حسب رواد نظرية التبعة تبقي التنمية تراوح مكانها وتقتصر على تبعية دول المحيط لدول المركز.

ثانيا: الخيار الرأسمالي والاستعمار الجديد

بعد التجربة الاشتراكية، إنطلقت الجزائر نحو تبني إقتصاد السوق بغية الخروج من حالة الركود التي كانت تعيشها، فقامت بعمليات إصلاح بهدف إنعاش الإقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة النمو لإحداث التغيير، وسنحاول في هذا الجزء التطرق إلى طبيعة النموذج المتبع والإستعمار الجديد وهذا من خلال:

1. هيمنة سياسات صندوق النقد الدولي وتكريس علاقة التبعية

بعد خروج الجزائر من تجربة اشتراكية فاشلة، انتهجت نموذج مغاير وهو اقتصاد السوق، هذا الإختيار لم يكن نابع من إرادة فعلية للجزائر في تغيير النظام الاقتصادي،[1] فقد كان للوضع المتدني الذي عرفته الجزائر دور بارز في عملية الإنتقال، بالإضافة إلى ذلك كان لمنظمات الدولية، (صندوق النقد الدولي) اليد في تبني الجزائر اقتصاد السوق وذلك من خلال الشروط التي فرضتها عليه[2].

يعود تعامل الجزائر مع هيئات الهيمنة إلى أواخر الثمانينات، فلقد بلغت نسبة خدمات الديون إلى الصادرات سنة 1988، ما نسبته (83%)، وفي سنة 1989، ما نسبته (80%)، فلم تكن احتياطات العملة تكفي لتغطية واردات شهر واحد، هذا ما دفع الجزائر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي،[3] فكان يقترح حلول لأزمة المديونية، ويعمل على تدعيم سياساته بتدخلات البنك العالمي، فطرح سياسات أطلق عليها سياسات التسوية الهيكلية لمعالجة المديونية، هذه الاقتراحات تم طرحها للخروج من الصدمة التي طرأت على الاقتصاد الجزائري، لكن صندوق النقد الدولي لم يقدم الاقتراحات فقط، بل أصبح يعتبر كمؤثر وشريك في رسم السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وهذا في إطار المشروطية التي

[1] محمد شنوف، **مرجع سابق الذكر**، ص.210.

[2] بلقاسم نويصر، **مرجع سابق الذكر**، ص.187.

[3] حامد نور الدين، منظمات الهيمنة العالمية FMI , bird، والحقوق الاقتصادية والإجتماعية للدول النامية، دراسة حالة الجزائر، **مجلة الحقيقة**، المجلد03، العدد01، جوان 2004، ص.181.

قدمها، من خلال إعادة الهيكلة، والتكثيف الهيكلي، فالبلد الموقع إذا ما أراد الحصول على مساعدات يجب عليه تنفيذ المقترحات المقدمة[1].

يعتبر هذا حسب مالك بن نبي نوع من أنواع الإستعمار غير المباشر حيث تقوم هيئة بالتحكم بالوضع الداخلي للجزائر والضغط عليها لتغيير النظام الإقتصادي،[2] وهو ما سارت عليه الحكومة في تلك الفترة، فكانت ترى انه لا سبيل لحل مشاكل التي طرأت إلا من خلال السير في الطريق الذي رسمه صندوق النقد الدولي، هذا الطريق الذي يعمل على تكريس التبعية، فقد باشرت الحكومة تنفيذ تلك البرامج من خلال جملة الإصلاحات التي اقرها صندوق النقد الدولي، هذه الشروط تعتبر بمثابة قيد، وأيضا تلتزم به الدول التي تسير في فلك النظام الليبرالي، هذا ما يعمل على تثبيط وتراجع في عالم الأفكار والميل إلى التكديس، الذي من خلاله يقود إلى نقل نموذج تنموي لا يراعي الخصوصيات الثقافية وهو ما حصل في الجزائر، بالتالي إبقائها في حالة من التخبط والمحاولة للخروج من دائرة التخلف، فطبيعة العلاقة هذه تطرق إليها رواد مدرسة التبعية عند حديثهم عن السياسات التي تطبقها دول المركز على دول المحيط في إطار المحافظة على ربط الاقتصاد المتخلف بالإقتصاديات المتطورة

2. العولمة الاقتصادية كمعرقل لبناء نموذج تنموي ذاتي

اندماج الإقتصاديات النامية بدأ منذ سنوات الأزمة في الثمانينات، فأدت إلى تراكم الديون الخارجية الكبيرة، فإلى جانب انخفاض عائدات الصادرات، وتراجع قيمة العملة، كل هذا أدى إلى تأثر في عملية اقتناء الواردات الحيوية، لذا تم الضغط على الحكومات لتخفيف القيود على التجارة الخارجية، من خلال خفض التعريفات الحمائية، وتخفيف قيود الاستثمار الأجنبي،[3] وهو ما تصبو إليه العولمة الاقتصادية، فالعصر الحالي مقسم إلى قسمين، قوى كبرى تتسابق على أسواق الموارد والسلع، وشركات عابرة للحدود، والطرف الثاني الدول الضعيفة، هي دول مستعمرة في السابق وتابعة ومرتبطة بمصالح الدول الكبرى في الوقت الراهن، ويكون ذلك عن طريق المنظمات الدولية، أو اتفاقيات سياسية

[1] نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، صلف" سلطة العولمة الفاسدة"، قراءة نقدية في ثالوث مؤسسات "الاقتصاد العالمي" الراهن: البنك العالمي، صندوق النقد الدول ومنظمة التجارة العالمي، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد01، العدد01، سبتمبر2010،ص.20.

[2] الطاهر سعود، **مرجع سابق الذكر**، ص.149.

[3] Francis Adams and Satya dev cupta, **the political economy of globalization: an introduction in the political economy of globalization** ,edited bay satya devcupta, in Kluwer academic Publishers. 1997, p04.

واقتصادية تعمل على ضمان ارتباط هذه البلدان بالمنظمات، والعمل على منحها مزيد من القروض، وهو ما يكرس التبعية الاقتصادية القديمة بأساليب جديدة[1].

مؤسسات الدولية لم تكن تراعي مصالح الدول النامية، بل كانت تفرض عليها حلول وبرامج لا تستطيع رفضها أو مناقشتها،[2] وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف وللاستقرار التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، وفي جوان1991، والاتفاقيات التي أبرمتها مع البنك الدولي سنة 1989، وعلى إثر هذه الاتفاقيات طرح صندوق النقد الدولي إعادة الهيكلة[3].

3. الخيار الليبرالي وعميلة التكديس:

في الحالة الجزائرية تبنت النموذج الرأسمالي، كان ذلك دون أن تقوم بالعمل على تصفيته مع ما يتماشى وخصوصياتها، فكان نتيجة الضغوط المسلطة من الخارج، فقد كان لتفاقم أزمة المديونية تأثير على طبيعة تفكير الحكومات المتعاقبة، فلجأت إلى الحلول المستوردة، فبدأت تعمل على تنفيذها، واعتبرت أن الحلول المحلية لا تجدي نفعا؛ وتتطلب إقناع جماهيري وثقة شعبية، وهو ما كانت تفقده الحكومة في تلك الفترة؛ وذلك نتيجة الوضع الأمني من جهة، وأيضا الوضع الإقتصادي الذي كانت للحكومات المتعاقبة أو هيكل النظام السابق دور فيه، هذا ما ترك نوع من عدم الثقة بين مخرجات النظام السياسي ومطالب الأفراد، خاصة بعد إجهاض عملية الانتقال الديمقراطي، ووقف المسار الانتخابي، وندرة المواد الغذائية، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي في تلك المرحلة كان جد حساس، هذا ما دفع بصناع القرار إلى اللجوء إلى منظمات الدولية لتخفيف حدة المشاكل التي خلفها النظام الإقتصادي السابق.

فيفسر مالك بن نبي هذه الحالة بوصفها تكديسا للمنتجات الغربية، فأخذها جملة دون التفكير في نقدها أو تصفيتها وهو ما أدى إلى زيادة الأشياء،[4] فبدل البحث عن وسائل نهضتنا من خلال البحث

---

[1] الهادي هباني، **جذور التبعية الاقتصادية وعلاقتها بشروط صندوق النقد والبنك الدوليين**، الحوار المتمدن-العدد:7578- تاريخ النشر:2023/4/11. تاريخ الاطلاع: 2023/4/18. متوفر على الرابط التالي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=789422

[2] حامد نور الدين، **مرجع سابق الذكر**، ص. 184.

[3] صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، **مجلة، دراسات إقتصادية**، المجلد1، العدد1، جانفي 1999، ص. 124.

[4] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.36.

عن أفكار تتماشى مع معادلتنا الحضارية، قمنا بعملية نقل واستنساخ لأفكار وتجارب غيرنا دون مراعاة لطبيعة بيئتنا، فيقول مالك بن نبي في هذا الصدد: "فإذا عدنا إلى موقف نخبتنا في المجال الاقتصادي نرى أن هذه النخب تقف موقف الاختيار بين ليبرالية ادم سميث ومادية كارل ماركس[1]، بالتالي فالجزائر لم تخرج عن هذه الظاهرة لتتبنى النموذجين في فترتين مختلفتين، فقامت بعملية نقل بالتالي المجتمع الذي لا يصنع أفكاره الرئيسية لا يمكنه أن يصنع المنتجات الضرورية لتصنيعه، كما أنّه لا يمكن لمجتمع أن ينهض باستيراد أفكار أو أفكار مسلطة عليه من الخارج"[2].

[1] مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.97.

[2] مالك بن نبي، إنتاج المستشرقين، **مرجع سابق الذكر**، ص.84.

المبحث الثاني: تحليل الإستراتيجية التنموية في ظل النموذج الليبرالي 1990- 2023.

كان تحول الجزائر من اقتصاد اشتراكي يستلزم جملة من الضوابط والأسس التي ينبغي أن يستند عليه النظام الجديد، فمسار التحول كانت الغاية منه معالجة الإختلالات التي وقع فيها الاقتصاد في فترة المخططات التي أثقلت كاهل الدولة من خلال تزايد مديونتها الخارجية، بالتالي فالتوجه الجديد نحو الليبرالية ومقتضيات الدولية في تلك الفترة، وأيضا الشروط التي وضعها صندوق النقد كانت بمثابة أطر يجب السير عليها، وسنحاول من خلال هذا المطلب تتبع أهم التغييرات التي طرأت على بنية الاقتصاد في الجزائر، وعلى هيكلته في مسار التحول نحو الاقتصاد الليبرالي.

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية لتبني اقتصاد السوق الحر في الجزائر

إن تعزيز النمو الإقتصادي وتحسين مستوى المعيشة هو الغاية الذي سعت إليه الجزائر في سياساتها التنموية، فظهرت عدة اختلالات على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد الجزائري انتهت بأزمة اقتصادية خانقة عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات، لتنتقل إلى التحول في بنية النظام الاقتصادي، كان ذلك من خلال إجراء تغييرات هيكلية واصطلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، وفي هذا الجزء سنحاول التطرق إلى المرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر، واهم المراحل التي مرت بها.

أولا. الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر، فقد باشرت السلطات من خلالها جملة من الإصلاحات الهيكلية،[1] فكل عملية إصلاح تأتي كردة فعل لأزمة اقتصادية تنعكس بدورها على البيئة الاجتماعية التي باتت تهدد استقرار وأمن البلد،[2] ونتيجة لذلك استعانت الجزائر

[1] جدي ساسية، عطية حليمة، العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط، تداعياتها وأثارها: دراسة حالة بعض الدول الصناعية والمالية للفترة:2004-2014، **مجلة ايليزا للبحوث والدراسات المركز الجامعي اليزي**، المجلد،3، العدد1، ديسمبر2018،ص. 222.

[2] تومي عبد الرحمان، **مرجع سابق الذكر**، ص.21.

بصندوق النقد الدولي لتصحيح اقتصادها، والعمل على الخروج من الأزمة التي سببها انخفاض أسعار النّفط، تم ذلك بموج بثلاث اتفاقيات[1]:

- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول المبرم في 30 ماي سنة 1989 والذي تحصلت الجزائر بموجبه على قرض بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت أو الاستقرار مقابل التزامات صارمة تلتزم بها الجزائر بإتباع سياسة نقدية أكثر صرامة، ومواصلة تخفيض قيمة الدينار وإدخال مرونة أكثر على نظام الأسعار.
- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني المبرم في 02 جوان 1991 وقد حصلت الجزائر بموجبه على قرض يقدر ب 350 مليون دولار، مقابل التزامات تمثلت في تحرير التجارة الخارجية وتقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية، وتخفيض قيمة العملة ورفع مبادلات الفائدة وخوصصة المؤسسات العمومية.
- اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث المبرم في أفريل 1994 وخلال هذه الفترة شهد الاقتصاد الجزائري أزمة مالية داخلية وخارجية، وعدم القدرة على الدفع cessassions de paiements، نتج عنها لجوء السلطات الجزائرية إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح، وترتب عن ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار لمدة سنة واحدة وهو ما سمح بإعادة جدولة ديونها، وقد كانت شروط صندوق النقد الدولي من أهم أسباب تغيير الجزائر لهيكل نظامها الاقتصادي، بما يتماشى والتزاماتها تجاه صندوق النقد الدولي[2].

كما كان للازمة التي عرفتها الجزائر من وراء السياسة التنموية المبنية على المخططات الأثر البالغ على تدهور وتراجع المستوى المعيشي للفرد الذي أدى إلى مظاهرات شعبية سنة 1988[3]، وما نتج عنها من تخريب للممتلكات وتسريع تدهور الاقتصاد وإفلاس القطاع العام[4].

---

[1] بلقاسم نويصر، **مرجع سابق الذكر**، ص.187.

[2] ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص.209.

[3] عبد محسن والمجيد بوزيد، تر: جريب آم حسن، **تسعينات الاقتصاد الجزائري حدود السياسة الظرفية** (الجزائر: موفم للنشر، 1999)، ص. 11.

[4] بوشناقة شمسة وآدم قبي، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 2000-1988،**مجلة الباحث**، المجلد3، العدد 3، ديسمبر 2004، ص 130.

كان تفاقم هذه المشاكل نتيجة اعتماد الجزائر على عصب واحد في خططها التنموية، فكانت ترتكز على القطاع النفطي، فبمجرد الهزة التي شهدها هذا القطاع تأثر الاقتصاد الجزائري، ما دفع الجزائر للتخلي عن النهج التنموي الاشتراكي وتبني نظام السوق، فالمرحلة الانتقالية هي الفترة التي تقع بين النموذج السابق الذي سارت عليه الجزائر والذي ترك أثرا سلبي على جميع المستويات، لذا كان لابد من مرحلة انتقالية تهيئ المسار نحو التوجه للنموذج الليبرالي، سنحاول في هذا المطلب تتبع المرحلة الانتقالية في الجزائر خلال فترة التسعينات التي كانت وفق مجموعة من المؤشرات التي تدل على عملية الإنتقال؛ فانطلقت من برنامج التعديل الهيكلي.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي

هي مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل السلطة بغية إلغاء الإختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية، وإنشاء العناصر المشكلة لإقتصاد السوق،[1]ولقد بدأت عملية التحول إلى اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر؛ فقد باشرت السلطات من خلالها إصلاحات هيكلية،[2] وقد جاءت هذه الإصلاحات لتكييف الهيكل الإقتصادي مع متطلبات إقتصاد السوق الحر، ويمكن إيجاز جملة الإصلاحات التي تضمنها برنامج إعادة الهيكلة فيما يلي:

1- **إصلاح المنظومة المالية:** إن الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق الحر، جعل الجزائر تقوم بإدخال تغييرات جذرية على المنظومة المالية وقد تمثلت في:

- إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة، وتقليص نفقات الحكومة وإصلاح النظام الفرنسي.
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة[3].
- إصلاح القطاع البنكي بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة.

---

[1] عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد03، العدد07، ديسمبر 2002، ص.121.

[2] جدي ساسية، عطية حليمة ، **مرجع سابق الذكر**، ص.222.

[3] محمد زوي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2010/2009)، ص ص.178،179.

- تشجيع إنشاء البنوك الأجنبية[1].

2- **إصلاحات التجارة الخارجية:** ركزت الجزائر اهتماماتها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية، وإلغاء احتكار استيراد الدولة للمواد الإستراتيجية إضافة إلى تشجيع القروض من أجل الاستيراد لصالح المتعاملين الخواص[2].

3- **إصلاح القطاع الصناعي:** تمثلت سياسة إعادة الهيكلة الصناعة في إجراء التعديلات المناسبة والملازمة لإمكانية الاقتصاد الموجودة ووضع ميكانيزمات للتنمية، إضافة إلى وضع إطار قانوني ومؤسساتي من شأنه أن يسمح بظهور شروط مناسبة لارتقاء اقتصادي دائم وثابت[3].

ثالثا: تجسيد برنامج التعديل الهيكلي على مستوى الاقتصاد الجزائري

إن تجسيد برنامج التعديل الهيكلي يستلزم توافر مجموعة من الشروط ومن أهمها:

1. **الخوصصة:*** إنّ الانتقال إلى اقتصاد السوق استلزم تنازل الدولة عن التسيير والاحتكار، وهو الأمر الذي يفرض بدوره تحويل السلطة الاقتصادية والقانونية، إما لصالح هيئات ومؤسسات عمومية مستقلة، أو لفائدة أشخاص خواص في إطار التعاون أو التنازل،[4] وكان الهدف من سياسة الخوصصة يتمثل في[5]:

---

[1] محمد بن بوزيان وفتحي بلدغم، **التحرير المالي والبنكي والتنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر** (مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول "السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، يومي 29-30 ديسمبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر)، ص.7.

[2] محمد زوي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية، **مرجع سابق الذكر**، ص.181.

[3] Benyahia Farid, **l'économie Algérienne enjeux et conditions à son adhésion à l'O**MC, (Algérie : dar el houda, 2009), p.34.

* يشير مفهوم الخوصصة حسب القانون الجزائري إلى نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، ويتم ذلك من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية، لصالح أشخاص ماديين أو معنويين خواص (أنظر: المادة01من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، السنة الثانية والثلاثون، 1995").

[4] حميد حميدي، **خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري**،بحث مقدم ضمن أعمال الندوة الفكرية "الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية" بالمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1999، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.375.

5 ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** (رسالة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03. 2005/2006)، ص.175.

- **على الصعيد المالي:**الخوصصة تسمح بتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتخفيض أعباء الدولة تجاه القطاع العام.
- **على الصعيد الاقتصادي:** يسمح بتحويل الملكية بتحسين فعالية المؤسسات العمومية والإسراع في فتح السوق العالمية لرؤوس الأموال.
- **على الصعيد السياسي:** وضع حد للتمييز السياسي بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، وتغيير الفكرة الإيديولوجية التي تعتبر القطاع الخاص مكملا للقطاع العام، فضلا عن كونها وسيلة للحد من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية في المجال الاقتصادي[1].

بالإضافة إلى ذلك فان حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام، طبيعة الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المالية، وفشل الديناميكية الاشتراكية التي كانت تعتمد بشكل كلي على عائدات النفط الذي عرف تهاويا كبيرا،[2] كل هذه الدوافع أدت بالجزائر إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية فعملت على تخفيض سيطرتها على الاقتصاد لتتجه لتطبيق الخوصصة بداية من سنة 1995، وكان ذلك بموجب القانون الذي تم تبنيه، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية[3].

2. تراجع دور الدولة:

كان على الجزائر أن تعيد تحديد دور الدولة في الجهاز الإنتاجي بما يتماشى واقتصاد السوق الحر؛ أي أن تقوم بإعادة هيكلة جوهرية لدور الدولة، حيث ينتج عنها حصر دقيق للقطاعات التي يمكن للقطاع الخاص أن يتكفل بها، فيما وجب عليها– الدولة– أن تقوم بتنظيم وتصحيح نقائص السوق وتطبيق رقابة صارمة عليها[4].

[1] حميد حميدي، **مرجع سبق ذكره**، ص.374.

[2] الياس ميدون، تقييم التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي الهيكلي،**مجلة اليزا للبحوث والدراسات المركز الجامعي اليزي**، العدد 1، ص. 28.

[3] طيبي حسين، واقع الخوصصة في الجزائر دراسة سيسيولوجية ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد12، العدد1، جانفي 2018، ص .143.

[4] ياسمينة زرنوح، **مرجع سابق الذكر**، ص.176.

لكن الملاحظ على أرض الوقع أن تلك السياسات كانت بعيدة عن أرض الواقع وهذا نتيجة لحالة عدم الاستقرار الأمني وما نتج عنه من تردي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[1].

وبالتالي فإن عملية التغيير تستلزم مجموعة من الأسس عمدت الجزائر على تجسيدها في ارض الواقع لتهيئة المجال نحو النموذج الجديد، لكن هذه المرحلة الانتقالية لم تكن بمستوى التطلعات نظرا للوضع الأمني الذي كان يميز المشهد العام في الجزائر.

المطلب الثاني: المخططات التنموية في فترة الاقتصاد الرأسمالي

جاءت مرحلة ما بعد العشرية هذه المرحلة التي استعادت فيها الجزائر استقرارها الأمن وبداية انتعاش خزائنها من العائدات النفطية، فقد باشرت الجزائر جملة من المخططات للخروج من حالة التخلف والدخول إلى بوابة التنمية، ومنه سنحاول في هذا المطلب التعرف إلى ابرز المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019.

أولا: برامج التنمية الإقتصادية في الجزائر في الفترة مابين 2001-2019

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 مجموعة من البرامج التنموية الغاية منها تحقيق التنمية على جميع المستويات، فهي عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وذلك عبر وسائل وسياسات لتحقيق هذه الأهداف، التي تتمثل في إنتشال الاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النّمو،[2] وإعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي المتعثر،عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص، العمومي والاستهلاك[3]، وفيما يلي نستعرض أهم البرامج التنموية في الجزائر.

[1] خباية حسان، الخوصصة في الجزائر: مبرراتها عوائقها، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد06، العدد06، جوان2006، ص 15.

[2] فاطمة الزهراء زرواط ومحمد مناد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة: 1999-2014، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد02، العدد01، مارس 2015. ص.15.

[3] رشيدة أوبختي ومحمد بوزيان، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، المجلد 15، العدد02. ديسمبر2016. ص.199.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

هو عبارة عن مخصصات مالية أقرت في أفريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001 الى2004[1].

أ. أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

إن الأهداف العلمية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

- ✓ تنشيط الطلب الكلي.
- ✓ دعم النشاطات المنتجة لقيمة مضافة ومناصب شغل، وذلك عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي، وفي المؤسسات المنتجة.
- ✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية، من خلال إعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- ✓ رفع معدل النّمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة[2].

ب. مضمون سياسة دعم النشاط الإقتصادي

- ✓ دعم النشاطات الإنتاجية مع التركيز على الفلاحة، وذلك باعتماد مخطط وطني للتنمية الفلاحية وكذا الصيد البحري[3].
- ✓ التنمية المحلية، وقد استهدفها البرنامج من خلال مخططات PDCإضافة إلى البني التحتية خاصة مناطق الريف.
- ✓ التنمية البشرية، فقد تضمن البرنامج مقترحات في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية من خلال توفير مناصب الشغل.

---

[1] مراس محمد، دراسة اثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات التجارة الخارجية في الجزائر، باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد01، العدد02. ديسمبر2015، ص.32.

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة، 2000،2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 9،، 2013، ص. 46.

[3] نجية صالحي وفتيحة مخناس، واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر 2001-2014 وأفاق النمو الاقتصادي،**مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 3، ديسمبر 2012، ص 171.

جدول رقم(29): يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001- 2004%

القطاع	حجم الاعتمادات(مليار. دج)	النسبة
البني التحتية والأشغال الكبرى	210.5	%40.1
تنمية بشرية ومحلية	204.2	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	45	%8.6
المجموع	525	%100

المصدر: حاكيمي بوحفص وبوشلاغم نور الدين، أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي خلال الفترة 2011-2015، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، المجلد07، العدد 03، ديسمبر 2020، ص. 40.

من خلال الجدول رقم(29) نلاحظ أن هذا البرنامج قد خصص النسبة الأكبر من حجم الاعتمادات للبنى التحتية، فقد استحوذت على ما يفوق 40% من حجم الاعتمادات، ويرجع ذلك إلى حالة الفوضى التي تركتها العشرية السوداء التي تستلزم إعادة البناء، وفي المرتبة الثاني كان للتنمية البشرية حجم معتبر قدر ب38%، لتليها القطاعات الأخرى.

ت. **نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:**

- ✓ تحقيق نمو اقتصادي قدرب3.8 في المتوسط خلال تلك الفترة مع تسجيل زيادة معتبرة سنة 2003 قدرت ب6.8.
- ✓ تراجع ملحوظ في نسبة البطالة من 29 في بداية الفترة إلى اقل من 24 حتى نهاية المخطط.
- ✓ انجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات.
- ✓ تقليص المديونية من 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري سنة 2003[1].

[1] حاكيمي بوحفص وبوشلاغم نور الدين، **مرجع سابق الذكر**، ص. 40.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009

خصص للمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي مبلغ 5.5 مليار دولار، وفي نفس السياق حيث تتمثل أهداف برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005– 2009 فيما يلي:[1]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي أو التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- تحسين إطار الإستثمار وضبطه، خاصة بعد التخلص من المديونية الخارجية.
- كما تضمن البرنامج عصرنة المنظومة المالية، وإستكمال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كل هذا لتقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية[2].

جدول رقم(30): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009. الوحدة مليار دج.

القطاعات	المبلغ (مليار د.ج)
السكن	555.0
التعليم العالي	141.0
التربية الوطنية	200.0
التكوين المهني	58.0
الصحة العمومية	85.0
تزويد السكان بالمياه (خارج المشاريع الكبرى)	127.0
الشباب والرياضة	60.0
الثقافة	16.0
المجموع	1908.5

(المصدر: بلقاسم نويصر، مرجع سابق الذكر، ص194)

[1] محمد نايلي، صبيحة بخوش، تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001 – 2014، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 12، العدد01، جانفي2020، ص.635.

[2] بلقاسم نويصر، **مرجع سابق الذكر**، ص.195.

3. برنامج توطيد النمو 2010-2014

يعتبر هذا البرنامج استكمالا للبرامج التنموية السابقة، فخصص له مبلغ20412 دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار وقد انقسم إلى شقين هما:

- إستكمال المشاريع الكبرى التي كانت قيد الانجاز، خاصة ما تعلق بقطاع السكة الحديدية، الطرق والمياه.
- إطلاق مشاريع جديدة تخص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، (قطاع التربية، الصحة، السكن إضافة إلى قطاع الرياضة، الشباب والثقافة).

كما خصص 40% من موارده في الاستثمارات العمومية والموجهة لقطاعات: النقل، تهيئة الإقليم، تحسين إمكانيات الجماعات المحلية، قطاع العدالة، التجارة، العمل، الضرائب)[1].

جدول رقم (31)، يوضح برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2009-2014 الوحدة:%

القطاعات وفروعها	المبلغ	النسبة
التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، التجارة	10122	%49.5
المنشئات الأساسية: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة، الاقليم	1566	%7.7
تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	%7.7
مكافحة البطالة	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة	250	%1.2
المجموع	20412	%100

المصدر: بن مالك عمار ودهان محمد، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014.**مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد01، العدد04. جوان 2017. ص.143.

[1] **برنامج التنمية الخماسي 2010، 2014** (بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010 برئاسة رئيس الجمهورية)، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تم الإطلاع عليه يوم2021/8/19:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm

نلاحظ من خلال الجدول رقم(31)، أن برنامج توطيد التنمية في الجزائر قد أعطى مخصصات كبرى للتنمية البشرية، فقد تراوحت النسبة في حدود 49%، وهذا لتجاوز الأزمة التي عرفتها الجزائر خلال فترة القحط سنوات التسعينات ، فكان ارتفاع النفط مساهم في عملية ترميم جانب التنمية البشرية،كما عرف هذا البرنامج بداية الاهتمام بالبنية التحتية، والبحث العلمي، والعمل على مكافحة البطالة التي كانت متفشية في أوساط الشباب الجزائري

4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج امتداد للبرامج السابقة، بدأ تنفيذه بداية من 2015، ومن أبرز أهدافه الحفاظ على المكاسب الاجتماعية؛ وذلك من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان، ودعم الطبقات المحرومة، والاهتمام بالتنويع الاقتصادي، وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بالفلاحة لما لها من أهمية في الأمن الغذائي[1]، والعمل على إنعاش القطاعات الخلاقة للثورة، وإعادة تهيئة الإقليم[2].

لقد رصد لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بحوالي 262مليار دولار بتمويل من الحزينة العمومية بالإضافة إلى المؤسسات المالية[3].

بالتالي نلاحظ أن الجزائر إنطلقت في تجسيد برنامج يستند إلى أسس النظرية الكنزية التي تجعل من الدولة طرفا فعالا في النشاط الاقتصادي من خلال آلية الإنفاق الحكومي الذي يعتبر آلية فعالة في معالجة الاقتصاديات التي تعاني من الركود من خلال الزيادة في الإنفاق الخاص والعام، الاستهلاكي والاستثماري،[4] سارت في تطبيق برامج تنموية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 وقد خصصت لهذه البرامج أغلفة مالية ضخمة قسمت على مختلف القطاعات الاقتصادية،

[1] شريفة العابد برينيس، نور الهدى دحماني، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ،نحو ضرورة التنويع الاقتصادي، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، المجلد03، العدد01. مارس 2022، ص.23.

[2] إسماعيل بوقرة، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد4، العدد 2، جوان2017، ص. 372.

[3] شراف عقون واخرون التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001. 2019)، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، عدد خاص، المجلد 02افريل 2018، ص.206.

[4] علام عثمان، تفعيل دور الدولة الإنمائي من خلال تعزيز برامج الاستثمار العام، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001- 2014، **مجلة معارف**، السنة 4، العدد 17، ديسمبر 2014، ص. 49.

والغاية منها هو تحقيق التنمية على جميع المستويات لان توزيع المخصصات المالية شمل جميع الميادين، أما فيما يخص الأداء فسنترك تحليل النتائج للمطالب اللاحقة.

المطلب الثالث: تحليل واقع الإنسان وآفاقه في التجربة التنموية في الجزائر من منظور مالك بن نبي

إن عملية التنمية في نهاية المطاف، هي إحداث تغيير داخل المجتمع، وأيضا تحقيق غايتها التي تتمثل في الإنسان، هذا الأخير بوصفه وسيلة وفاعل في نفس الوقت، لذا فالدول تسعى إلى الاستثمار في العنصر البشري، ونظرا لتجدد الاهتمام بالعنصر البشري في إطار البرامج الدولية التي أقرتها الهيئات الدولية التي تهتم بالإنسان، فهذا الأخير أولاه مالك بن نبي أهمية بالغة في معادلته الحضارية، سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة موقع العنصر البشري ضمن المعادلة التنموية في الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 وذلك من خلال المؤشرات الدولية ومحاولة تفسير تلك المؤشرات من منظور مالك بن نبي، وإعطاء البديل الإصلاحي من منظور بن نبي للقيام بالإقلاع الاقتصادي.

أولا: موقع الإنسان في الجزائر ضمن مؤشرات التنمية الإنسانية.

1. التنمية الإنسانية(البشرية)

تطرق **أميرتا صن AMARTYA KUMAR SEN** في كتابه التنمية حرية إلى أن الغاية الأساسية للتنمية هي إزالة العوائق التي تحد من خيارات الأفراد، واعتبر حرية الإنسان الهدف الأسمى للتنمية، لذا يجب العمل على توسيع الحريات الإنسانية التي يتمتع بها الأفراد، فمن وجهة نظر أميرتا صن أيضا، هو وجود تناقض بين زاوية النظر الضيقة، التي تعتمد على زيادة الناتج القومي الإجمالي، والجانب الذي ينظر إلى التنمية على أنها توسيع للحريات الأساسية التي يتمتع بها الناس، فما يمكن تحقيقه بشكل ايجابي يتأثر بالحريات السياسية، والقوى الاجتماعية والظروف المواتية للصحة الجيدة والتعليم[1].

[1]Amartyasen, **op.cit**.p22.

إن التطرق إلى الصحة والتعليم، تصب في جانب بناء رأس المال البشري للمجتمع، فالإنسان هو محور العملية التنموية لذا يجب أن نعمل على محاربة الفقر، وتحسين نوعية الحياة، والعمل على تامين الحاجيات الأساسية من تعليم، غذاء، صحة[1].

على الصعيد العالمي، احتلت الجزائر المرتبة 82 سنة 2019 من بين 189 دولة مصنفة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في فئة مؤشر التنمية البشرية المرتفع بمؤشر قدره، 0،759، ويقدم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع فئات من البلدان في تصنيفها، بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة (مؤشر التنمية البشرية الأقل من 0،550)، والبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (مؤشر التنمية بين 0،550و0،699)، والبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة (مؤشر التنمية البشرية بين 7،00و7،99)، والبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة للغاية (مؤشر التنمية البشرية اعلى من 0،800)[2].

2. تحليل مؤشرات التنمية الانسانية في الجزائر في الفترة الليبرالية.

أهم المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية في الجزائر ومحاولة البناء عليها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (32): يوضح مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر بين عامي 1990- 2018

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة	مدة التمدرس المتوقعة	متوسط مدة التمدرس	نصيب الفرد من الدخل الاجمالي	القيمة
2000	70.6	10.9	5.9	9.7	0.646
2005	73.1	12.3	6.9	11.595	0.694
2010	74.9	14.0	7.1	12.946	0.730
2015	76.1	14.4	7.9	13.33	0.751
2016	76.3	14.5	7.9	13.832	0.755

[1] بوخاري فاطنة، التنمية المستدامة في الجزائر بين النظرية والتطبيق: المعيقات والتحديات دراسة حالة الجزائر 1990-2015، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، المجلد05، العدد01، جوان 2020، ص.100.

[2] Rapport 2019 du PNUD sur le developpement humain, **URL** : https://www.ambalgserbia.rs/2019/12/27/rapport-2019-du-pnud-sur-le-developpement-humain/

2018	76.7	14.7	8	13.639	0.759

المصدر: عبد السلام فيلالي، **المجتمع والدولة في الجزائر**،(الجزائر: دار العقاد للنشر والتوزيع،2020)، ص.265.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (32)، أن مؤشر التنمية البشرية بدأ في التحسن من خلال ارتفاع النسبة من سنة 2000، فقد كانت النسبة تشير إلى 0.646، لتصل سنة 2018، إلى 0.759، بمعدل نمو سنوي قدره0.92، هذه المؤشرات تعتبر جيدة نظرا لاقترابها من1.

أما فيما يخص وضعية التنمية البشرية بعد 2019، وهي الفترة التي عرفت تغيير على مستوى القيادات السياسية، وأيضا تغيير في طبيعة التوجهات، وما صاحبه من الظروف التي عرفتها الاوظاع الدولية في خضم جائحة كورونا، فقد كانت قيمة التنمية البشرية في الجزائر تشير إلى 0.748 سنة 2020، ثم إستقرت في حدود 0.745، في سنتي 2021 و 2022، فقد تراجعت النسبب قليلا لكن تبقي جيدة في ظل الظروف الدولية السائدة[1].

أ. التعليم:

التعليم احد أهم المعايير الأساسية لتحقيق التنمية البشرية، فكلما تحسن التعليم كلما كان دوره فعال في عملية المشاركة في التنمية،[2] لقد قدرت نسبة الإنفاق في التعليم حسب إحصائيات البنك الدولي من حجم الناتج المحلي الإجمالي ب 4،6% سنة 2006 ليستمر في الارتفاع، حيث بلغ أعلي نسبة سنة 2015 ليصل إلى 8%، ولكن سرعان ما عادت النسب في الانخفاض سنة 2019عند6،1%[3] ثم إرتفع الإنفاق على التعليم مع سنة 2021 ليبلغ 6.3%[4]، لكن هذا الارتفاع لم يستقر فعادت الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي لسنة 2023 بالتراجع فقدرت ب 4.78%

[1] مؤشر التنمية البشرية، الأداء العربي في تقرير الأمم المتحدة للتنمية . 23-2024، تم التصفح يوم 2024/04/03، متوفر على الرابط التالي: https://alamarabi.com/2024/03/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-

[2] ريم بن زايد، واقع التنمية البشرية في الجزائر واتجاهاتها، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، المجلد17، العدد01، مارس 2023، ص.74.

3 WORLD BANK ORG urlhttps://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?end=2020&locations=DZ&start=1979&view=chart.

[4] https://ar.knoema.com/atlas/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1/%d8%a7%d9%84%

من إجمالي ميزانية الدولة لتبقى هذه النسبة ضئيلة،[1] فلم تكن تلك الزيادة في ميزانية التعليم العالي كافية لتطوير العنصر البشري، فخبراء البنك الدولي يعتبرون هذه النسب ضئيلة لخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة للمحروقات، فالنسب هذه لا تستجيب للمعايير الدولية[2].

لاشك أن الربط بين التعليم والتنمية الاقتصادية يتضمن تنمية بشرية، لهذا أكد المهتمين بقطاع التعليم في الجزائر أن المدرسة الجزائرية تعيش أزمة يجب العمل على إصلاحها، وقد بدأت بوادر الأزمة منذ العهد الاشتراكي ليستمر مع بروز النظام الليبرالي، من خلال الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر، هذه الأحداث أدت إلى تدني المستوى التعليمي الذي صاحبه كثافة البرامج التعليمية، وكثرت ساعات التدريس، وأيضا التسرب المدرسي[3].

المدرسة الجزائرية لا تسير إلى الأمام بل بقيت تتخبط، فعوض البحث عن حلول، أدرجت الترقيع كحل لمشاكل قطاع حساس،[4] وهذا ما يفسر تذيل الجزائر لتصنيف مؤشرات قياس الجودة في الجامعات، فقد كشف مؤشر "**دافوس**" الخاص بقياس جودة التعليم والذي يستند إلى 12 معيار وهي (البنية التحتية، المؤسسات، بنية الاقتصاد الكلي، التعليم الأساسي والصحة، التدريب والتعليم الجامعي، الجودة الخاصة بالسلع والأسواق، كفاءة سوق العمل، سوق المال وتطويره، التكنولوجيا، الابتكار، حجم السوق، تطور الأعمال، فقد كان ترتيب الجامعة الجزائرية لسنة 2019، 119 عالميا من أصل 140 دولة هذا ما يدل على النقص الذي تعانيه في مجال إدارة الجودة الشاملة ، وهذا لعدم تحقيقها لمتطلبات الجودة التعليمية[5].

---

[1] فريدة حسين، نسبة الانفاق على التعليم في الجزائر لاتتجاوز 4.8 بالمائة من ميزانية الدولة، الغد الجزائري،08 نوفمبر 2022، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/03. متوفر على الموقع.
https://elghadeldjazairi.dz/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%

[2] سعيدة حواثرية ، دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري دراسة تقييميه لحالة الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، مجلد02، العدد11، 2014.ص.95.

[3] العقون تونسي وحنطايلي يوسف،الخطاب التربوي عند مالك بن نبي وعلاقته بالتخلف في الجزائر، دراسة تحليلية لكتاب شروط النهضة، **مجلة دراسات**، المجلد12، العدد01، 2021، ص.154.

[4] سعد عبد السلام ، التعليم في الجزائر الواقع والأفاق، **مجلة البحوث التربوية والتعليمية**، المجلد09، العدد 02، 2020، ص.ص.122.124.

[5] شارف وهيبة، سايح حمزة، واقع نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب العربي ومتطلبات تطويره (الجزائر، المغرب، تونس أنموذجا، **مجلة الابتكار والتنمية الصناعية**، المجلد03، العدد02، ديسمبر 2020، ص70.

مرتبة الجزائر المتأخرة تظهر أن قطاع التعليم مازال يعاني، فالبرغم من الأموال التي خصصت له خلال البرامج التنموية ارتفاع في حجم الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي، ففي سنة 2001 قدرت الاعتمادات ب 836.294.176.000 دج ما حصته 4.58% من الميزانية التسييرية، وتواصل الارتفاع ليصل سنة 2006 إلى1.283.446.977.000 دج ما نسبته 6.64% من ميزانية التسيير الذي خصصته الدولة، ومع نهاية برنامج التكميلي تراجعت النسبة إلى 5.95% ثم مع بداية برنامج توطيد النمو عادت النسبة للارتفاع لتصل إلى 6.11%، ثم عادت للتراجع مع توطيد النمو للفترة مابين 2015 و2019، فقد وصلت النسبة في سنة 2018 إلى 6.83%، من حجم ميزانية التسيير التي كانت تقدر ب 4.584.462.233.000 دج[1].

افرز النظام التعليمي في الجزائر بطالين عوض إنتاج أفراد منتجين، فقد إرتفعت نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية من سنة 1990 من 0.6% إلى 6.18 %سنة 1999 حسب الديوان الوطني للإحصاء،[2] فرغم ما ضخته الدولة الجزائرية في الإنفاق على التعليم إلا أن عائداته لم تكن بالنتيجة المرجوة، هذا راجع إلى عدم تناسق بين سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي، هنا يمكن أن نتحدث عن تبديد للمال العام في سياسات المطبقة، فلم تكن مخططة بالشكل الصحيح.

ب. الصحة:

تشارك الجزائر في مختلف المبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، هذه العضوية هي امتداد طبيعي لالتزام الجزائر بأجندة الألفية للتنمية في عام 2030، يعرض تقرير الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة التقدم الذي أحرزته الجزائر في إطار أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في برامج التنمية الوطنية، وقد استند هذا التقرير إلى المؤشرات الوطنية،[3]فقد ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في الجزائر من 62 دولار أمريكي في عام 2000 إلى 248 دولار أمريكي عام 2019، بمعدل سنوي قدره

[1] سعيدة خواثرة، الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018(واقع وتحديات)، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، المجلد09،العدد03، 2019، ص.86.

[2] ساسية سليمة، محرجات التعليم العالي(نظام ل م د) في الجزائر وتحديات سوق العمل، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، العدد03 سبتمبر 2018، ص.29.

3https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/algeria

8.4%،[1] أما بالنسبة للإنفاق على الصحة من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، فبلغ في2019، 6،2%الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من5.3%في سنة 2000 إلى 6،2%سنة 2019 بمعدل سنوي متوسط قدره،3،46%.[2]

ت. البطالة:

يعد مؤشر مهم نحاول من خلاله معرفة أهمية العنصر البشري في الإستراتيجية التنموية، وهذا من خلال توظيف قدراته للخروج من حالة التخلف، لهذا أولاه مالك بن نبي موقع مهم في سير الحضارة، وركزت عليه التقارير التنموية مع بداية التسعينات وسنحاول معرفة موقع الفرد ضمن سياق البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر.

كانت أوضاع التشغيل في الجزائر متدهورة بعد أربعة سنوات من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، يرجع ذلك إلى غياب إستثمارات جديدة، وعمليات الطرد على إثر إعادة هيكلة وحل المؤسسات[3]، ومن خلال الجدول التالي سنوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر.

جدول(33):يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر من إجمالي القوى العاملة1991-2019%.

السنوات	1991	1995	1999	2004	2009	2014	2019
النسبة	20.60%	31.80%	28.30%	%17.60	%10.20	%10.20	%10.40

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2021&locations=DZ&start=1991.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(33)،أن نسبة البطالة كانت في عملية تصاعدية طوال الفترة الانتقالية،(1990،2001)، فكانت مع بداية التخلي عن النموذج الاشتراكي تقدر ب 20.60% لترتفع إلى حدود31.80 %مع بداية 1995، وتراجعت بنسب قليلة سنة 1999، لتصل إلى 28.30 % لكن

[1] https://knoema.com/atlas/Algeria/Health-expenditure-per-capita

[2] https://knoema.com/atlas/Algeria/Health-expenditure-as-a-share-of-GDP

[3] سفيان سعدان، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار إقتصاد الجزائر، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد14، مارس2010. ص.309.

مع بداية فترة البرامج التنموية مع بداية 2000، عرفت النسب تراجع بداية من سنة 2004، وهو نهاية البرنامج الأول، لتعرف الاستقرار في حدود 10%مع باقي البرامج التي توالت خلال الفترة الليبرالية.

ترجع أسباب ارتفاع البطالة في الجزائر لعدة أسباب منها النمو الديمغرافي، إلا أن للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أواخر الثمانينات دور في زيادة تفشي البطالة في الجزائر، فارتفاع المعدل من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987، وابتداء من 1990 بقيت نسب البطالة في منحى مستقر، فكان للإصلاحات التي اقرنها الجزائر بتطبيق التعديل الهيكلي، المساهمة الأكبر في الرفع من معدلات البطالة ، وذلك من خلال السياسات المتخذة التي عادت بالسلب على الفرد من خلال عملية التسريح للعمال، فقد بلغ عدد العمال المسرحين سنة (1994-1996 حوالي،300000)،[1] ويرجع تسريح العمال وغلق أكثر من 220 مؤسسة إلى سياسات التصحيح والتعديل الهيكلي التي باشرتها الجزائر، فكانت لتلك السياسات أثر على زيادة نسبة الفقر، وهذا لتزايد نسبة البطالة مما يدل على الحرمان الذي كانت تعيشه الجزائر في تلك الفترة[2].

مع نهاية البرنامج أو المخطط التنموي الذي كان بين(2001 و2004)، نلاحظ بداية تراجع نسبة البطالة حيث بلغت النسبة 17%، لتستقر مع توالي المخططات التنموية في حدود10% لكن الملاحظ للوضع الاقتصادي في الجزائر أن التراجع في نسب البطالة لم يكن جراء إجراءات اقتصادية، وإنما يعود ذلك إلى التحسن في سعر النفط والعائدات النفطية التي أعادت الدولة عملية توزيع الريع للمحافظة على استمراريتها وتحقيق الاستقرار(الدولة الريعية والطابع التوزيعي).

لقد أقرت السلطات جملة من الإجراءات لتقليص البطالة التي عرفت أوجها في فترة التسعينات، فقد بلغت نسب عالية، هذا ما أدى إلى إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة على مستوى مركزي في مديريتين عامتين، واحدة للتشغيل، والأخرى للتضامن الوطني، إضافة إلى الوكالات المتخصصة وهي، الوكالة الوطنية لدعم الشباب"**ansej**" التي استحدثت في 1996، والوكالة الوطنية للتشغيل"**anem**" التي تلعب دور بين عروض وطلبات العمل المسجلة(العمل على تنظيم سوق العمل)،

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010،**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المجلد06، العدد02، ديسمبر2012، ص.248.

[2] كريم زرمان، صبرينة لطرش، محمد الجودي، **مرجع سابق الذكر**، ص.759.

وأيضا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر engem الذي أنشأ سنة 2004، كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر[1].

بالتالي فإن التحسن النسبي الذي عرفته الجزائر يعود بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط، هذا ما أدى بصانع القرار في محاولة منه لتهدئة الوضع الذي كان يتميز بتزايد نسبة البطالة بين الشباب الجزائري، والضغوطات التي كانت نتيجة لسياسات التعديل الهيكلي وتسريح العمال، هذا من جانب، ومن جانب أخر الفترة التي تلت عشرية دموية، ومشاكل على المستوى السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي، ما أدى بصانع القرار إلى محاولة لتخفيف العبئ من جهة، وأيضا العودة إلى تكريس طابع الدولة الريعية، فكان ذلك من خلال العملية التوزيعية للريع، وهذا للحفاظ على السلطة وكسب التأييد الشعبي.

ث. المستوى المعيشي:

جدول رقم(34): يوضح نصيب الفرد من الناتج الكلي الإجمالي في الجزائر من 1990 إلى 2019%.

السنة	1990	1993	1999	2001	2004	2009	2014	2019
النسبة المئوية	2،235.3	1،825.9	1،602.9	1،754.6	2،624.8	3،898.5	5،516.2	4،022.2

Source:theURL :https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZworld bank :gpd per capit(current Us) Algeria.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (34)، أن الاقتصاد الوطني الجزائري يعتمد على مورد واحد في الدخل القومي، فنسبة مساهمة قطاع المحروقات هي التي تطغى على الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري يخضع لتقلبات أسعار النفط، ومن خلال الجدول الآتي نلاحظ أن نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد منه شهد مع بداية التسعينات تراجع كبير من 2،235.3، سنة 1990إلى 1،754.6سنة 2001) ليشهد بعد ذلك معدل النمو الناتج المحلي الكلي ونصيب الفرد منه تحسنا في

[1] بن عزوز محمد، انعكاسات الأزمة الاقتصادية على مناصب الشغل في الجزائر، **مجلة قانون العمل والتشغيل**، المجلد03، العدد01، جانفي 2018، ص.374.

بداية الألفية الجديدة، وهذا راجع إلى تبنى الجزائر لسياسات تنموية خصصت لها مبالغ مهمة لتنمية المورد البشري.

ثانيا: الاستثمار المالي والاجتماعي من منظور مالك بن نبي وعوائق تجسيده في الجزائر

من بين عوائق تفعيل الاستثمار الاجتماعي في الجزائر ما يلي:

1. **العائدات النفطية والتنمية الإنسانية في الجزائر:**

بذلت الجزائر مجهودات لتحسين مؤشر التنمية البشرية والمعايير المكونة له؛ لكن رغم ارتفاع مؤشرات الصحة، التعليم، والدخل، فهذا لا يعني ارتفاع معدات التنمية الإنسانية، فهذه الأخيرة لازالت تراوح مكانها من الركود، فالتنمية الانساانية في الجانب الاقتصادي هي عبارة عن تراكم لرأس المال البشري والمالي على فترة زمنية معينة، فتقوم بناء على إستراتيجية التعلم والإنتاج، هذا ما سمح بخلق قيمة مضافة، لكن التنمية في الجزائر لازالت تعتمد على ناتج الريع النفطي، فتقوم باستغلال عائدات النفط[1].

كان النمو خارج قطاع المحروقات لا يتعدى3.9% في المتوسط، فالتحسن في النمو يرجع إلى عائدات النفط، وأما القطاعات المنتجة الأخرى، فلاحة وصناعة لا يزال أدائها ضعيف ولا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي[2].

تتعلق التنمية لأي بلد بقيمة صادراته والخدمات التي يقدمها، ففي الجزائر يمكن أن نطلق على العملية التي جرت بالنمو، فلم تصل بعد إلى التنمية، فتحسين حياة الفرد والعمل على وضع خطة واعية تستهدف الإنسان نجدها بعيدة في النموذج التنموي الجزائري، وهذا لكونه يعتمد في برامجه على العائدات النفطية، فتحسن أحوال الفرد مرهون باستقرار عائدات النفط، فمستوى التنمية الاقتصادية الذي بلغته الجزائر لا يتناسب مع مستوى التنمية الإنسانية، فهناك فرق بين ترتيب التنمية الإنسانية(0،677) ومؤشر التنمية المرتبط بالدخل(0,716) والذي هو سلبي (−6)، هذا يعني أن ترتيب التنمية سينخفض ب 6 مراتب، ما يجعلها ضمن الدول ضعيفة التنمية، وقد بلغ الفرق في 2008(−22)، هذا ما يجعل

[1] رانيا بلمدني، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[2] بوخاري فاطنة، **مرجع سابق الذكر**، ص.103.

الجزائر خارج مجال التنمية الإنسانية إذا أخرجناها من مجال الدخل، ومنه فالجزائر عجزت في تحويل التنمية الاقتصادية إلى تنمية إنسانية، ويعبر عن فشل السياسات العامة، فرغم تمتعها بموارد هائلة ، لكن عملية التسيير السيئ أدى إلى فشلها[1].

2. الاستثمار المالي والاجتماعي

لقد ظلت الدول المتخلفة تستثمر أموال باهظة من أجل دفع عجلة التنمية، لكن لم تكلل تلك النفقات بالنجاح، فقد أهدرت الملايير دون تحريك لاقتصادياتها، فالمشاريع الخاصة بالشباب، كانت بمثابة إهدار للمال العام، فهذا التوجه نحو الإستثمار المالي، أي ضخ الأموال، لم تظهر نتائجه، فالعنصر البشري غير مؤهل، وأيضا عدم الإستثمار في العنصر البشري يؤدي إلى نزيف في الطاقات العاملة المؤهلة.

أدى النمو الاقتصادي العالمي الذي كان يعتمد على الموارد الطبيعية إلى وجود خلل على المستوى البيئي، هذا ما يوضح وجود خلل في طبيعة التخطيط للسياسات التنموية، فهي لم تراعي الإنسان الذي أصبح عنصر ثانوي في المعادلات التنموية، فحتي بقاءه أصبح مهدد من وراء السعي لتحقيق الاستثمار المالي الذي لايراعي الجانب الإنساني، لذا يعد الاستثمار في العنصر البشري إحدى الطرق للحد من التدهور البيئي،[2] لقد ركزت البرامج التنموية في الجزائر على الجوانب المادية (الإهتمام بالجانب المالي)، لتهمل بدورها الجانب الإنساني، ويظهر ذلك من خلال المبالغ التي ضخت على تلك البرامج، فقد كان الإهتمام ينصب على البناء الفوقي المظهري وإهمال النسيج الاجتماعي والروابط الحضارية، هذا ما جعل هذه البرامج تركز الإهتمام على الأشياء الظرفية ما أدى إلى إهمال الاستثمار الإجتماعي الذي كان يركز عليه مالك بن نبي،[3] لهذا كان مالك بن نبي يرفض أن تعطى الأولوية في عملية الإستثمار للجانب المالي خاصة في الدول النامية، وهذا لأنها لا تعمل على حل مشكلاته[4].

---

[1] رانيا بلمدني، **مرجع سابق الذكر**، ص.43.

[2] Abdelaziz boukhalkhal, impact of economic growth, natural resources and trade on ecological do education and longevity promote sustainable development in algeria international journal if sustainabledevelopment world ecology, volum29 , issus8.2022.p.875.

[3] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.180.

[4] ميلود زنكري، إسماعيل ميموني، **مرجع سابق الذكر**، ص.105.

التجربة الجزائرية بعد الأزمة التي تعرضت إليها سارت في نفس النهج وهو الاستثمار المالي على الاستثمار الاجتماعي، وقد كان ذلك نتيجة الارتفاع في أسعار النفط، وهو ما كان يحذر منه مالك بن نبي، وقد كان يعطى الأولوية للإستثمار الإجتماعي، وهذا لأنه يخلق لنا وعي اقتصادي، فبالعودة على التجربة الجزائرية في الفترة الليبرالية نجد انه كان غائب، وذلك جراء عدم التوجيه الصحيح للثقافة.

ما يمكن قوله في الأخير أن التنمية التي انطلق منها مالك بن نبي والتي تدعو إلى الاستثمار في العنصر البشري، وإعطاء الإنسان المكانة المرموقة في إطار المعادلة الحضارية لم تلقى نفس القيمة في الجزائر فمن خلال تحليل موقع الإنسان من خلال الاعتماد على مؤشرات التنمية البشرية لاحظنا أن التنمية البشرية في الجزائر متراجعة وان مرتبة الجزائر على المستوى الدولي غير مؤهل للقول أنها حققت تنمية للعنصر البشري، فمعرفة موقع الإنسان يوضح لنا موقع الجزائر على مستوي الاقتصاديات الدولية، ويرجع ذلك إلى أن القطاع الذي تعول عليه الجزائر في تحقيق مشروعها التنموي يتمثل في قطاع المحروقات هذا القطاع الذي عرقل سير العملية التنموية وأصبح نقمة.

ثالثا: نحو إستراتيجية تطبيق المعادلة البنابية لأنسنة الاقتصاد في الجزائر:

يعتبر العنصر البشري ركيزة استثمرت فيه الدول المتقدمة، كما أولت برامج التنمية الإنسانية أهمية بالغة للإنسان، هذه المؤشرات كلها توحي على أهمية العنصر البشري في المعادلة التنموية والتي تنطلق أساسا من التعليم، لقد أولى مالك بن نبي اهتمام بالغ للإنسان، لذا يجب أن يحظى بتعليم جيد، وفرص لتطبيق أفكاره، وتحسين في مستويات المعيشة، وتقليص نسب البطالة لتحقيق معادلة تشغيل كل السواعد والاستفادة منها التي طرحها بن نبي ما يسمح بدفع عجلة النمو، ومنه سنقدم أفق الاستثمار في العنصر البشري من منظور بن نبي إنطلاقا من الموارد المتاحة لتحقيق النهضة.

أ. تفكيك الأزمة الفكرية على مستوي التعليم:

تظهر لنا من خلال تتبع السياسة التعليمية وجود مشكلة بين النخب المعربة و النخبة الفرنكوفونية فهذه الأخيرة تظهر مشكلة يمكن تفسيرها في جزئيتين الأولى التي فسرها ابن خلدون بالمغلوب مولع بإتباع الغالب، والثانية في القابلية للاستعمار التي اقرها مالك بن نبي، فطبيعة الصراع الذي خلفته بين النخبة الفرنكوفونية والنخبة المعربة يقود إلى بروز أثاره على مستوى الفرد.

بناء الإنسان ينطلق من بناء عالم أفكاره، وهذه المهمة التي يجب أن تقوم بها المدرسة الجزائرية؛ ويكون ذلك في إطار إعداد أفراد مهيئين من خلال تهيئة جيل مثقف واعي يعمل على عملة تصفية الأفكار الميتة والمميتة التي تأتيه من الخارج.

الاهتمام بالإنتاج الفكري وتشجيعه، فالوضعية في المدارس او حتى الجامعات الجزائرية تظهر لنا هياكل قاعدية لكن فارغة من محتواها وهو ما يفسر طغيان عالم الأشياء، وتراجع لعالم الأفكار داخل المنظومة التربوية، فالوضع في الجانب التربوي في الجزائر مازال بعيد رغم وجود وتهيئة كل الظروف التي تسمح بان تكون الجزائر مكانة جيدة ضمن النسق العالمي.

ب. الاستثمار في المنظومة التعليمية كركيزة لتحقيق التنمية.

تغيير نموذج التنمية لن يكون إلا برؤية استشرافية وتوافر إرادة من الدولة، فقد أكد الرئيس عبد **المجيد تبون** على التوجه نحو اقتصاد المعرفة واعتبر الثورة المعرفية أساسية لما يمكن أن تنتجه من تكنولوجيا، فعملية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع يستلزم تغيير طبيعة النموذج التنموي بما يتماشى مع المسار العالمي للتنمية، لذلك فان عملية التركيز يجب أن تستند إلى العنصر البشري[1].

إعداد مشروع انطلاقا من الواقع، فقد أكد **عبد المجيد تبون** على أن هذا البرنامج يرتكز على ضمان جودة التعليم، وتشجيع تعليم المواد العلمية، كما اعتبر أن الجزائر تملك قدرات تمكنها من التموقع في الاقتصاد العلمي واقتصاد المعرفة[2].

لابد من لصانع القرار في الجزائر أو إنسان المساك بالسلطة، أن يعمل على الاستثمار في قطاع التعليم، ونظرة فقط لاقتصاديات الدول التي تفتقد إلى الموارد الطبيعية وسايرت طريق الاستثمار الاجتماعي تظهر لنا النتائج التي حققتها، فنجد التجربة اليابانية التي جعلت من الإنسان منطلقا لها من

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، الرئيس تبون يؤكد على أن تغيير نموذج التنمية يمر عبر رؤية استشرافية وإجراءات ملموسة، أدرج يوم الاثنين 29 مارس 2021، وتم الاطلاع عليه يوم 14فيفري2024، https://www.aps.dz/ar/economie/104324-2021-03-29-15-33-39

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، الرئيس تبون يؤكد على أن تغيير نموذج التنمية يمر عبر رؤية استشرافية وإجراءات ملموسة، أدرج يوم الاثنين 29 مارس 2021، وتم الاطلاع عليه يوم 14فيفري2024 https://www.aps.dz/ar/economie/104324-2021-03-29-15-33-39

خلال الإستثمار في التعليم والتكوين ونشر الثقافة[1]، ما أنتج إنسانا منضبط في العمل ويستغل إدارة الوقت، مع تمتع الإنسان الياباني بأخلاق عالية[2]، فكان ذلك من خلال التعليم.

بالعودة إلى الجزائر يمكن استغلال العنصر البشري، فعدد الخريجين الجامعيين في تزايد مستمر وحسن استغلالهم ودمجهم في سوق العمل سننطلق في اقتصاد المعرفة، والعمل على تحسين مخرجات جامعات الجزائر وهو ما كشفه وزير التعليم العالي كمال بداري عن خطة لتكييف التكوين مع سوق العمل وتشجيع إنشاء مؤسسات ناشئة والتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة بغرض استثمار الطاقات البشرية وتقليص معدلات البطالة،[3] والعمل على المراجعة الشاملة لبرامج تكوين بما يتماشي مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية ، كما شهد في عهد تبون قفزة نوعية من حيث عدد الطلبة والاساتذة، فيقدر العدد الإجمالي للطلبة ب ملون و700 ألف طالب في السنة الجامعية 2024/2023[4].

لذا لابد من إستغلال هذه الثروة البشرية المؤهلة من خلال تشجيع مخابر البحث التي تعمل على تطوير البحوث، وضبط خطة تستعرض فيها أهم الأولويات التي يجب توفيرها واهم النتائج التي ينبغي الوصول إليها، ويكون هذا أولا من تقليل نسب البطالة في صفوف الطبقة المثقفة، فمع نهاية2019 كانت نسب البطالة الكلية في حدود 10% حسب البيانات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، لترتفع إلى 12.20% مع حلول سنة 2020، ثم تبدأ في التراجع إلى حدود 11.70% مع نهاية سنة 2021 ثم 11.60% مع نهاية سنة 2022[5].

---

[1] إزراف فوجل، **المعجزة اليابانية**، تر: يحيى زكريا، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996)، ص.178.

[2] ناصر يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص.303.

[3] فتيحة زماموش، تحسين مخرجات الجامعات الجزائرية، العربي الجديد، يوم 4ديسمبر 2022، تم الاطلاع عيه يوم 2024/04/03 على الموقع التالي:

https://alamarabi.com/2024/03/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-

[4] نوال زايد، جامعات الجزائر الجديدة انجازات تاريخية وتوجيه الطالب لخلق الثروة، النهار الجدد، يوم 8اكتوبر 2023، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/03، على الموقع التالي:

https://www.ennaharonline.com/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-

[5] The world banke,unemployment , total(% of total labor force)(model ilo estimate algeria, url https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

نلاحظ من خلال هذه المعطيات بداية تراجع نسب البطالة لكن تبقي مرتفعة، ويجب إستثمار كل العناصر البشرية وحسن استغلالها حتي نقوم بنهضة، وهذا نظرا لارتباط الاقتصاد في المرحلة الجديدة مع المعرفة التي تعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فالقطاعات الاقتصادية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار مما يعطي قيمة مضافة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال توافر رأس مال فكري، والعمل على دمج مخرجات أنظمة التعليم مع النسيج الاقتصادي، وفيما يخص مؤشر المعرفة الذي يضم 154 دولة إحتلت الجزائر المرتبة 111 سنة 2021 وهو ما يؤكد على أن البحث والتطوير يمثل القوام الأضعف بحصيلة لا تتجاوز 20%[1].

ت. التعليم وعوالم البناء الحضاري في الجزائر من منظور فكر مالك بن نبي

التعليم يعطينا فرد مؤهل يستطيع القيام بمهام النهضة الاقتصادية،الفكرية والحضارية، لهذا كان تركيز مالك بن نبي على الجانب الثقافي والتعليمي للفرد، من خلاله نعمل على الاستثمار الاجتماعي في الفرد، فخلق وعي وتصور للأمور لدى الإنسان المسلم يكون من خلال الاستثمار الاجتماعي الذي أصبح بمثابة مورد أساسي، وما أسفر عنه المنجز التنموي في الجزائر هو إهمال للعنصر البشري المؤهل، وذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة وخاصة للفئة المتعلمة، لذا يجب أن نعتني بهذا المورد حتى نتمكن من الإنطلاق في التجربة التنموية، فحتى النظريات الحديثة قد ركزت على أهمية المورد البشري في العملية التنموية، ومنه فإن أي نموذج تنموي تتبناه الجزائر يجب أن يحتل الإنسان المكانة الأهم فيه، خاصة في ظل الثروة البشرية التي تتمتع بها الجزائر خاصة فئتي الشباب والكهول وهي الفئة العامل.

- ✓ الاستثمار في الثقافة، وخاصة في شكلها الأساسي المتمثل في المؤسسة التعليمية أو في شكلها العام المتمثل في التوجهات والنشاطات في الحياة العامة،[2]والعمل على توجيه الإنسان وتوجيه ثقافته يعمل على تصفية الأفكار الميتة والمميتة[3].

[1] **التقرير العربي الإقتصادي الموحد**،(أبو ظبي، صندوق النقد العربي2023)، ص.34. متوفر على الرابط التالي:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2023

[2] مصطفى عبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية** (دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008)، ص.52.

[3] مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، **مرجع سابق الذكر**، ص.83.

- ✓ كفاءة الأنظمة التعليمية، يقود لبروز اقتصاد المعرفة، هذا ما يعني وجود أو تكوين عالم أشياء خاص بنا وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتشجيع العملية الإنتاجية التي تسعى إليها الدولة من خلال تشجيع مبادرة إنشاء مؤسسات صغيرة.
- ✓ تطوير عالم الأفكار يقود إلي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وهذه الموارد متوافرة لو يتم إستغلالها في الجزائر سوف تعمل على توفير مناصب شغل.

ث. تصور أفق التعليم وفق التصور البنابي لخدمة المشروع الحضاري.

يجب إعادة صياغتها بما يتواءم والإمكانيات المتوافرة من خلال مراحل هي:

- ✓ تخصيص المرحلة الابتدائية وتقسيمها إلى مستويين، المستوي الأول يتعلق بالسنوات الأولى يتعلم فيها الطفل الكتابة والعلوم الدينية والقراءة والتاريخ، هذا ما يغرس في الفرد حب الانتماء وتحفيز الفكرة الدينية المدعمة لعملية البناء، هنا يمكن أن نكون قاعدة متينة للطفل الذي يعتبر اللبنة الأولى في عملية البناء، هذا ما ينتج (مرجعية ثقافية مشتركة+ الانتماء) تحفيز البناء الاجتماعي، وأما الفكرة الدينية فهي الباعث للحضارة.
- ✓ أما المرحلة الثانية فممكن أن تبدأ بالمواد العلمية لتهيئته.
- ✓ أما التعليم العالي فيجب أن يستثمر في العنصر البشري المؤهل وربط الجامعة مع سوق العمل، فهكذا يمكن الاستفادة من الأفكار التي تقدمها النخبة، وهذا ما يتقاطع مع ما كان ينادي به مالك بن نبي في منظوره التنموي، (تكوين عالم الأفكار بما ينتج عالم الاشياء).

مالك بن نبي يرى بضرورة تحريك كل السواعد ليصبح القوت لكل فرد كما أنه يجب الاهتمام بالكفاءات، وهذا لتشجيع الابتكارات وإنتاج مشاريع، فالعنصر البشري أصبح بمثابة ثروة تبحث عنها الدول المتقدمة، وهو ما تجده في دول العالم الثالث التي لم تحظى بالاهتمام في محيطها، فالعنصر البشري المتعلم، يعمل على خلق ثروة من خلال الابتكار، وهو ما يساهم في تطوير الاقتصاد.

في إطار البرنامج التنموي الجديد ينبغي مراعاة عنصر الوقت ضمن برنامج الخطط والاستراتيجيات والرؤى التي تهدف إلى تحقيقها الجزائر، فالفرد يجب أن يمنح قيمة للوقت من خلال تتبع انجازاته، والعمل على تحسين المؤشرات التنموية في فترات زمنية قصيرة الأمد، متوسطة، وبعيدة، لذا

ينبغي العمل على حسن الاستغلال الأمثل للوقت وتكييفه من اجل القيام بأعمال استثمارية و تحقيق الإقلاع التنموي، وأيضا تحقيق الأهداف الإنمائية مع نهاية الأفق المنتظرة للبرنامج المسطر في إطار التنمية المستدامة 2030، فالجزائر إن واصلت المسير في هذا الطريق فيمكنها تحقيق عوائد جيدة والعمل على تكريس التنويع الاقتصادي وتجسيد الأهداف التي سطرت منذ بداية البرنامج في 2016.

المبحث الثالث: نقد نتائج السياسة التنموية في الجزائر وفق فكرة الأولويات التنموية لمالك بن نبي.

عملية تحليل السياسة الإقتصادية يستلزم فحص لطبيعة السياسات المنتهجة من طرف الدولة، وطبيعة العوامل المؤثرة في سير العملية التنموية، وتنطلق من خلال فحص القطاعات الاقتصادية المشكلة للهيكل الاقتصادي وتتبع مدى تحقيقه للأهداف المسطرة، وبالعودة للجزائر نستعرض في هذا المبحث القطاعات الاقتصادية وتحليل السياسة المتبعة من 1990الى غاية 2023، وذلك بالإستعانة بالنموذج التنموي الذي طرحه مالك بن نبي، وتقديم تصور مالك بن نبي كأفق يمكن السير عليه للخروج من دائرة التخلف.

المطلب الأول: القطاع الزراعي في الجزائر بين الواقع والرهان التنموي وفق الطرح التنموي لمالك بن نبي

شهدت الجزائر عدة برامج تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو، ومن القطاعات التي أولتها أهمية في لبرامج التي سطرتها هو القطاع الفلاحي، هذا الأخير وضعت له عدة إستراتيجيات لتطويره وزيادة فاعليته، وهذا لتحقيق الأمن الغذائي، فالمشكلة الغذائية من المشاكل المطروحة في الوضع الراهن، لذا فالأولوية كما ذهب مالك بن نبي هي الانطلاق من الفلاحة، من خلال هذا المطلب نحلل موقع الفلاحة في النموذج التنموي الذي صاغته الجزائر، وتحليل منجزات القطاع الفلاحي، وثم إعطاء مقاربة مالك بن نبي كرهان يمكن أن تستفيد منه الجزائر في القطاع الفلاحي.

أولا: تحليل السياسة الفلاحية المنتهجة في مرحلة الإنعاش الاقتصادي من 2000 إلى 2014

1. برامج السياسة الفلاحية:

مرت السياسة الفلاحية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي الممتدة من 2001 إلى غاية 2014 بعدة برامج وهي:

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000. 2002):

شرع في تطبيق هذا المخطط سنة 2000 بهدف استغلال جميع الإمكانيات المتوفرة، ودعم المستثمرين الفلاحيين للنهوض بالقطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي[1]، وذلك من خلال مجموعة من النقاط هي كالتالي:

- ✓ إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.
- ✓ البرنامج الوطني للتشجير.
- ✓ تكييف أنظمة الإنتاج.
- ✓ إستصلاح الأراضي في الجنوب.
- ✓ تطوير الإنتاج الوطني.

تم إنشاء مجموعة من الصناديق الوطنية مخصصة لتمويل هذا البرنامج وهي (الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق مكافحة التصحر، صندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز)[2].

ب. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2002. 2010):

مخطط وضعته الحكومة بعد 2002، فقد توسع هذا المشروع ليشمل التنمية الريفية ويكتمل إسم المخطط إلى التنمية الفلاحية والريفية،[3] فهذا المخطط وضع لتحقيق التوازن بين الريف والمدينة في التنمية ويشمل على ما يلي:

- ✓ تحسين ممارسة النشاط الفلاحي.
- ✓ تحديث القطاع الفلاحي والعمل على تشجيع الاستثمارات الإنتاجية في القطاع الفلاحي.

---

[1] غردي محمد بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في االجزائر وأهم النتائج المحققة منها، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد10، ص.201.

[2] كينة عبد الحفيظ، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في (2000. 2014)، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**– العدد الاقتصادي– عدد خاص2018، ص.338.

[3] بوعريوة الربيع، دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر(2000. 2015)، **مجلة أبعاد إقتصادية**، المجلد07، العدد 02، ديسمبر 2017. ص201.

- ✓ ترقية النشاطات وتحسين مداخيل الأفراد في الأرياف.
- ✓ العمل على تسهيل الحصول على سكن، تحسين الخدمات وفك العزلة[1].

ت. التجديد الفلاحي والريفي (2009. 2015).

ترتكز هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي رقم 16/08 المؤرخ في 3أوت 2008، كانت الغاية هي العمل على توجيه القطاع الفلاحي بما يعمل على المساهمة في تثمين الأمن الغذائي،[2] من خلال تعزيز قدرات الإنتاج في المحور الزراعي لضمان تغطية 75% من الاحتياجات، أما في المحور الريفي، فالهدف هو العمل على التجديد الريفي لتوسيع التنمية وتطوير الاستثمار في الإنتاج الفلاحي[3].

هذه أهم البرامج التي وضعت للنهوض بالقطاع الفلاحي، خلال فترة الإنعاش الاقتصادي الممتدة من 2001 إلى غاية2014، فخلال برنامج دعم النمو الممتدة من 2000 إلى 2004 قدر المبلغ المخصص للقطاع الفلاحي بحوالي 65.4 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 12% من الميزانية المخصصة لهذا البرنامج، في إطار برنامج التكميلي 2005-2009 فقد عرف ارتفاع في الاستثمار في هذا القطاع بمبلغ قدره 312 مليار دينار، ثم خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 فكان المبلغ المخصص يقدر بحوالي 1377.4مليار دينار جزائري، وقد كانت مسألة التمويل مرتبطة بالقطاع النفطي[4].

2. نتائج السياسات على النمو في القطاع الفلاحي.

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى ما أفرزته السياسات المطبقة في القطاع الفلاحي، ومعرفة أدائه خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات هي:

---

[1] محمد الفضل يحياوي، عمر يحياوي، إشكالية الأمن الغذائي في ظل السياسات المطبقة بالجزائر، **مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد03، العدد01، 2020، ص15.

[2] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 16/08 المؤرخ في 3أوت 2008 والمتعلق بتوجيه الفلاحي، ص.05.

[3] بوعافية سمير، رضا زهواني، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006. 2015. **مجلة التنمية الاقتصادية**، المجلد02، العدد 02، جوان 2017. ص 303.

[4] زين العابدين طويحيني، نسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولاداءه الاقتصادي، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، أفريل 2017. ص.214.

أ. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

يشكل الناتج المحلي الصورة التي من خلالها نتعرف على أداء القطاع ومساهمته في العملية الاقتصادية التي تتكون من عدة قطاعات، ومن خلال الجدول التالي نستعرض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

جدول رقم(35) يوضح مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة الممتدة من 2002 الى 2014. الوحدة (مليون دولار أمريكي).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار أمريكي)	الناتج الزراعي الإجمالي(مليون دولار أمريكي)
2002	5694.00	5236.00
2004	84800.00	7784.00
2008	170270.00	11195.00
2009	1395200.00	12820.26
2013	209415.56	20573.39
2014	213343.00	21966.60

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم،25)، المجلد30)، (المجلد36، 2016)، ص. 11. 12.

من خلال الجدول رقم(35) نلاحظ أن الناتج الفلاحي في الجزائر عرف إرتفاع في الفترة التي طبقت فيها السياسات، فكان يقدر ب5236.00 مليون دولار أمريكي سنة 2002 ليصل إلى مليون دولار 12820.26 سنة 2009، ويواصل نموه ليصل سنة 2014 إلى حوالي21966.60 مليون دولار أمريكي.

جدول رقم(36) يوضح نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلل الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014%

السنة	2000	2002	2004	2008	2009	2010	2014
النسبة	%8.4	9.20%	9.40%	6.60%	9.30%	8.5%	10.30%

SOURCE agriculture valeur ajoutee%du piB-algeria urlh

https ://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NV.AGR.TOTL.ZS ?locations=DZ

من خلال الجدولين السابقين رقم(35) و(36) أن حجم مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز 10%خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014، وهي الفترة التي عرفت بروز مجموعة من السياسات لغرض النهوض بهذا القطاع لكن تبقى مساهمته ضعيفة مقارنة لما تم ضخه من مبالغ خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى مساهمة القطاع النفطي الذي إستحوذ على الجزء الأكبر من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وهذا كون الجزائر دولة ريعية تعتمد على القطاع النفطي.

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي:

عرف متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي تغيرا خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم(37) يوضح نصيب الفرد في الجزائر من الناتج الزراعي من 2002 الى 2014:

السنة	متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالدولار
2002	1834.04	168.65
2004	2624.41	240.90
2008	4892.82	321.7
2009	3924.41	365.26

2013	5468.20	537.21
2014	5454.36	561.60

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم،25)، المجلد30)، (المجلد36، 2016)، ص. 11. 12.

من خلال الجدول رقم(37) نلاحظ تطور حجم نصيب الفرد من الناتج الزراعي فكان يقدر سنة 2002 بحوالي168.65 دولار ليصل إلى 561.60 دولار سنة 2014

ت. مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل:

يوفر القطاع الزراعي مناصب شغل كثيرة ما يؤدي إلى تقليل نسب البطالة، سنقدم في هذا الجزء مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب العمل في الجزائر وذلك بتحليل بيانات الجدول التالي.

جدول رقم(38)، يوضح نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من النسبة الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991الى2018.%

السنوات	1991	1996	1999	2001	2004	2009	2014	2018
الزراعي	%43	%40	%40	%39	%37	%33	%29	26%

Source : World bank ;employment in agriculture(% of total employment) (modeled oil estimate),URL.https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS

نلاحظ من خلال الجدول رقم(38)، أن القوة الزراعية من القوة العمالية الكلية في تناقص، فبعدما كان القطاع الزراعي يوظف في بداية التسعينات حوالي 43%، بدأ في التراجع مع مطلع الألفية، هذا التوقيت عرف بداية تطبيق برامج التنمية، فقد وصلت النسبة إلى 29% مع حلول سنة 2014، فنجد أن النسبة تراجعت بشكل كبير وهذا نظرا لعدم الإستقرار الذي كان يكتنف المجال الزراعي في الجزائر، وأيضا هروب اليد العاملة من الريف إلى المدينة.

3. نتائج السياسات على الاكتفاء الذاتي:

أ. مساهمته في تغطية الحاجيات الغذائية

يتحقق الأمن الغذائي بزيادة الإنتاج النباتي، وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، فقد استطاعت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 تحقيق نسب معتبرة في المحاصيل النباتية الأساسية، فحققت نمو في الحبوب ب29.8 سنة 2013-2014 مقارنة بسنة 2000-2001، وما نسبته 143 في البقول الجافة بين 2001- 2014و 268 في الخضر، كما ارتفع إنتاج الزراعات، الحمضيات والنمور إلى الضعف[1].

ب. معدلات الاكتفاء الذاتي في الجزائر

من المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق الأمن الغذائي هي العمل على زيادة الإنتاج، وتحسين فاعلية القطاع من خلال إستغلال الموارد المتاحة، وأيضا الاستعانة بالبحوث لتعزيز القدرة التنافسية، فتوافرها تعمل على خلق الاكتفاء الذاتي، وبالعودة للجزائر نستعرض أهم مادتين يستلكها الفرد الجزائري وهي القمح والحبوب، نستعرض تطور معدلات الاكتفاء خلال الفترة الممتدة من 1991 الى غاية2014.

جدول رقم(39) يوضح معدل الاكتفاء الذاتي للقمح والحبوب في الجزائر من 1991 إلى 2018.%

السنة	1991	2001	2011	2014	2018
الحبوب	%45	%29	%29	%22	%27
القمح	%45	%31	%30	%25	%36

المصدر: نورالهدى محمدي، نور الهدى حفصاوي، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقة المتجددة، 2022.ص.180.

من خلال الجدول رقم(39) نلاحظ أن معدلات الاكتفاء الذاتي في تراجع مستمر طيلة الفترة المحددة في الجدول، ففي سنة 1991 كانت تقدر ب 45% في الحبوب والقمح لتصل في سنة 2018

[1] عبد القدر شريفات، فارس فضيل، أثر السياسات الفلاحية على الامن الغذائي دراسة تقييمية للبرامج المطبقة بين 2000-2015، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبة**، المجلد07، العدد01 ،ديسمبر2016، ص.435.

إلى22 %فيما يخص الحبوب و 25% في القمح، هذا ما يظهر عجز كبير ما أدى بالجزائر إلى الاستيراد لتغطية النقص الموجود.

ت. على مستوى واردات القطاع الفلاحي:

تتمثل في التبعية الغذائية للخارج، فمن خلال معرفة حجم الواردات، وحجم الانتاج الوطني ممكن معرفة مستوى الأمن الغذائي، فالجزائر تقوم باستيراد منتجات غذائية متنوعة مثل الحبوب بنسبة 30% من مجموع الحاجيات التي يستهلكها الفرد الجزائري، فرغم أن الجزائر سارت في طريق الذي رسمته منظمة **fao** لكن الطريقة كانت بالإعتماد على الواردات،[1] وهو ما يوضحه الجدول الأتي.

جدول رقم(40)، يوضح حصص المنتجات الفلاحية في الواردات في الجزائر(بملايين الدولارات)

السنوات	2001	2004	2009	2014	2016
اجمالي الواردات.	9.946	18.303	39.258	58618	46053
استيراد مواد الزراعية	2.617	4.028	6.465	11880	9416
النسبة المئوية للمنتجات الزراعية	%26	%22	%16	%20	%20

المصدر: عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.238.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم(40) أن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني، وذلك لأنه لم يستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي على الرغم من توفر الجزائر على تربة جيدة، ويد عاملة رخيصة، بالإضافة إلى شساعة البلاد، وتوفر على ثروة مائية وبشرية ومناخ جيد، هذه العوامل كلها لم تفلح في توفير الغذاء لكل الأفراد، فنجد أن النسبة المئوية في بداية الألفية، وهي بداية انطلاق البرامج التنموية، كانت تقدر ب26% من إجمالي الواردات الكلية، فرغم تراجعها في البرامج اللاحقة إلا أن النسبة لم تتراجع تحت حاجز 20%.

[1] بوبكر أمال، دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الإكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية، الجزائر نموذجا، **مجلة آفاق للبحوث والدراسات**، المجلد05، العدد01، جانفي2022. ص.434.

ث. صادرات القطاع الفلاحي في الجزائر:

من خلال الجدول التالي نستعرض صادرات المنتجات الزراعية في الجزائرية.

جدول رقم(41): يبين إجمالي الصادرات وصادرات المنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2016.(الوحدة مليون دولار)

السنوات	2001	2004	2009	2014	2016
إجمالي الصادرات	19147.2	79،32.076	45.193،92	60.387،69	29.992،1
صادرات المنتجات الزراعية	28،702	61،696	116،324	325،957	331،006
النسبة المئوية للصادرات الزراعية	%0.15	%0،19	%0،26	%0،54	%1،1

المصدر: عبد السلام فيلالي، مرجع سابق الذكر، ص.240.

من خلال الجدول رقم(41) الذي يقدم لنا نسب صادرات المنتجات الزراعية من النسبة الكلية للبلاد ضئيلة جدا فكانت تتراوح بين 0،15%، و 1،1%، وهذا في إطار البرامج التي سطرت، فهذه النسب لم تكن لها أهمية كبرى، و يمكن أن نرجع النسب المتدنية أولا إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري، الذي يعتمد على صادرات النفط، وأيضا السوق الوطنية في الداخل لم تستطع توفير كل الحاجيات فمن غير المعقول أن نعمل على عملية التصدير في حين أننا كنا نشجع عمليات الاستيراد في إطار سياسية استهلاكية، بالتالي نسب الاستيراد في الجانب الزراعي توضح أننا نستورد.

ج. الميزان التجاري الغذائي في الجزائر:

نستعرض من خلال الجدول التالي تطور الميزان التجاري في الجزائر.

جدول رقم(42) يبين الميزان التجاري الغذائي في الجزائر من 2001الى 2016.%

السنوات	2001	2004	2009	2014	2016
نسبة مئوية للصادرات	%0.15	%0،19	%0،26	%0،54	%1،1
نسبة مئوية للواردات	%26	%22	%16	%20	%20
الميزان التجاري الزراعي	−25،85	−21،81	−15،74	−19،46	−18،9

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات الموجودة في الجدولين السابقين.

من خلال الجدول رقم (42) يبين لنا أنه بالرغم من الإصلاحات العديدة التي قامت بها الجزائر للنهوض بالقطاع الزراعي، إلا أن الميزان التجاري الزراعي بقي يحقق عجز، وهو ما يلاحظ في الإحصائيات المقدمة في الجدول.

4. نتائج السياسة الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر.

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من المؤشرات فتساهم المساحة الصالحة للزراعة في زيادة المحاصيل الزراعية، وهذا ما يسمح من رفع مستويات الغذاء داخل الدول، والعمل على تلبية حاجيات المواطن، وتقليل من واردات السلع الغذائية والرفع من صادرات الدول[1].

[1] جناد مباركة، إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، **مجلة الإقتصاد الجديد**، المجلد 14، العدد: 01، فيفيري2023، ص.434.

جدول رقم (43): يوضح نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في الجزائر من سنة 2000الى2018.%

السنوات	2000	2004	2009	2014	2018
الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	%37.60	%37	%36.90	%36.60	%36.50

Source:world bank. agriculturalland (%of land area).**URL:**https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?end=2022&start=2000&view=chart

نلاحظ من خلال الجدول رقم (43) أن نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية للأراضي في الجزائر في انخفاض مستمر، فكانت في بداية 2000 تقدر ب37.60%، لتصل سنة 2014 إلى 36.60% لكن رغم ذلك فالنسبة تعتبر جيدة مقارنة بمساحة الجزائر الكلية، لكن رغم ذلك نجد أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي، وها نظرا لإنصراف صانع القرار عن القطاع الزراعي.

ومن بين المؤشرات الدالة أيضا على عدم إستغلال التراب من منظور مالك بن نبي ما يمكن ملاحظته في النسبة المنخفضة التي تستغلها الجزائر من مساحة الأراضي الزراعية وهي موضحة في الجدول التالي.

جدول رقم(44): يوضح نسبة الاراضي القابلة للزراعة من المساحة الكلية في الجزائر من سنة 1990 الى 2019.%

السنوات	المساحة الكلية(مليون كم)	الأراضي الزراعية(%من مساحة الأراضي)	الأراضي القابلة للزراعة (%من مساحة الأراضي)
1990	2.381741	%16.20	%3
1995	2.381741	%16.60	%3.20
2000	2.381741	%16.80	%3.20
2004	2.381741	%17.30	%3.10
2009	2.381741	%17.40	%3.10
2014	2.381741	%17.40	%3.10
2019	2.381741	%17.40	%3.20

Source https://data.albankaldawli.org.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم(44)، أن إستغلال الأراضي القابلة للزراعة يبقى ضئيل جدا في الجزائر، وقد كانت النسبة في حدود 3 % طوال الفترة التي أعقبت تبنى النموذج الليبرالي في الجزائر، فيوجد حوالي 20 مليون هكتار من المساحات غير المستغلة، والتي يمكن أن تجعل من الجزائر أول بلد مصدر لعدد كبير من الخضر والمحاصيل الزراعية، فالمساحة الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 805 مليون هكتار، والنسبة المستغلة لا تتعدى مساحتها 3.1 م^2 لهذا فالقطاع الفلاحي يعرف عجز يقدر بحوالي 30% في مجال الإنتاج الزراعي، كذلك وجود عجز في الإنتاج الحيواني يقدر بـ50 بالمائة، كما ساهم في هذا الإنتشار الواسع لظاهرة البناء في المناطق الشمالية[1].

أ. مؤشرات الأمن الغذائي وواقعها في الجزائر

اتبعت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي، كان الغرض من ذلك إنعاش الإقتصاد في إطار السياسة الكنزية، فعملت على ضخ الأموال لتحقيق النّهوض، لكن ما يلاحظ أن تلك السياسات كانت إستهلاكية، وهي حسب مالك بن نبي من الأخطاء التي تعرفها التجارب التنموية، وهذا نظرا لخلق الطلب الداخلي،[2] إذ تعمل على تقديم الاستهلاك (الحق) على الواجب، في حين مالك بن نبي كان ينادي بأولوية الإنتاج بإعتباره واجب على الحق (الاستهلاك)[3].

أصبح العجز الغذائي مشكلة إقتصادية وإجتماعية، وله أبعاد سياسية تتعلق بالأمن الوطني، فزيادة الإعتماد على الأسواق العالمية في توفير الغذاء قد يعرض الدولة إلى عدة مخاطر، بحيث يصبح الغذاء سلاح إستراتيجي يستخدم في عملية الضغط على الدول المستوردة، وذلك من خلال فرض شروط وتنازلات سياسية[4].

---

[1] عميرة أيسر، الجزائر لا تستغل سوى 3 بالمائة من أراضيها الفلاحية الخصبة،نشر في 30. 11. 2017.تاريخ الاطلاع 1/4/ 2022 متوفر على الرابط التالي:

https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/227828

[2] نجية صالحي، فتيحة مخناس، **مرجع سابق الذكر**، ص.170.

[3] ميلود زنكري، إسماعيل ميموني، **مرجع سابق الذكر**، ص، ص.108. 109.

[4] ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، حالة الجزائر، **مجلة جديد الإقتصاد**، المجلد05، العدد1، ديسمبر.2010.ص.56.

ب. موقع الجزائر ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

يعتبر إطار مشترك لفهم أسباب إنعام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم من خلال إنشاء إطار مشترك يمكن من خلاله قياس الأمن الغذائي لبلد ما، فقد أنشأ مؤشر **GFSI**، وقد ضمت 113 دو لقياس الأمن على مستوى الدولة، تعالج من خلالها القدرة على تحمل تكاليف الإنتاج وجودته، وقد ضمت 113 دولة حول العالم، احتلت الجزائر المرتبة 73 من مجموع 113 دولة مشتركة في مؤشر الأمن الغذائي[1]. والمرتبة 13 من مجموع 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنتيجة إجمالية قدرت ب 59.8 حسب مؤشر الأمن الغذائي لسنة 2019[2].

من خلال ما سبق ذكره وتتبع مؤشرات الأمن الغذائي نلاحظ معدلات ضعيفة للاكتفاء الذاتي وذلك من خلال المراتب التي تحتلها الجزائر، وهذا ما يبين آن السياسة الزراعية في الجزائر مازلت بعيدة ولم تحقق المطلوب منها وهو ما أوردناه سابقا عند الحديث عن الميزان التجاري الزراعي، هنا نجد أن القطاع الفلاحي يجب أن يحظى باهتمام أكبر فالموقع الذي تتمتع به الجزائر مع الإمكانات التي تتوافر سواء ما تعلق بالتربة أو المناخ أو حتى العنصر البشري بامكانها تحقيق اكتفاء ذاتي الذي يقود الدولة إلى تحرر من القيود الدولية، لهذا أعطاه مالك بن نبي أهمية كبيرة وهذا للدور الذي يمكن أن تقوم عليه في دفع عجلة التنمية، وسنطرح في الجزء الثاني التعديلات التي طرأت على القطاع الفلاحي في إطار النموذج الجديد.

ثانيا: مكانة القطاع الفلاحي ضمن سياسة النموذج التنموي الجديد والتنويع الإقتصادي

عرفت مرحلة الإنعاش الاقتصادي نتائج غير جيدة في القطاع الفلاحي، فهذا القطاع لم يكن قطاع حيوي تركز عليه الجزائر في ظل الطفرة التي كانت تعرفها واردات النفط والارتفاع في أسعاره في الأسواق العالمية، هذا ما جعل القطاعات الأخرى في حالة ركود وتبعية، وأيضا جعل الجزائر في وضع البلد المعتمد على الواردات، لكن مع إنخفاض أسعار النفط كان التوجه إلى تغيير في السياسات على

[1] THE ECONOMISTE INTELEGENCE UNIT GLOBAL FOOD SECURITY INDEX 2019. P.03.https://cdn.teyit.org/wp-content/uploads/2020/02/Global-Food-Security-Index-2019-report-1.

[2] THE ECONOMIST INTELLIGENCE UNIT REGIONAL REPORT MEDDLE EAST AND AFRICA GLOBAL FOOD SECURITY INDEX 2019.P.02. URLL. https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/resources/GFSI_2019_-_Middle_East_and_Africa_regional_report.pdf

مستوى الطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الفلاحي، سنحاول في هذا الجزء التطرق الى موقع القطاع الفلاحي في إطار السياسة الجديدة.

1. السياسات الفلاحية في إطار النموذج التنموي الجديد:

أ. التنمية الفلاحية من خلال خطة فلاحية 2019:

كان توسيع القاعدة الإنتاجية مهما ضمن هذه السياسة، فجاء قرار الدولة فيما يخص تنمية القطاع الفلاحي والعمل على مواصلة دعمه في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فكان الاهتمام بالفلاحة الصحراوية من خلال القيام باستصلاح الأراضي في إطار عقود الامتياز، وبرنامج التشجير في أفاق 2035 وقد تم وضع مجموعة من الأهداف هي كالتالي:

- ✓ تخصيص 800 مليون دينار لاستغلال الواحات والأراضي الصحراوية القابلة للاستغلال زراعيا.
- ✓ انجاز 10000 مشروع جواري تنموي ريفي في إطار البرنامج الممتد من 2015 إلى 2019.
- ✓ تنمية الريف.
- ✓ توفير الموارد المائية التي تسمح للفلاحيين بتحسين ظروف استغلال أراضيهم

وقد ارتفع الاستثمار في القطاع الفلاحي من 12.02 مليار سنة 2009 إلى 21.18 مليار دولار سنة2019[1] تعمل على إنشاء نماذج زراعية متكاملة تعتمد على إنتاج مكثف مع القدرة على التخزين والتصنيع وتثمين منتجات الزراعية[2].

ب. إصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر بعد 2019.

سطر لهذا القطاع برنامج ويكون التأثير محدد بين 2020 2022 2024 يتضمن ما يلي:

- ✓ تنمية الزراعة الصحراوية والمناطق الجبلية.
- ✓ تطوير الزراعة رشيدة التحمل.
- ✓ ترشيد استخدام الأراضي الزراعية

[1] فالحة قطاب، عاشور مزريق، دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الآمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009. 2019 **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 8، العدد02 سنة 2022، ص144.

[2] عبد السلام فيلالي، **مرجع سابق الذكر**، ص.219.

✓ توسيع المساحات المروية

فقد شرعت الجزائر في خطة فلاحة 2020 في عام 2016 تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي، وترتكز على، الزراعة والثروة الحيوانية،الغابات والأحواض المائية،[1] فشهدت السنوات الأخيرة اهتماما بقطاع الفلاحة، هذا ما سمح بتفعيل 42 ألف مستثمرة فلاحية في الصحراء الجزائرية، وتم تسخير 170 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية تحت تصرف المستثمرين الفلاحيين موزعة كالتالي، 24 قطعة متواجدة بكل من ورقلة، ايليزي بمساحة تقدر ب51 ألف هكتار و20 قطعة متواجدة بولاية غرداية، تم تحويلها إلى ديوان تنمية الزراعة الصحراوية لترقيتها والعمل على استصلاحها في إطار عقود الامتياز لتجسيد مشاريع فلاحية في الصحراء[2].

في إطار تنفيذ برنامج الحكومة الساعية للبحث عن نموذج جديد والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، انتهج صانع القرار سياسة جديدة كان للقطاع الفلاحي دور بارز، واعتبر بديلا لقطاع المحروقات، فهذا القطاع يعمل على زيادة فرص العمل، لذا وضعت مجموعة من التدابير لتسهيل سير انجاز المشاريع وهي:

✓ تسهيل الحصول على الأراضي.

✓ تنفيذ الإجراءات الهيكلية خاصة في ولايات الهضاب والجنوب.

✓ تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه[3].

[1] بن عدة أمحمد، لكحل محمد، مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر 2020-2030، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، المجلد07، العدد01، 2020، ص415.

[2] الإذاعة الجزائرية، الاقتصاد الجزائري بين 2019و 2023 تحولات كبرى وانماء نوعي، تم ادراجه يوم 2023/12/19، تم الاطلاع عليه يوم 4 مارس 2024 على الرابط التالي:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37447

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، على الرابط التالي:

https://madr.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9/%D8%A7%D9%84%

قوة هذا القطاع تكمن في تنوع الأراضي الزراعية في الجزائر وتمتعها بتنوع طبيعي ومناخ يسمح بتنويع المنتجات الزراعية طوال السنة، فالحكومة تسعى لتحقيق مجموعة من الأفاق مع نهاية سنة 2024 تتمثل في ما يلي:

- ✓ زيادة الإنتاج، وتغطية الحاجيات الأساسية.
- ✓ العمل على تطوير نموذج زراعي، وتحسين القدرة التنافسية، مما يعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتوازنة.

من خلال هذه الأدوات تسمح بخلق فرص للاستثمار في هذا القطاع الحيوي الذي يجب أن يستند عليه في أي تخطيط للسياسة التنموية، لذلك تعمل الجزائر على :

- ✓ تطوير المنتجات الفلاحية (الذرة، الصويا، البقوليات الغذائية).
- ✓ تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتجسيد مزارع نموذجية.
- ✓ تطوير البيوت البلاستيكية[1].

ت. ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2020. 2024.

تظهر مساعي عملية الإصلاح في المجال الفلاحي في الجزائر من خلال ورقة الطريق التي تعمل الحكومة على تجسيدها لإدراج هذا القطاع كمحرك للعملية التنمية، لذلك عملت على توفير مجموعة من الأطر للفلاحيين والمستثمرين من أجل تجسيد البرنامج التالي في إطار الرؤية الممتدة من 2020 إلى 2024.

- ✓ تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية.
- ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- ✓ ترشيد استخدام الأراضي الزراعية.
- ✓ التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية.
- ✓ التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب والزراعية الرعوية.

[1] الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، الجمهورية الديمقراطية الشعبية الوطنية، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/14، على الرابط التالي:
https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/

- ✓ التنمية والترويج في المناطق الصحراوية.
- ✓ دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.

ومن أهم محاور ورقة الطريق المتعلقة بتنمية القطاع الفلاحي تتمثل:

- ✓ تنمية الشعب الإستراتيجية،خاصة الحبوب و ترشيد النفقات العمومية لتقليص فاتورة الاستيراد وتثمين المنتجات الفلاحية.
- ✓ دفع المؤسسات الصغيرة والعمل على توفير معالم التأطير الاجتماعي والمهني للفلاحين.
- ✓ تطوير الزراعات الصناعية لاسيما إنتاج الزيوت الغذائية و المخلفات (الفول السوداني و الصويا..) و الذرة و غيرها، حيث تعتبر شعب إستراتيجية[1].

2. الأولويات التنموية من منظور مالك بن نبي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر، تحليل نتائج المنجز التنموي.

بعد حراك 2019 والتغيير في هيكل السلطة السياسية في الجزائر، تم إقرار جملة من الإصلاحات، ففي الجانب الإقتصادي كان التوجه نحو تبني النموذج التنموي الجديد الذي يسعى إلى تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني، فالقطاع الفلاحي لم يحقق اكتفاء ذاتي، وهذا ما ترك الجزائر تابعة غذائيا للأسواق العالمية خاصة فيما يتعلق بالقمح الذي يعتبر مادة أساسية، كما أن طبيعة الميزان التجاري في الفترة من بداية الاقتصاد الحر إلى غاية الحراك عرفت عجز في الميزان التجاري الفلاحي.

كان التركيز في السياسات الجديدة ينصب على تنمية الإنتاج، ودعم المعرفة الرقمية، فقد حددت في هذا الإطار أولويات تمثلت في تنمية الزراعة الصحراوية من اجل الاستثمار وتنمية المحاصيل الإستراتيجية والعمل على ترشيد النفقات التي كانت موجهة نحو الاستيراد، وقد ساهم ذلك في ارتفاع نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي بحوالي 14.1% سنة 2020، كما قدر قيمة الإنتاج في سنة

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **(تطور السياسات الفلاحية من 1962 إلى يومنا هذا)، أهم منجزات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية**، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/15.على الساعة:11.00
متوفر على الرابط:
https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%

2021ب 25.6مليار دولار أمريكي، لقد بدا القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية بناءا على المرحلة التي تعرفها الجزائر وطبيعة التحولات التي طرأت، وأيضا الوضع الصحي العالمي[1].

فالقطاع ألفلاحي حسب الخبير الاقتصادي عبد الرحمان هادف من المفروض أن يرتقي من 13%و14% إلى أكثر من 18%[2].

تتمثل الإستراتيجية العامة في تقليل اعتمادها على الواردات، فبإمكان الجزائر إنتاج 30 مليون طن من الحبوب سنويا وتصدير 21 مليون، ففي عام 2021 أعلنت وزارة الفلاحة عن خطط لتوسيع المساحة المزروعة من القمح إلى 3.5 مليون هكتار، فقد كانت سابقا في حدود 1.8 مليون هكتار، هذا يعتبر عامل مؤثر في تحقيق الأمن الغذائي، كما تم تخصيص مساحة لإنتاج القمح الشعير وغيرها وهذا لتحديث القطاع الزراعي والقيام باستثمار في البنية التحتية الزراعية، وقد قدمت مجموعة من الامتيازات تمثلت في تأجير الأراضي الزراعية مجانا، كما قامت الوزارة بتنظيم مناطق الإنتاج وهذا لرسم خريطة للمناطق الزراعية بحلول سنة 2030، وتتمثل فيما يلي[3]:

جدول رقم(45) يوضح إستخدام الأراضي خلال الفترة. 2019. 2021.

مساحة المحاصيل المستديمة Perm. Crops Area					
المرويه Irrigated			المطريه Rainfed		
2021	2020	2019	2021	2020	2019
978,97	493,1	929,5		540,90	110,96
إجمالي المساحة الزراعية المستغلة Cultivated					
2021	2020			2019	2018
8509,57	8509,57			5724,78	5522,41
المساحات الزراعية الصالحة غير المستغلة					

[1] **المرجع نفسه.**

[2] عبد الرحمان هادف، حاوره عمار قردود، **بإمكان الجزائر أن تحقق نسبة نمو مابين 6% إلى 8%** بالمائة2023/9/5، أفريكا حوار أفريكا، تم الاطلاع عليه يوم 14. 02. 2024، على الساعة 14.53، متوفر على الرابط التالي:

https://africanews.dz/740-8

[3] حجم سوق الزراعة الجزائرية وتحليل الحصص، اتجاهات وتوقعات النمو 2024. 2029، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/agriculture-in-algeria

Uncultivated			
2021	2020	2019	2018
7530,60	7530,60	7530,60	7500,70

المصدر: المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم42. 2022.ص.5.

من خلال الجدول رقم(45) يتضح لنا أن مساحة المحاصيل المطرية إرتفعت فكانت تقدر سنة 2019 بحوالي110,96، لترتفع سنة 2020 إلى 540,90، أما بخصوص المساحة المروية فارتفعت من 929.5 سنة 2019 إلى 978.97 سنة 2021، كما أن إجمالي المساحة الزراعية المستغلة عرف ارتفاع، فكان يقدر سنة 2019 بحوالي 5724.78 ليصل سنة 2021 الى 8509.57.

1. نتائج سياسة النموذج الجديد في القطاع الزراعي:

لمعرفة نتائج التي حققها القطاع الزراعي، نرجع أولا إلى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا نسبة العاملين فيه، وتطور مؤشر الأمن الغذائي مقارنة بالمرحلة السابقة.

أ. مساهمته في الناتج المحلي.

عرفت الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2022 تغير في مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي فحسب المعطيات المقدمة من طرف البنك الدولي، فقد كانت النسبة في 2016 التي عرفت بداية الانطلاق في التوجه الجديد في حدود12.20%، ومع حلول 2019 كانت في حدود 12.30% وقد عرفت سنة 2019 تغيير في الهيكل السياسي في الجزائر تظهر بوادر هذا التغيير من خلال ارتفاع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الذي عرف ارتفاع في حدودؤ13.8 مع نهاية 2021[1]، وسنكمل توضيح مساهمة الناتج الزراعي من الناتج الإجمالي في الجدول التالي.

جدول رقم(46) يوضح الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر

الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي الإجمالي		
2019	2020	2021	2019	2020	2021
171157,86	147688,69	163472.80	25291,00	20756,16	19903.89

المصدر:المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،المجلد رقم42.2022.،ص06.

[1] **SOURCE agriculture valeur ajoutee%du piB-algeria url**

https ://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NV.AGR.TOTL.ZS ?locations=DZ

ب. الصادرات والواردات

جدول رقم (47) يوضح الواردات والصادرات الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة 2019. 2021.

السنة	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية
2019	41934,1	9682,3	41797,3	1239,4
2020	34665,4	8462,3	35823,5	1299,8
2021	37215,4	9893,1	22483,1	1404,6

المصدر: المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية،المجلد رقم. 42.2022،ص.186

من خلال الجدول رقم(46) و(47) نلاحظ أن حجم الناتج الزراعي في الجزائر كانت مساهمته سنة 2019 بنسبة 14.77%، وفي سنة 2021 تراجع إلى 12.1%، لكن خلال نفس هذه الفترة عرفت إرتفاع للصادرات الزراعية وهو ما وضحه الجدول السابق.

جدول رقم (48) يبين القوى العاملة الكلية والقوى العاملة في الزراعة في ظل النموذج الجديد

القوى العاملة الكلية		القوى العاملة الزراعية	
2019	12700.00	2019	2693.55
2020	12102.76	2020	2650.00
2021	12260.83	2021	2650.00

المصدر: المنظمة العربية لتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم.42.2022،ص.03.

من خلال الجدول رقم(48) نلاحظ أن القطاع الزراعي كان يستقطب حوالي 21% من القوى الكلية العاملة في الجزائر، وهو استمرار لانخفاض المشتغلين في هذا القطاع الحيوي، هذا ما سيعمل على عرقلة الإنتاج وصعوبة في تحقيق الأمن الغذائي.

بالتالي يساهم قطاع الفلاحة في 12% من الناتج الخام ويعتبر ثاني قطاع بعد النفط، يوظف حوالي 2.6 مليون شخص يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و24% من اليد العاملة الوطنية وبذلك يضمن تغطية 74% من الاحتياجات الوطنية[1].

نسب المشتغلين في الزراعة سنة 2019 قدر ب 26%، ثم إرتفع مع بداية سنة 2020 ليصل إلى 27%، لكن هذا الارتفاع في نسب اليد العاملة تراجع مع بداية سنة 2022 حسب الإحصائيات المقدمة من طرف البنك الدولي[2]

أ. مؤشر الأمن الغذائي:

مع نهاية سنة 2022 إحتلت الجزائر المرتبة 68 و المرتبة 12من مجموع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنتيجة قدرت بحوالي 58.9 في مؤشر الأمن الغذائي لسنة 2022، هذا ما يظهر بداية تحسن في مؤشر الأمن الغذائي مقارنة مع السنوات السابقة.

حسب ما أفاد به وزير الفلاحة والتنمية الريفية عبد الحميد حمداني فالجزائر تسعي في أفاق 2024 إلى تقليص فاتورة الاستيراد بحوالي 2.5 مليار دولار، كما تستهدف تعزيز إنتاج الحبوب ليبلغ حوالي 71 مليون قنطار بحلول سنة 2024، كما يستهدف هذا القطاع زراعة 200 ألف هكتار من الفول السوداني، 200 ألف هكتار من الصويا،100ألف هكتار من السلجم، هذا ما يسمح بتخفيف فاتورة الاستيراد إلى 983مليون دولار أي ما نسبته 80%من واردات في هذه المواد[3].

[1] https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/

[2] THE WORLD BANK . EMPLOYMENT IN AGRICULTURE % OF TOTAL OMPOLYMENT MODLED ILO ESTIMITE
https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS

[3] وكالة الانباء الجزائرية، تقليص فاتورة واردات المواد الفلاحية ب2.5مليار دولار في افاق 2024، تم إدراجه في 9فيفري 2021 على الساعة: 16:51 ، تم الاطلاع علية يوم 3مارس 2024 على الساعة 11.25 من خلال الرابط التالي:
https://www.aps.dz/ar/economie/101370-5-2-2024

احتلت الجزائر المرتبة الثانية عربيا في إنتاج الخضر، فقد بلغت قيمة إنتاجها سنة 2023حوالي 23 مليار دولار بحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة فاو، وتشير هذه الأرقام الى نمو قيمة الإنتاج الفلاحي في حدود 35 مليار دولار عام 2022[1].

ثالثا: القطاع الفلاحي في الجزائر من المنظور التنموي لمالك بن نبي كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي والإقلاع التنموي

كان مالك بن نبي يدعو للإهتمام بالفلاحة، وهذا لكونه قطاع حيوي مهم تنطلق منه العملية التنموية في الجانب الإقتصادي، فتعمل على إطعام كل الأفواه، وتشغيل كل السواعد، فكان التوجه الذي باشرته الجزائر يصبو لجعل القطاع الفلاحي محرك رئيسي للنمو، وهو ما يتقاطع مع ما كان ينادي به مالك بن نبي عند عملية التخطيط للتنمية في دول العالم الثالث، فإدراجه ضمن الأولويات يظهر أن صانع القرار لديه توجه مغاير لما كانت عليه السياسات السابقة المعتمدة على النفط في المسار التنموي، فالإخفاقات التي عرفتها الجزائر خاصة ما تعلق بعملية الانطلاق التنموي، والعجز الذي كان يظهر في الميزان التجاري الفلاحي، ومع التغيير الذي طرأ مع نهاية حراك 2019، كلها عوامل رسمت طريقا للحكومة الجديدة والتي وضعت خطة للفترة الممتدة من 2020 إلى 2024.

الأفق التي قدمها مالك بن نبي و ما تملكه الجزائر يمكنها التنويع والاستثمار في قطاع الفلاحة، فأول خطوة هو الوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم الوصول إلى اعتبار القطاع الفلاحي كمنافس أو كمدعم للصادرات الجزائرية مع القطاع النفطي، فالاختلالات السابقة يجب تجاوزها، وأيضا ربط الإقتصاد الجزائري بالسوق العالمية الغذائية أنتج تبعية غذائية، فرغم توجهات الدولة مع بداية الخطط التنموية بعد الاستقلال إلا أن المسار قد غير لصالح الصناعات الثقيلة، هذا ما أنتج عدم اكتمال السير في دعم القطاع الفلاحي نظرا لبروز قطاع المحروقات، ومع بداية تعافي الدولة الجزائرية من مخلفات العشرية الدموية صاحبه ارتفاع النفط هذا أيضا عرقل مسار القطاع الفلاحي ولم يكن مورد رئيسي يمكن

[1] عبد الناصر حنو، الجزائر الثانية عربيا من حيث قيمة الغنتاج الفلاحي لعام 2023 (الفاو)، تادامسا نيوز، نشر يوم الإثنين 25 سبتمبر 2024، تم الاطلاع عليه يوم 3مارس 2024 على الساعة 12.00، من خلال الرابط التالي:
https://tadamsanews.dz/%B2%D8%A/

البناء عليه فالتبعية للنفط قادتنا مرة أخرى إلى خلل على مستوى البناء التنموي وأظهرت لنا هشاشة الاقتصاد الوطني ما بعد 2014.

مع بروز توجه ما بعد حراك2019 ظهرت بوادر التنويع الاقتصادي والاعتناء بالمورد الفلاحي، فلو تم السير في هذا الاتجاه فسيكون تقاطع لما كان يصبو إليه مالك بن نبي، فكان يركز على ضرورة الاكتفاء الذاتي، وهذا لا يكون إلا من خلال قطاع فلاحي منتج يلبي حاجيات المواطن المحلي، ثم القيام باستثمار مداخيل القطاع الفلاحي في الصناعات الغذائية، وتشجيع على فتح مصانع مقتصرة على تعليب وتصدير منتجات فلاحية معينة.

الانطلاقة الفلاحية تستقطب عمالة شبابية كبيرة يمكن من خلالها تقليص نسب البطالة المرتفعة التي تعرفها الجزائر، كما يمكن أن يكون القطاع الفلاحي مساهم لفتح مصانع إنتاج مثلا الطماطم إعادة تصبيرها، يستلزم زيادة الإنتاج، ما يعني زيادة العمال، هذا يؤدي إلى:

- ✓ إنتاج وفير يقابله مناصب شغل كثرة تلبي الطلب.
- ✓ الحاجة إلى التعليب تستلزم توفير وبروز صناعات جديدة.
- ✓ شركات خاصة بالتوصيل والنقل كل هذا يمكن أن ينتجه قطاع واحد فقط

الجزائر بإمكانها السير في هذا النهج لو واصلت نسب النمو في هذا القطاع من خلال النموذج التنموي الحديد ، فطبيعة الأرض الصالحة للزراعة تحتل حوالي 16.507% من إجمالي مساحتها، من شأنها أن تكفل للجزائر اكتفاءً ذاتيا وتخلصها من العجز الذي يعانيه ميزانها التجاري الغذائي، خاصة وأن نسبة الأرض الصالحة للزراعة غير المستغلة فيها تتجاوز 80%، فضلا عن ما يقارب 42 مليون هكتار قابلة للاستصلاح من إجمالي مساحتها البالغة 246 مليون هكتار،[1] كما يمكن للفلاحة حسب بن نبي أن تكون الممول للاستثمار في القطاعات الأخرى كالصناعة، إذا ما تم استثمارها كما يجب،[2] فهناك علاقة وطيدة بين القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية، فهي حلقة وصل بين القطاع الزراعي والصناعي، لذا يجب تجاوز المعوقات التي تربط بين القطاعين، وذلك من خلال تشجيع وتنمية القطاع

[1] عائشة قصير، **سياسات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية** (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011)، ص ص.19،20.

[2] مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، **مرجع سابق الذكر**، ص.188.

الفلاحي، لكون الجزائر كانت تستمد نسب كبيرة من غذائها من الخارج، فلم تستطع توفير المنتجات الضرورية وتحقيق الاكتفاء الذاتي رغم الجهود المبذولة، فقد خصص مبلغ 1.7 مليار دولار لدعم لاستثمارات الفلاحية، إلا أنه مع حلول سنة 2015 كانت الجزائر من ضمن أكبر ستة مستوردين للقمح في العالم[1].

المطلب الثاني: مكانة القطاع الصناعي في السياسة التنموية في الجزائر من 1990-2022.

كان القطاع الصناعي الأهم في ظل التجربة التنموية السابقة، لكن لم يلبي طموحات التي عقدت عليه كقطاع رئيسي من اجل النهوض التنموي، فمع تبني الجزائر لسياسة جديدة متفتحة، وإرهاصات صندوق النقد الدولي وبرنامج الخوصصة الذي كان يشترط تقليص تدخل الدولة في الاستثمار، هذا ما يبقى القطاع الصناعي في مواجهة مع المنتجات الخارجية في إطار سياسة البقاء للأقوى، ومنه سنحاول في هذا المطلب تتبع سير القطاع الصناعي في الجزائر، ومعرفة حجم الاستثمارات فيه ونسب مساهمته في الاقتصاد الجزائري، وإعطاء تصور مالك بن نبي كأفق لتطوير هذا القطاع.

أولا: السياسات الصناعية المطبقة في الجزائر من 1990 إلى 2014.

عرفت الجزائر خلال الفترة الليبرالية مجموعة من السياسات للنهوض بالقطاع الصناعي وهي:

1. الخصخصة:

مع بداية تطبيق سياسة التعديل الهيكلي تم تحويل كبرى الشركات إلى مؤسسات متوسطة متخصصة، فالأداء الضعيف الذي عرفته المرحلة السابقة، وأيضا الأزمة التي واجهة الجزائر دفعتها للتنازل عن تسيير المؤسسات العمومية بداية من 1988 إلى غاية 1995 مع إصدار الأمر المتعلق

[1] حمودة أم الخير، بيرش أحمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، **مجلة دفاتر إقتصادية**، المجلد 10، العدد01 ، سنة 2019، ص.198.

بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، بالإضافة للآمر المتعلق بالخوصصة الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2001، وهذا لمعالجة الاختلال الذي عرفته مختلف القطاعات[1].

2. تشجيع الاستثمار الأجنبي:

بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار خارج المحروقات تم العمل على تشجيع جلب المستثمرين الأجانب عن طريق منحهم امتيازات جبائية وتسهيلات إدارية[2].

3. مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تبنت الدولة هذا التوجه ابتداء من 1989 لإعادة تنظيم القطاعات لاقتصادية وإشراك الخواص، من خلال سلسلة هرمية تنطلق من المؤسسات الصغيرة، ثم المتوسطة وصولا لتأسيس صناعة ثقيلة، وقد تم تنصيب عدد من الآليات لتشجيع إنشاء هذه المؤسسات من خلال، الوكالة الوطنية لدعم الشباب، الوكالة الوطنية للقروض المصغرة[3].

4. الإستراتيجية الصناعية الجديدة

ظل القطاع الصناعي في الجزائر يعاني من إرث السياسات السابقة، هذا ما أدى إلى عدم وضوح معالم إستراتيجية،هذه العوامل أنتجت عجز في الجهاز الإنتاجي ومنه ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية،[4] فكان من الضروري البحث عن سبل للنهوض بهذا القطاع، فقد أقيمت عدة جلسات وطنية أيام 26، 27، 28فيفري سنة 2007 بمشاركة الأطراف المعنية، وقد سمح هذا النقاش بتحديد المشروع الخاص بإستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة، وقد ركز على المحاور التالية:

---

[1] بزارية أمحمد، الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية، الاستفادة من التجربة التركية، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد06، العدد02،جوان2015،ص.138.

[2] عية عبد الرحمان، بلقيوس عبد القادر، **تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام إقتصاد السوق**، (مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول إستراتيجية الصناعة الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة يوم 23و24 افريل 2012، جامعة مستغانم) ص.171.

[3] **المرجع نفسه**، ص.171.

[4] عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد الخامس، جوان، 2017، ص.330.

- ✓ تحديد الصناعات الإستراتيجية.
- ✓ التوسع المكاني لصناعة.
- ✓ التطورات الاقتصادية والدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي.
- ✓ الابتكار وتكنولوجيا الاتصال والإعلام.
- ✓ المحيط الاقتصادي.
- ✓ تأهيل وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية[1].

وقد كان ذلك من خلال أربعة أبعاد إستراتيجية هي:

- ✓ تبني نظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- ✓ تحديد مبادئ الإستراتيجية.
- ✓ تحفز الإستثمارات الأجنبية.
- ✓ مواصلة تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي.

كان الهدف من هذه الإستراتيجية هو تطوير وإنعاش الصناعة بالنظر للدور الذي يضطلع به هذا القطاع[2]، وتجاوز النتائج السلبية المسجلة في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2006، فإستراتيجية إنعاش الصناعة تندرج ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة، تركز على تطوير النشاط الصناعي[3]، وجعل الاقتصاد الوطني في حالة قابلة للتصنيع بالاعتماد على الوسائل الداخلية وتجاوز الخلل الذي ظهر على مستوى القطاع الصناعي والمتمثل في ضعف كثافة النسيج الصناعي، وتوجه الصناعة للسوق المحلية، وأيضا ارتباطها بالمواد الأولية المصنعة والنصف مصنعة، لذا كانت تسعى لتثمين الموارد المحلية المتاحة للنهوض بالقطاع الصناعي[4].

[1] قيطون مهدي، مساهمة الإستراتيجية الصناعة الجديدة في اداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد04، العدد03 ،مارس 2018 ، ص.274.

[2] برادي الهادي، الصناعة الجديدة كالية لتنمية القطاع الصناعي، **مجلة الإقتصاد الصناعي**، المجلد08، العدد02، مارس2018، ص.25.

[3] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد04، العدد05، جانفي 2008، ص.94.

[4] برادي الهادي، **مرجع سابق الذكر**، ص.23.

ثانيا: تحليل أداء القطاع الصناعي في الجزائر

بعد استعراضنا للسياسات الصناعية التي باشرتها الجزائر بعد الانتقال والتغيير في طبيعة النظام الاقتصادي، سنحاول في هذا الجزء معرفة أثر هذه السياسات على القطاع الصناعي، ومدى تحقيقها لما تم التخطيط له، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات هي كما يلي:

1. مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري.

عرفت سنوات التسعينات في الجزائر تبنيها لنموذج جديد، هذا ما أضر بالقطاع الصناعي بشكل خاص، ويعود ذلك إلى طبيعة النموذج الجديد، وثانيا الوضع الأمني في تلك الفترة، ومن خلال الجدول التالي نستعرض أهم النتائج المحققة في الفترة الانتقالية.

جدول رقم (49) يوضح الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999.%

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة	-0.7	-2.5	-1.5	-8.5	-0.5	-8.6	-7.2	5.2	-1.5

المصدر: بزارية أمحمد، مرجع سابق الذكر، ص.137.

من خلال الجدول رقم (49) يتضح لنا الوضعية الكاريثية للقطاع الصناعي في الجزائر في الفترة الانتقالية قبل تجسيد الخوصصة، فكانت معدلات الإنتاج سالبة طوال تلك الفترة من 1991 إلى غاية 1999، باستثناء سنة 1998.

كانت طبيعة النشاط الاقتصادي في الجزائر بعد المرحلة الانتقالية والتوجه نحو اقتصاد السوق بعيدة عن نشاط إنتاجي حقيقي، فمع ظهور البرامج التنموية التي اعتمدتها في بداية الألفية رصدت مبالغ ضخمة للنهوض بالقطاعات الأساسية، وتحسين أداء القطاع الصناعي إلا آن معدل نمو لم تكن جيدة، ولم تقلل التبعية للسوق الخارجية[1]، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

[1] نادية العقون، الصدمات النفطية وانعكاساتها على إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقة المتجددة**، المجلد08، العدد01، ص.154.

جدول رقم(50) يوضح نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2019%

السنوات	2000	2001	2004	2006	2009	2011	2014	2017	2019
نسبة النمو	1.9	5.1	2.8	3.5	8.5	4.2	4	4.7	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد5، المنشورة في ديسمبر 2008،ص26.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(50) أن مساهمة القطاع الصناعي كانت ضعيفة خلال فترة البرامج التي عرفتها لجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الحر، فقد عرفت أقصى مقدار لها سنة 2009 مع بداية برنامج توطيد النمو، فقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي بحوالي 8.5% وهذه كانت اعلي نسبة مساهمة خلال فترة البرامج، وفي المخططات السابقة لم تتجاوز في المتوسط حدود 4% من إجمالي الناتج الإجمالي، بالتالي فنسبة مساهمة القطاع الصناعي بقيت محتشمة ولم تلبي طموحات التي تؤدي يمكن القول فيها أنه قطاع حيوي في عملية التنمية وقطاع معول عليه في خلق ثروة.

2. نمو القطاع العام والخاص الصناعي خلال فترة الإنعاش الاقتصادي(2001-2014)

معرفة الإستراتيجية الجديدة التي طبقتها الجزائر تدفعنا للعودة إلى مساهمة القطاعين العام والخاص في الجزائر لمعرفة طبيعة السياسة هل مازالت على النهج السبق أم أن السياسة الجديدة لها توجه جديد، وما هي نسبة نموه هذا يعتبر أمر مهم لتمييز حجم النمو في كلا القطاعين وسندرج هذا التطور في الجدول الموالي.

جدول رقم(51) يوضح نسبة نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي العمومي والخاص في الجزائر خلال الفترة(2001-2014).%

السنة	2001	2002	2004	2006	2009	2011	2014
عمومي	%5.7	%5.3	%5.8	%3.9	%8.6	%7.8	6.3%
خاص	%13.9	%10.5	10.2%	%14.7	%8.9	%7.1	%11.0

المصدر: عبد السلام فيلالي، مرجع سابق الذكر، ص.246.

من خلال الجدول رقم(51) نلاحظ أن نسبة نمو أداء القطاع الخاص كان اكبر من حجم القطاع العام، وذلك يرجع إلى طبيعة النموذج الجديد الذي تبنته الجزائر الذي يشجع القطاع الخاص، كما أن نمو القطاع الخاص تزامن مع بداية البحبوحة المالية وتحسن أوضاع الجزائر، بالتالي بداية عملية الاستثمار للخواص هذا ماساهم في نمو القطاع الخاص مقارنة مع القطاع العام، فبالعودة إلى النسب نلاحظ تفوق القطاع الخاص في جميع المخططات التي سلكتها الجزائر.

3. التنويع الاقتصادي.

الاعتماد على مصدر واحد لتحقيق التنمية يجعل الاقتصاد تابع للأسواق الخارجية وتقلباتها، لذا ينبغي البحث عن طرق التي تسمح بتنويع الاقتصاد والعمل على تحقيق التكامل بين القطاعات المشكلة للعملية الاقتصادية، فيعرف التنويع الاقتصادي بأنه التقليل من الاعتماد على استخدام مورد واحد والانتقال إلى تشجيع والاهتمام بالقطاعات الأخرى المشكلة للعملية التنموية، هذا ما يسمح بخلق قاعدة إنتاجية مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

انتهجت الجزائر مجموعة من السياسات لدعم التنويع والخروج من التبعية للقطاع النفطي خلال البرامج التي طرحتها من 2001 إلى 2014، فخصصت موارد مالية ضخمة لتحقيق التوازن بين القطاعات من خلال البرامج التالية (برنامج دعم الانعاش2001-2004)،(البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009) (برنامج توطيد النمو 2005.2014)[2]، لكن من العوامل المؤثرة في أداء القطاع الصناعي في الجزائر نجد عدم اكتمال القطاع الصناعي، وسيطرة قطاع المحروقات على الهيكل الاقتصادي، والجدول التالي يوضح تطور توزيع القطاعات داخل الناتج الإجمالي في الجزائر.

[1] بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط-إمكانية الاستفادة من تجارب دولية- **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد04، العدد02، جويلية 2018، ص.303.

[2] هدام فريال، الاقتصاد الجزائري بين حتمية تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي او الخضوع لتقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة 2010-2020.، **مجلة الإبداع**، المجلد13، العدد01، 2023، ص.115.

جدول رقم(52) يوضح تطور توزيع القطاعات داخل الناتج الاجمالي الخام 2001- 2018.%

السنة	2001	2002	2004	2006	2009	2012	2014	2016	2018
الفلاحة	10.7	10.1	10.2	8.0	10.1	9.4	11.1	12.7	12.4
المحروقات	36.7	35.7	40.7	48.5	33.6	36.6	29.1	18.0	23.2
الصناعة	8.0	8.1	6.8	5.6	6.2	4.8	5.2	5.8	5.8
BTP	9.1	9.9	8.9	8.4	11.8	9.9	11.2	12.3	12.0
الخدمات	33.5	36.2	33.5	29.5	38.3	39.3	41.3	51.2	46.6

المصدر: عبد السلام فيلالي، مرجع سابق الذكر، ص.251.

من خلال الجدول رقم(52) نلاحظ أن توزيع القطاعات الاقتصادية داخل الناتج الإجمالي الخام عرف تراجع لقطاع الصناعة، فخلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2006 عرف القطاع الصناعي تراجع في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام من 8% إلى 5.6%، ثم مع بداية الإستراتيجية الصناعية الجديدة عرف تحسن طفيف في 2009 ليصل إلى 6.2 ثم يعود للتراجع ليصل سنة 2014الى 5.2%، ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الأخيرة في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام.

أما القطاع الفلاحي فرغم أنه عرف تطور في نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ويحتل المرتبة الثانية متقدما على القطاع الصناعي، إلا أنه لم يكن بالمستوى المطلوب أيضا ويرجع هذا لكون القطاع المستحوذ على النسب الأكبر من المساهمة في الناتج الخام هو القطاع النفطي وهو ما يظهر تزايد مساهمته في ظل البرامج التنموي من 2001 إلى غاية 2014 فكانت نسبة مساهمته في سنة 2001 تقدر بحوالي 36.7 %، ثم ترتفع سنة 2006 إلى 48.5% ثم تتراجع مع الأزمة النفطية سنة 2014 إلى 29.1%، وهو ما يظهر طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي.

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول ومقارنتها بالطرح الذي قدمه بن نبي نلاحظ أن الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 كان اقتصادها ريعي وتم تغيب القطاعات المنتجة، وهو ما عرقل مسار التنمية في الجزائر، وسنحاول توضيح تركيز الجزائر على مورد واحد في العملية التنموية من خلال مؤشر **هرفندال هيرشمان**، فرغم وجود مؤسسات وصناعات صغيرة لم تقوى على تنويع صادرتها ولا منافسة المؤسسات الأجنبية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(53) يبين قيم مؤشر هرفندال- هيرشمان(1995- 2000)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة المؤشر	0.523	0.459	0.510	0.521	0.511	0.515

المصدر: ناصر لبنى، مرجع سابق الذكر، ص.95.

يقيس مؤشر هرفندال هيرشمان درجة تركز منتجات البلد، فكلما اقتربت من 1 يدل على أن الصادرات أو الواردات تتركز في عدد قليل من المنتجات، فمن خلال الجدول رقم نلاحظ أن قيم مؤشر هيرفمان كانت تتراوح في حدود0.51 طوال الفترة من 1995 إلى 2000، هذا ما يؤكد انه لا وجود لتنوع اقتصادي،[1] وإذا ماعدنا إلى طرح مالك بن نبي نجد أن هناك خلل في عملية الإقلاع الاقتصادي، فقد بقي محافظا على الريع النفطي كأساس للإقلاع التنموي، وكان قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر على الصادرات، بالتالي عدم وجود تنويع اقتصادي وهو ما يثبط عمل القطاعات الأخرى.

4. تقييم مخرجات قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

أداء القطاع العام في الجزائر يتصدره قطاع الطاقة والمياه، بنمو في كل الفترات، يليه قطاع المحروقات، وبعده قطاع المناجم والمقالع، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي في الجزائر و مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة التي تعتبر من المؤشرات المهمة للتطور الصناعي، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم(54) يوضح تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة 1990. 2019.

النشاط	1990	1994	1998	2001	2004	2009	2014	2019
الطاقة والمياه	105.8	133.1	156.2	179.9	211.6	293.4	414.4	520.4
المحروقات	105.4	106.1	119.2	128.6	145.2	139.2	131.5	122.4
المناجم والمقالع	101.8	82.4	70.8	77.3	82.7	139.7	130.4	108.4
ص.ح.م.م.ك.ا	99.3	68.2	53.1	62.8	73.61	62.9	53.4	48.7

[1] ناصر ليلى، القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد06، العدد01، جوان2019، ص.95.

صناعة مواد البناء	98.6	86.2	93.4	98.6	105.4	113.1	138.8	140.0
الكيمياء والمطاط	97.1	94.3	93.2	94.3	78.0	70.5	56.7	52.1
الصناعات الغذائية والفلاحية	101.5	96.4	95.4	74.8	40.5	31.3	41.3	54.1
الصناعات النسجية	105.1	82.5	48.1	28.5	24.6	18.4	8.8	10.0
صناعة الجلود والاحذية	107.1	53.5	22.4	15.4	13.3	6.6	6.7	6.8
صناعة الخشب والفلين والورق	107.4	67.1	45.2	30.9	28.1	16.0	14.3	17.1
الصناعات المختلفة	68.0	63.1	20.6	27.0	25.3	10.3	8.4	14.2
الرقم الاستدلالي العام	1001.9	88.5	83.8	85.0	87.3	92.2	202.5	109.6
الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	101.1	84.4	75.6	74.8	73.8	78.9	93.4	105.5
الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	100.8	80.3	69.0	66.2	61.4	53.6	53.5	53.5

SOURCE https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH9_Industri1962_2020Ar.pdf .P.P.202.203.

من خلال الجدول رقم(54) نلاحظ أن الصناعات الفرعية عرفت تذبذب في مساهمتها في الإنتاج الصناعي خلال الفترة ن 1990 إلى 2014، فقد سجل كل من الطاقة والمياه، محروقات، المناجم و مقالع، نمو بفضل الزيادة في الطاقة الإنتاجية كما هو موضح في الجدول، أما القطاعات الأخرى المتمثلة في الصناعة الغذائية، نسيج الجلود والأحذية، صناعة الخشب والفلين، الصناعات النسيجية، فقد عرفت تراجعا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014.

فمن خلال ما سبق نلاحظ عدم وجود توجه نحو الاستثمار في الموارد المحلية وهو ما يعكس تراجع الإنتاج في القطاعات الصناعية، فهذا التراجع ينتج لنا ضعف في الإنتاج الداخلي وبالتالي تبعية للأسواق الخارجية، وهو عكس ما كان يسعى إليه مالك بن نبي الذي يدعو الى استغلال الموارد المحلية، فحسن استغلال مابين أيدينا يقود إلى توافر الإنتاج، لكن تحول قطاع المحروقات من نعمة إلى نقمة، وهذا كونه القطاع المستحوذ على الجزء الأكبر من مساهمات الإنتاج المحلي وهو ما يعرقل عملية التنويع، وتظهر مساهمة الصناعات التحويلية التي تم التوجه لها أنها نسب ضئيلة لم تقدم ما كان معول عليها، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم(55) يوضح مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام%

السنة	2000	2001	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2014
النسبة	%7.5	%8.0	%6.4	%5.6	%5.0	%5.2	%5.7	%5.1	%5.0

المصدر: زرمان محمد، غردي محمد، واقع الصناعات التحويلية في إطار برنامج التنويع الاقتصادي، **مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية**،المجلد11، العدد 03 ديسمبر 2020،ص.14.

من خلال الجدول رقم (55) نلاحظ أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام ضعيفة خلال الفترة الممتدة من 2000الى غاية 2014، فهي لم تتجاوز 8 ، وهو ما يعكس ضعف الإنتاج في هذه القطاعات المشكلة للقطاع الصناعي، هذا الأخير الذي بقي يتذيل ترتيب المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ومن جهة أخرى بقي تابع للسوق الخارجية، وأيضا صادراته ضعيفة وهو ما يفسره الجدول التالي.

جدول رقم (56) يوضح صادرات قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014

السنة	2001	2004	2006	2008	2009	2010	2014
إجمالي صادرات قطاع الصناعة التحويلية	45.317	40.010	43.529	67.124	42.366	26.905	16.60
نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات الكلية	0.24	0.13	0.08	0.08	0.09	0.05	0.025

المصدر: مهدي قيطون، مرجع سابق الذكر، ص.277.

من خلال الجدول رقم (56) نلاحظ أن صادرات قطاع الصناعة التحويلية عرفت تراجع في نمو الصادرات التحويلية، رغم ذلك فالفترة الممتدة من 2001-2008 تميزت بمعدلات تصدير أكبر من الفترة الممتدة بين 2009-2014 وهي فترة اعتماد إستراتيجية الجديدة في الصناعة، فقد بلغت اعلي قيمة لها سنة 2008 ب 67.124 من إجمالي الصادرات الكلية، كما بلغت اقل قيمة لها سنة 2014 ب 16.00 ما نسبته 0.025 %هذا ما يبين ضعف أداء هذا القطاع.

ب. طبيعة العلاقة بين القطاع الصناعي والزراعي:

من خلال ما تم ذكره يظهر لنا عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فقد ظل أداء القطاع الصناعي ضعيف طوال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، فرغم التوجيهات التي بادرتها الحكومة للنهوض بقطاعات التحويلية وخاصة قطاع الصناعة الغذائية التي ترتبط مع القطاع الزراعي إلا انه من خلال الجدول التالي يظهر لنا أن النتائج المحققة كانت بعيدة عن ما تم التخطيط له.

جدول رقم (57)، يوضح تطور الإنتاج والقيمة المضافة للصناعة الغذائية خلال الفترة الممتدة من 2001-2014

الوحدة: مليون دج

	2001	2004	2006	2008	2009	2014
القيمة الاقتصادية للصناعة الغذائية	45043.9	485704.7	522156.2	590822.4	681425.5	1062400.7
القيمة المضافة	108898.3	127309	145012.1	161707.3	187546.5	324542

المصدر: مهدي قيطون، مرجع سابق الذكر، ص.280.

من خلال الجدول رقم (57) نلاحظ أن تطور الإنتاج والقيمة المضافة لقطاع الصناعة الغذائية خلال الفترة الممتدة من (2001-2014) إرتفع من 45043.9 مليون د.ج. إلى 1062400.7 سنة 2014، فتطور هذا القطاع يشكل تحدي نظرا لارتباطه بالقطاع ألفلاحي الذي عرف تطور في مساهمته في الناتج المحلي الخام، وأيضا تحسن في مستويات الإنتاج الداخلي، لكن رغم ذلك فالقطاع ألفلاحي هو الأخر كان يغرق في مشاكل ولعل أهمها عدم تحقيقه للاكتفاء الذاتي واعتماده على الاستيراد في عملية تغطية احتياجاته، فالقطاع ألفلاحي كما سبق وان قدمنا كان ميزانه التجاري يعرف اتجاه سالب، بالتالي عجز في الميزان التجاري الفلاحي.

5. مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الجزائر

سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم(58) يوضح نسبة العاملون في الصناعة من اجمالي المشتغلين خلال الفترة 1990. 2019.%

السنوات	1990	1994	1998	2001	2004	2009	2014	2019
النسب	%20	25%	%25	%25	%27	%30	%32	%30

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=DZ

من خلال الجدول رقم(58) نلاحظ أن القطاع الصناعي يعتبر جزء أساسي من الاقتصاد، وقد وفرت الجزائر كل الدعم لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية التي سطرتها بداية من 2001 إلى غاية 2019، وفيما يتعلق باليد العاملة فالقطاع يستقطب نسبة تقدر في حدود30% من اليد العاملة الكلية، ويبقى القطاع الزراعي يستقطب عمالة أكثر من القطاع الصناعي في الجزائر، خلال فترة التسعينات ومع غلق المؤسسات الصناعية كان توجه نحو القطاع الزراعي يفوق 40%، ومع بداية البرامج التنموية حافظ على تصدره واستقطابه لليد العاملة في حدود وصلت تقريبا إلى 40%، لتعرف تراجع مع بداية 2014، وتفق للقطاع الصناعي في استقطاب اليد العاملة فكانت في القطاع الزراعي سنة 2014 تقدر ب 29%، بينما في القطاع الصناعي كان تفي حدود 32% حسب البيانات التي قدمها صندوق النقد الدولي[1].

بالتالي أداء القطاع الصناعي لم يكن بالمستوى المطلوب خلال فترة البرامج التنموية، ويظهر ذلك من خلال مستوى نمو هذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2014، ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي الخام، بالرغم من الأموال التي ضخت له من العائدات النفطية.

[1] **Source :** World bank ;employment in agriculture(% of total employment) (modeled oil estimate),URL.https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS

ثالثا:الإستراتيجيات الصناعية في ظل النموذج التنموي الجديد لتخفيف حدة التبعية 2016 – 2022 .

عملت الجزائر على تجاوز الإختلالات التي وقع فيها الاقتصاد الجزائري في فترة الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2001 إلى غاية 2014، فبعد انهيار أسعار النفط في 2014 كان هناك سير نحو نموذج تنموي جديد يعمل على تنويع الاقتصاد وتشجيع المقاولاتية في شتى المجالات للوصول لتحقيق تنويع اقتصادي وتقليل التبعية.

1. الإستراتيجية الصناعية في الجزائر بعد أزمة النفط 2014 :

عمدت الجزائر على النهوض بالقطاع الصناعي من خلال:

أ. **تحديد الفروع والمناطق الصناعية:**عملت على تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية، فقد تم اختيار ثلاث فروع تملك فيها الصناعة الوطنية ميزة المنافسة وهي:

- ✓ الصناعات المعتمدة على الموارد الأولية المتوفرة في الجزائر(البتروكيمياء، الصلب، مواد البناء).
- ✓ الصناعات المحققة للقيمة المضافة(الصناعات الغذائية، الكهربائية، الالكترومنزلية).
- ✓ الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي(صناعة السيارات، عتاد الأشغال العمومية)[1].

اتجهت الخيارات في القطاع الصناعي نحو ضرورة التحول الهيكلي وتطوير الصادرات، والتخلص من التبعية للنفط من خلال تعزيز رأس المال الصناعي من خلال تطوير قطاع المناجم، وتحسين بيئة ملائمة للاستثمار،[2] وهذا لتوفير الأموال، ونقل التكنولوجيا والخبرات مما يساهم في ترقية

[1] صباغ رفيقة، **إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية**، (مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في طار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي بالجزائر، جامعة البليدة، 6.7 نوفمبر 2018)، ص.15.

[2] بن داودة وهيبة، التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة(2016. 2030) **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد18، العدد28، 2022.ص.39.

الصادرات خارج المحروقات، لذا قام المشع الجزائري بإنشاء هيئات مكلفة بالاستثمار تقدم حوافز وامتيازات من شأنها تهئية المجال للعمل والاستثمار لخدمة التنمية[1].

ب. تأهيل المؤسسات: سطرت السلطات الجزائرية برامج لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية هي كما يلي:

- ✓ البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة: يخص المؤسسات الكبيرة التابعة لوزارة الصناعة ممتدة من 2002 الى 2005 هدفه تحسين محيط وموقع المؤسسات.
- ✓ برنامج الدعم لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: برنامج ممول من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الهدف منه تقوية تنافسية المؤسسات الصناعية[2].

2. النموذج التنموي الجديد والتنويع الاقتصادي:

اعتمدت السلطات العمومية في جويلية 2016، نموذج جديد للنمو الاقتصادي أطلقت علية تسمية النموذج الجديد للنمو الاقتصادي وهو عبارة عن وثيقة مرجعية لرؤية إستراتيجية طويلة المدى؛ تمت الموافقة عليها من طرف الحكومة في اجتماع لمجلس الوزراء المنعقد يوم 26 جويلية 2016، استعرضت من خلالها أبرز الحلول والمقترحات لنموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي يستهدف من خلاله تنويع الاقتصاد الوطني وإقلاعه في أفاق 2030 من خلال تجديد السياسة المالية 2016-2019، عن طريق تتبع مسارات الخروج من أزمة الميزانية قصيرة الأجل 2016- 2019، المدعومة بالإصلاحات السياسة المالية، وهذا بدوره ما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي السريع[3].

فالنموذج الجديد للنمو الإقتصادي لديه لرؤية طويلة المدى، فيهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة هذا التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل من خلال تحديد ثلاث مراحل للنمو كالتالي:[4]

---

[1] طالبي سميرة، سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: الإستثمار الأجنبي المباشر آلية للتصدير،**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد التاسع، ديسمبر 2017، ص46.

[2] صباغ رفيقة، **مرجع سابق الذكر**، ص.17.

[3] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, **Le Nouveau Modelé de Croissance (Synthèse) Juillet 2016**, **Le Nouveau Modelé 2016-2019,** p.02.

[4] **Loc.Cit.**

أ. **مرحلة الإقلاع 2016- 2019:** العمل على تغيير في حصة القطاعات المختلفة من القيمة المضافة من خلال الخروج من أزمة الميزانية قصيرة الأجل 2016- 2019من خلال مجموعة من الأهداف التي قدمت في أفاق 2019.

ب. **المرحلة الإنتقالية 2020- 2025:** مرحلة انتقالية تعمل على تطوير إمكانيات لإقتصاد الوطني وتحقيق الإنعاش الإقتصادي، تثمين القدرات الخاصة للارتقاء بالمستوى الإقتصادي من خلال عصرنة القطاع الفلاحي، تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، تحقيق الإنتقال الطاقوي من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف، وبالتالي التحرر من التبعية لقطاع المحروقات.

أ. **مرحلة الإستقرار أو التقارب 2026- 2030:**هذه المرحلة يكون الإقتصاد الوطني؛ قد استنفذ قدراته الإستدراكية المتراكمة، وهذا عندما تلتقي مختلف متغيراته الإقتصادية من تحقيق الإستقرار والتقارب عند نقطة التوازن لصالح الإقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن من خلالها للاقتصاد الوطني أن يحقق استدراك شامل لجميع السياسات السالفة الذكر[1].

3. أهداف اللجوء للنموذج الاقتصادي الجديد

هناك عدة عوامل كانت سببا في لجوء الحكومة لهذا البرنامج من اهمها ما يلي:

أولا: في الجانب المالي وبالتحديد عنصر الميزانية:

فإن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي يسلط الضوء على مجموعة من الأهداف التي قدمت في أفاق 2019 التي تتمثل فيما يلي:[2]

ب. تحسين العائدات الضريبية العادية، بما يمكنها من تغطية نفقات التسيير.

ت. تخفيض العجز الكبير الموجود في الميزانية خلال نفس الفترة

ث. تعبئة أو حشد الموارد الإضافة اللازمة والمطلوبة من السوق المالي الداخلي.

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, Le Nouveau Modelé de Croissance (Synthèse) Juillet 2016, Le Nouveau Modelé 2016-2019**, Op.cit,** p.11**.**

[2]**Loc.Cit.**

ثانيا: تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتحولات الإقتصادية:

حدد مجموعة من الأهداف في الفترة ما بين 2020-2030، التي تتمثل فيما يلي:[1]

أ. تحقيق مسار دعم نمو الناتج المحلي الخام PIBخارج قطاع المحروقات بحوالي 6.5%سنوياً، خلال الفترة ما بين عامي 2020-2030.

ب. الرفع في قيمة الدخل للناتج المحلي الخام PIB لكل مواطن، والذي ينبغي أن يتضاعف بـ: 2.3% خلال ذات الفترة.

ت. مضاعفة حصة الصناعات التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في سنة 2015، إلى 10% لناتج المحلي الخام في أفاق 2030).

ث. عصرنة وتحديث قطاع الفلاحة، بما يمكنه من تحقيق أهداف الأمن الغذائي، وادراك إمكانية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ج. تحقيق الإنتقال في مجال الطاقة، مما يسمح من الممكن على وجه الخصوص، من خفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف (من +6% سنويا سنة 2015، إلى +3% في أفاق 2030).

ح. تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، بما يسمح بدعم تمويل النمو الإقتصادي السريع.

يسعى النموذج التنموي الجديد إلى معالجة المشاكل التي عرفها القطاع الصناعي والعمل على حلها، هذا ما وضعه في مرتبة متأخرة ضمن القطاعات المشكلة للناتج المحلي الخام،[2] ففي إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه يمر على ثلاث مراحل لتحيق معدل نمو يقدر ب6.5% خارج المحروقات، (المرحلة الاولى2016. 2019)، (مرحلة ثانية 2020. 2025)مرحلة انتقالية، (مرحلة

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, Le Nouveau Modelé de Croissance (Synthèse) Juillet 2016, Le Nouveau Modelé 2016-2019**, Op.cit,** p.11.

[2] عبدي الطيب، العقون أم الخير، دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، المجلد05، العدد01، 2021، ص293. 294.

ثالثة، 2026. 2030) تحقيق معدل نمو سنوي ومضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي لينتقل من 5% إلى 10%.[1] وذلك من خلال:

أ. تشجيع على خلق المؤسسات من خلال العمل على تحسين بيئة العمل وإنشاء مجلس وطني للتنافسية والعمل على تشجيع المؤسسات المهتمة باقتصاد المعرفة.

ب. تمويل الاستثمار من خلال العمل على الاستثمار خارج المحروقات.

ت. تنويع السياسة الصناعية، فالجزائر تسعى للتحول من نمط دولة تصدر مواد أولية خام إلى بلد يصدر مواد مصنعة، والعمل على رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام، وكان ذلك من خلال إعادة هيكلة القطاع الصناعي في 13 مجمع صناعي، والعمل على دمج القطاعات التي لها قيمة مضافة، مثل قطاع الطاقات المتجددة، الصناعات الغذائية وتشجيع المؤسسات والشركات، وهذا لكسب أكبر طاقة مضافة لهذا القطاع،[2] وذلك من خلال مايلي:

- ✓ تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر.
- ✓ تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد والعمل على تنويع السياسة الصناعية لتحقيق نمو في الناتج المحلي بقدر6.5% خارج المحروقات، وتخفيض معدلات البطالة، وخلق أقطاب وطنية ومناطق صناعية تستهدف الأسواق الدولية[3]

4. إستراتيجية الإنعاش الصناعي في الجزائر:

من خلال العمل على إنتاج سلع محلية تلبي متطلبات السوق المحلية كخطوة أولى، ثم الارتقاء لدخول الأسواق الأخرى والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الإنتاج الصناعي[4]، من 2014 تم طرح

[1] بن عدة أمحمد، لكحل محمد، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر2020. 2030. **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، المجلد07، العدد01، 2022.ص.412.

[2] وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، **مرجع سابق الذكر**، ص.14.

[3] قلوح عبد الحكيم، بن براهيم الغالي، تنمية الاقتصاد الجزائري بيم الواقع والمأمول(دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016/ 2030)، **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال**، المجلد09، العدد01، 2020، ص62.

[4] عبد القادر خداوي مصطفى و قبلي نبيل، نحو ترقية الصناعة الجزائرية وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، **مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون**، المجلد 05، العدد12، سنة 2020.ص101.

مشروع قانون يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف إصلاح هذا القطاع من اجل إبراز المبادرات الهادفة وتنميتها[1].

أ. المقاولاتية في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

لتحقيق إستراتيجيات النموذج التنموي والحد من التبعية عملت الجزائر على اقرار مجموعة من الإجراءات هي:

- ✓ تحفيز المقاولاتية في الجزائر.
- ✓ تمويل الاستثمار لتحقيق رؤية 2030.
- ✓ تنويع السياسة التصنيعية.

ففي مجال المقاولاتية قامت بتعديل القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم المصادقة عليه سنة 2016 ودخلت حيز التنفيذ في 2017، والهدف هو تشجيع خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتحسين التنافسية، والمساهمة في التصدير، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات لدعمها، وكذا إنشاء هيئة استشارية تسمى المجلس الوطني للتشاور لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فكان تحفيز المقاولاتية من بين الاستراتيجيات التي تم إقرارها[2].

ب. الإستراتجية الجديدة لدعم المؤسسات الناشئة:

أعلنت الحكومة في 2020/03/20 عن مجموعة من القرارات لدعم المؤسسات الناشئة وهي:

- ✓ إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.
- ✓ إنشاء مجلس أعلى للابتكار لتوجيه وتثمين الأفكار.
- ✓ تكييف النصوص التنظيمية لتمويل المؤسسات الناشئة.

[1] عبد القادر خداوي مصطفى وقبلي نبيل ، **مرجع سابق الذكر** ص.106.

[2] عبد الحفيظ مسكين، ريمة زرقوط، تنمية الفعل المقاولاتي في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد واثره على الشغل، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، المجلد 3، العدد01، جوان 2019،ص61.

- ✓ تمكين أصحاب المؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحة المتاحة[1].

تعتبر المؤسسات الصناعية عنصرا هاما في عملية بناء الاقتصاد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال العوامل التالية:

- ✓ القطاع الصناعي يستقطب يد عاملة كبيرة ويعمل على توسيع وزيادة فرص الشغل.
- ✓ يعتبر التصنيع عامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطور القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال المعدات والآلات الزراعية.
- ✓ يلعب القطاع الصناعي التصديري دور مهم في ترجيح وتعديل الميزان التجاري[2].

بالتالي فتطوير القطاع الصناعي يعمل على إستعمال وتحويل الفائض من الإنتاج الزراعي في مواسم الوفرة، وإستخدم تقنيات الحفظ والتغليف هذا ما يجعلها صالحة للتخزين مدة أطول، ويقود إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، هذا ما يخلق مشاريع جديدة وفرص شغل أكبر[3].

ث. تجربة الجزائر في مجال ترقية المؤسسات الناشئة:

لقد حمل التعيين الحكومي الذي أرخ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01/20 المؤرخ في: 2020/01/02 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة[4] استحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة، وبذلك دخلت عهدا جديدا من كونها أصبحت خيارا استراتيجيا يعول عليه.

كما حمل قانون المالية لسنة 2020 استحداث آليات جديدة لترقية وتطوير بنية المؤسسات الناشئة والابتكار من خلال "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة –Start

[1] عبايدية سمية، فاطمة الزهراء طلحي، إستراتيجية وتوجيهات الدولة لدعم نمو واستمرارية المؤسسات الناشئة، **مجلة المقاولاتية للتنمية المستدامة**، المجلد05، العدد01، أوت 2023. ص.4640.

[2] عيدي الطيب، العقون أم الخير ، **مرجع سابق الذكر**، ص.303.

[3] يعقوب تواتي، مساهمة الصناعات في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد06، العدد01، جوان 2022، ص.658.

[4] مرسوم رئاسي رقم 01/20 المؤرخ في 2020/01/02 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة. **الجريدة الرسمية**، عدد01 الصادرة في: 2020/01/05. ص26.

up"[1] وما تبع ذلك من إجراءات في سبيل إعطائها المكانة الأساسية في قاطرة الاقتصاد الوطني والتدابير التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 254/20 لتحقيق ذلك.

نظرا للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الناشئة والأولوية التي وضعتها لها الدولة، خاصة بعد انتخاب السيد "عبد المجيد تبون" رئيسا للبلاد، فتم انشاء وزارة خاصة بذلك سميت بـ: "اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة"، حيث لها قوانين ومنضمات تعنى بالمؤسسات الناشئة لتجسيد الأفكار الناشئة.

ج. مساعي تطوير المؤسسات الناشئة:

بعد إنشاء الوزارة الخاصة بالمؤسسات الناشئة ونشر مهامها وتنظيمها في الجريدة الرسمية الصادرة في جانفي 2020. قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات الجزئية في سبيل تشجيع وتطوير المؤسسات الناشئة للوصول إلى الأرقام المقبولة في ظل التوجس من التبعية للريع، والبحث عن بدائل لتنويع الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه التحفيزات والإجراءات نذكر ما يلي:

- فتح تسهيلات للمقبلين على هذه المشاريع، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية من خلال نص المادة 69 من القانون رقم 19-14 المتضمن لقانون المالية لسنة 2020، والتي تنص على إعفاء الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسوم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية[2].
- إنشاء صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Starq طبقا للمادة 131 من القانون 20-07 المؤرخ في 2020/06/04 والمتضمن القانون التكميلي لسنة 2020، والذي فتح عن طريق حساب مخصص رقم 150-302، والمتعلق باحتضان المؤسسات الناشئة والنزوح للمنظومة الاقتصادية لهذه المؤسسات.
- إصدار المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 2020/09/15 والمتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة المؤسسات الناشئة، بحيث ملزمة هذه اللجنة بالرد على الطلبات في غضون لا تتعدى (30يوما) طبقا للمادة 13 من تاريخ الإيداع، كما تضمنت المادة 14منح علامة مئوية للمؤسسات الناشئة لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

[1] قانون رقم 14/19 المؤرخ في 2019/12/11 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020. **الجريدة الرسمية**، العدد 81، الصادر في 2019/12/30.

[2] **الجريدة الرسمية**، القانون 19-14. **مرجع سابق الذكر**.

- طبقا للمادة 12من المرسوم السابق الذكر تم استحداث البوابة الوطنية الالكترونية للمؤسسات الناشئة، يتم من خلالها ارسال طلبات الرغبة في انشاء مؤسسة مرفقة بملف ووثائق محددة في نفس المادة[1].

لقد كان التركيز على تطوير الصناعات المتوسطة والصغيرة والعمل على تعزيز الابتكار للوصول لسياسة جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة، فالرهان كان العمل على تفعيل مليون مؤسسة مصغرة بهدف تطوير الاقتصاد وجلب تنمية مضافة[2].

5. الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنويع الاقتصادي:

تسعي الجزائر الى تشجيع الاستثمار من خلال النموذج التنموي الجديد الذي يركز على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات من خلال مراجعة الاطار التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار واعادة تنظيم القطاع العمومي، ومراجعة قاعدة 51/49، وإلغاء حق الشفقة واستبدالها بالترخيص المسبق مع إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية[3].

- ✓ **الإطار القانوني:** يخضع النظام المطبق على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات أساسا لأحكام القانون عدد 18/22 المتعلق بالاستثمار المؤرخ في 18 يوليو 2022، وتهدف أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار بهدف تطوير قطاعات النشاط ذات القيمة المضافة، ويتعلق الآمر بتشجيع نقل التكنولوجيا، تطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، وتعزيز خلق فرص عمل وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وقدرته التصديرية[4].
- ✓ **حرية الاستثمار:** حرية الاستثمار مع احترام التشريع والتنظيم المعمول به.

---

[1].أمنية عثمانية، منال بلعابد، المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود السيطرة وهياكل الدعم، **مجلة حوليات، جامعة تيارت في العلوم الاقتصادية**، المجلد 07، العدد03، 2010. ص ص 363- 364.

[2] الاذاعة الوطنية الجزائرية، الأنموذج الاقتصادي الجديد مخطط مرجعي واعد، نشر في يوم 2020/12/12 ، وتم الاطلاع عليه يوم 2024/11/10 متوفر على الرابط التالي:

https://radioalgerie.dz/news/ar/article

[3] الاذاعة الوطنية الجزائرية، الانموذج الاقتصادي الجديد مخطط مرجعي واعد، نشر في يوم 2020/12/12 ، وتم الاطلاع عليه يوم 2024/11/10 متوفر على الرابط التالي:

https://radioalgerie.dz/news/ar/article

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، الاستثمار الاجنبي في الجزائر، تم الاطلاع عليه يوم 2024/11/10 متوفر على الرابط التالي:

https://aapi.dz/ar/investissement-etranger-en-algerie-ar

- ✓ **تحسين مناخ الأعمال:** من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية لحماية حقوق المستثمرين، فالإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة الجزائرية تهدف الى تحسين مناخ الأعمال.
- ✓ حوافز ضريبية: تتمثل في تقديم إعفاءات ضريبية وتخفيضات جمركية لجذب الاستثمارات[1].

فهذه الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر في إطار النموذج التنموي الجديد المتعلقة بالاستثمار تساهم في خلق بيئة جاذبة ومستدامة.

ثانيا: تقييم منجزات النموذج التنموي الجديد من 2016-2023

حافظت الجزائر على نمو اقتصادي ديناميكي في عام 2023، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 4.1 بفضل الأداء القوي في قطاع المحروقات وفق أخر تقرير للبنك الدولي، فعلي الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للمحروقات وزيادة الواردات وتقلص الميزان التجاري الذي نتج عنهما استمرت احتياطات الصرف في الزيادة حيث وصلت إلى 16.1% شهرا من الواردات في نهاية 2023 وانخفضت معدلات التضخم إلى 5.0% في الربع الأول من عام 2024 مقارنة ب9.3%سنة2023[2].

1. نمو الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (59) يوضح نمو اجمالي الناتج المحلي سنويا في الجزائر من 2016 إلى 2023%

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
4.10	3.6	3.8	5.0	0.9	1.4	1.5	3.9

Source ; GDP.grouth(annual%) algeria URL :
https ://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ

من خلال الجدول رقم(59) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف أكبر نسبة له خلال المخطط او النموذج التنموي الجديد سنة 2023، وهذا ما يوضح أن السياسة الاقتصادية بدأت بالتعافي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الاول، دوافع الاستثمار في الجزائر، تم الاطلاع عليه يوم 2024/11/10 متوفر على الرابط التالي:
https://aapi.dz/ar/raisons-dinvestir-en-algerie-ar/

[2] الجزائر: الاستثمار في البيانات من اجل نمو اقتصادي متنوع، بيان صحفي، يوم 2024/05/22 تم الاطلاع عليه يوم 2024/11/18 على الرابط اتالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/05/22/algeria-investing-in-data-key-for-diversified-growth

فقد كانت نسب النمو بعد بداية تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد تعرف نسب قليلة وهذا من وراء مخلفات التي تركها انهيار اسعار النفط، ليعرف بداية التعافي من سنة 2020 ثم تراجع مع بداية 2021 و2022 وهو ما يمثل نتيجة لمخلفات الازمة الصحية العالمية التي خلفها وباء كورونا.

2. البطالة:

جدول رقم (60) يوضح تطور نسب البطالة من اجمالي القوة العاملة في الجزائر من 2016-2023%

2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
10.20	12.00	12.20%	12.30%	14.00%	13.60%	12.40%	11.80%

Umployment ttotal(% of total labor force) modelae ILO estimital) algeria :
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

من خلال الجدول رقم(60) نلاحظ ان معدلات البطالة في الجزائر كانت في تزايد مستمر خلال مرحلة تطبيق النموذج التنموي الاقتصادي الجديد فكانت في حدود10.20 %سنة 2016 لتصل لذروتها سنة 2020 بنسبة 14% ثم تراجعت في السنوات التي تلتها لتصل سنة 2023 إلى 11.80%، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الذي اثر على الميزانية العامة والإنفاق الحكومي، فالنموذج التنموي الجديد لم يحقق هدفه في خفض نسبة البطالة.

3. القطاعات الاقتصادية والتنويع الاقتصادي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد

يعتمد التنويع الاقتصادي على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية والعمل على تنويع المنتجات من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الجزائر سنتناول في الجدول الاتي مساهمات القطاعات الاقتصادية في النموذج الاقتصادي الجديد.

جدول رقم (61) يوضح توزيع الناتج الداخلي حسب القطاعات في الجزائرمن 2016-2021%

القطاعات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
محروقات	17.3	19.6	22.4	19.3	14.0	21.5
فلاحة	12.2	11.8	12.0	14.0	14.1	13.0
صناعة	5.6	5.5	5.6	5.9	6.3	5.8
قطاعات اخرى	74.8	80.4	70.2	72.9	78.0	71.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائري، سبتمبر 2021، ص.25

بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2022، ص.25.

من خلال الجدول رقم60 نلاحظ مواصلة الاعتماد على قطاع المحروقات كمحفز للعملية التنموية فيعتبر الأعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومنه يمكن تقديم مجموعة من العوائق نوجزها في نقاط من خلال معطيات المقدمة في الجدول وهي:

- الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات شكل حاجز أمام عملية التنويع الاقتصادي، فعلى الرغم من التحسن في أداء بعض القطاعات الاقتصادية إلا أنها بقيت تابعة للقطاع النفطي.
- رغم بروز المؤسسات الناشئة وكثرتها في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023 إلا أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي بقيت ضئيلة لم تتجاوز حدود 6%.

4. النمو الاقتصادي:

لا يزال التحدي الكبير للاقتصاد الجزائري هو الاعتماد على عائدات المحروقات والإنفاق العام بين 2019 و2023، فقد شكل قطاع المحروقات 14% من الناتج المحلي الاجمالي و86% من الصادرات و 47% من الإيرادات، فقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8% سنة 2021، ثم 3.6% سنة 2022، ثم 4.1 %سنة 2023، لذا فالجزائر تحتاج إلى التحول الى اقتصاد أكثر تنوع[1].

[1] البنك الدولي في الجزائر تم التصفح يوم 2024/11/18 على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

5. في مجال الاستثمارات:

رغم القوانين التي وضعت لتحسين مناخ الاستثمار، لا تزال الجزائر غير جاذبة للمستثمرين ويرجع ذلك للتعقيدات القانونية وعدم وضوح السياسات الاقتصادية.

تفشي البيروقراطية والفساد وهو ما يعتبر من عوامل عزوف المستثمرين على الاستثمار في الجزائر، وهو ما أدى إلى تعطيل الاستثمار المحلي والأجنبي.[1]

6. الصادرات خارج المحروقات في ظل النموذج التنموي الاقتصادي الجديد

بفضل السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتمدتها الحكومة وتطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية عبد **المجيد تبون**، فقد نجحت الجزائر في الرفع من صادراتها خارج المحروقات منذ سنة 2021 لتصل إلى 7 مليار دولار بعدما كانت في السابق تتراوح بين 1.3و1.8 مليار دولار، فرغم ضعف هذا الرقم إلى انه يظهر ارتفاع أو تحسن في نسب الصادرات خارج قطاع المحروقات فخلال 2022 فاقت الصادرات خارج المحروقات 10% من إجمالي الصادرات، وقد تصدرت الأسمدة المرتبة الأولى في المواد المصدرةب1.7 مليار دولار، يليها الحديد والصلب بأزيد من 500 مليون دولار ثم شعبة الإسمنت بحوالي 400 مليون وشعبة مواد التنظيف ب48 مليون دولار، كما عرفت صادرات التمور رواجا سنة 2021 بصادرات فاقت 80 مليار دولار[2].

شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في صادراتها خارج قطاع المحروقات، وتعود هذه الزيادات الى السياسة الجديدة التي تهدف إلى تنوع الاقتصاد والاعتماد على النفط، فقد ساهمت السياسات الجديدة في تنويع الاقتصاد من خلال عدة خطوات رئيسية من خلال تشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة، وأيضا

[1] أيمن سلحاني، الجزائر هل تتدفق الإستثمارات الأجنبية بعد إعتماد القانون المصرفي الجديد، 2023/04/10 تم التصفح يوم 2024/04/18 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/4/10/

[2] الجزائر تسجل قفزة في الصادرات خارج المحروقات ونحو بلوغ 13 مليار دولار هذه السنة، تم التصفح يوم 2024/11/19 على الرابط التالي:
https://www.elbilad.net/economique

وزيادة الصادرات الغير نفطية فقد ارتفعت صادرات الجزائر خارج المحروقات الى 13 مليار دولار سنة 2024 مقارنة ب1.7 مليار دولار في 2019 هذا ما يعكس بداية تعافي الاقتصاد الوطني[1].

7. توزيع الناتج الداخلي في الجزائر

جدول رقم62 يوضح إجمالي الإنتاج الداخلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019-2023

	2019	2020	2021	2022	2023
الصناعة الاستخراجية	12.0	7.4	13.0	19.6	16.1
الزراعة والصيد والغابات	11.2	12.5	11.0	10.4	12.9
الصناعات التحويلية	6.4	6.3	8.2	10.3	7.8
بناء	13.6	14.6	13.7	12.0	12.9
التجارة وتصليح السيارات والأدوات المنزلية	11.2	11.6	10.9	9.9	10.9
النقل والاتصالات	13.1	12.9	11.3	9.4	9.6
الإدارة العمومية	8.9	9.6	9.0	8.0	8.2
باقي القطاعات	17.0	18.4	17.2	15.5	16.3

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، التطور الاقتصادي والنقدي جوان 2024، ص.113

بالعودة لفكر مالك بن نبي والتوجه الجديد الذي أقرته الحكومة في إطار النهوض بالقطاع الصناعي وتمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة وما يمكن أن تقدمه أولا بالنسبة للفرد أو الإنسان، هذا ما يسمح بخلق وظائف جديدة وتحقيق معادلة مهمة كان يبحث عنها بن نبي وهي تشغيل كل الأيدي، هذا ما يسمح باستغلال الثروة الأساسية المتمثلة في الإنسان، وقد قدمنا سابقا الإحصائيات المتعلقة بمساهمة القطاع الصناعي في التشغيل، فقد كانت النسب ضعيفة، وهو ما إنعكس أيضا على أداء

[1] الاذاعة الجزائرية: الاقتصاد الجزائري بين 2019 و2023 تحولات كبرى وإنماء نوعي، يوم 2023/12/19 تم الاطلاع عليه يوم 2024/11/20 على الرابط التالي:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37447

القطاع الذي كان أدائه ضعيفا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019، لذا فالتوسع في هذا القطاع سيقلل من البطالة، وأما فيما تعلق بالنقطة الثانية التي تربط القطاع الصناعي بالقطاع الفلاحي، فهذا الأخير انطلق منه مالك بن نبي في مشروعه التنموي وهذا لأهمية أولا في خلق مناصب شغل، وأيضا تحقيق حد الكفاف التي أقرها الاقتصاد الإسلامي، فمن خلال التكامل بين القطاع الصناعي الذي يوفر الآلات والمعدات المساعدة على زيادة الإنتاج يمكن تحقيق معدلات اكتفاء في هذا القطاع، بالتالي تحقيق سلسلة من النجاحات تنطلق من (زيادة فرص الشغل+ زيادة الإنتاج+ تحقيق معادلة الواجب على الحق من خلال زيادة الإنتاج هذا ما يرجح كفة الميزان التجاري نحو الإيجاب)

رابعا: القطاع الصناعي رؤية الحكومة وأفاق التنمية من منظور بن نبي:

رغم المجهودات المبذولة إلا أن النمو في هذا القطاع لم تكن في المستوى، كما أن مساهمته في الناتج الوطني بقيت ضعيفة، التنموية الجديدة، ففي بداية سنة 2016 كانت تقدر ب 5.8% لترتفع مع نهاية سنة 2020 في حدود 6.2%، ثم عادت للتراجع في حدود 4.9 %حسب ما أوردته بيانات البنك الجزائري،[1] لذا ينبغي العمل على تحديد أفاق ترتكز أولا على تحسين الموارد المتاحة، والعمل على تأهيل المورد البشري.

أ. تثمين الموارد الطبيعية:

ضعف مساهمة الصناعات التحويلية يرجع لعدم وجود سياسة تصنيعية واضحة المعالم، وأيضا عدم استعمال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، التي استغلت سنة 2004 مناسبته 50% بعدما كانت تستعمل 65.1% سنة1998، لذا ينبغي الاهتمام وتثمين الموارد خاصة في الصناعات التحويلة(صناعة غذائية، تتراوح مساهمتها بين40 %، 46%)، فرع الصناعات الميكانيكية والكهربائية(تتراوح مساهمتها بين(12.5%، 17%)، فرع مواد البناء بمساهمة قدرت ب(11% 15%)[2].

يتشكل قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر من قسمين، قطاع عام وخاص، فيرتكز القطاع العام على ثلاث فروع رئيسية وهي: الصناعة الغذائية، الصناعة الالكترونية،الكهربائية،الميكانيكية

[1] بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، الثلاثي الثاني 2023.ص.24.

[2] مصطفى بودامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد12 جوان 2017، ص.199.

والصناعة الكيميائية والبلاستيكية والمطاط، تساهم هذه الفروع فيما نسبته 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي، أما القطاع الخاص يرتكز على الصناعة الغذائية، صناعة النسيج والألبسة ما يمثلان 42 %من إجمالي إنتاج القطاع الخاص[1].

إن الاقتصاد الجزائري ريعي، لذا ينبغي العمل على عقلنه استهلاك الموارد الطبيعية، وقد سعت الحكومة للتكيف مع هذه التحديات من خلال تفعيل برنامج الطاقات المتجددة وهذا لتوسيع القاعدة الإنتاجية، والتقليل من الاعتماد على النفط، هذا ما يسمح ببناء اقتصاد متوازن،[2] لهذا فقد أطلقت الحكومة برنامج لتطوير الطاقات المتجددة يعمل على توفير 22000 ميغا واط من مصادر الطاقة بين 2011 و 2030 منها 1200 ميغا واط للطلب الوطني و 10000 للتصدير، فرغم أهمية هذا البرنامج إلا أنه لم يحقق ما تم تسطيره ليتم في سنة 2015 تعديل الهدف الذي كان مسطر بحوالي 40% سنة 2030 إلى 27% والعمل على تسريع تطوير الطاقات المتجددة وإنشاء محافظة الطاقات المتجددة التابعة للوزارة عام 2019، ووزارة الانتقال الطاقوي سنة 2020،[3].

تملك الجزائر إمكانيات طاقوية كبيرة خاصة في مجال الطاقة المتجددة وفي مقدمتها الطاقة الشمسية، فيمكنها إنتاج ما يقارب أربع مات من مجمل استهلاك الطاقة العالمية، 60 مرة من حاجة الدول الاوروربية من الطاقة الكهربائية، وهذا لاحتوائها على حقل شمسي يغطي مساحة 2381743كلم مربع وأزيد من 3000 ساعة شمسية سنويا[4].

تعمل الجزائر على تثمين الإنتاج الصناعي والتقليص من الواردات، وتطبيق سياسة تصنيع موجهة للصناعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة،[5] وتثمين الموارد الطبيعية يدخل ضمن السياق الذي طرحه مالك بن نبي من خلال العمل على حسن استغلال التراب الذي بين أيدينا، فربط بين الحضارة

---

[1] مصطفى بودامة، الطيب قصاص، **مرجع سابق الذكر**، ص.202.

[2] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية في الجزائر حقائق وأفاق**، (ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر يوما 23و24 افريل 2012، جامعة مستغانم)، ص.154.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية– مصالح الوزير الاول، الانتقال الطاقوي في الجزائر: تحديات وافاق، تم الاطلاع عليه يوم 16 مارس 2024، متوفر على الرابط التالي:

https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/post/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-

[4] زرمان محمد، غردي محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.12.

[5] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الجمهورية الديمقراطية الشعبية الوطنية، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/15، على الرابط التالي:
https://aapi.dz/ar/secteur-de-lindustrie-et-la-production-pharmaceutique-ar/

وحسن الاستغلال، وفي الجزائر يمكن أن نعمل على توفير مناصب شغل، وأيضا توفير الطاقة البديلة، كل هذا لوم تم التجسيد الفعلي لهذا البرنامج.

ب. تأهيل المورد البشري:

تركز الإستراتيجية الصناعية الجديدة على تطوير العنصر البشري، لذا فعمل صانع القرار في الجزائر على وضع مجموعة من التدابير هي:

- ✓ نشر مراكز للتعليم و التمهين التكنولوجي.
- ✓ ووضع جهاز تشريعي ينظم الملكية الفكرية.
- ✓ تمويل المخابر في الصناعات ذات الأهمية[1].

للاستفادة من مقدرات هذه المشاريع واستغلال مابين أيدينا، وتطبيقا لما قدمه بن نبي يمكن أن يدخل ذلك ضمن نطاق أولوية الإنتاج على الاستهلاك، فلو سارت الجزائر وفق هذا المنظور، فيمكنها أن تستفيد من مقدرات هذا القطاع، وقد أكد الخبير الاقتصادي عبد الرحمان هادف أن الجزائر في مرحلة التحول يجب أن ترفع مستوى مساهمة القطاعات التنموية، فقطاع الصناعة يمثل فقط ما نسبته 5 % من الناتج المحلي وتعمل على رفعه إلى 10%[2] ، ففي الفترة التي عرفت فيها تطبيق النموذج التنموي كانت نسبة منخفضة جدا فقدرت سنة 2020 ب-2.3، لينتعش هذا القطاع ليصل إلى 6.2، ثم يعود للتراجع مع سنة 2022[3]، فلو يتم استغلال هذا القطاع والاهتمام به، فسيشكل دافع كبير للسياسة التنموية الجديدة.

إن تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية والعمل على تأهيل وتنمية مهارات المورد البشري يعتبر محرك للنمو الاقتصادي، لذا ينبغي كإجراء أولي القيام بالتركيز على تصدير الصناعات التي تعتمد على الطاقة فبدل تصديرها كمواد خام يجب العمل على تحويلها لمنتجات تامة التصنيع، فالجزائر تملك إمكانيات دعم قوية للقطاع الاقتصادي متمثلة في توافر المواد الخام مع موقع جغرافي مميز ويد عاملة

[1] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **مرجع سابق الذكر**، ص.154.

[2] عبد الرحمان هادف، حاوره عمار قردود، بإمكان الجزائر أن تحقق نسبة نمو مابين 6 الى 8 بالمائة2023/9/5، أفريكا حوار أفريكا، تم الاطلاع عليه يوم 15. 02. 2024، على الساعة 13.47، متوفر على الرابط التالي:

https://africanews.dz/740-8

[3] the world bank , industry(including construction), value added (annual % growth), url :https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.TOTL.KD.ZG.

رخيسة[1]. فحسن الاستغلال يمكن آن توفر مناصب شغل والقضاء على البطالة، وأيضا حاجياتها من المواد المصنعة بما يقلل من فواتير الاستيراد، لذلك مالك بن نبي ركز على نقطة استغلال المادة على تصديرها لما تقدم من فوارق وعوائد على الدولة.

فاعلية الاستثمار الاجتماعي في الجزائر يمكن أن تعطي الدفعة القوية للتوجه نحو الاتكال على الذات، خاصة مع توافر المورد البشري ما نسبة 75% شباب هذا ما يمكن أن يكون دافع لقطاع الصناعة لو يتم استغلالها،[2] بما يسمح بفك التبعية مع السوق الخارجية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ويظهر هذا في تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لو يتم الاهتمام بها وتوجيهها بالشكل الصحيح ستسهم ببداية تشكيل قاعدة وطنية، وهو ما يتقاطع مع ما يصبو له بن نبي من خلال استغلال مابين أيدينا وأيضا تحقيق الاكتفاء الذاتي وترجيح كفة الإنتاج على الاستهلاك.

في ختام هذا المبحث يظهر لنا أن طبيعة الإقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، هذا ما كان سببا في عرقلة نمو القطاعات الأخرى المشكلة للعملية التنموية، لذا يجب تضافر الجهود والتنسيق بين القطاعات لتحقيق تنمية متنوعة وأيضا تقليل الإعتماد على الريع بما يقود نحو التنمية الحقة، هذا التوجه قد سبق مالك بن نبي الدعوة إليه، عند حديثه عن الأولويات التي يجب الانطلاق منها وهي القطاع الحيوي الذي أصبح كسلاح، فتحقيق الأمن الغذائي هو الغاية التي تسعى إليه كل الدول، والأوضاع الأخيرة التي شهدها العالم من جائحة كورونا والصراع الروسي الأوكراني ومشاكل الغذاء في العالم تحتم وتستلزم الاهتمام بالقطاع الفلاحي، وأيضا العنصر الأساسي المتمثل في الإنسان الذي ينبغي الاستثمار في واستغلال طاقاته بهذا يمكن للجزائر أن تكون رائدة في التجربة التنموية الحديثة، كما يمكن الإستعانة بالقطاع الصناعي لما يمكنه أن يحقق أن يساهم في تدعيم مسار التنمية في الجزائر وفق الأطر الفكرية لمالك بن نبي.

[1] سلامة وفاء، ولهة وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، **مجلة اداء المؤسسات الجزائرية**، العدد13، سنة 2018، ص149. 150.

[2] زرمان محمد، غردي محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص.12.

المبحث الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية ورهان التكامل الاقتصادي

عملية التنمية لا تقتصر على المستوى الداخلي حسب مالك بن نبي، فلمواجهة التحديات التي عرقلت مسار التنمية في الدول الإسلامية قدم أولويات على المستوى الخارجي، فكان يلح على التعاون والتكامل للخروج من حالة التخلف والضعف وتعزيز قوة المجموعة في إطار كومنولث إسلامي، وأيضا تشجيع الإنتاج على الاستهلاك، والعمل على الاستفادة من الموارد عوض تصديرها، وهو ما نسعى إلى تحليله ومعرفة موقعه في ظل السياسة التنموية التي تبنتها الجزائر من 1990 إلى 2023.

المطلب الأول: تحليل مكانة التكامل والاندماج الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية من منظور مالك بن نبي.

يعد التكامل والاندماج السمة البارزة للاقتصاديات الحديثة التي تسعي لتحقيق تنمية اقتصادية، وهذا لما توفره من إمكانيات وتبادل بين الدول المتكاملة، وقد ركز على هذا التوجه المفكر مالك بن نبي في إطار الأولويات الخارجية في سبيل تحقيق التنمية للدول الإسلامية، وأيضا مجابهة ولمعرفة التصور النظري الذي طرحه مالك بن نبي بخصوص التكامل والاندماج ومنه من خلال هذا المطلب سيتم تتبع التجارة الخارجية للجزائر ومعرفة أهم الممولين للجزائر، وأيضا معرفة أهم المتعاملين مع الجزائر ومعرفة موقع الدول الإسلامية من المعاملات التجارية مع الجزائر.

أهملت هذه البرامج التنموية تنمية التجارة الخارجية،خاصة مع الدول العربية والإسلامية،[1] والتي اعتبرها بن نبي ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بالتالي فالأدوات المشكلة للمعادلة الحضارية بقيت مغيبة وخاصة الإنسان الذي أولاه مالك بن نبي أهمية كبرى، وأيضا مختلف النظريات التي دعت إلى الاستثمار في العنصر البشري إيمانا بالدور الذي يلعبه الفرد في المعادلة التنموية من جانب ومن جانب أخر تحقيق الغاية من وجود التنمية وهي تحقيق رفاهية الفرد.

أشار بن نبي إلى أنه من المقومات التي تكفل تنمية للاقتصاد بلد مثل الجزائر إضافة إلى كل البلدان في محور طنجا–جاكرتا، هو التكتل فيما بينها خاصة في ظل توفر معظم متطلبات التكامل

[1] علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية 2014–2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص.308.

الاقتصادي،** حيث من الممكن للدول العربية خاصة والإسلامية عموما تحقيق أمنها الغذائي من خلال استغلال ثرواتها وتقسيم العمل بينها وتحرير التجارة البينية،[1] ومن خلال هذا الجزء سنتطرق إلى تحليل الوضع في التجاري للجزائر من خلال مايلي:

أ. أهم الممولين للجزائر.

فمن أسباب التخلف الاقتصادي في الدول العربية الإسلامية غياب تكامل اقتصادي، ويظهر هذا في الجزائر كونها لا تعتبر أي بلد عربي ضمن أكثر الدول التي تستورد منها، وهو ما سنوضحه في الجدول التالي.

جدول رقم (63) يوضح أهم الممولون للجزائر من 1990 الى1999.%

السنوات	1990	1995	1999
فرنسا	%23.1	%24.9	%22.8
ايطاليا	%12.3	%9.7	%9.9
الولايات المتحدة الامريكية	%.11	%13.1	%8.4
المانيا	%10.7	%6.9	%7.4
اسبانيا	%6.2	%8.6	%6.9
اليابان	%4.6	%3.4	%3.9
بلجيكا	%3.7	%2.3	-
كندا	%3.3	%4.2	%4.2
تركيا	%2.1	%2.8	%3.7
النمسا	1.5	-	-
كوريا الجنوبية	-	-	%3.4
الصين	-	-	%2.5

المصدر، الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية (1962-2020)، التجارة الخارجية، ص.237.238.

**متطلبات التكامل الاقتصادي من المقومات الطبيعية والجغرافية، تركيبية وخصائص المجتمعات العربية، وأسباب فشل مشاريع التكامل العربي لا يرجع لعدم توفر هذه المقومات بل يرجع لظروف أخرى داخلية وخارجية منها ظروف سياسية وتحديات دولية والصراع الدولي على ثرواتها.

[1] الحاج حنيش، التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2012، ص.39.

من خلال الجدول رقم(63)، نلاحظ أن أهم الممولين للجزائر في الفترة الانتقالية كانت دول الاتحاد الأوروبي وبصفة اكبر فرنسا وايطاليا، بنسب كبيرة وصلت إلى حدود24% من فرنسا و 12% من ايطاليا، ثم تليها الولايات المتحدة بنسب اقل كانت في حدود 12% في الفترة الانتقالية، لذا فقد كان الممونون الأوائل يقتصرون على دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مع نسب قليلة لدول أسيا، وأما الدول الإسلامية باستثناء تركيا التي لم يكن تموين كبير مقارنة مع الدول الأخرى، والدول العربية الغائبة في سلم الممونين، هذا ما يظهر توجه الجزائر صوب الدول الأوروبية وتركها التكامل مع الدول الإسلامية والعربية.

جدول رقم(64) يبين الممولون الأوائل للجزائر من 2001 إلى 2019.%

السنة	2001	2004	2009	2014	2019
فرنسا	%24.2	%22.5	%15.7	%10.8	%10.2
ايطاليا	%10.5	%8.5	%9.4	%8.6	%8.1
الولايات المتحدة الامريكية	%10.3	%5.9	%5.1	%4.9	%3.4
المانيا	%8.0	%6.6	%7.0	%6.5	%6.8
اسبانيا	%5.5	%8.4	%7.6	%8.6	%7
تركيا	%3.8	%3.2	%4.4	%3.6	%5.1
بلجيكا	%2.7	%2.5	-	-	-
كندا	%2.6	-	-	-	-
بريطانيا	%2.5	-	-	%2.5	-
روسيا	%2.4	-	-	-	-
الصين	-	%5.0	%12.1	%14.1	%18.2
اليابان	-	%3.6	%3.0	-	-
الأرجنتين	-	%2.9	-	%3.3	%4.3
جمهورية كوريا			%2.8	%2.8	-
البرازيل			%2.2	-	%2.7
الهند	-	-	-	-	%2.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية(1962-2020)، التجارة الخارجية، ص239.240.

من خلال الجدول رقم(63) نلاحظ أن الجزائر في الفترة التي تلت المرحلة الانتقالية لم تغير سياساتها فقد بقيت دول الاتحاد الأوروبي المهيمنة على سلم الدول الممونة للجزائر حتى فترة ما بعد الأزمة النفطية التي عرفت بروز ممون جديد اكتسح الساحة العالمية والسوق الجزائرية، ليصبح الممون الأول للجزائر حتى فترة 2019 وكانت بنسب وصلت إلى حدود 18% وما يلاحظ أيضا خلال هذه الفترة تواص غياب التعامل مع الدول العربية والإسلامية باستثناء تركيا.

ب. بنية الواردات والصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية.

سنتناول من خلال الجدول التالي أهم المناطق الجغرافية التي تسورد منها الجزائر، وهي موضحة كما يلي.

جدول رقم(65) يبين الواردات حسب المناطق الجغرافية للجزائر خلال الفترة 1990. 1999.

البلد	1990	1995	1999
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	46855	304451.2	343382.9
دول أوروبية أخرى	12132	34149.2	62798.9
أمريكا الشمالية	12871	889841.1	77002.9
أمريكا اللاتينية	2447	17561.5	23209.8
أسيا	5421	44889.6	75171.0
الدول العربية	1728	6339.6	11257.5
المغرب العربي	-	9454.5	2383.1
إفريقيا	417	2139.2	9068.0
باقي دول العالم	992	5223.6	6399.1
المجموع	87018	513192.5	610673.0

المصدر: المركز الوطني للإحصاء حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة الخارجية،ص، ص.216. 217.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم(64)، أن الجزائر قامت بأهم المبادلات التجارية خلال الفترة الانتقالية مع بلدان المجموعة الأوربية، ثم تليها الدول الأوروبية الأخرى، ثم بلدان أمريكا الشمالية اللاتينية، ثم أمريكا اللاتينية، ثم بلدان أسيا، أما بلدان العربية ودول المغرب العربي فان الواردات كانت

ضعيفة مقارنة مع الدول في المناطق الأخرى، وهو ما يعزز فكرة هشاشة التكتل أو فشله خلال هذه الفترة.

جدول رقم(66)، يوضح الواردات حسب المناطق الجغرافية في الجزائر من 2001. 2019

البلد	2001	2004	2009	2014	2019
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	453059.3	719078.8	1497010.2	2393773.5	2225947.2
دول أوروبية أخرى	89340.1	174742.2	234558.7	332031.4	457385.5
أمريكا الشمالية	99169.8	97765.2	176130.1	267450.5	237303.5
أمريكا اللاتينية	30210.5	90369.7	151069.1	338480.4	434606.5
أسيا	60102.3	189951.5	637861.4	1093306.4	1309701.4
الدول العربية	13761.2	37066.3	79131.2	157783.3	214998.8
المغرب العربي	5505.6	12345.7	34761.7	59441.0	66306.3
إفريقيا	6625.4	10339.0	25391.9	35767.6	24068.8
باقي دول العالم	7088.2	9741.4	18891.1	41674.3	46519.1
المجموع	764862.4	1314399.8	2854805.3	4719708.3	-

المصدر: المركز الوطني للإحصاء حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة الخارجية،ص، ص، 219. 220. 221.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم(66)، أن الواردات الجزائرية لم تتغير خلال فترة ما بعد المرحلة الانتقالية والتوجه الفعلي لاقتصاد السوق، فطوال الفترة من 2001 الى غاية 2019 كانت السيطرة في الواردات من منطقة بلدان المجموعة الاقتصادية والدول الأوروبية الأخرى، ثم بلدان أمريكا الشمالية وتليها أمريكا اللاتينية وأما الدول العربية ودول المغرب العربي فان طبيعة المعاملات لم ترقي للمستوى المطلوب وهو ما يفسر مرتبتها الأخيرة ضمن مجال المبادلات التجارية، ويؤكد مواصلة هشاشة التكتل الذي نادت به دول المغرب العربي.

جدول رقم(67) يوضح الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية من 1990 الى 1999. الوحدة مليون دج.

البلد	1991	1995	1999
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	166661.6	323559.3	537510.3
دول أوروبية أخرى	12556.1	39831.2	48918.1
أمريكا الشمالية	40373.3	94586.1	144905.0
أمريكا اللاتينية	5551.1	14136.1	75058.1
أسيا	3722.0	13273.9	15129.3
الدول العربية	642.6	902.1	4538.8
المغرب العربي	3740.8	11255.0	11515
إفريقيا	341.9	907.2	2269.4
باقي دول العالم	0.0	0.0	672.4
المجموع	233589.5	498450.8	840516.6

المصدر: المركز الوطني للإحصاء حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة الخارجية،ص، ص،223. 224

من خلال الجدول رقم(67)، نلاحظ أن السياسات لم تتغير أيضا فحتى مع الصادرات حافظت على نفس النسق بسيطرة المجموعة الاقتصادية الأوربية على النصيب الأكبر من الصادرات ثم الدول الأوربية الأخرى، واحتلت القارتين الامريكيتين المرتبة الثالثة، وتبقى الدول العربية ودول المغرب العربي في ذيل الترتيب من خلال ما هو موضح في الجدول أعلاه خلال الفترة من 1990 إلى غاية 1999، وهي المرحلة الانتقالية.

جدول رقم(68)، يوضح حجم الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية من 2001 إلى 2019/الوحدة مليون دج.

البلد	2001	2004	2009	2014	2019
المجموعة الاقتصادية الأوروبية	943862.1	1278583.8	1717200.1	3157764.0	2449564.9
دول أوروبية أخرى	85119.3	111691.4	166660.9	191455.5	258305.9
أمريكا الشمالية	263499.8	660105.6	947921.0	290157.2	266897.7
أمريكا اللاتينية	94001.3	149791.2	137354.8	172710.7	197411.5

أسيا	44410.1	63705.2	262725.3	494009.8	706963.0
الدول العربية	25165.7	37415.6	41737.0	49749.0	102681.1
المغرب العربي	21464.9	32097.3	63542.9	239709.4	221099.2
إفريقيا	1036.2	2333.9	6866.5	9576.0	13366.9
باقي دول العالم	1776.4	1723.7	3627.5	121.6	55358.5
المجموع	1480335.8	2337447.8	3347636.0	4917598.2	4271648.8

المصدر: المركز الوطني للإحصاء حوصلة إحصائية 1962-2020، التجارة الخارجية،ص، ص، ص.225. 226. 227. 228.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(68)، أن الصادرات الجزائرية خلال فترة ما بعد المرحلة الانتقالية تميز بمواصلة سيطرة المبادلات التجارية على المجموعة الاقتصادية الأوربية من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية، فالجزائر تعتبرها بناءا على الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه الشريك الاقتصادي الأول، ثم تليها دول قارة أمريكا الشمالية ثم دول أمريكا الجنوبية، وبعدها دول أسيا وفي المراتب الأخيرة نجد حصيلة الدول العربية ودول المغرب العربي ضعيفة، وهو ما يؤكد أنهم لا يعتبرون كشركاء وزبائن رئيسيين للجزائر.

ج. الصادرات والواردات السلعية مع دول العالم العربي.

إن دراسة التكتلات الاقتصادية، وسياسة الإندماج التي طرحها مالك بن نبي تستسلم بنا العودة إلى طبيعة تعامل الجزائر مع الدول العربية، وهو ما نوضحه في الجدول التالي.

جدول رقم(69)، يوضح حجم الواردات السلعية من البلدان النامية في العالم العربي(من اجمالي واردات السلع) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2019.

السنة	1990	1995	1999	2001	2004	2009	2014	2019
نسبة الواردات	1.9	3.10	2.20	2.60	3.60	4	4.50	10.60
نسبة الصادرات	2.60	2.40	2	3.20	3.20	3.40	5.40	4.50

SOURCE https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.MRCH.AL.ZS?locations=DZ
SOURCE https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?locations=DZ

من خلال الجدول رقم(69)، نلاحظ أن نسبة الصادرات والواردات من بلدان العربية كانت ضئيلة جدا لم تتجاوز 4.5 %بالنسبة للصادرات وهو اعلي نسبة وصلت إليها الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2019، وأما الواردات السلعية فلم يختلف الحال معها أيضا وهو ما يفسر النسب الضئيلة لحجم التبادل مع الدول العربية الذي وصل إلى أقصى نسبة مع سنة 2019 ليصل إلى 10.60% كأعلى نسبة طول فترة الدراسة، بالتالي فهذه النسب كما هي موضحة أعلاه تبين ضعف المبادلات التجارية بين الجزائر ودول العربية.

بالتالي فالتكامل الاقتصادي والإقليمي على مستوى المغرب العربي يعد ضرورة حتمية في ظل المتغيرات الجديدة، لكن بالعودة إلى الواقع ومن خلال الإحصائيات المقدمة نجد أن الاتحاد منذ نشأته سنة 1989 هو اتحاد ضعيف، فلو سار الاتحاد في الطريق الصحيح كان من شأنه أن يؤمن الاستفادة من عدة مشاريع اقتصادية، وتنمية المناطق الحدودية، والقضاء على التجارة الغير رسمية، وقد يؤدي إقامة اتحاد مغرب عربي حسب البنك الدولي الى رفع الناتج الحقيقي للفرد خلال الفترة(2005 إلى 2015) بمعدل 34% بالنسبة للجزائر، 27% بالنسبة للمغرب و24 %بالنسبة لتونس، فهذا التكتل يؤدي إلى توليد آثار ايجابية والعمل على تنويع التجارة وزيادة الكفاءة[1].

وفي الأخير من خلال الجدول رقم نلاحظ أن أهم الممونين للجزائر هم دول المجموعة الاقتصادية، وفي نفس الوقت يعتبرون أهم زبائن لها، وهو ما يؤكده حجم المبادلات التجارية، فالاتجاه العام للصادرات الجزائرية والواردات لم يتغير طوال فترة لمسار التنموي الجديد، أما فيما يخص التكامل والاندماج الاقتصادي الذي كان ينادى به مالك بن نبي فنلاحظ انه هش ولم يسطر له كل الوسائل لإنجاحه، وقد كان بعيد عن اهتمام صانع القرار فيما يخص التكتل الاقتصادي، ويرجع ذلك الى طبيعة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر، وأيضا إلى الاقتصاد ألريعي الذي يرتكز على قطاع المحروقات.

[1] مغبر فاطمة الزهراء، لعرج مجاهد نسيمة، واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي ألمغاربي، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد02 ، العدد 02، سبتمبر 2015. ص، ص.201. 202.

المطلب الثاني: أولوية استغلال المواد الأولية بين طرح ممالك بن نبي وموقعها في السياسة التنموية من 1990 إلى 2023

من الآليات التي يمكن أن تدفع بعجلة التنمية في الجزائر هي أولوية استغلال المواد الأولية"الخام" على تصديرها، وهذا – حسب بن نبي – لتجنب الخسائر الناتجة عن إعادة استيرادها مصنعة[1]، الجزائر بدورها يمكنها تجنب مثل هذه الخسارة في مجال البترول مثلا والذي يمثل عماد الاقتصاد الجزائري، فالجزائر تقوم بتصدير البترول خاما، وتعيد استيراده في شكل منتجات بترولية.

جدول رقم (70): هيكل الواردات الجزائرية الطاقوية بالنسبة لإجمالي الواردات للفترة 2001-2019

السنوات	إجمالي الواردات	النسبة المئوية	واردات الطاقة	النسبة المئوية
2005	20357	%100	212	%1.04
2008	39479	%100	595	%1.51
2009	39297	%100	549	%1.40
2010	40212	%100	945	%2.35
2011	47300	%100	1164	%2.46
2015	35138	100	2352	%4.5
2019	35312	100	1369	%3.07

المصدر: بنك الجزائر، كشف الإحصائيات الثلاثي الأول من سنة 2012، جوان 2012.ص28

بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ديسمبر.2018.ص. 28.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر، 2021،ص. 28.

[1] مالك بن نبي، **مرجع سابق الذكر**، ص.32.

جدول رقم (71): هيكل الواردات الجزائرية الطاقوية بالنسبة لإجمالي الواردات للفترة 2001-2019

السنوات	إجمالي الصادرات	النسبة المئوية	صادرات الطاقة	النسبة المئوية
2001				
2005	46495	%100	45588	%98.05
2008	79120	%100	77192	%97.56
2009	45477	%100	44411	%97.66
2010	57762	%100	56143	%97.20
2011	73802	%100	71662	%97.10
2015	51646	%100	33081	%94.15
2019	35312	%100	33244	%94.14

المصدر: بنك الجزائر، كشف الاحصائيات الثلاثي الاول من سنة 2012، جوان2012،ص.28.

بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ديسمبر.2018.ص. 28.

بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية، سبتمبر، 2021،ص. 28.

من خلال معطيات الجدولين السابقين رقم (70) و (71)، يتضح أن الجزائر بإمكانها توفير ما يتراوح بين 1.04% مع نهاية البرنامج الأول من إجمالي صادراتها إذ ما قامت بتصنيع المواد الطاقوية عوض استيرادها، وهذا أيضا ما يوفر عليها مبالغ ضخمة وخاصة أنه تزامن مع بداية برنامج تنموي جديد، ويقدر المبلغ ب 26138 مليون دولار في 2005، ليرتفع مع بداية الأزمة النفطية فسنة 2015 إرتفعت النسبة إلى حوالي 4.5%وبمبلغ مالي قدر ب16508 مليون دولار، ومع نهاية 2019 وصلت إلى 3.07%،هذه المبالغ يمكن أن تستثمر في قطاعات أخرى كالتعليم والتكوين والفلاحة.

1. الميزان التجاري وعلاقته بالانتاج والاستهلاك من منظور مالك بن نبي

يعتبر الميزان التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، فالفائض في الميزان التجاري يشير إلى وجود قوة اقتصادية وإنتاجية، وهذا بدوره يدل على حسن استغلال اليد العاملة، أما وجود عجز في الميزان التجاري فهو يوحي بوجود ضعف على مستوى الاقتصاد، وقصور في الطاقة الإنتاجية، هذا ما يؤدي إلى اللجوء للاستيراد كحل للعجز في عدم تلبية الاقتصاد للحاجيات الأساسية، ومن خلال الجدول

التالي سنحاول تتبع مسار تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2019، وهذا لمعرفة تأثير الانفتاح التجاري على هيكل الميزان التجاري في الجزائر[1].

جدول رقم(72)، يوضح تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2019.

	2001	2004	2005	2009	2014	2015	2019
الصادرات	19132	32083	46495	45477	62886	35138	35312
الواردات	9940	18308	20357	39297	58580	51646	44632
الميزان التجاري	9192	13775	26138	6180	4306	−16508	−9320

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008. ص.28.

- **بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر.2018.ص. 28.**
- **بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر، 2021،ص. 28.**
- **المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي للجمارك(CNIS)**

من خلال الجدول رقم(72)، يتضح لنا أن تقييم وضعية الميزان التجاري في الجزائر مرتبط بمتغير رئيسي وهو قطاع المحروقات، فهذا المورد يلعب دور اساسي في ترجيح كفة الميزان التجاري بالايجاب، فنلاحظ من خلال الجدول آن الميزان التجاري على طول الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2014 كان الميزان التجاري ايجابي، ومع الأزمة النفطية ظهرت نتائجها على الميزان التجاري وهو ما يلاحظ من خلال الجدول السابق، فقد بدأت النسب بالسلب بدا من 2015 وهو ما يشير إلى حالة العجز التي استمرت حتى سنة 2019 لتصل إلى 9320−.

2. الريع النفطي كمعرقل للسياسة التنموية

تمثل الإيرادات النفطية مصدرا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، ما يفسر الاعتماد الكبير للدولة على القطاع النفطي التي تعمل من خلاله على تمويل البرامج التنموية، فقد بلغت الجباية البترولية 78.7% من الإيرادات العامة عام 2008، ما يفسر الإعتماد الشبه كلي على مورد قابل للزوال

[1] نور الهدى بوحتيم، مسعود حماني، **مرجع سابق الذكر**، ص.181.

ومعرض لهزات وتقلبات الأسعار ما أدى إلى تكوين اقتصاد هش،[1] بالتالي يعتبر اقتصاد ضعيف وهذا لاعتماده على المحروقات، واعتباره إقتصاد غير صناعي[2].

إن قطاع النفط في الجزائر كان في ظل السياسات المتبعة يعتبر العصب الذي تستند إليه مختلف البرامج التنموية، ما إنعكس سلبا على القطاعات الأخرى، الصناعة والفلاحة،[3] بالتالي فإن طبيعة الاقتصاد في الجزائر اقتصاد ريعي، يتمحور أدائه على استغلال القطاع الريعي، (المواد الباطنية)،[4] وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم(73): يوضح مساهمة قطاع النفط في إجمالي الصادرات الجزائرية

السنة	1990	1995	2001	2004	2009	2014	2017
صادرات المحروقات	9.588	6.938	11.736	23.062	30.584	40.628	22.355
إجمالي الصادرات	14.707	11.178	19.132	32.324	48.542	64.659	37.973
النسبة	%65	%62	%61	%71	%63	%63	%59

Source :

Annual statistical bulletin 2004, **op cit**, pp.12. 13.
Annual statistical bulletin 2014,pp.16.17.
Annual statistical bulletin 2019, p.p.19.20

من خلال الجدول رقم(73) ، نلاحظ أن قطاع المحروقات يحظى باهتمام كبير في الجزائر، وهذا لكونه العصب الرئيسي للصادرات الجزائرية، فتقدر نسبة مساهمته في الفترة الانتقالية في حدود 60% ومع بداية البرامج التنموية وارتفاع أسعار النفط ارتفعت النسبة في بداية البرامج 2001، إلى 71%، ومع الهزة النفطية الأخرى بداية2014 بدأت نسبته تغطيته إلى 59%.

[1] بن فروج زوينة ونوي نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر الفترة 2001- 2014، الدور في تحقيق التنمية المستدامة وتحديات الراهنة والمستقبلية، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد02، العدد01، جوان 2015، ص.109.

[2] Elmouhoub mouhoud , algerie, économie politique d'une reptureannoncee.04.03.2019. https://www.alternatives-economiques.fr/algerie-economie-politique-dune-rupture-annoncee/00088634

[3] رفيق صديقي، مناخ الدولة الريعية وتناقضات السياسة العامة في الجزائر 2000- 2004، **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**، المجلد07، العدد01، ديسمبر2019، ص.107.

[4] براجي صباح ، شمام عبد الوهاب، دور السياسة الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000/ 2014، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، المجلد7 ، العدد13. جوان 2017، ص 62.

من خلال ما سبق ذكره يظهر أن للعوامل الخارجية التي ركز عليها مالك بن نبي دور محوري في عملية الإقلاع التنموي، والملاحظ في التجربة الجزائرية هو إهمالها لهذه العوامل سواء تعلق الأمر بالتكامل والاندماج، والذي اتخذت السير فيه نحو الدول الأوروبية، أو فيما تعلق بالنقطة الثانية التي تحدث عنها حول استغلال المادة الأولية على تصديرها، فهذا ماساهم في استنزاف العملة، وأيضا عدم استغلال المادة التي بين أيدينا والعمل على تصيرها واستيرادها بأثمان باهضة، هذا ما يظهر عدم استغلال لما بين أيدينا، ويظهر ذلك من خلال الاعتماد على قطاع المحروقات كمحرك للعملية التنمية فبمجرد تراجع أسعاره تراجع الميزان التجاري بالسلب، ودخول الجزائر في سياسة التقشف.

المطلب الثالث: تفعيل أولويات التنمية على المستوى الخارجي في الجزائر وفق طرح مالك بن نبي.

التنمية كما قدمها مالك بن نبي هي تنمية شاملة، فقد قسم أولويات التنمية إلى مستويين داخلي وخارجي، وقد تتبعنا المستويات السابقة وعالجنا الخلل على المستوى الداخلي، وفي هذا الجزء نسعى لتقديم طرح مالك بن نبي كرهان وآفاق لدفع عجلة التنمية على المستوى الخارجي، وذلك ما يقلل من الفجوة بين السياسات السابقة والسياسات المستقبلية، وسنوضف فكرمالك بن نبي ونعمل على تجسيده على المستوى الخارجي من خلال الأولويات التي طرحها وهي:

1. ضرورة تجسيد التكامل الاقتصادي العربي من منظور فكر مالك بن نبي

أصبح التكامل الاقتصادي مهما، لذا ينبغي لإنجاحه أن تتوافر إرادة سياسية تلعب على توحيد وجهات النظر فيما يتعلق بوحدة المصير، فالدول العربية تملك موارد طبيعية ضخمة، سوق واسعة، موقع جغرافي استراتيجي، لذا يجب للارتقاء وتحقيق هذه النتائج البدا بحل النزاعات، وتكوين المهارات والمورد البشري، هذا ما يوفر القيام بإنتاجية داخلية تلغي علاقة التبعية، كما يجب أن تتخلص الدول المشكلة للتكامل من المديونية الخارجية التي تعتبر كمعرقل لان القرارات تصبح مقوضة من طرف

المؤسسات الدائنة التي تقدم شروط، لذا ينبغي العمل على تحقيق أهداف منظمة التجارة الحرة العربية لتكون بمثابة انطلاقة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي، وخطوة نحو الاندماج[1].

وفي إطار التقرير الذي قدمه **الاسكوا** لتقييم التكامل الاقتصادي العربي اعتبر أن التكامل الاقتصادي وسيلة تمكن من خلالها البلدان العربية نموها وتحقيق تنويع اقتصادياتها،[2] وقد سطرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية برنامج للأمن الغذائي العربي يمتد على نطاق زمني،(2021. 2025)،(2026. 2030)، والهدف منه زيادة المساحة في القطاع المطري، فالأراضي غير مستغلة تقدر ب161 مليون هكتار تتركز معظمها في السودان، الجزائر، الصومال، اليمن[3].

فمن المتوقع زيادة نسب الاكتفاء الذاتي وارتفاع الإنتاج في الحبوب من حوالي 41.9% في الوقت الحالي إلى 20.3% سنة 2030، ومجموع الزيوت النباتية من31.9% إلى 71.8%، كما ستعمل على خلق فرص للعمل، هذا ما يحسن من مستوى معيشة الفلاح ويخلق مجتمعات زراعية جديدة، بالتالي تعزيز قوة القطاع الفلاحي[4].

الإنتاج والاستهلاك كان يقدر ب 210.38 طن أما الاستهلاك فقد ب 311.56 طن بعجز قدرب101.18طن حسب المعطيات المقدمة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، على أن يتزايد الإنتاج ب 272.02 طن وهو ما يصاحبه أيضا حسب التقرير تزايد الاستهلاك ب 402.85، وهو ما يعني تواصل العجز إلى حوالي 130.83 مع حلول سنة 2030.[5]

يجب العمل على تحقيق التكامل والاندماج بين الدول العربية خاصة في ظل التكتلات التي طرأت على الساحة الدولية التي أثبتت نجاعتها على غرار تجربة الآسيان، وتجربة الاتحاد الأوروبي فالمتغيرات العالمية في الاستثمار يستلزم اللجوء إلى التكتلات الاقتصادية لمجابهة الصدمات التي تطرأ

[1] بن عدة عبد القادر، يوسفي رشيد، التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة– واقع وافاق– دراسة تحليلية مقارنة، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد17، العدد26جوان 2021ص.15.

[2] الأمم المتحدة الاسكوا، **تقييم التكامل الاقتصادي العربي نحو الاتحاد الجمركي العربي**، ص.13، على الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/ar/publications/

[3] جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج العربي لإستدامة الأمن الغذائي**، 2022، ص. ص.5. 6.

[4] جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج العربي لإستدامة الأمن الغذائي**، 2022، ص. ص.11. 12.

[5] **المرجع نفسه**، ص.33.

على المستوى الدولي، ومن خلال ما سبق ذكره حول طبيعة المقومات وتتبع سير التجارة الخارجية بين الدول العربية وجدنا تباين وتبادل قليل، وحتى طبيعة السياسات الحالية لم تظهر تغيير في طبيعة التكامل والاندماج التي طرحها بن نبي في إطار كومنولث إسلامي، لذا فالسيناريو المرجح في هذا الجانب هو السيناريو الخطي أي استمرار الوضع على ماهو عليه، وهذا نظرا لعدم وجود تناسق بين السياسات العربية، وعدم رغبة صناع القرار في السير في هذا الاتجاه.

فمن الضروري وضع مقاربة جديدة بالنسبة للتجارة الخارجية، فكانت انطلاقة الجزائر من ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا للوصول إلى 13مليار دولار خارج قطاع المحروقات مع نهاية سنة 2024، فالمجلس الاستشاري لترقية الصادرات يعتبر احد الآليات لترقية الصادرات التي حققت نمو في الناتج المحلي ب 225 مليار دولار سنة 2023 وتعمل على تحقيق نمو اكبر مع نهاية سنة 2024 بمقدار 240 إلى 250 مليار دولار وهذا نتيجة لبعث النشاط الاقتصادي والتحول في المنظومة الاقتصادية[1].

2. الميزان التجاري وعلاقته بالإنتاج والاستهلاك من منظور مالك بن نبي

تميزت سنة 2022 بارتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، فبفضل سياسة تنويع الاقتصاد وصلت النسبة إلى ما يقارب 7مليار دولار، هذا ما يظهر سير الجزائر بخطى ثابتة نحو ضبط الواردات لحماية الاقتصاد الوطني ما أدى إلى وجود قفزة نوعية في الميزان التجاري سنة 2022 مقارنة ب 2021، فقد سجل فائض قدر ب17.7 مليار دولار وبارتفاع قدره 16.6 مليار دولار،[2] وسنوضح في الجدول التالي وضعية الميزان التجاري في الجزائر وتطوره، وافق ضبطه من منظور التنموي لمالك بن نبي.

[1] عبد الرحمان هادف، حاوره عمار قردود، بامكان الجزائر ان تحقق نسبة نمو مابين 6 الى 8 بالمائة2023/9/5، افريكا حوار افريكا، تم الاطلاع عليه يوم 14. 02. 2024، على الساعة 14.53، متوفر على الرابط التالي:

https://africanews.dz/740-8

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، 2022 إرتفاع قياسي للصادرات خارج المحروقات وضبط الواردات، أدرج يوم 23 ديسمبر 2022، تم الإطلاع عليه يوم 2024/02/15 على الرابط التالي:

https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022

جدول رقم(74) يبين الميزان التجاري في الجزائر من 2020-2023:

السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2020	21925	37464	15539-
2021	38553	38865	312-
2022	65457	35547	29910
2023	41268	31334	9934

بنك الجزائر، نشرة الإحصائية ثلاثية سبتمبر 2021، ص.28.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، الثلاثي الرابع 2022، ص.27.

بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث، 2023، ص.28.

من خلال معطيات الجدول رقم(73)، نلاحظ أن الميزان التجاري في الجزائر في تعافي في الفترة التي عرفت فيها تبني النموذج التنموي الجديد، هذا النموذج الذي يعمل على تنويع الاقتصاد والخروج من الاتكالية الكلية للقطاع النفطي، فتعافي الميزان التجاري يعتبر حالة صحية، وهي ما كان يدعو له مالك بن نبي في إطار السياسة التنموية التي تعمل على تدعيم الإنتاج عوض الاستهلاك، فإذا إستمر الوضع على ما هو عليه فسيمكن من وضع أسس سليمة للاقتصاد الجزائري، هذا ما يسمح بتكوين اقتصاد متين يوفر الحاجيات ويتخلص من التبعية، فالتخلص من التبعية هي أولى الطرق التي ممكن أن تصل إليها الجزائر لو استكملت الطريق في التنويع.

وقد أكد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي بالجزائر أن أفاق الاقتصاد الجزائري في الفترة قصيرة المدى يعتبر ايجابي، وان النمو سيظل قوي في سنة 2024 والتضخم سيكون معتدلا، ويرجع ذلك إلى طبيعة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من خلال التنويع في الاقتصاد، والقيام بعدة مبادرات من شأنها تحسين بنية الاستثمار[1].

كما أن الجزائر سارت في تقليل الواردات النفطية فبعدما كانت تقدر بحوالي 513 مليون دولار سنة 2021 تراجعت إلى 465 مليون دولار حسب المعطيات التي قدمها بنك الجزائر[2]، بالتالي فهذا

[1] الإذاعة الجزائرية، بعثة صندوق النقد الدولي: **أفاق اقتصادية ايجابية للجزائر بنمو قوي وتضخم معتدل سنة 2024**، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/18 متوفر على الرابط التالي:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37213

[2] بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثالث، 2023، ص.28.

الأفق من وجهة مالك بن نبي الذي تحدث عن أولوية استغلال المادة الأولية على تصديرها يمكنه توفير هذه المبالغ التي تفتح أفاق جديدة على جميع المستويات، ولما توظيفها خاصة في مجال التعليم الذي يعتبر خزان الذي ينتج الموارد البشرية المهيئة، كما يمكن أن يوجه أيضا للقطاع الزراعي خاصة مع تبني النموذج التنموي الجديد، هذا ما وفر حسن إستغلال لهذا القطاع.

وفي التقرير الذي أعده صندوق النقد الدولي فقد ابرز مواصلة جهود تنويع الاقتصاد الجزائري، وتوقع التقرير مواصلة الإنعاش وعودته لما قبل جائحة كورونا لكن هذه المرة مدعم بقطاعي المحروقات والزراعة، كما أكد التقرير استمرارية النمو بين 2023 إلى 2025، وكذا العمل على تحسين وجذب الاستثمارات للقطاع الخاص، كما أفاد التقرير أن الأفاق الاقتصادية لعامي 2024 و2025 تبقى مرهونة بتقلبات أسعار النفط والظروف المناخية، هذا ما يستوجب العمل على تنويع الاقتصاد[1].

تسعى الجزائر إلى محاولة تحقيق الأهداف 17 الإنمائية للتنمية المستدامة لعام 2030، فقد شهد عام 2020 في الجزائر تحرك على جميع المستويات، سياسية، اقتصادية واجتماعية، وما يظهر ذلك هو مصادقة البرلمان على مخطط عمل الحكومة 2020-2024، الذي يتضمن النموذج الجديد القائم على التنويع الاقتصادي والاعتماد على الثروات المتجددة.

من المحتمل أن يتحسن الميزان التجاري في الجزائر، لكن التضخم المرتفع وتغير أسعار المواد الغذائية يعتبر كعائق أمام الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي وهذا لكون الجزائر تعتمد على الاستيراد في تغطية مستلزماتها من الموارد الغذائية، فقد قدر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية نسبة نمو الاقتصاد الجزائري مع نهاية سنة 2024 بحوالي 1.8، فتسعى الجزائر الى تنويع الاقتصاد من خلال ترقية الإنتاج خارج المحروقات وقد باشرت عدة إصلاحات في هذا الجانب.

يتوقع أن يصل التضخم في الجزائر مع حلول نهاية سنة 2024 إلى 6.2% لهذا فالسلطات في الجزائر تعمل على تحسين القدرة الشرائية من خلال زيادة الأجور واستحداث منحة البطالة[2].

---

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Bulletin-n%C2%B064-arabe.pd

[1] the world bank, algerian economy staying the course for transition ; press release/ january 4.2023. url https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition

[2] صندوق النقد العربي، التقرير السنوي **أفاق الاقتصاد العربي**، الإصدار 18، مايو 2023، متوفر على الموقع التالي:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-afaq-alaqtsad-alrby/tqryr-afaq-alaqtsad-alrby-mayw-2023

ما يمكن قوله في الأخير أن المنظور التنموي لمالك بن نبي يمكنه أن يغطي الكثير من الثغرات التي طبعت هيكل النموذج الاقتصادي في الجزائر، وتظهر التحسينات الأولية التي مست القطاعات المشكلة للعملية التنموية تعافي هذه القطاعات بفضل السياسات الجديدة المعتمدة على التنويع، لذا ينبغي عدم إهمال الأولويات الخارجية وفي مقدمتها التعاون والسعي إلى تحقيق التكتل في إطار إسلامي مما سينتج قوة اقتصادية جديدة، كما ينبغي الإهتمام بالمواد الأولية وحسن إستغلالها هذا ما سيدعم ويحفز على الإنتاج المحلي، وأيضا تقليص نسب البطالة بما يحقق معادلة مهمة في سير العملية التنموية.

خلاصة الفصل :

بعد نهاية الإستراتجية التنموية في الفترة الاشتراكية، تلتها مرحلة انتقالية عرفت فيها الجزائر بداية التحول نحو اقتصاد السوق، ففي المرحلة الأولى كانت البداية ببرنامج التعديل الهيكلي، ثم تلت المرحلة الانتقالية مرحلة البرامج التنموية وبداية التأسيس للاقتصاد الحر، فعرفت الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019 بروز مجموعة من البرامج التي أطلقتها الجزائر في محاولة منها للخروج من دائرة التخلف وتجاوز إخفاق النموذج التنموي الاشتراكي، فحاولت في هذه الفترة النهوض بالقطاعات الاقتصادية من خلال الاستفادة من عائدات المحروقات لتمويل البرامج التنموية خلال هذه الفترة.

بالعودة إلى تحليل هذه السياسات استعنا بمقاربة مالك بن نبي التنموية لتحليل ونقد السياسة التنموية في الجزائر خلال الاقتصاد الحر، فالانطلاقة كانت من تبني النموذج الليبرالي في التنمية، هذا النموذج الذي سلطته المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي التي ربطت الاقتصاد الوطني وتركته في حالة تبعية، فهذا القرار الذي أخذته الجزائر وطبيعة الشروط التي اقرها صندوق النقد الدولي تعتبر كإستعمار جديد لم يراعي خصوصيات الفرد الجزائري، وتم إجباره على اتباع سياسات معينة للحصول على قروض.

كما نلحظ نقطة ثانية مهمة وهي النخبة، فهي مصابة بداء القابلية للاستعمار كما يقول مالك بن نبي، وهو ما يظهر على عجز في عالم أفكار هذه النخب التي انطلقت في عملية التكديس وجلب النموذج التنموي دون أي محاولة لتكييفه مع حالة الفرد الجزائري، وهو ما أثر على سير البرامج التنموية في الجزائر.

بتحليل المعادلة الحضارية والتعرف على موقع الإنسان في الإستراتيجية التنموية، نجد كذلك انه لم يرقي للمستوى المطلوب بالتالي عرقلت المسار التنموي، وهذا لكون الجزائر أكملت نفس النهج وهو الاعتماد على الاستثمار المالي عوض الاستثمار الاجتماعي، أماالعنصر الثاني من عناصر الحضارة المتمثل في الوقت، فالمشاريع التنموية في الجزائر يجري تنفيذها ببطء وعدم وجود فاعلية في التنفيذ، أما التراب فوضعيته في التجربة الجزائرية هي الخمول، وهذا لكون الموارد المتوفرة في الجزائر غير مستقرة.

أما أخيرا فالبرامج التنموية في الجزائر كانت مدفوعة بالريع النفطي، هذا ما أثر على القطاعات التنموية في الجزائر وتركها تابعة لتقلبات أسعار النفط، فالتنمية على مستوى الأولويات تبين أن القطاع ألفلاحي الذي ركز عليه مالك بن نبي في مرحلة الانطلاق التنموي مغيب في السياسة التنموية التي اعتمدها الجزائر، وهو ما وضع الجزائر في المراتب الأخيرة ضمن مؤشرات الأمن الغذائي، فقد كانت تعمل على تلبية حاجياتها من الغذاء من خلال القيام بعملية الاستيراد، كما نجد على المستوى الخارجي مواصلة نفس النهج وهو مواصلة التعامل مع نفس الدول وابتعادها عن التكتل والاندماج الاقتصادي مع الدول الإسلامية الذي كان سيمنحها عائدات أفضل.

بالتالي فالجزائر حققت تنمية محدودة وهذا نظرا لوجود تشوهات على مستوى النسق العام، وأيضا وجود خلل في بداية العمل التنموي، كما أنها بقيت تعتمد في سياساتها التنموية على عائدات النفط التي عرقلت عملية الإصلاح التنموي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019.

يمكن للجزائر الخروج من دائرة التخلف من خلال التقيد بما طرحه مالك بن نبي فيمكن لطرح مالك بن نبي ا يكون كأفق يمكن السير عليه لتحقيق نتائج ايجابية على مستوى جميع القطاعات المشكلة للمعادلة التنموية، ويرجع ذلك لتوافر الموارد المادية والبشرية في الجزائر، لذا ينبغي ان نعمل فقط على القيام فقط بخطوات أولى يمكن أن تدخل الجزائر ضمن نسق الدول المتقدمة، وقد لوحظ وجود تحسن في القطاعات التنموية التي كانت تراعي أو تجسد التوجه الذي طرحه بن نبي، لكن المسار مازال طويل لذا ينبغي أن يكون هذا المشروع على المدى المتوسط والطويل لتحقيق الأهداف المرجوة

خاتمة

خاتمة

تركز نظريات التنمية على تحقيق النمو الاقتصادية في البلدان المتخلفة، وقد تنوعت بين نظريات الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، وقد كان تركيزها على مجموعة من العوامل كل حسب نظرته للطريق الموصل للتنمية، والجزائر بعد نيلها لاستقلالها سعت إلى الخروج من التخلف وسايرت النموذج الاشتراكي، تظهر من خلال تتبع مسار التنمية في الجزائر تقاطعها مع مجموعة من النظريات التي تم التطرق إليها في الجزء الأول من الدراسة، فالمسار الأول للتنمية في الجزائر توجهت فيه إلى الاستثمار في الصناعة التحويلية، وهو ما يتقاطع مع نظرية التغيير الهيكلي التي تركز على تطوير القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية، وهو ما يمكن اعتباره كخلل وقعت فيه الجزائر، فالتسلسل الهرمي ينطلق من وجود صناعات خفيفة للوصول إلى صناعات ثقيلة أي وجود تدرج وأيضا الظرف الذي كانت تمر فيه الجزائر باعتبارها حديثة الاستقلال واالتوجه الصناعي يستلزم أولا يد مؤهلة، وإمكانيات ضخمة، لهذا لم تحقق النتيجة المطلوبة فكانت تريد اللحاق بالنماذج الرائدة أغفلت المسار التي سايرته هذه الدول للوصول إلى ذروتها

كما أن هذا التوجه لا يخدم الوضع الاجتماعي، فالفرد الجزائري في تلك الفترة كان غير مؤهل والقطاع الأهم الذي يمكن أن تنطلق منه المسار التنموي هو القطاع الفلاحي، وهو ما يتقاطع مع طرح مالك بن نبي، وأيضا طرح "**روستو**" الذي تحدث عن مسار التنمية من خلال النقطة الأولى وهي القطاع الزراعي الذي يعتبر المسار الأول في عملية الإقلاع الاقتصادي

كما نجد أن المسار التنموي الذي سايرته الجزائر يستند إلى أفكار "**فرونسوا بيرو**" حول أقطاب النمو، وأيضا يتقاطع مع ما كان يركز عليه "**ألبرت هيرشمان**" فيما يخص نظريته حول النمو الغير المتوازن الذي يركز على الاستثمار في قطاعات معينة، والقطاع الذي اختارته الجزائر هو القطاع الصناعي، هذا الأخير كان يستند الى عائدات النفط فبمجرد ما تراجع سعر النفط اثر على هذا القطاع، بالتالي بداية انهيار التجربة الأولى الاشتراكية والدخول إلى تجربة ثانية، وهو ما يوضح التبعية والتكديس الذي كان يحذر منها مالك بن نبي في عملية التخطيط للتنمية، فكان مصير هذه التجربة الفشل.

في فترة الاقتصاد الحر كان توجه صانع القرار في الجزائر نحو تحفيز الاستثمار في إطار السياسة "**الكنزية**"، ومحاربة البطالة، وإقامة مشاريع عديدة لتحريك الاقتصاد الذي عرف ركود أثناء الفترة الانتقالية، لكن الملاحظ هو مواصلة الاعتماد على التبعية للريع، فلم تستطع تكوين نموذج تنموي اقتصادي متين ومتنوع، هذا الطريق يستلزم توافر جهود متكاملة على جميع المستويات، وهو ما كان يركز عليه مالك بن في منظوره للتنمية وعالجته لمشكلات الحضارة، فالجانب الحضاري كان بعيد عن سياسات

المطبقة في الجزائر، وهذا نظرا للخلل على مستوى عناصر الحضارة، فالإنسان والوقت والتراب، مغيبون ومهمشون، وهو ما ينعكس على حال دولة غنية بثروة بشرية، وثروة مادية غير مستغلة ووقت غير مستغل يظهر ذلك خلال نصف قرن من تخبط في سبيل تحقيق تنمية فعلية.

ومن جملة الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة يمكن إيجازها فيما يلي:

- مشكلة التخلف هي مشكلة حضارة، فالفقر والجهل وغيرها هي أعراض ومظاهر جزئية لمشكلة عامة، ولا يكفي أن تتوجه الجهود إلى تلك الأعراض، وإنما يجب البحث عن المشكلة الأساسية والمتمثلة في مشكلة الحضارة.
- التخلف، نتاج تفاعل مجموعة من الأسباب فمنها ما هو داخلي(القابلية للإستعمار) وما هو خارجي(الإستعمار).
- تتمظهر ظاهرة التخلف في أشكال مختلفة نلمسها في تمزق البناء الاجتماعي للأمة، وسيادة النزعة الفردية، والاتجاه نحو التكديس والتقليد، وانعدام الفاعلية لدى الأفراد وقصور المجتمع عن تقديم الضمانات الاجتماعية لأفراده.
- نجاح بناء التنمية الاقتصادية يستلزم أن تعطي الأهمية للعنصر البشري، والعمل على تصفية عالم أفكاره من قابليته للاستعمار وتوجه اهتماماته نحو عالم الأفكار.
- يؤكد بن نبي على التحرر من التبعية للمال والاستثمار المالي، والإعتماد على الذات، وتسخر رأسمالها الاجتماعي والمكونات الحضارية.
- النتائج التي تحصلت عليها الجزائر في مجال التنمية الاقتصادية تظهر محدودية الاستراتيجيات المتبعة، وعدم تماسكها، وهو ما يفسر وجود مأزق تنموي.
- تعافي الإقتصاد في الجزائر يستلزم أن يكون ضمن خطة شاملة، فالتنمية لم تعد تنحصر في الجانب الإقتصادي فقط، فالنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيك والاشتراكية كان تركيزها منصب على الجانب الإقتصادي متناسية العنصر الأهم وهو الإنسان، وهو ما أولاه بن نبي أهمية بالغة في المعادلة الحضارية، كما أن العنصر البشري بدأ يأخذ أهميته مع التطورات الحاصلة على مستوى مفهوم التنمية

- أهملت الجزائر أصالتها الفكرية، فلجأت إلى تطبيق نماذج تنموية استندت إلى فلسفة ومنطلقات مذهبية وإيديولوجية غربية متجاهلة بذلك خصائصها المجتمعية، هذا ما جعل المسار التنموي في الجزائر محدود بالرغم من كل الطاقات التي استنفذتها في سبيل ذلك.
- المشروع التنموي الذي انتهجته الجزائر كان يركز على الجانب الاقتصادي بصفة كبيرة، وهذه الصفة الذي يطلق عليها مالك بن نبي الصفة التجزيئية، التي لا يمكن أن تعالج الخلل على المستوى البناء، فمن خلال تتبع المسار التنموي في الجزائر نجد أن المشاريع التنموية أهملت الجانب التنمية البشرية، وهو ما يتعارض مع طرح بن نبي الذي يركز على الإنسان باعتباره الأساس الذي يبنى الحضارة، لكن التركيز على النفط أعاق عملية التنمية في الجزائر.

الإجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى: كلما كانت النماذج التنموية متوافقة مع الخصوصية الحضارية، كلما أسهم ذلك في فعاليتها،هي فرضية صحيحة أثبتها الواقع، فخطط التنمية التي تتبع من خصوصيات الحضارية وتتوافق مع الإطار الثقافي للفرد تكون أكثر فاعلية من الخطط التي يتم استيرادها وإعطائها كحلول جاهزة، فدول العالم الإسلامي والجزائر إعتمدت على تبني نماذج جاهزة في فترة ما بعد الإستعمار، وكانت نهايتها فشل في الخروج من دائرة التخلف، بالرغم من النتائج المحققة إلا أنها كانت محدودة مقارنة بالإمكانيات التي سخرت لها، ويرجع ذلك لوجود تناقض بين طبيعة السياسات المطبقة، وطبيعة التوجه الفكري للفرد.

الفرضية الثانية: تغييب الجانب الفكري في عملية التنمية أدى إلى توطيد علاقة التبعية والتخلف في الجزائر، هذه الفرضية أثبتت صحتها، فالفكر في الوقت الحالي كإستثمار، وغياب الأفكار يقود للتبعية سواء ما تعلق بالتبعية التكنولوجية، أو التبعية في السياسات التنموية، هذه التبعية تعمل على تقويض السيادة الوطنية، وتظهر ذلك من خلال جملة من الشروط التي تفرضها المؤسسات الدولية، وتبني نماذج بعيدة عن المعادلة الحضارية للفرد المسلم.

الفرضية الثالثة: **يرتبط العجز التنموي في الجزائر بفشل النخب الحاكمة في ترتيب الأولويات التنموية كما حددها مالك بن نبي**، هذه الفرضية أثبتت صحتها في الجزائر، فقد حدد مالك بن نبي مسار التنمية إنطلاقا من أولويات شاملة تضم كل مناحي الحياة لإحداث تغيير جذري، فالانطلاقة التي من المفروض

أن تكون من القطاع الفلاحي الذي لا يتطلب إمكانيات ضخمة، وأيضا الوضع الكارثي الذي خلفه الإستعمار وإرتفاع نسب الفقر، الأمية، البطالة، تظهر وجود إنسان مفكك، هذا العنصر الذي يعتبر من العناصر المشكلة للحضارة، لكن النخب سايرت نموذج تنموي لم تراعي فيه مبدأ التدرج للوصول لتحقيق التنمية الفعلية، فكانت تنظر لمسألة التنمية بمبدأ معالجة الأعراض، وتاركة للمشكلة الرئيسية التي يجب أن تعالج، فاإنطلاقة من نموذج يعتمد على الصناعات الثقيلة لدولة حديثة الإستقلال أحرق مراحل عدة في مسار التنمية، كما أن التنمية كانت معتمدة على الريع النفطي الذي يعتبر العصب في الاقتصاد الجزائري.

كما عرفت النخب في الجزائر صراعات بينها فلم تحاول معالجة أصل المشاكل التي عرقلت المسار التنموي بقدر ما كانت خطاباتها حول معالجة أعراض الخلل، ففشل النخب في ترتيب أولويات التنمية يظهر ذلك من خلال توجيه الاستثمارات وتحديد المشاريع والسياسات الحكومية، فقد ركزت النخب في الفترة الاشتراكية على المشاريع الكبيرة، والاستثمار في الصناعات الثقيلة دون مراعاة لتطوير التعليم، والكفاءات، أي الإهتمام بعنصر الإنسان كما تناوله مالك بن نبي، وأيضا الأولويات أو المراحل التي يسير عليها مسار التنمية، كما يظهر ربط النخب بين أولوياتهم التي تركز على البقاء في السلطة دون مراعاة للأولويات المحققة للفعل التنموي هذا ما أفشل المخططات والبرامج التنموية منذ الاستقلال، فالنخب كانت كعامل ساهم في عرقلة مسار التنمية في الجزائر متجاهلة للقطاعات المنتجة، ومعتمدة على القطاع النفطي هذا ما أدى تفاقم مشاكل التنمية الإقتصادية بعد تراجع أسعار النفط.

الفرضية الرابعة: حل أزمة التنمية في الجزائر متعلق بحل أزمة علاقة الدولة بالمجتمع وريعية الدولة، هذه الفرضية محققة، فطبيعة العلاقة التي تعتمد على وجود تبادل للمسؤوليات والحقوق بين الحكومة والمواطن، فالعلاقة التي من المفروض أن تكون علاقة ترابطية تفاعلية كانت في الجزائر من طرف واحد، فاستحوذت الدولة على قوة الضبط الإجتماعي المتمثل في الريع النفطي هذا ما أضعف المجتمع الذي أصبح دوره ثانوي، ما أنتج أزمة بين الدولة والمجتمع، ويرجع ذلك إلى الآثار التي يخلفها تكريس الطابع الريعي في الدولة، فبروز أزمة بين الدولة والمجتمع في إطار العلاقة التفاعلية بينهم تصبح طبيعة العلاقة من طرف واحد ما يؤدي بالدولة إلى إعتبارها الفاعل الوحيد في مختلف القضايا، هذا ما أدى لعزل وتغييب المجتمع في الجزائر في إطار السياسات التنموية التي رسمتها الحكومة، فقد كانت طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا تعرف سيطرة الدولة على المجتمع، فهي

المخطط والمنفذ لمختلف السياسات التنموية، فقد مارست دور السلطة الأبوية على المجتمع، بالتالي فسياساتها التنموية القائمة على الإنفاق العام لم تخرج عن الطابع الريعي التوزيعي.

وعليه فإن التنمية في الجزائر لم تراعي خصوصيات المجتمع بقدر ما كانت تستفيد من العائدات النفطية، فبرامجها التنموية كانت تعتمد على عائدات الريع النفطي بإعتباره المساهم الأكبر في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات، وقد قدمنا النسب في التحليل، كما أنه من خلال تحليلنا للصيرورة التاريخية للعملية التنموية نجد أنه بوجود أزمات نفطية نلمس تأثر التنمية في الجزائر، وتظهر طبيعة الأزمة بين الدولة والمجمع وهو ما حدث سنة 1986، وسنة 2014، وأيضا أحداث 2019 بالتالي أبقت اقتصاد الجزائر هش.

الفرضية الخامسة: يشكل فكر بن نبي مشروعا لإصلاح إقتصادي بإمكانه الدفع بالمسار التنموي في الجزائر،هذه الفرضية أثبتت صحتها وهو ما يظهر تعافي الاقتصاد الجزائري بعد2019، وطبيعة التوجيهات الجديدة المرتبطة بالنموذج التنموي الجديد الذي يعمل على تنويع الاقتصادي وأيضا تقديم القطاع الفلاحي والاهتمام به وهو ما قدم دعم لهذه القطاعات، هذا ما يتقاطع مع فكر مالك بن نبي، لكن يبقى المسار طويل يستوجب تفعيل العوامل الأخرى أمر ضروري لتحقيق نتائج إيجابية خاصة أن مشروع النهضوي لمالك بن نبي يعتبر مشروعا كليا وليس تجزيئيا، لذا ينبغي تهيئة الظروف لتحقيق فاعلية في الإنتاج، فالمنطلقات الفكرية لمالك بن نبي كفيلة بإخراج الإقتصاد الجزائري من التخلف الذي يعيشه وتقديم دفعة نحو المسار التنموي، فهناك عدة تجارب نجدها تتقاطع مع فطر مالك بن نبي قد حققت من خلال ما كان يقدمه نتائج ايجابية، فالمنطلقات الفكرية لمالك بن نبي يجب ان تكون في اطار مشروع متكامل حتي تحقق الغاية الأهم نحو مسار تنموي جيد.

توصيات وإقتراحات

لقد ألهمت أفكار مالك بن نبي بن نبي القادة السياسيين في ماليزيا، فكانت انطلاقتها من التخلف إلى اكبر الاقتصاديات التنموية، ويعود ذلك إلى طبيعة القيادة السياسية في ماليزيا التي قامت بدورها وابتعدت عن البوليتيك، فكان نتاج هذا التحول هو الفكر التنموي لمالك بن نبي، فهي تجربة رائدة حققت تنمية شاملة بالاعتماد على الذات ووضع خطط تنموية ساهمت في خروجها من حالة التخلف والتبعية، من خلال امكانياتها وخصوصياتها الحضارية، لذا يمكن أن نعتبر هذه التجربة كمثال يمكن الإقتداء به نحو السير في طريق التنمية في الجزائر، وخاصة وأن منطلقاتها الفكرية كانت نابعة من مفكر جزائري،

لذلك نقترح مجموعة من التوصيات بما أن المشروع التنموي الذي طرحه مالك بن نبي كان في إطار كلي فلا يمكن ان نقدم توصيات خاصة في الجانب الاقتصادي فقط، وهذا كون تحقيق التنمية يستلزم توافر مجموعة من الشروط وسنقسمها كما يلي:

أ. في الجانب السياسي:

- لابد من وجود إرادة سياسية حقيقية للقيام بعملية الإصلاح التنموي، وهذا الأساس يكون من خلال وجود نخبة على المستوى السياسي تنطلق من الواقع وتعالج الإختلالات ولا تبيع الوهم الذي كان يطلق عليه مالك بن نبي وهم البوليتيكا، فيجب أن تكون السياسة بين أيديي من يقومون بعملية الإصلاح الفعلي.
- إصدار قوانين جديدة وتفعليها لمحاسبة كل من يعمل على عرقلة المسار التنموي، ونخص بالذكر محاسبة النخب التي نهبت ثروات البلاد منذ الاستقلال، لذا لابد من وجود رادع لهم حتى يكونو عبرة، فالمال هو ملك لله سبحانه وتعالي، وكما سبق وان تحدثنا سابا فالفرد مستخلف في هذا المال، لذا يجب ان يحاسب عليه، فترك المحاسبة قادنا إلى بروز نخب طفيلية في الفترة التنموية من خلال استفادتها من الريع النفطي والاستفادة من الحصانة بكونها داخل دواليب السلطة.
- محاربة الفساد بانواعه، لزيادة الفاعلية، وهذا كون الفساد قد إستشرى داخل دواليب السلطة، وأيضا أصبح ثقافة لدى الفرد، لذا لابد من ردع، وأيضا تفعيل مبدأ المساءلة والشفافية وتتبسيط الاجراءات الادارية البيروقراطية التي تعرقل سير المشاريع التنموية.

ب. في المجال الاقتصادي.

- العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتنويع الاقتصاد
- ترشيد النفقات، وهذا بناءا على ملا حضتنا وتتبعنا لمسار التنمية في الجزائر التي رغم ضخها لمبالغ مالية كبيرة إلا أن سياسة الإنفاق لم تكن رشيدة، فكان هناك تبذير للمال العام.

على الجزائر الاهتمام أكثر بالجانب الفلاحي لإلغاء التبعية للبترول، وكذا لإلغاء التبعية الغذائية للدول الأجنبية، خاصة إن الجزائر تمتلك ارض شاسعة خصبة وقابلة للزراعة، فالقطاع الفلاحي يعتبر في الوقت الحالي كسلاح تستخدمه الدول المتطورة في السيطرة على الشعوب التي لا تستطيع توفير امنها الغذائي فبدون امن غذائي لا يمكن الحديث عن قرارات سيادية.

- اعتماد الجزائر على التصنيع بدل استيراد المواد المصنعة قد يكفل لها رأس مال إضافي تستثمره في مجالي التربية والتعليم أو الثقافة.

- على الجزائر أن تسعى وتبادر إلى خلق تكامل واندماج بين الدول العربية والإسلامية وذلك لما تملكه الجزائر من مكانة على الصعيد الإقليمي من جهة، وكذا لما لهذه الدول من جوانب كثيرة مشتركة، وهذا ما قد يزيل تبعية هذه الدول للغرب المستغل لها.

– التطوير في الصناعات البيتروكمياوية والاستفادة من العائدات التي يقدمها هذا الاستغلال من خلال زيادة مناصب العمل، وأيضا ربح عوائد مالية لأن الجزائر تهدر أموال ضخمة لكونها تصدر البترول كحام وتستورده كمواد اخرى.

ج. في الجانب الاجتماعي

– العمل على بناء مقاربة جزائرية ترتبط بالثقافة والخصوصية الوطنية والفكر الحضاري للأمة، تكون بعيدة عن عملية النقل والتكديس التي لم تحقق المطلوب منها فقد كانت نتائج محدودة، لذا ينبغي أن ننتج نموذج من خصوصياتنا الحضارية يراعي ثقافتنا وينطلق من واقعنا واحتياجاتنا.

– الإهتمام بالاستثمار في العنصر البشري، هذا العنصر الذي غيب في البرامج التنموية ينبغي ان يكون اهتمام به فالتنمية في نهاية المطاف ينتجها الإنسان ويستفيد منها الإنسان.

أفاق البحث:

توجهنا للبحث في إسهامات المفكر مالك بن نبي في حقل التنمية الاقتصادية، يدخل ضمن سياق محاولة تجاوز النظريات التي فشلت في إخراج دول العالم الثالث والدول الإسلامية والجزائر خاصة من دائرة التخلف، ومحاولة إسقاط النموذج التنموي على الجزائر لتقليص الفجوات التي تركت خلال المسار التنموي، فيعتبر البحث في المجال الفكري لمالك بن نبي ومحاولة تفسير المسار التنموي كأفق يمكن أن تسير عليه الجزائر خلال عملية تخطيطها لسياساتها التنموية، وخاصة أن نموذج مالك بن نبي أثبت فاعليته في التجربة التي إنتهجتها ماليزيا التي إستفادت من الفكر التنموي لمالك بن نبي، فالجزائر أولي بمفكريها، وأولى بمواردها لذلك ينبغي العمل على تجسيد فكر مالك بن نبي والتأسيس الفعلي لإنطلاق مشروعه التنموي.

فهرس الجداول

و

الأشكال:

قائمة الجداول والأشكال

1. فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تضاؤل نسب رؤوس المواشي التابعة للجزائريين من 1885 إلى غاية إستعادة السيادة	174
02	حجم استثمارات المخطط الثلاثي بالأسعار الجارية(1967-1969).	201
03	حجم الإنفاق الاستثماري خلال المخطط الرباعي الأول(1970. 1973).	203
04	توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني(1974. 1977).	204
05	التوزيع القطاعي لإستثمارات المخطط الحماسي الأول(1980-1984)	206
06	يوضح المخصصات المالية للمخطط الخماسي الاول 1980.1984.	207
07	التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الحماسي الثاني(1985-1989)	209
08	مسيرة التخطيط الاشتراكي في الجزائر من 1962. إلى 1989	210
09	بنية الاستثمار الصناعي% في المخطط الثلاثي الأول، 1967. 1969	213
10	بنية الاستثمار الصناعي% 1970.1973.	214
11	بنية الاستثمار الصناعي%،1974. 1977.	214
12	معدلات النمو المتوقعة والمنجزة في القطاع الصناعي للفترة 1970- 1977	216
13	نسبة الاستثمار في كل من الزراعة والصناعة خلال الفترة 1963-1966	217
14	المخصصات المالية لقطاعات الإقتصاد الجزائري خلال المخططين الرباعيين الاول والثاني).	217
15	تطور الأهمية النسبية لحجم الاستثمارات في قطاعي الصناعة والزراعة%	220
16	الاستثمارات الصناعية في المخططين الثلاثي والرباعي الأول	218
17	يمثل الإنتاج السنوى للقطاع الزراعي ونسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة 1970 الى غاية 1990.	220
18	نسبة المشتغلين من العدد الإجمالي الكلي، خلال الفترة، (1960. 1990)	221
19	أهم البلدان للواردات.	222
20	حجم الاستثمار في قطاع التربية والتكوين خلال الفترة التنموية الاشتراكية في الجزائر(1967.1989)	225

21	تطور نسبة التمدرس في الجزائر بين عامين 1965 و1989	226
22	تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة مابين 1966و1989	227
23	بنية الاستثمارات الصناعية من الاستثمارات المالية خلال المخططات	229
24	تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1977الى 1990	231
25	مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1969. 1989)	232
26	نسبة التضخم والأسعار التي يدفعها الأفراد سنويا في الجزائر خلال الفترة من 1980. 1992.	239
27	تطور حجم المديونية في الجزائر من 1986 إلى 1990	240
28	تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة مابين 1984و1989	241
29	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي2001– 2004.	266
30	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009.	267
31	برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2009–2014	268
32	مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر بين عامي 1990– 2018	271
33	تطور معدلات البطالة في الجزائر من إجمالي القوى العاملة لسنوات 1991–2019	275
.34	نصيب الفرد من الناتج الكلي الإجمالي في الجزائر من 1990 إلى 2019.	277
35	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة الممتدة من 2002 الى 2014. الوحدة (مليون دولار أمريكي	289
36	نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلل الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014	290
37	نصيب الفرد في الجزائر من الناتج الزراعي من 2002 الى 2014: .	290
38	نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من النسبة الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991الى2018	291
39	معدل الاكتفاء الذاتي للقمح والحبوب في الجزائر من 1991 إلى 2018.	292

40	حصص المنتجات الفلاحية في الواردات في الجزائر(بملايين الدولارات)	293
41	إجمالي الصادرات وصادرات المنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2016.(الوحدة مليون دولار)	294
42	الميزان التجاري الغذائي في الجزائر من 2001الى 2016	295
43	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في الجزائر من سنة 2000الى2018.%	296
44	نسبة الأراضي القابلة للزراعة من المساحة الكلية في الجزائر من سنة 1990 الى 2019.%.	296
45	إستخدام الأراضي خلال الفترة. 2019. 2021.	303
46	الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر	304
47	الواردات والصادرات الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة 2019. 2021.	305
48	القوى العاملة الكلية والقوى العاملة في الزراعة في ظل النموذج الجديد	305
49	الانتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999.	312
50	نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2019:	313
51	نسبة نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي العمومي والخاص في الجزائر خلال الفترة(2001-2014).%	313
52	تطور توزيع القطاعات داخل الناتج الاجمالي الخام 2001- 2018.%	315
53	قيم مؤشر هرفندال- هيرشمان(1995- 2000)	316
54	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة 1990. 2019.	317
55	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام	318
56	صادرات قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014	318
57	تطور الإنتاج والقيمة المضافة للصناعة الغذائية خلال الفترة الممتدة من 2001-2014	319

58	نسبة العاملون في الصناعة من اجمالي المشتغلين خلال الفترة 1990. 2019.%	320
59	نمو اجمالي الناتج المحلي سنويا في الجزائر من 2016 إلى 2023**%**	330
60	تطور نسب البطالة من اجمالي القوة العاملة في الجزائر من 2016-2023%	331
61	توزيع الناتج الداخلي حسب القطاعات في الجزائر من 2016-2021%	332
62	إجمالي الإنتاج الداخلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019-2023	334
63	أهم الممولون للجزائر من 1990 الى1999.%	340
64	الممولون الأوائل للجزائر من 2001 إلى 2019.%	341
65	الواردات حسب المناطق الجغرافية للجزائر خلال الفترة 1990. 1999.	342
66	الواردات حسب المناطق الجغرافية في الجزائر من 2001. 2019	343
67	الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية من 1990 الى 1999. الوحدة مليون دج.	344
68	حجم الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية من 2001 الى 2019، الوحدة مليون دج.	344
69	حجم الواردات السلعية من البلدان النامية في العالم العربي(من اجمالي واردات السلع) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2019.	345
70	هيكل الواردات الجزائرية الطاقوية بالنسبة لإجمالي الواردات للفترة 2001-2019	347
71	هيكل الواردات الجزائرية الطاقوية بالنسبة لإجمالي الواردات للفترة 2001-2019	348
72	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2019.	349
73	مساهمة قطاع النفط في إجمالي الصادرات الجزائرية.	350
74	الميزان التجاري في الجزائر من 2020-2023	354

2. فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
01	مخطط يمثل مختلف المراحل التي مرت بها الحضارة الإسلامية من منظور مالك بن نبي	142

قائمة
المصادر و المراجع

1. **القران الكريم.**

أولا: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ. المصادر.

1. بن نبي مالك ، **المسلم في عالم الاقتصاد** (دمشق: دار الفكر، 2016).
2. بن نبي مالك ، **إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث** (بيروت: دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1969).
3. بن نبي مالك ، **بين الرشاد والتيه**،(الجزائر: دار الوعي، 2013).
4. بن نبي مالك ، **تأملات**، (دمشق: دار الفكر، 2002).
5. بن نبي مالك ، تر: الطيب شريف، **فكرة كمنويلث إسلامي** (دمشق: دار الفكر، 2000).
6. بن نبي مالك ، تر: بسام بركة وعمر مسقاوي، **من اجل التغيير** (دمشق: دار الفكر، ط1، 1995.).
7. بن نبي مالك ، تر: عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين، **شروط النهضة**، (الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، 2013).
8. بن نبي مالك ، ترج :عبد الصبور شاهين، **فكرة الافريقية الأسيوية**(دمشق: دار الفكر، 1992).
9. بن نبي مالك ، **في مهب المعركة** (دمشق: دار الفكر، ط1، 1991).
10. بن نبي مالك ، **مجالس دمشق** (الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، 2013.).
11. بن نبي مالك ، **مذكرات شاهد القرن:الطفل**(دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1984).
12. بن نبي مالك ، **مشكلة الثقافة**، تر: عبد الصبور شاهين، ط4، (دمشق: دار الفكر، 2000).
13. بن نبي مالك ، **من أجل التغيير** (دمشق: دار الفكر،ط 4، 2005.).
14. بن نبي مالك ، **ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية**، تر: عبد الصبور شاهين، (دمشق: دار الفكر، 1985).
15. بن نبي مالك ، **ندوات ميزاب** (الجزائر: كتابك، 2014)، ص.76.
16. بن نبي مالك، **فكرة كومنولث إسلامي**، تر: الطيب شريف، (دمشق: دار الفكر، 2000).

17. بن نبي مالك، **الظاهرة القرآنية**، ط4،(بيروت:دار الفكر المعاصر،1987).

. **لموسوعا** .

1. عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية**، الجزء 01، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،..).
2. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج5،ط2، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990).
3. علي أحمد السلوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامي**(القاهرة:مكتبة دار القران، ط7، 2002)

ج. المؤلفات.

1. إبراهيم السلام رمزي علي ، **اقتصاديات التنمية** (القاهرة: الدار الجامعية، د س ن).
2. إبراهيم السلموني سعاد ، **إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**،(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2019).
3. الإبراهيمي عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
4. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج10 (الجزائر: دار البصائر، 2007).
5. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998).
6. آدم سميث، تر: حسني زينة، **ثروة الأمم**، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007).
7. الأدهن فرهاد محمد على، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي** (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، د سن).
8. الأزرق مغنية ، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة الإستعمار والتغيير الإجتماعي-السياسي، تر، سمير كرم(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980).
9. أسامة عبد الرحمان، **تنمية الشخص وإدارة التنمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
10. آنجلز فريدريك ، تر: سلامة كيلة، **الإشتراكية الطوباوية والعلم** (بيروت: دار الفرابي، 2013).

11. ايت عيسى حسين ، **الفكر التربوي عند مالك بن نبي** (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2017).
12. أيمون باتلر، آدم سميث، تر: علي الحارس، **مقدمة موجزة**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).
13. باب طلالا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986).
14. بابائي حبيب الله ، مجموعة مؤلفين، الحضارة في الفكر الاصلاحي العربي المعاصر (بيروت:، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014).
15. باقر الصدر محمد ، فلسفتنا دراسة موضوعية في معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلامية والمادية الديالكتية (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1982).
16. باقر الصدر محمد ، **إقتصادنا**(بيروت: دار التعاون للمطبوعات، ط2، 1987).
17. بالدويين مبير، تر: جرانت اسكندر، **التنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، د س ن).
18. بحري قادة، **محطات اقتصادية في فكر مالك بن نبي**(الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2018).
19. البداينة ذياب موسى، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010).
20. بدرا شبل، **قضايا تربوية ومجتمعية** (القاهرة: الدار المصرية،2007).
21. براهيمي عبد الحميد، **أصل الأزمة الجزائرية 1954-1999** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
22. براهيمي عبد الحميد، **العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية في الإسلام**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997).
23. براهيمي عبد الحميد، **في ظل الأزمة الجزائرية 1985-1999** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
24. برغوث الطيب، محورية البعد الثقافي في إستراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي (الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ، ط1، 2012).
25. بريون فوزية، مالك بن نبي عصره وحياته ونظريته في الحضارة (دمشق: دار الفكر، 2010.).

26. بغداد باي محمد، التربية والحضارة: بحث في مفهوم التربية وطبيعة علاقتها بالحضارة في تصور مالك بن نبي (الجزائر:مؤسسة عالم الأفكار للنشر والتوزيع، ط2، 2007).
27. بكار عبد الكريم، **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**(دمشق: دار القلم، 1999)
28. بكري كامل، **التنمية الإقتصادية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1986).
29. بلمدني رانيا، **أثر السياسات التنموية في سياسات العمل حالة الجزائر**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
30. بن غضبان فؤاد محمد الشريف، **الاقتصاد الحضري** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019).
31. بن قانة إسماعيل محمد، **إقتصاد التنمية نظريات نماذج إستراتيجيات** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2001).
32. بناسي احمد، **المدخل إلى فكر مالك بن نبي** (الجزائر: دار بن مرابط، 2014).
33. بهلول محمد بلقاسم ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ج 1، 1999).
34. بوبكر جيلالي، **البناء الحضاري عند مالك بن نبي** (الجزائر: دار المعرفة، 2010).
35. بوحجفة رشيدة، **حركة الاخوان المسلمين وعلاقتها بالسلطة** (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، ص.177.
36. بوحجيلة فارس، **فرحات عباس رجل التحولات مقالات ووثائق**(الجزائر: منشورات الوطن اليوم، 2016).
37. بودقزدام عمران، **التجديد في المشروع الحضاري عند مالك بن نبي** (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2015).
38. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة، 2000،2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 9، 2013.
39. بوكبوس سعدون، الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية(1962. 1989، 1990. 2005)، (القاهرة: دار الكتاب الحديث،2013).
40. البيلاوي حازم، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي**(القاهرة: دار الشروق،1994).
41. الترابي حسن، **تجديد الفكر الإسلامي** (الرباط: دار الفرابي للنشر والتوزيع، 1993).
42. التصخيري محمد علي، الإقتصاد الإسلامي دروس في المذاهب وتأصيل للمسائل المستحدثة وتركيز على المصرفية الإسلامية (طهران: المجمع الإسلامي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، 2006).

43. تهامي دكير محمد، **فقه الاقتصاد: دوافع الاجتهاد ونتائجه** (بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع،، ط1، 2009).
44. توداروميشال، تر: محمد حسني ومحمود حامد، **التنمية الاقتصادية** (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2009).
45. تومي عبد الرحمان، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011).
46. الجاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة علم السياسة** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009).
47. الجاسور(ناظم عبد الواحد)، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية** (بيروت: دار النهضة العربية، 2008).
48. جالبرت جون كينيث ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، تر: أحمد فواد بليع، (الكويت: المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والأدب، 2000).
49. جبلر (مالكوم) وأخرون، تر: طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، مراجعة إبراهيم منصور (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع 1995).
50. جلوب فرحان محمد ، **الخطاب النهضوي في فكرمالك بن نبي** (الجزائر: دار بن مرابط للنشر، 2014.).
51. جماز طارق علي، التنمية الإقتصادية والبشرية (الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد والدراسات العليا، د س ن)
52. الجمعة علي بن محمد، **معجم المصطلحات الإقتصادية والإسلامية** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2000).
53. جمعة محمد لطفي، **محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والمنظمات الأوروبية** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).
54. جندلي عبد الناصر، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية،2007).
55. جندية بتول أحمد، **على عتبات الحضارة، بحث في السنن وعوامل التخلف والانهيار**(دمشق: دار الملتقى للطباعة والنشر والتوزيع،2013).
56. الجوارنة المعتصم بالله، ديمة محمد وصوص، **التنمية البشرية والنظم التعليمية** (عمان: دار الخليج، 2017).
57. الجيوسي وليد، **أسس التنمية الإقتصادية** (عمان :دار جليس الزمان,2000).

58. الحبيب فايز ابراهيم، **نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي** (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1985.).
59. الحريري رافدة، **إقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016).
60. حسان عبد الله حسان، **المشروع الحضاري عند مالك بن نبي، قراءة معاصرة**، (القاهرة: مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، 2019).
61. حسن عبد الحميد رشوان، **التنمية ثقافيا إقتصاديا سياسيا إداريا بشريا** (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة، 2009).
62. الحسن عيسى محمود، **الإعلام والتنمية**، (عمان : دار زهران للنشر والتوزيع،2010).
63. الحسنات فاروق خالد، **الإعلام والتنمية المعاصرة**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010).
64. الحسنات فاروق خالد، **الإعلام والتنمية المعاصرة** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011).
65. حلاوة جمال و صالح علي، **مدخل إلى علم التنمية** (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010).
66. حميدي حميد، **خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري**،بحث مقدم ضمن أعمال الندوة الفكرية "الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية" بالمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1999، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
67. حيدر حامد فؤاد، التنمية والتخلف في العالم العربي طروحات تنموية للتخلف(بيروت: دار الفكر العربي، 1990).
68. الخطيب سليمان، **فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي، دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1993).
69. خلاف عبد الجبار بن خلاف، **مدخل للدراسات الإقتصادية الإسلامية** (القاهرة:المعهد العالمي للدراسات الإسلامية، 1999).
70. داود عدنان، العذاري محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية: إستخدام طريقة تحويلات جونسون لتقنية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991–2010(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،2016).
71. داودي الطيب، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية** (القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2008).

72. دبلة عبد العالي، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر، 2004).
73. دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج1 (القاهرة: منشأة المعارف، 1982).
74. راضي منذر محمد، **النظم الاقتصادية في القرن العشرين**،(الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع 2016).
75. راغب نبيل، **علم النقد السياسي** (القاهرة : المكتبة الاكاديمية،2014).
76. رحيل محمد حسن، **إشكالية التنمية الإقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ،2009).
77. رزق عادل، **إدارة الأزمات المالية العالمية** (القاهرة: مجموعة النيل العربية،2010).
78. الريفي حامد، البيئة، مشكلات البيئة، التنمية الغقتصادية، التنمية المستدامة(القاهرة: دار التعليم الجامعي،2015
79. ستورا بينجامين: تر،صباح ممدوح كعدان، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988**(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب2012).
80. السروجي طلعت محمد وآخرون، **التنمية الإجتماعية المثال و الواقع**(القاهرة: نشر وتوزيع الكتب الجامعية، 2001).
81. سعود الطاهر، **التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي** (بيروت:دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر،1970.).
82. سعيدان علي، **الوجيز في الإقتصاد السياسي الجزء الثاني** (الجزائر: مطبعة بن مرابط، 2009).
83. سعيداني فاطمة الزهراء، مكانة شبكة العلاقات الاجتماعية في البناء الحضاري عند مالك بن نبي (الجزائر: كتابك،2014).
84. سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية (بيروت:دار الغرب الإسلامي ،2000).
85. سعيدوني ناصر الدين، المسالة الثقافية في الجزائر: النخب، الهوية، اللغة دراسات تاريخية نقدية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2021).
86. سلامة محمد سلمان، **الإدارة المالية العامة**، (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2015).
87. سلطان العيسى جهينة وآخرون، **علم إجتماع التنمية** (دمشق: دار الأهالي،1999).
88. السلمي علي، **إدارة الموارد البشرية**(القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د س ن).
89. سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي** (عمان: دار الشروق، 2007).

90. شابرا محمد عمر، تر: محمد زهير السمهوري، الحضارة الإسلامية أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح(فرجينيا: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 2012).
91. الشافعي عبد الرحيم، **المدخل لدراسة الإقتصاد الإسلامي**(عمان:عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009).
92. شاويش محمد، **مالك بن نبي والوضع الراهن** (دمشق: دار الفكر، 2007).
93. شاويش محمد، **مالك بن نبي والوضع الراهن** (دمشق: دار الفكر،2007).
94. شاويش محمد، **مالك بن نبي والوضع الراهن** (دمشق: دار الفكر، 2007).
95. شحاتة حسين، **الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق** (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2008).
96. شرنة فرحات، **الحاجة إلى نظام إقتصادي جديد** (القاهرة: مطابع الشروق ، ط2، 1990).
97. شريط الأخضر، مالك بن نبي، الإشعاع الحضاري للعالم الإسلامي، دراسة تحليلية للانسان، للتغيير، للتجديد، للتفسير، للمنهج، للتحديات، للصراع، للمجتمع(الجزائر: شركة الاصالة للنشر،2019).
98. شريعتي علي، تر: هادي السيد ياسين، **النباهة والاستحمار** (بيروت: دار الأمير،2004.).
99. شعيب محمد عبد المنعم،إدارة المستشفيات: منظور تطبيقي، الجزء الثاني، الإدارة الصحية وإدارة المستشفيات،(القاهرة: دار النشر للجامعات،2014.).
100. شومبيتر جوزيف، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**،تر: حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).
101. صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
102. الصنهاجي الزهرة ، **المعرفة الكفائية ووظيفتها في البناء الحضاري** (فلسطين: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2017).
103. صيداوي رياض، **نهاية زمن بوتفليقة، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**(الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2019).
104. ضيف الله بشير، **فلسفة الحضارة في فكر مالك بن نبي** (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2005).

105. طالبي عمار، دراسات ومقالات عن فكر الأستاذ مالك بن نبي (الجزائر: شركة الأصالة للنشر،2017).

106. الطريقي عبد الله عبد المحسن، **الإقتصاد الإسلامي أسس مبادئ وأهداف** (الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، 2009).

107. العاطف محمد ، **معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي،** (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009).

108. عامر محمد سعد، **مجالات الإقتصاد الإسلامي التنموية** (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2017).

109. عايب وليد عبد الحميد، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية(بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

110. عبادة عبد اللطيف ، **صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي** (الجزائر: دار بن مرابط للنشر، 2014)

111. عبد الحميد الابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996).

112. عبد الرحمان فؤاد ، العروج الحضاري بين مالك بن نبي وفتح الله غولن،**مجلة كتاب الأمة**، العدد 155، السنة الثالثة والثلاثون.

113. عبد الرحمان يسرى أحمد، **الإقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق** (الرياض: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،2000).

114. عبد الزهرة فيصل يونس، **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي،**(القاهرة: أمجد للنشر والتوزيع،2016).

115. عبد العزيز سمير محمد، **تمويل التنمية الإقتصادية** (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة ، 1988).

116. عبد العزيز محمد سمير، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الإقتصادية**(القاهرة: دار شباب الجامعة، 1988).

117. عبد الغني تامر، احمد أيوب ، **أسعار البترول وأثارها على دول الأوبك**(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023).

118. عبد المولى محمد، **العالم الثالث ونمو التخلف** (الدار العربية للكتاب ليبيا – تونس، 1982).

119. عبد ربه رائد محمد، **دراسة الجدوي الإقتصادية للمشاريع**، (عمان:الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015).

120. عبد محسن والمجيد بوزيد، تر: جريب آم حسن، **تسعينات الاقتصاد الجزائري حدود السياسة الظرفية** (الجزائر: موفم للنشر، 1999).

121. العبدة محمد، **مالك بن نبي مفكر اجتماعي ورائد إصلاحي** (دمشق: دار القلم، 2006).

122. عثمان محمد عثمان، **التنمية العادلة النمو الاقتصادي- توزيع الدخل- مشكلة الفقر**(القاهرة: روابط للنشر وتقنية المعلومات،2016).

123. عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** (القاهرة: منشورات جامعة الإسكندرية 2002).

124. عجيمية محمد عبد العزيز والليبي محمد علي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها** (القاهرة: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2004).

125. عريقات عربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** (عمان: دار الكرمل، ط1997،2).

126. علام سعد طه عبد العال، فريد أحمد، **إقتصاديات التنمية البشرية**(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2012).

127. علي الأهدن فرهاد محمد، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي** (القاهرة: مؤسسة التعاون للطبع والنشر، 1994).

128. علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

129. عماد عبد الغني، **خرافات التنمية البشرية**(القاهرة: مجموعة النيل العربية،2017).

130. عمر محمد، أبو دوح حماد، التناسق والتناقض بين التنمية الإقتصادية وعدالة توزيع الدخول في إطار الفكر الإسلامي والوضعي(القاهرة: الدار الجامعية، 2008).

131. عميراوي أحميدة وآخرون، أثار السياسية الإستعمارية والإستطانية في المجتمع الجزائري1830-1954(الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،1954)2007.

132. عناية غازي، **ضوابط تنظيم الإقتصاد في السوق الإسلامية** (بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1992).

133. عويمر مولود، **مالك بن نبي حياته وأثاره** (الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، 2011).

134. العيوسي إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها(القاهرة: دار الشروق، 2001).

135. الغرايبة فيصل محمود، **أبعاد التنمية العربية في ضوء التجربة الأردنية** (عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010).

136. الغزالي عبد الحميد، **حول المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار الوفاء، 1989).

137. فاضل الدبو إبراهيم، **الإقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق** (عمان: دار المناهج 2008).

138. فرج علام، التداول الحضاري في القران الكريم (القاهرة: دار روابط للنشر وتقنية المعلومات، واد الشقرى للنشر، 2018).

139. فليج حسن، **التنمية والتخطيط الإقتصادي** (عمان: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2006).

140. فهمي محمود صلاح الدين، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية** (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1994).

141. فيلالي عبد السلام، المجتمع والدولة في الجزائر 1999–2019 إحتضار السياسة وعد الحراك(الجزائر: دار العقاد للنشر والتوزيع2020).

142. القبطني منير عبد الحميد، **الهيكل العام للاقتصاد في الاسلام**، (تونس: المعالي للنشر، د.س.ن).

143. القرفات سيد صادق، **الموارد الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإسلامي** (بيروت:منتدي المعارف، 2014).

144. القريشي مدحت، **التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات** (عمان: دار وائل للنشر و التوزيع ، 2007).

145. قلاتي البشير، مابعد مالك بن نبي، نحو تجديد الخطاب الحضاري في مواجهة تحديات القرن والواحد والعشرين (الجزائر: شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2019).

146. قلعجي محمد رواس، **مباحث في الإقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**(بيروت:دار النفائس للطباعة والنشر، 2004).

147. قنوص صبحي محمد، **أزمة التنمية** (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،1992)، ص.39.

148. قيرة إسماعيل و الغربي علي، **في سوسيولوجية التنمية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).

149. كاظم زاهد عبد الأمير ، مناهج البحث في الإقتصاد الإسلامي، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي تحت عنوان الذهب الإقتصادي الإسلامي المبادئ العامة والخصائص (بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع ، 2009).

150. كاظم زاهد عبد الكريم ، **فلسفة الإقتصاد الاسلامي المبادئ العامة والخصائص** (بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009).

151. كافي مصطفى يوسف، السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة (الجزائر: ألفا للوثائق، 2017).

152. كافي مصطفى يوسف، **التنمية المستدامة** (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2017).

153. الكفري مصطفى عبد الله، **عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية** (دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008).

154. كمال يوسف، **الإسلام والمذاهب الإقتصادية المعاصرة** (القاهرة :مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ،ط2، 1990).

155. كمال يوسف، **الإسلام والمذاهب الإقتئصادية المعاصرة** (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1990).

156. الكواكبي عبد الرحمان، تقديم: مجدي سعيد، **صنائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (القاهرة: دار الكتاب المصري،2011).

157. لعويسات جمال الدين، تر: الصديق سعدي،**التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1978-1986** (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.)

158. لمشيش مولاي خليفة، **مالك بن نبي دراسة استقرائية مقارنة معالم المنهج في تأصيل العلوم الإنسانية لمشروع مشكلات الحضارة** (دمشق: دار محاكات للدراسات والنشر والتوزيع ، 2012).

159. اللوزي (موسى) ، **التنمية الإدارية المفاهيم الأسس والتطبيقات** (القاهرة : دار وائل للطباعة والنشر، 200).

160. اللوزي موسى، **التنمية الإدارية المفاهيم،الأسس،التنظيم** (عمان: دار وائل للنشر، 2000).

161. لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**(الجزائر: دار المعرفة، 2003).

162. محمد بلقاسم بهلول، **سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 2** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).

163. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية** (القاهرة : دار الوفاء دنيا للطباعة ،2008).

164. محمد عصام عدوان علي، **مشكلات العالم الاسلامي ومعالجتها في فكر مالك بن نبي**(الجزائر: الأصالة للنشر، 2019).

165. محند شلغوم عميروش، دور مناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية(بيروت: مكتبة حسن العصرية،2012.

166. محي الدين عمرو، **التنمية والتخطيط الإقتصادي** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د س ن).

167. مدحت محمد ياسمين، مدحت ابو النصر، **التنمية المستدامة – مفهومها– أبعادها – مؤشراتها** – (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017).

168. المرزوقي عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية للدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي (بيروت: مكتبة الرشد ناشرون، 2006).

169. المرسي كمال الدين عبد الغني، **الخروج من فخ العولمة** (القاهرة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005).

170. مشروب إبراهيم، **إشكالية التنمية في العالم الثالث** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006).

171. مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011).

172. منيسي احمد، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسات لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).

173. منيعي فتيحة، **النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعي**ة،(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016).

174. مولاي محمد السعيد، **شاهد القرن، مسار حياة، ومعالم فكر** (الجزائر: شركة الأصالة للنشر، 2018).

175. ميلاد زكي، **المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،ط2، 2010).

176. ميلاد زكي، **المسالة الثقافية من اجل بناء نظرية في الثقافة**(بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط2، 2010.).

177. ميلود ولد الصديق، الإغتراب السياسي في الوسط الطلابي دراسة إستطلاعية لرأي المجتمع الطلابي في العملية السياسية على ضوء التحولات السياسية في العالم العربي (مركز الكتاب الاكاديمي، .

178. نافزيجر واين، تر: محمد شاهين، **التنمية الاقتصادية**، (القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة والتوزيع، 2018.).

179. النباتي سهيلة فريد، **التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل** (عمان: دار الرؤية للنشر والتوزيع ،2015).

180. النجار أحمد، **طريقنا إلى نظرة متميزة في الاقتصاد الإسلامي** (ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، من 21 إلى 26 فيفري 1976).

181. نقيب عمر، مقومات بناء إنسان الحضارة في فكر مالك بن نبي التربوي ، نحو تجديد نظرية تربوية جديدة للعالم الإسلامي المعاصر (الجزائر:إصدار كليلة للنشر، 2013).

182. نوري خليل، العاني سهير، **الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية** (بغداد: ديوان الوقف السني، 2009).

183. هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س ن).

184. والتر أحمد القصير، تر: رودني، **أوروبا والتخلف في إفريقيا** (الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).

185. وحيد دحام الهام، العوامل الاقتصادية والإجتماعية والمالية وأثرها على التنمية الإقتصادية (بغداد: مديرية الطبع للنشر لوزارة الثقافة 2012).

186. ولد أباه السيد، **إعلام الفكر العربي: مدخل الى خارطة الفكر العربي الراهنة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010).

187. يسرى أحمد عبد الرحمان، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**(القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة،1981).

188. يسري أحمد عبد الرحمن، **الاقتصاد الإسلامي بين مناهجه وإمكانية التطبيق** (الرياض: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، 2000).

189. يسري أحمد عبد الرحمن، **الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الإقتصادية والتقدم الاجتماعي** (الرياض: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1983).

190. يسعد ليلي محمد، السوسيولوجيا المعاصرة لدراسة التنمية والتخلف: الجزائر نموذجا، مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية، المجلد3، العدد 5، 2015.

191. يوسف ناصر ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

د. الدراسات الغير منشورة:

د.1. أطروحات الدكتوراه:

1. اورابح عادل، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3. 2017-2018.

2. بلهواري كريمة، **النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والاداري: تخصص النظم السياسية المقارنة، قسم التنظيم السياسي والاداري كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.03. 016- 2017.

3. جباري كريمة، الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي(1962-2019)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص تنظيم سياسي وإداري، ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03. 2020- 2021.

4. جمعي خالد ، **نظرية الدولة تاريعية كمدخل لتفسير الظاهرة التسلطية في الأنظمة السياسية: دراسة حالة الجزائر2000-2018**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السايسية تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السايسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلو م السياسية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2021- 2022.

5. زوي محمد ، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2010/2009).

6. شليغم سعاد، **أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر03. 2015. 2016.
7. العاطف محمد ، **محورية الإنسان في معادلة النهوض الحضاري في فكر مالك بن نبي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الفلسفة، قسم الفلسفة، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2017، 2018).
8. عمران وفاء، **مداخل التجديد الحضاري وآفاقه العالمية عند مالك بن نبي: دراسة ابستيولوجية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، قسم التنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر03 . 2020.2021).
9. غنام اسية، **مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري افاق 2030، دلراسة تحليلية استشافية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي وإستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03. 2019- 2020.
10. فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم لسياسية، جامعة الجزائر03. 2011.2012.
11. قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة مابين(1962-1978)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس. 2017-2018 .
12. كبداني سيد أحمد ، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية** (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد .(2013/2012.
13. لقرع بن علي، **مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت1989- 2015** أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3. 2016/ 2017) .

14. مشري عبد القادر، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1989-2002**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2007 2008).

د.2. مذكرات الماجيستير:

1. قانة الطاهر، **الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة**، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإسلامية، فرع اقتصاد إسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006./2007).
2. قصير عائشة، **سياسات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية**(مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011).
3. ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** (رسالة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03. 2006/2005).

د.3 . المقالات:

1. أم الخير حمودة، بيرش أحمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، **مجلة دفاتر إقتصادية**، المجلد 10، العدد01 ، سنة 2019.
2. أوبختي رشيدة ومحمد بوزيان، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، المجلد 15، العدد02. ديسمبر2016.
3. براجي صباح، شمام عبد الوهاب، دور السياسة الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000/ 2014، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، المجلد7 ، العدد13. جوان 2017.
4. برادي الهادي، الصناعة الجديدة كآلية لتنمية القطاع الصناعي، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد14، مارس2018.
5. بزارية أمحمد، الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية، الاستفادة من التجربة التركية، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد06، العدد02،جوان2015.
6. بغداد باي نعيمة، مفهوم السياسة والأخلاقيات السياسية عند المفكر مالك بن نبي، نحو رؤية مستقبيلة لبناء كومنولث إسلامي، **مجلة الحضارة الإسلامية**، المجلد17، العدد 29، جوان2016، ص.727.

7. بكوش حورية، تبسيط مفهوم الثقافة عند مالك بن نبي: دراسة في مفهوم الثقافة وعناصرها،**مجلة رفوف**،المجلد04، العدد 02، ديسمبر 2016.
8. بلخيري سليمة، بخوش وليد، وفاء قاسمي، المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، **مجلة دراسات إقتصادية**، المجلد12، العدد04، أكتوبر2018
9. بلعالية ميلود، مؤتمر جبهة التحرير الوطني– الجزائر 16 21 أبريل 1964: قراءة في التفاعلات والصعوبات، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد10، العدد02، جوان 2019.
10. بلمشري بشرى، بن عوالي الجيلالي، حدوش شروق، **البيئة والتنمية المستدامة من منظور إسلامي**، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجد03، العدد01، 2021.
11. بلوفة بلحضري، مالك بن نبي والسنن الكونية والاجتماعية للدين،**مجلة دراسات إنسانية واجتماعية**، المجلد08، العدد01، جانفي 2019.
12. بن تركية عبد الحكيم، التعليم الاستدماري في الجزائر،1830. 1962، **مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا**، المجلد02، العدد03، أفريل 2007.
13. بن زايد ريم، واقع التنمية البشرية في الجزائر واتجاهاتها، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، المجلد17، العدد01، مارس 2023.
14. بن سباع محمد، فلسفة التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي، كيفية بناء حضارة من منظور اسلامي، **مجلة أفاق فكرية**، المجلد4، العدد2، 2018.
15. بن عدة أمحمد، لكحل محمد، مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد رؤية الجزائر2020. 2030. **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، المجلد07، العدد01، 2022.
16. بن عدة عبد القادر، يوسفي رشيد، التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة– واقع وافاق– دراسة تحليلية مقارنة، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد17، العدد26جوان 2021.
17. بن عزوز محمد، انعكاسات الازمة الاقتصادية على مناصب الشغل في الجزائر، **مجلة قانون العمل والتشغيل**، المجلد03، العدد01، جانفي 2018.
18. بن عودة محمد، التحولات الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر بعد الإستقلال، 1962.2000، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، المجلد08، العدد01، أفريل2023.
19. بن فروج زوينة ونوي نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر الفترة 2001– 2014، الدور في تحقيق التنمية المستدامة وتحديات الراهنة والمستقبلية، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد02، العدد01، جوان 2015.

20. بن قانة إسماعيل، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في ميزان الجرح والتعديل مع التركيز على الحل التنموي الإسلامي، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد03 ديسمبر2015.

21. بن مالك عمار ودهان محمد، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014. **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد01، العدد04. جوان 2017.

22. بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد03، العدد07، ديسمبر 2002.

23. بوبكر أمال، دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الإكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية، الجزائر نموذجا، **مجلة آفاق للبحوث والدراسات**، المجلد05، العدد01، جانفي2022.

24. بوخاري فاطنة، التنمية المستدامة في الجزائر بين النظرية والتطبيق: المعيقات والتحديات دراسة حالة الجزائر 1990-2015، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، المجلد05، العدد01، جوان 2020.

25. بودامة مصطفى، الطيب قصاص،المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد12 جوان 2017.

26. بوشناقة شمسة وآدم قبي، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000،**مجلة الباحث**، المجلد3، العدد 3، ديسمبر 2004.

27. بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط-إمكانية الاستفادة من تجارب دولية- **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد04، العدد02، جويلية 2018.

28. بوعافية سمير ، رضا زهواني، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006. 2015. **مجلة التنمية الإقتصادية**، المجلد02، العدد02. جوان 2017.

29. بوفليح نبيل، دراسة تقييمة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010،**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المجلد06، العدد02، ديسمبر2012، ص.248.

30. بوقرة إسماعيل، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد4، العدد 2، جوان2017.

31. بوقنور إسماعيل، التخلف السياسي في الدول العربية المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 07، جوان 2013

32. بيبي يوسف، الآثار التشابكية للعلاقة بين الريع والفساد: الحالة الجزائرية، **مجلة الإقتصاد الجديد**، المجلد05، العدد02 ديسمبر ،2014.

33. تريكي أحمد، نظرة تاريخية للتعليم والوضع الإجتماعي والإقتصادي للجزائر قبل وأثناء الإحتلال الفرنسي، **مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية**، المجلد،03، العدد، 01 ، جانفي 2015.

34. تواتي يعقوب، مساهمة الصناعات في تحقيق التنمية والامن الغذائي في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد06، العدد01، جوان 2022.

35. جدي ساسية، عطية حليمة، العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط، تداعياتها وأثارها: دراسة حالة بعض الدول الصناعية والمالية للفترة:2014-2004، **مجلة ايليزا للبحوث والدراسات المركز الجامعي اليزي**، المجلد،3، العدد1، ديسمبر2018.

36. جعفري جمال، العجال عدالة، مبادرة اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر واثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015، **مجلة دفاتر اقتصادية**، ديسمبر2012.

37. جعيجع عتيقة، حلاب حكيم، التخطيط لتنمية الجتمع في النهج الإشتراكي تحليل سوسيو اقتصادي لتجربة الجزائر :(1967. 1989) **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية**، المجلد10، العدد01 جوان 2023،ص.258.

38. جليط الطاهر، النمذجة وتحليل القياس الإقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر، **مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد26، المجلد 8. مارس 2017.

39. جناد مباركة، إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، **مجلة الإقتصاد الجديد**، المجلد 14، العدد: 01، فيفيري2023، .ص.434

40. جوادي نور الدين، عبد اللاوي عقبة، صلف" سلطة العولمة الفاسدة"، قراءة نقدية في ثالوث مؤسسات "الاقتصاد العالمي" الراهن: البنك العالمي،صندوق النقد الدول ومنظمة التجارة العالمي، **مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد01، العدد01، سبتمبر2010.

41. الحاج حنيش، التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2012.

42. حاكيمي بوحفص وبوشلاغم نور الدين، أثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي خلال الفترة 2011-2015، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، المجلد07، العدد 03، ديسمبر 2020.

43. حامد لمين إبراهيم، السياسة التعليمية الفرنسية بين الأهداف الاستعمارية وتكوين النخب المثقفة في الجزائر 1830- 1962 فرحات عباس نموذجا، **المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية**، العدد 6، ديسمبر 2018.

44. حامد نور الدين، منظمات الهيمنة العالمية FMI , bird، والحقوق الاقتصادية والإجتماعية للدول النامية، دراسة حالة الجزائر، **مجلة الحقيقة**، المجلد03، العدد01، جوان 2004.

45. حامدي ناجية، إرث الإستعمار الفرنسي والثورة التحريرية على الحياة السياسية في الجزائر المستقلة 1962-1978،**مجلة دراسة حول الجزائر والعالم**، المجلد2، العدد5، مارس 2017.

46. حامدي ناجية، إرث الإستعمار الفرنسي والثورة التحريرية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد05، العدد09، جويلية2016.

47. حجاج مليكة، التنمية الاقتصادية في البعد الإسلامي، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد التاسع، مارس، 2018.

48. حجام الجمعي، أزمة الإعلام في البيئة الثقافية الجزائرية، **مجلة الإعلام والمجتمع**، المجلد1، العدد1، جوان،2017.

49. حروبي بزارة عمر، القيادة السياسية والتغيير المجتمعي (التنمية الشاملة)، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 9، العدد02، ديسمبر 2019.

50. خواثرية سعيدة، دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري دراسة تقييميه لحالة الجزائر، **مجلة الاقتصاد الجديد**، مجلد02، العدد11، 2014.

51. حويتي أحمد، **سياسة التصنيع في الجزائر**،مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد07، العدد01،جويلية 1993.

52. حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بولصوف ميلة، جوان، 2017.

53. خباية حسان، الخوصصة في الجزائر: مبرراتها عوائقها، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد06، العدد06، جوان2006.

54. خداوي عبد القادر مصطفى و قبلي نبيل، نحو ترقية الصناعة الجزائرية وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، **مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون**، المجلد 05، العدد12، سنة 2020.

55. خشمون محمد وفريد سمير، الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر مقاربة سيسيواقتصادية، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 05، العدد 10، 2017.

56. خواثرة سعيدة، الانفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018(واقع وتحديات)، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد09،العدد03، 2019.

57. رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الإقتصاد إلى مفهوم التنمية البشرية، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، المجلد02.العدد02.ديسمبر 2015.

58. رزيق نفيسة، رهان التنمية ف الجزائر نحو تبني نموذج تنموي جديد، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد06، العدد01، جوان2021.

59. زراولية رزيقة، الاقتصاد في البلاد النامية بين التبعية والتنمية قراءة في أفكار مالك بن نبي، **مجلة مشكلات الحضارة**، مجلد07، العدد01، جوان 2019.

60. زرمان كريم ، لطرش صبرينة ، محمد علي الجودي، ظاهرة الفقر في الجزائر الأسباب وطرق المعالجة،2000. 2019، **مجلة أفاق للعلوم**، المجلد07، العدد02، 2022.

61. زرواط فاطمة الزهراء و مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة: 1999-2014، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد02، العدد01، مارس 2015.

62. زموري ليندة، القيم السياسية في فكر مالك بن نبي بين الأطروحات الغربية والإسلامية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 12، العدد2، جوان2020.

63. زوامبية عبد النور، تداعيات صراع النخب في الجزائرية على مسالة اللغة، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 06، العدد02. جويلية2021.

64. زوي محمد، إستراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية، **مجلة الباحث**، المجلد8، العدد8. أوت 2010.

65. زياني صالح و بن السعيد مراد، الاخفاق النخبوي لمساعي التغيير السياسي في الجزائر، **مجلة الفكر**، المجلد10، العدد01،مارس2015.

66. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية واصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الامس للاستفادة لازمة اليوم، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد03، العدد02، سبتمبر 2016.

67. ساسية سليمة، محرجات التعليم العالي(نظام ل م د) في الجزائر وتحديات سوق العمل، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، العدد03 سبتمبر 2018.

68. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، **مجلة التراث**، العدد العاشر، ديسمبر2013.

69. سعادة ياسين، المنطق الإقتصادي الرأسمالي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية(1830-1962)، **مجلة دراسات إقتصادية**، المجلد23، العدد01، 2023.

70. سعد عبد السلام، التعليم في الجزائر الواقع والأفاق، **مجلة البحوث التربوية والتعليمية**، المجلد09، العدد 02، 2020.

71. سعدان سفيان، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار إقتصاد الجزائر، **مجلة الإقتصاد الصناعي**، العدد14،مارس2010.ص.309.

72. سعود محمد وزروخي الدراجي، التركيب النفسي للثقافة وعلاقته بالجمال عند مالك بن نبي،**مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، المجلد07. العدد 13، ديسبمبر 2017.

73. سعودي أحمد، السياسة الاستعمارية وإجراءاتها ضد التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، **مجلة التراث**، المجلد04، العدد01، جانفي2014.

74. سفاري ميلود، الصراع بين الدين والايديولوجية في الجزائر غداة الاستقلال، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد2، العدد 1، جوان1991.

75. سلامة وفاء، ولهة وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، **مجلة اداء المؤسسات الجزائرية**، العدد13، سنة 2018.

76. شارف وهيبة، سايح حمزة، واقع نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب العربي ومتطلبات تطويره (الجزائر، المغرب، تونس أنموذجا، **مجلة الابتكار والتنمية الصناعية**، المجلد03، العدد02، ديسمبر 2020.

77. شتواح حكيمة، الإجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، **مجلة بحوث ودراسات**، المجلد،020، العدد05، مارس2017.

78. شتوح ليليا، الخبايا العدائية في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، **مجلة البحوث العلمية للدراسات الإسلامية**، المجلد06. العدد01. جوان 2014.

79. شريفات عبد القدر، فارس فضيل، أثر السياسات الفلاحية على الأمن الغذائي دراسة تقييمية للبرامج المطبقة بين 2000-2015، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبة**، العدد السابع، 2016.

80. صالحي صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، **مجلة، دراسات إقتصادية**، المجلد1، العدد1، جانفي 1999.

81. صالحي نجية و مخناس فتيحة، واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر 2014-2001 وأفاق النمو الاقتصادي،**مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 3، ديسمبر 2012.

82. صاولة فيروز يونس وسميحة ، أسس النهضة والاصلاح الاجتماعي في فكر مالك بن نبي، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد50. ديسمبر 2018.

83. صديقي رفيق، مناخ الدولة الريعية وتناقضات السياسة العامة في الجزائر 2000-2004، **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**، المجلد07، العدد01، ديسمبر2019.

84. طالبي سميرة، سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية للتصدير،**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد التاسع، ديسمير 2017.

85. الطالبي عمار، **فكر مالك بن نبي والمجتمع الإسلامي المعاصر**، "مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي مالك بن نبي 1905-1973 فكره وأعماله" أيام 18. 19. 20 أكتوبر 2003، الجزائر (الجزائر: منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، ط2، 2006).

86. طويجيني زين العابدين، نسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر:دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولاداءه الاقتصادي، **مجلة مجاميع المعرفة**،المجلد03، العدد01، أفريل2017.

87. طويل حياة، حجازي مصطفى، نتائج السياسة الإستعمارية الدينية والثقافية على العائلات الارستقراطية في القطاع الوهراني (1830-1919)، **مجلة أنثربولوجية الأديان**، المجلد18، العدد01، جانفي. 2022.

88. طيبي حسين، واقع الخوصصة في الجزائر دراسة سيسيولوجية ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد12، العدد1، جانفي 2018.

89. العابد برينيس شريفة، دحماني نور الهدى، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ،نحو ضرورة التنويع الاقتصادي، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، المجلد03، العدد01. مارس 2022.

90. عبايدية سمية، فاطمة الزهراء طلحي، إستراتيجية وتوجيهات الدولة لدعم نمو وإستمرارية المؤسسات الناشئة، **مجلة المقاولاتية للتنمية المستدامة**، المجلد05، العدد01، أوت 2023.

91. عبد السلام مصطفى، إشكالية العلاقة بين الفقر والتخلف الاقتصادي، **مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي في المملكة العربية السعودية**،العدد 235، 2007.

92. عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2008، **مجلة الباحث**،العدد10، المجلد10، جوان2012.

1. عبد الله نور الدين، الاقتصاد الجزائري،(مطبوعة موجهة للسنة الثانية علوم إقتصادية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2022. 2023)،ص22.

93. عبدي الطيب، العقون أم الخير، دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، المجلد05، العدد01، 2021.

94. عبو فوزية و بداني فؤاد، إشكالية الدين والثقافة والتغيير الاجتماعي من منظور مالك بن نبي، **مجلة متون**، المجلد 12، العدد 2، 2020.

95. العقون تونسي وحنطايلي يوسف،الخطاب التربوي عند مالك بن نبي وعلاقته بالتخلف في الجزائر، دراسة تحليلية لكتاب شروط النهضة،**مجلة دراسات**، المجلد12، العدد01، 2021.

96. عقون شراف واخرون التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001. 2019)، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، عدد خاص، المجلد 02افريل 2018.

97. العقون نادية، الصدمات النفطية وانعكاساتها على إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقة المتجددة**، المجلد08، العدد01.

98. علام عثمان، تفعيل دور الدولة الإنمائي من خلال تعزيز برامج الاستثمار العام، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001– 2014، **مجلة معارف**، السنة 4، العدد 17، ديسمبر 2014.

99. عليوان أسعيد، المشروع الثقافي الإستعماري الفرنسي في الجزائر خلال ثورة التحرير المباركة، **مجلة المعيار**، المجلد05، العدد10.

100. عمران وفاء، التوجيه الجمالي ودوره في تركيب الثقافة: مقاربة حضارية لمالك بن نبي، **مجلة أبعاد**، المجلد 6، العدد 1، 2020.

101. عواطف عبد الرحمان ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، **مجلة عالم المعرفة**،العدد 78، د س ن.

102. غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في االجزائر وأهم النتائج المحققة منها، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد10، ديسمبر 2016.

103. فايدي كمال، التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي: الخصائص والمقومات، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد03، العدد،01 جوان2016.

104. فرحاني العربي، تجربة تعريب التعليم في الجزائر، مجلة كلية أصول الدين–الصراط– العدد الرابع، مارس2001.

105. فرحي محمد ، سياسة التنمية الإقتصادية في الإسلام الإطار العام والمقومات، **مجلة الباحث**، العدد2، 2003.

106. قاشي علال، آليات فرض المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر 1830–1962 وطرق مقاومته، **مجلة المعيار**، المجلد05، العدد10، ماي2005.

107. قاصري محمد السعيد، النخبة الفرنكوفونية بين التطرف والاعتدال، شريف بن حبيلس أنموذجا 1959–1891، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد07، العدد13، ديسمبر 2012.

108. قطاب فالحة، عاشور مزريق، دراسة تقييمية لاثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009. 2019 **مجلة الاقتصاد والمالية**، المجلد 8، العدد02 سنة 2022.

109. قلوح عبد الحكيم، بن براهيم الغالي، تنمية الاقتصاد الجزائري بيم الواقع والمأمول(دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016/ 2030)، **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال**، المجلد09، العدد01، 2020.

110. قنشوبة عبد الرحمان، إستراتيجية التنمية وواقعها في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، دراسات إقتصادية، العدد37أفريل2019.

111. قوريش نصيرة ، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد04، العدد05، جانفي 2008، ص.94.

112. قيطون مهدي، مساهمة الإستراتيجية الصناعة الجديدة في أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**،المجلد04، العدد03، ديسمبر2017.

113. كاس أحمد، الأسس الإستراتيجية لبناء المشروع الحضاري عند مالك بن نبي، **مجلة المداد**، المجلد02. العدد01، جوان 2014، ص. 157.

114. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد05، العدد 08، سبتمبر2005.

115. كساب علي و راتول محمد، التكامل الإقتصادي العربي والتنمية الإقتصادية في إطار التدافع الإقتصادي والشراكة، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، 2004).

116. كواش منال، اشكالية بناء الدولة في الجزائر: قراءة في واقع الممارسة السياسية،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد1، العدد3، ماي 2020.

117. كينة عبد الحفيظ، دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في (2000. 2014)، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**– العدد الاقتصادي– عدد خاص2018.

118. لعريبي أحمد، نحو مقاربة حضارية بديلة، مشكلة الحضارة عند مالك بن نبي نموذجا،**مجلة التغيير الإجتماعي**، المجلد01، العدد01، سبتمبر 2016.

119. لهلالي سلوى، ظهور النخبة الجزائرية ومرجعياتها، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، المجلد01، العدد01، جانفي2013.

120. مبخوتة سهام وطاعة سعد، مشاكل القطاع الزراعي الجزائري وتحديات الاستعمار1945–1956 زراعة الحبوب أنموذجا،**حوليات جامعة الجزائر**، العدد 31، الجزء 4، 2017 .

121. مبروكي الطاهر، الأمن الغذائي في المغرب العربي، **مجلة الباحث**، العدد 9، 2011، ص.201).

122. مجدان محمد، العملية الديمقراطية في الجزائر: الاسباب والعائق، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد5، أكتوبر2014.

123. محمد الصالح مسعي احمد، علي حمزة شريف، تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر: مؤشر التعليم والتمدرس، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي**، المجلد7، العدد3، ديسمبر2020.

124. مراس محمد، دراسة اثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات التجارة الخارجية في الجزائر، باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد01، العدد02. ديسمبر2015.

125. مسكين عبد الحفيظ، ريمة زرقوط، تنمية الفعل المقاولاتي في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد وأثره على الشغل، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، المجلد 3، العدد01، جوان 2019.

126. مصطفى عبد اللطيف ، بن سانية عبد الرحمان، **إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية والمنهج الإسلامي** "مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي واقع ورهانات ، معهد العلوم الإقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي غرداية 24/23 فيفيري 2011.

127. معمر عمار، صعوبات وتحديات السياسة العامة في الجزائر، **مجلة الفكر**، المجلد 7، العدد2، ديسمبر2012.

128. مغبر فاطمة الزهراء، لعرج مجاهد نسيمة، واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي ألمغاربي، **مجلة المالية والأسواق**، المجلد02 ، العدد 02، سبتمبر 2015.

129. ميدون الياس، تقييم التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي الهيكلي،**مجلة اليزا للبحوث والدراسات المركز الجامعي اليزي**، العدد 1. ديسمبر 2016.

130. ميسم الصغير، محمد بشير لبيق، **التنمية في إطار الفكر الراسمالي والفكر الاسلامي**، مجلة الدراسات الاسلامية، العدد الثاني، جوان2013.

131. ميهوب العابد، التنمية في فكر مالك بن نبي، **مجلة الدراسات الإسلامية**، المجلد1، العدد1. جوان2012، ص.589.

132. ميهوب لعابد، مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي،**مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد02،المجلد01 ، جوان 2012.

133. ناصر ليلى، القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد06، العدد01، جوان2019.

134. ناصر ليلى،القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد06، العدد01، جوان2019.

135. ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، حالة الجزائر، **مجلة جديد الإقتصاد**،المجلد05، العدد01 ديسمبر .2010.

136. نايلي محمد، بخوش صبيحة، تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001 – 2014، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 12، العدد01، جانفي2020.

137. نبيلة عرقوب، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات إنجاحها، **مجلة دراسات إقتصادية**، المجلد05، العدد01، أفريل 2011.

138. نعمان صالح ، التأثيرات المعاصرة للمشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر: حركة التنصير الأسباب والعلاج، **مجلة المعيار**، المجلد5، العدد10، ماي 2005.

139. هدام فريال، الاقتصاد الجزائري بين حتمية تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي او الخضوع لتقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة 2010–2020، **مجلة الابداع**، المجلد13، العدد01، 2023.

140. هني عامر، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر ،1967، 2014، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، المجلد2، العدد4، سبتمبر2018.

141. هويدي عبد الباسط وقنوعة عبد اللطيف، الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية، **مجلة رؤى اقتصادية**، المجلد04، العدد07، ديسمبر2014.

142. وادي أحمد ، السياسة الاستعمارية وانعكاساتها الثقافية على ثقافة المجتمع الجزائري والآمن الهوياتي في الجزائر، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد02، العدد01. أفريل2018.

143. وزاني محمد، **التنمية المستديمة، نظرة الفكر الوضعي واستشراف البديل الإسلامي**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثالث، سبتمبر2013.

144. وعريوة الربيع، دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر(2000. 2015). **مجلة أبعاد إقتصادية**، المجلد07، العدد02، ديسمبر 2017.

145. وهيبة بن داودة ، التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة(2016. 2030) **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد18، العدد28، 2022.

146. يحياوي محمد الفضل، عمر يحياوي، إشكالية الأمن الغذائي في ظل السياسات المطبقة بالجزائر، **مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد03، العدد01، 2020.

147. يدر عائشة ، نظريات التنمية لدى المفكرين العرب ، مالك بن نبي وسمير امين نموذجا، **مجلة أفاق علمية**، المجلد 13، العدد 1، جانفي 2021.

148. يوسف ازروال، ظاهرة التخلف ومسالة التنمية: دراسة في ضوء فكر مالك بن نبي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد8، العدد 15، جويلية 2019.

و. المداخلات

1. بن بوزيان محمد وفتحي بلدغم، **التحرير المالي والبنكي والتنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر** (مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول "السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، يومي 29-30 ديسمبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر).

2. خندودي نور الدين ، **نظرات في النهضة عند مالك بن نبي**، مداخلة قدمت ضمن أعمال الملتقى الدولي " مالك بن نبي واستشراق المستقبل، عن شروط النهضة الى ميلاد جديد، تلمسان، (الجزائر: أيام، 12.13.14.ديسمبر 2011،ج1،منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف،2011).

3. صباغ رفيقة، **إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كالية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية** (مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في طار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي بالجزائر، جامعة البليدة، 6.7 نوفمبر 2018.

4. عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت،**أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية في الجزائر حقائق وافاق**(ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر يوما 23و24 افريل 2012، جامعة مستغانم).

5. عية عبد الرحمان ، بلقيوس عبد القادر، **تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق**(مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول إستراتيجية الصناعة الجديدة في الجزائر إستمرارية ام قطيعة يوم 23 و24 افريل 2012، جامعة مستغانم)

ه. النصوص الرسمية:

1. المادة 5 من الأمر رقم 70-10 المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1389 الموافق 20 يناير 1970 خاص بالمخطط الرباعي 1970-1973 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 7، السنة 7، 1970).
2. المادة 7 من الأمر 74-68 مؤرخ في جمادى الثانية عام 1394 الموافق 24 يونيو سنة 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، السنة11، 1974).
3. المادة01 من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، السنة الثانية والثلاثون، 1995").
4. القانون رقم 16/08 المؤرخ في 3أوت 2008والمتعلق بتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد46، السنة الخامسة والاربعون، 2008).
5. مرسوم رئاسي رقم 01/20 المؤرخ في 2020/01/02 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة. **الجريدة الرسمية**، عدد01 الصادرة في: 2020/01/05.
6. قانون رقم 14/19 المؤرخ في 2019/12/11 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020. **الجريدة الرسمية**، العدد 81، الصادر في 2019/12/30

ز. تقارير بالعربية:

1. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية ديسمبر.2018.
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر، 2021.
3. بنك الجزائر، كشف الإحصائيات الثلاثي الأول من سنة 2012، جوان 2012.
4. ديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية(1962-2020)، التجارة الخارجية.
5. المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي للجمارك(CNIS).
6. **النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد5، المنشورة في ديسمبر 2008**
7. بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، الثلاثي الثاني، 2023.
8. بنك الجزائر، **نشرة الإحصائية ثلاثية**، سبتمبر 2021.
9. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية**، الثلاثي الرابع، 2022.

10. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، الثلاثي الثالث، 2023.

11. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، الثلاثي الثالث، 2023.

12. جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج العربي لإستدامة الأمن الغذائي**، 2022.

13. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي أفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 18، مايو 2023، متوفر على الموقع التالي:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-afaq-alaqtsad-alrby/tqryr-afaq-alaqtsad-alrby-mayw-2023

14. المنظمة العربية لتنمية الزراعة، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد رقم42. 2022.

15. **التقرير العربي الإقتصادي الموحد**،(أبو ظبي، صندوق النقد العربي2023)، ص.34. متوفر على الرابط التالي:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2023

16. تقرير منظومة الأمم المتحدة الجزائر 2020، ص8.9.

17. https://algeria.un.org/sites/default/files/20209/Rapport%20NU240821%20Version%20AR.pdf

18. الأمم المتحدة الاسكوا، **تقييم التكامل الاقتصادي العربي نحو الاتحاد الجمركي العربي**، ص.13، على الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/ar/publications/

ي. المواقع الكترونية:

1. حسان عبد الله حسان، **نظرية الاستخفاف في القران الكريم ونظائرها في الفكر البشري**، إسلام أولين، تم الإطلاع: 20مارس2023، متوفر على الرابط التالي:
https://fiqh.islamonline.net/category/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%82%d9%8a%d8%af%d8%a9/

2. الهادي هباني، **جذور التبعية الاقتصادية وعلاقتها بشروط صندوق النقد والبنك الدوليين**، الحوار المتمدن-العدد:7578- تاريخ النشر:2023/4/11. تاريخ الاطلاع: 2023/4/18. متوفر على الرابط التالي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=789422

3. **برنامج التنمية الخماسي 2010، 2014** (بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010 برئاسة رئيس الجمهورية)، موقع رئاسة الجمهورية الجزائريةالديمقراطية الشعبية، تم الإطلاع عليه يوم2021/8/19:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm
4. عميرة أيسر، الجزائر لا تستغل سوى 3 بالمائة من أراضيها الفلاحية الخصبة،نشر في 30. 11. 2017.تاريخ الاطلاع 1/4/ 2022 متوفر على الرابط التالي:
https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/227828
5. فلاح خلف الربيعي، **مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف في دول العالم الثالث**،الحوار المتمدن العدد2561، 2009/2/18 على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163170
6. الإذاعة الجزائرية، الاقتصاد الجزائري بين 2019و 2023 تحولات كبرى وانماء نوعي، تم ادراجه يوم 2023/12/19، تم الاطلاع عليه يوم 4 مارس 2024 على الرابط التالي:
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37447
7. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، على الرابط التالي:
https://madr.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A
8. الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، الجمهورية الديمقراطية الشعبية الوطنية، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/14، على الرابط التالي:
https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/
9. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **(تطور السياسات الفلاحية من 1962 إلى يومنا هذا)، أهم منجزات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية**، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/15.على الساعة:11.00 متوفر على الرابط:
https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%
10. عبد الرحمان هادف، حاوره عمار قردود، **بإمكان الجزائر أن تحقق نسبة نمو مابين 6% إلى 8%** بالمائة2023/9/5، أفريكا حوار أفريكا، تم الاطلاع عليه يوم 14. 02. 2024، على الساعة 14.53، متوفر على الرابط التالي:
https://africanews.dz/740-8

11. حجم سوق الزراعة الجزائرية وتحليل الحصص، اتجاهات وتوقعات النمو 2024. 2029، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/agriculture-in-algeria

12. وكالة الانباء الجزائرية، تقليص فاتورة واردات المواد الفلاحية ب2.5مليار دولار في افاق 2024، تم إدراجه في 9فيفري 2021 على الساعة: 16:51 ، تم الاطلاع علية يوم 3مارس 2024 على الساعة 11.25 من خلال الرابط التالي:
https://www.aps.dz/ar/economie/101370-5-2-2024

13. عبد الناصر حنو، الجزائر الثانية عربيا من حيث قيمة الغنتاج الفلاحي لعام 2023 (الفاو)، تادامسا نيوز ، نشر يوم الإثنين 25 سبتمبر 2024، تم الاطلاع عليه يوم 3مارس 2024 على الساعة 12.00، من خلال الرابط التالي:
https://tadamsanews.dz/%B2%D8%A/

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية– مصالح الوزير الاول، الانتقال الطاقوي في الجزائر: تحديات وافاق، تم الاطلاع عليه يوم 16 مارس 2024، متوفر على الرابط التالي:
https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/post/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%A-

15. الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، الجمهورية الديمقراطية الشعبية الوطنية، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/15، على الرابط التالي:
https://aapi.dz/ar/secteur-de-lindustrie-et-la-production-pharmaceutique-ar/

16. عبد الرحمان هادف،حاوره عمار قردود، بامكان الجزائر ان تحقق نسبة نمو مابين 6 الى 8 بالمائة2023/9/5، افريكا حوار افريكا، تم الاطلاع عليه يوم 15. 02. 2024، على الساعة 13.47، متوفر على الرابط التالي:
https://africanews.dz/740-8

17. مراد بن سعيد، صالح زياني، **النخب والسلطة والايديولوجيا في الجزائر بين بناء الدولة والتغيير السياسي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 23 مارس 2020، متوفر على الرابط التالي:
https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AE%D8%A8

18. رابح لونيسي، معظلة النخب السياسية في الجزائر، تم نشره يوم 2017 /02/13 في موقع سبق براس، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/03/19. على الرابط التالي:
https://www.sabqpress.dz/author/lounisi/page/3

19. مؤشر التنمية البشرية، الأداء العربي في تقرير الأمم المتحدة للتنمية . 23-2024، تم التصفح يوم 2024/04/03، متوفر على الرابط التالي:
https://alamarabi.com/2024/03/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-

20. فريدة حسين، نسبة الانفاق على التعليم في الجزائر لاتتجاوز 4.8 بالمائة من ميزانية الدولة، الغد الجزائري،08 نوفمبر 2022، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/03. متوفر على الموقع.
https://elghadeldjazairi.dz/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%

21. وكالة الأنباء الجزائرية، الرئيس نبون يؤكد على أن تغيير نموذج التنمية يمر عبر رؤية استشرافية وإجراءات ملموسة، أدرج يوم الاثنين 29 مارس 2021، وتم الاطلاع عليه يوم 14فيفري2024.
https://www.aps.dz/ar/economie/104324-2021-03-29-15-33-39

22. وكالة الأنباء الجزائرية، الرئيس تبون يؤكد على أن تغيير نموذج التنمية يمر عبر رؤية استشرافية وإجراءات ملموسة، أدرج يوم الاثنين 29 مارس 2021، وتم الاطلاع عليه يوم 14فيفري2024

https://www.aps.dz/ar/economie/104324-2021-03-29-15-33-3

23. فتيحة زماموش، تحسين مخرجات الجامعات الجزائرية، العربي الجديد، يوم 4ديسمبر 2022، تم الاطلاع عيه يوم 2024/04/03 على الموقع التالي:
https://alamarabi.com/2024/03/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-

24. نوال زايد، جامعات الجزائر الجديدة انجازات تاريخية وتوجيه الطالب لخلق الثروة، النهار الجدد، يوم 8اكتوبر 2023، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/03، على الموقع التالي:
https://www.ennaharonline.com/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-

25. عبد الرحمان هادف، حاوره عمار قردود، بامكان الجزائر ان تحقق نسبة نمو مابين 6 الى 8 بالمائة2023/9/5، افريكا حوار افريكا، تم الاطلاع عليه يوم 14. 02. 2024، على الساعة 14.53، متوفر على الرابط التالي:
https://africanews.dz/740-8

26. وكالة الأنباء الجزائرية، 2022 إرتفاع قياسي للصادرات خارج المحروقات وضبط الواردات، أدرج يوم 23 ديسمبر 2022، تم الإطلاع عليه يوم 2024/02/15 على الرابط التالي:
https://www.aps.dz/ar/economie/136597-2022

27. الإذاعة الجزائرية، بعثة صندوق النقد الدولي: **أفاق اقتصادية ايجابية للجزائر بنمو قوي وتضخم معتدل سنة 2024**، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/18 متوفر على الرابط التالي:
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37213

28. Elmouhoub mouhoud , algerie, économie politique d'une reptureannoncee.04.03.2019.
https://www.alternatives-economiques.fr/algerie-economie-politique-dune-rupture-annoncee/00088634

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ. المصادر.

1. Malek Bennabi, **Pour Changé L'Algérie, Article de presse,** (Alger : Société d'édition et de communication, 1989.
2. Malek Bennabi, la democratie en islam,(alger, impimerie sarri, s d p).

ب. الكتب.

3. Walt Rostow, ***The stages of economic growth a non-communist manifisto,*** (Lnondon: Cambridge university press, 1960).
4. FAO, ***Devlopment and Devlopment Paradigms***, (Rome, Food and Agriculture Organisation of the United Nations, 2011).
5. David reed et autre,**ajustement structurel euvizounement et développement durable**(paris editionarnattau traduction ilana bousssanyi, 1999),
6. Isabelle werenfels. Managing instabilitty in algeria , elites and polutical change since 1995(new york : rutledge , 2007).
7. Francis Adams and Satya dev cupta, **the political economy of globalization: an introduction in the political economy of globalization** ,edited bay satya devcupta, in Kluwer academic Publishers. 1997, p04.

8. Benyahia Farid, **l'économie Algérienne enjeux et conditions à son adhésion à l'O**MC, (Algérie : dar el houda, 2009.

9. Amartyasen, devlopment as fredom, united state of amirican: library of congrasse catalogine publication **data, 1999).**

ج. الدراسات الغير منشورة.

1. Adnan Khalil Basha, **Malek Bennabi and his Modern Islamic thought,**(A thesis presented for the degree of doctor of philosophy, university of salford, department of politics, United Kingdoom, 1991/1992.

د. المجلات.

1. BadranBenlahcen, Malek Bennabi's, concept and interdisciplinary approach to civilization, ***Arab culture, Management and sustainable Development journal***, Vol. 2, N° 1, 2011, .
2. Gwenn okruhilk, rentier wealth, unruly law and the rise of opposition: the politiqua economy of oil states, comparative politiqus, vol.31, no.03,(apr.1999).
3. Abdelaziz boukhalkhal, impact of economic growth, natural resources and trade on ecological do education and longevity promote sustainable development in algeria international journal if sustainabledevelopment world ecology, volum29 , issus8.2022.

هـ. التقارير.

1. Annual statistical bulletin 2014..
2. Annual statistical bulletin 2019, p.p.19.20
3. **https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ-FJ**
4. **https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=DZ**
5. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2021&locations=DZ&start=1991.
6. https://knoema.com/atlas/Algeria/Health-expenditure-as-a-share-of-GDP

7. https://knoema.com/atlas/Algeria/Health-expenditure-per-capita
8. https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/algeria
9. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2024/02/Bulletin-n%C2%B064-arabe.pd
10. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH9_Industri1962_2020Ar.pdf .
11. la banque mondiale, stock de la datte exterieure, total(datte en cours et decaissee, s uscourants)-algeria.URL : https ://donnees.banquemondiale.org/
12. la banque mondiale, stock de la datte exterieure, total(datte en cours et decaissee, s uscourants)-algeria.URL : https ://donnees.banquemondiale.org/
13. Ons activite empoloi et chomage.
14. Ons : activite empoloi et chomage.
15. opecAnnual statistical bulletin 2004.
16. Rapport 2019 du PNUD sur le developpement humain, **URL** : https://www.ambalgserbia.rs/2019/12/27/rapport-2019-du-pnud-sur-le-developpement-humain/
17. THE ECONOMIST INTELLIGENCE UNIT REGIONAL REPORT MEDDLE EAST AND AFRICA GLOBAL FOOD SECURITY INDEX 2019.P.02. URLL. https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/resources/GFSI_2019_-_Middle_East_and_Africa_regional_report.pdf.
18. THE ECONOMISTE INTELEGENCE UNIT GLOBAL FOOD SECURITY INDEX 2019. P.03.https://cdn.teyit.org/wp-content/uploads/2020/02/Global-Food-Security-Index-2019-report-1.
19. the world bank :gpd per capit(current Us) Algeria. **URL :**https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ
20. WORLD BANK ORG :urlhttps://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?end=2020&locations=DZ&start=1979&view=chart .
21. World bank ;employment in agriculture(% of total employment) (modeled oil estimate),URL.https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS.
22. world bank. agriculturalland (%of land area).**URL:**https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?end=2022&start=2000&view=chart.

23. the world bank, algerian economy staying the course for transition ; press release/ january 4.2023. url
24. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition
25. agriculture valeur ajoutee%du piB-algeria url
26. **https ://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NV.AGR.TOTL.ZS ?locations=DZ**
27. https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/
28. the world bank , industry(including construction), value added (annual % growth), url :https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.TOTL.KD.ZG.
29. https://algeria.un.org/sites/default/files/2021-09/Rapport%20NU240821%20Version%20AR.pdf.
30. THE WORLD BANK . EMPLOYMENT IN AGRICULTURE % OF TOTAL OMPOLYMENT MODLED ILO ESTIMITE
31. https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS
32. World bank ;employment in agriculture(% of total employment) (modeled oil estimate),URL.https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS
33. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, **Le Nouveau Modelé de Croissance(Synthèse) Juillet 2016**, **Le Nouveau Modelé .2016-2019**
34. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, Le Nouveau Modelé de Croissance (Synthèse) Juillet 2016, Le Nouveau Modelé 2016-2019

ملخص الدراسة باللغة العربية

خلفت سوسيولوجيا التنمية نظريات مختلفة للخروج من حالة التخلف وتحقيق التنمية، فكانت تقدم كوصفات جاهزة لم تحقق الغاية من وجودها نظرا لوجود اختلاف في البيئة، ولقد كان لمالك بن نبي توجها باحثا عن أسباب تراجع العالم الإسلامي في إطار المشكلة الرئيسية المتمثلة في مشكلة الحضارة، وذلك من خلال صياغة نموذج يراعي الخصوصيات الحضارية والثقافية للإنسان المسلم للخروج من حالة التخلف.

جاءت هذه الدراسة محللة وناقدة للتجربة التنموية التي طبقتها الجزائر استنادا لفكر مالك بن نبي خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2023، وقد عالجت الإشكالية المتعلقة بواقع التجربة التنموية في الجزائر، وذلك من خلال تحليل المتغيرات التي تم حصرها لتفسير تعثر المسار التنموي، فإعتنت هذه الدراسة في البداية بتحديد الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع التنمية والتخلف، ثم منظور مالك بن نبي للتنمية والتخلف، ثم الانتقال لتحليل التجربة التنموية في الفترتين التنمويين التي عرفتها الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات والاستناد إلى ما جاء به المنظور التنموي لبن نبي.

كما حاولنا من خلال الدراسة استخلاص قواعد النهضة والإقلاع وفق طرح مالك بن نبي وتكييفها مع الاقتصاد الجزائري لتحقيق تنمية اقتصادية والخروج من التبعية، والبحث عن الشروط الملائمة لتجسيد الأفكار التي طرحها بن نبي كأفق للخروج من التخلف، فالفشل الذي عرفته هذه النظريات يفرض علينا تجاوز أوجه القصور، والانطلاق من الواقع في سبيل إيجاد حل لمشكلة التخلف وتحقيق تنمية فعلية.

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج، فالاستعمار والقابلية للإستعمار يعتبران كأسباب رئيسية في ظاهرة التخلف لعرقلتهم كل ماله علاقة بعملية البناء لتعزيز علاقة التبعية، لهذا ينبغي الإستناد على الذات للقيام بعملية البناء، مع ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري في عملية التخطيط التنموي، وهو ما أغفلته الجزائر في عملية تخطيطها للسياسات التنموية منذ 1962، ويرجع ذلك لطبيعة الإقتصاد الريعي الذي يعمل على الإستثمار المالي وإغفاله للإستثمار الإجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الإقتصادية، التخلف، الحضارة، التبعية، المنظور التنموي لمالك بن نبي، التنمية الإقتصادية في الجزائر.

ملخص الدراسة

بالإنجليزية

The sociology of development has generated various theories to overcome underdevelopment, presenting ready-made prescriptions. However, these theories did not achieve their goal due to environmental differences. Malik Bennabi sought to understand the reasons for the decline of the Islamic world within the framework of the main problem of civilization, by formulating a model that considers the cultural and civilizational characteristics of Muslim individuals to overcome underdevelopment.

This study critically analyzed the developmental experience implemented by Algeria based on Malik Bennabi's thought from 1962 to 2023. It addressed the problematic aspects of the developmental experience in Algeria by analyzing the variables identified to explain the developmental impasse. Initially, the study defined the conceptual and theoretical framework of development and underdevelopment, then Bennabi's perspective on development and underdevelopment, followed by analyzing the developmental experience during the two developmental periods Algeria underwent, using a set of indicators and drawing from Bennabi's developmental perspective.

Furthermore, the study attempted to extract the principles of resurgence and emancipation according to Bennabi's proposal and adapt them to the Algerian economy to achieve economic development and break free from dependency. It also searched for suitable conditions to materialize the ideas proposed by Bennabi as a solution to underdevelopment, as the failure of these theories necessitates surpassing their shortcomings and moving forward from reality to find a solution to the problem of underdevelopment and achieve genuine development.

Finally, the study arrived at several conclusions. Colonialism and susceptibility to colonization are considered as major reasons for the phenomenon of underdevelopment, hindering anything related to the construction process to reinforce dependency. Therefore, it is necessary to rely on self for the construction process, while emphasizing the human element in the developmental planning process. This aspect was neglected by Algeria in its developmental policy planning since 1962, attributed to the nature of its rentier economy that focuses on financial investment while neglecting social investment.

Keywords: Development, Economic Development, Underdevelopment, Civilization, Dependency, Malik Bennabi's Developmental Perspective, Economic Development in Algeria

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي وانظري للتنمية الإقتصادية والتخلف	98-16
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتخلف	18
المطلب الأول: مفهوم التخلف	18
المطلب الثاني: مؤشرات التخلف	23
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتخلف الاقتصادي.	30
المبحث الثاني: المقاربة النظرية للتنمية الإقتصادية	41
المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية الإقتصادية.	41
المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	56
المطلب الثالث: التفسيرات النظرية للتنمية الاقتصادية	66
المبحث الثالث: التنمية الإقتصادية في المنظور الإسلامي	75
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام وأهم خصائصه	75
المطلب الثاني: أركان الإقتصاد في المذهب الإقتصادي الإسلامي	89
المطلب الثالث: إشكالية تطبيق المنهج التنموي الإقتصادي الإسلامي	92
الفصل الثاني: التنمية والتخلف في فكر مالك بن نبي	164-99
المبحث الأول: مالك بن نبي القضية والمسار	101
المطلب الأول: مالك بن نبي وظروف تشكيل شخصيته	101
المطلب الثاني:المؤثرات المساهمة في تشكيل فكر مالك بن نبي	104
المطلب الثالث: العوامل الخارجية وتأثيرها على تشكيل فكر مالك بن نبي	108
المبحث الثاني:تشخيص بن نبي للأزمة الحضارية	111

فهرس المحتويات

المطلب الأول: التخلف من منظور مالك بن نبي	111
المطلب الثاني: مشكلة الأفكار والتخلف الحضاري من منظور مالك بن نبي	118
المطلب الثالث: التراجع الحضاري على مستوى بناء المجتمع	123
المبحث الثالث: المشروع التنموي الحضاري لمالك بن نبي	129
لمطلب الأول: الحضارة من منظور مالك بن نبي	129
المطلب الثاني: المشروع التنموي المجتمعي الحضاري من منظور مالك بن نبي	143
المطلب الثالث: التنمية الإقتصادية من منظور مالك بن نبي	154
الفصل الثالث: تحليل ونقد التجربة التنموية الإشتراكية من خلال فكر مالك بن نبي(1962. 1989)	165-235.
المبحث الأول:الإرث الاستعماري وعلاقته بالتخلف غداة الاستقلال في الجزائر	167
المطلب الأول: السياسات الإستعمارية المطبقة في الجزائر ونتائجها.	167
المطلب الثاني: مخلفات السياسات الاستعمارية على الجزائر المستقلة	174
المطلب الثالث: تحليل دور الإستعمار في عرقلة التنمية في الجزائر من منظور بن نبي.	179
المبحث الثاني: دوافع خلفيات الخيار الإيديولوجي الإشتراكي	181
المطلب الأول: المرجعية الإيديولوجية للإستراتيجية التنموية	181
المطلب الثاني: دور النخب الحاكمة في صياغة الخيار التنموي الإشتراكي	186
المطلب الثالث: تفسير مبررات الخيار الإشتراك من منظور مالك بن نبي	192
المبحث الثالث: تحليل الإستراتيجية التنموية الإشتراكية من خلال مقاربة مالك بن نبي	199
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط	199
المطلب الثاني: نقد مخرجات المخططات التنموية من منظور الفكر التنموي لبن نبي	211
المطلب الثالث: تحليل موقع الانسان في إطار التجربة التنموية الإشتراكية في الجزائر	224
الفصل الرابع: تحليل ونقد تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر في فترة الاقتصاد الحر وفق الرهان التنموي لمالك بن نبي1990- 2023	236-358

فهرس المحتويات

المبحث الأول: ظروف الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر	238
المطلب الأول: مخلفات السياسة التنموية الاشتراكية.	238
المطلب الثاني: النخبة في الجزائر بين القابلية للاستعمار وفك علاقة التبعية من منظور مالك بن نبي	244
المطلب الثالث: العوامل الخارجية وتكريس علاقة التبعية من منظور مالك بن نبي	253
المبحث الثاني: تحليل الإستراتيجية التنموية في ظل النموذج الليبرالي 1990. 2023.	259
المطلب الأول: المرحلة الانتقالية لتبني اقتصاد السوق الحر في الجزائر	259
المطلب الثاني: المخططات التنموية في فترة الاقتصاد الرأسمالي	264
المطلب الثالث: تحليل واقع الإنسان وآفاقه في التجربة التنموية في الجزائر من منظور مالك بن نبي	270
المبحث الثالث: نقد نتائج السياسة التنموية في الجزائر وفق فكرة الأولويات التنموية وأفاق الطرح التنموي لمالك بن نبي	286
المطلب الأول: القطاع الزراعي في الجزائر بين الواقع والرهان التنموي وفق فكر مالك بن نبي	286
المطلب الثاني: مكانة القطاع الصناعي في السياسة التنموية في الجزائر 1990-2023، وافق إصلاحه من منظور مالك بن نبي	309
المبحث الرابع: التجارة الخارجية الجزائرية ورهان التكامل الإقتصادي	339
المطلب الأول: تحليل مكانة التكامل والاندماج الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية من منظور مالك بن نبي	339
المطلب الثاني: أولوية إستغلال المواد الأولية بين طرح مالك بن نبي وموقعها في السياسة التنموية من 1990 إلى 2023	347
المطلب الثالث: تفعيل أولويات التنمية على المستوى الخارجي في الجزائر وفق طرح مالك بن نبي.	351
خاتمة	356.349
قائمة الجداول والأشكال	362.357
قائمة المصادر والمراجع	402.363
الملخص باللغة العربية	407 .403

فهرس المحتويات

الملخص باللغة الإنجليزية	407 .405
فهرس المحتويات	.412.408